



ماذا يجرى فى شرق اوروبا ؟!

إبراهيم نافع

د. عبد المنعم سعيد — د. حسن أبو طالب

رضا هلال — خالد داود

الأعمال الخاصة





الهيئة المصرية العامة للكتاب





ماذا يجرى فى شرق أوروبا

لوحة الغلاف

اسم العمل الفنى : **من جديد**

التقنية : **ألوان جواش على ورق**

المقاس: **١٨× ٢٥ سم**

حلمى التونى (١٩٣٤ -)

فنان تشكيلى ومصمم جرافيكى، تخرج فى كلية الفنون الجميلة بالقاهرة (قسم الديكور) ١٩٥٨، عمل بمؤسسة دار الهلال مشرفا، ومديرا فنيا للدار (حواء/ الكواكب/ المصور)، واهتم بالرسوم والاخراج لكتب الأطفال وفن الملصقات، وأشرف فنيا على مطبوعات دار الشروق، وحصل على العديد من الجوائز العالمية والمحلية.

واللوحة المنشورة ترى القادم الجديد الوافد من النافذة المفتوحة كأنه الشمس، فالتطورات والانقلابات التى وقعت فى دول شرق أوربا مليئة بالدروس والدلالات التى تفيد الدول فى مرحلة التحول، والانتقال من التخطيط المركزى وحكم الحزب الواحد، إلى اقتصاد السوق والتعددية السياسية، وهو ما يشكل علامة طريق تاريخية لتعظيم النجاحات، واستخلاص الدروس التى يمكن أن تفيد فى إجراء تلك التحولات.

محمود الهندى

إهـــــــــداء٢٠٠٧

الدكتور / عاطف رمضان دياب

جمهورية مصر العربية

ماذا يجرى في شرق أوروبا

إبراهيم نافع



مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠١

مكتبة الأسـرة

برعاية السيدة سوزان مبارك

(الأعمال الخاصة)

ماذا يجرى فى شرق أوروبا

إبراهيـم نـافـع

الغـلاف

والإشراف الفنى:

الفنـان : محمود الهندى

المشرف العام :

د . سـمير سرحـان

الجهات المشاركة :

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقـافـة

وزارة الإعـلام

وزارة التربية والتعليم

وزارة الإدارة المحلية

وزارة الشـباب

التنفيذ : هيئة الكتاب

على سبيل التقديم :

كان الكتاب وسيظل حلم كل راغب فى المعرفة واقتناؤه غاية كل متشوق للثقافة مدرك لأهميتها فى تشكيل الوجدان والروح والفكر، هكذا كان حلم صاحبة فكرة القراءة للجميع ووليدها «مكتبة الأسرة» السيدة سوزان مبارك التى لم تبخل بوقت أو جهد فى سبيل إثراء الحياة الثقافية والاجتماعية لمواطنيها.. جاهدت وقادت حملة تنوير جديدة واستطاعت أن توفر لشباب مصر كتاباً جاداً وبسعر فى متناول الجميع ليشبع نهمه للمعرفة دون عناء مادى وعلى مدى السنوات السبع الماضية نجحت مكتبة الأسرة أن تتربع فى صدارة البيت المصرى بثراء إصداراتها المعرفية المتنوعة فى مختلف فروع المعرفة الإنسانية.. وهناك الآن أكثر من ٢٠٠٠ عنواناً وما يربو على الأربعين مليون نسخة كتاب بين أيادى أفراد الأسرة المصرية أطفالاً وشباباً وشيوخاً تتوجها موسوعة «مصر القديمة» للعالم الأثرى الكبير سليم حسن (١٨ جزء). وتنضم إليها هذا العام موسوعة «قصة الحضارة» فى (٢٠ جزء).. مع السلاسل المعتادة لمكتبة الأسرة لترفع وتوسع من موقع الكتاب فى البيت المصرى تنهل منه الأسرة المصرية زاداً ثقافياً باقياً على مر الزمن وسلاحاً فى عصر المعلومات.

د. سمير سرحان

هذا الكتاب

يشمل هذا الكتاب أعمال بعثة «الأهرام» الصحفية والبحثية إلى أربع دول من دول أوروبا الشرقية، والتى امتدت أسبوعين كاملين من السادس من مايو وحتى التاسع عشر من نفس الشهر عام ٢٠٠١، وتضمنت كلا من رومانيا وبولندا وجمهورية التشيك ويوجوسلافيا. وهدفنا من جمع تلك الأعمال فى كتاب واحد أن يكون مرجعا للقارئ المصرى والعربى، يتعرف من خلاله على التطورات التى مرت بها منطقة شرق أوروبا خلال السنوات العشر الماضية، والتى تمثل سنوات التحول المكثف من نظام الحكم الشيوعى والتخطيط المركزى إلى نظام التعددية السياسية والسوق الحرة المفتوحة. وهى سنوات شهدت الكثير من الصعاب والعقبات، والنجاحات والإخفاقات، والأحداث الدرامية سياسيا واقتصاديا، فى دول شرق أوروبا، خاصة التى قامت بعثة «الأهرام» بزيارتها.

ويتضمن الكتاب خمسة فصول، الأربعة الأولى منها تخص الدول الأربع التى زارتها بعثة «الأهرام». وقد رأينا أن نجمع كل ما كُتب عن كل دولة بذاتها فى فصل معين، لنعطى فكرة شاملة عن اللقاءات التى قامت بها البعثة والقضايا التى كانت محلا للنقاش والحوار مع المسئولين والسياسيين وعدد من الإعلاميين والمثقفين فى كل بلد على حدة. أما الفصل الخامس، فهدفه التعرف على الدروس المستفادة من كل اللقاءات والمشاهدات فى الدول الأربعة، وهو بمثابة رؤية كلية يقدمها أعضاء البعثة من خلال عدد من الكتابات المتفرقة التى مس كل منها زاوية معينة.

ولا شك أن القارئ قد يرغب فى التعرف على الأسباب التى دفعت «الأهرام» للقيام بهذه الجولة، ولهذه الدول الأربعة على وجه التحديد. وهنا نشير إلى سببين رئيسيين؛ أولهما أن اختيار الدول الأربعة، وهى رومانيا وبولندا وجمهورية التشيك ويوجوسلافيا، اعتمد على تقديم نماذج مختلفة من التحولات السياسية والاقتصادية التى شهدتها بلدان شرق أوروبا خلال

العقد المنصرم الذى تلى انهيار الاتحاد السوفيتى. وهى نماذج تتراوح بين التحول البطىء والجزئى كما فى حالة رومانيا، والتحول السريع الشامل كما فى حالة بولندا. وأيضا تلك التى اعتمدت على أسلوب سلمى فى التحول كما فى حالة جمهورية التشيك، أو التفكك والانهيار الدامى كما فى حالة يوجوسلافيا.

أما السبب الثانى، فيتعلق بعامل الزمن. فمن زاوية البداية الزمنية للتحول، فتلك تعود إلى نهاية ١٩٨٩، حين أعلن رسميا انهيار الاتحاد السوفيتى السابق، وما تلاه من تفكك حلف وارسو وكل الروابط الأخرى السياسية والاقتصادية التى كانت تجمع بين بلدان شرق أوروبا وموسكو. ولكن من زاوية بداية التحول إلى نظام السوق والتعددية السياسية فقد لاحظنا أن غالبية دول شرق أوروبا قد مرت بفترة انتقالية اقتربت من العامين، أعدت خلالهما القوانين الجديدة، والتى نظمت التحول فيما بعد. ومن هنا رأينا أن التحولات الحقيقية التى مرت بها بلدان شرق أوروبا تقترب من العقد، وهو ما اعتبرناه فترة كافية تستحق الدراسة والتأمل، كما تستحق التعرف على ما فيها من دروس والخروج منها باستنتاجات قد تفيدنا نحن المصريون والعرب فى التخطيط للمستقبل.

ولعل محتويات هذا الكتاب تساعد على تفهم الكثير من جوانب التغيرات التى مرت بها دول شرق وجنوب أوروبا خلال العقد المنصرم، وكذلك التعرف على التطلعات التى تموج بها شعوبها بشأن الغد، قريبة وبعيدة معا. ونأمل أن نكون بهذا الجهد قد وفقنا فى اختياراتنا.

إبراهيم نافع

الفصل الأول

رومانيا .. تقدم سياسى وتراجع اقتصادى

إطلالة على بداية التاريخ

إبراهيم نافع

خلال ثلاثة أسابيع من شهرى يونيو ويوليو ١٩٩٨ قامت بعثة صحفية من «الأهرام» بزيارة خمس دول آسيوية، هى: باكستان، والهند، وسنغافورة، وإندونيسيا، والصين، وكانت المناسبة التى دعت إلى تنظيم هذه الزيارة هى وقوع ثلاث أزمات فى منطقة شرق وجنوب شرق آسيا؛ الأولى اقتصادية هزت ما سمى فى ذلك الوقت «النموذج الآسيوى» فى النمو. والثانية أزمة بسبب التفجيرات الذرية التى أجرتها الهند وباكستان خلال شهر مايو من ذلك العام، وسببت رعدة فى النظام الدولى كله. والثالثة كانت أزمة سياسية أطاحت بالرئيس سوهارتو فى جاكارتا. وخلال هذه الزيارة قامت البعثة بتغطية شاملة لأحداث هذه المنطقة المهمة من العالم، وعقدت خلالها لقاءات مع أبرز زعمائها، وقدمت عددا من الدروس التى يمكن الاستفادة منها فى مصر، والتى أعتقد أنه لو تم توجيه الانتباه الكافى لها فى وقتها لما تعرضت مصر لعملية التباطؤ والركود الاقتصادى التى تعرضت لها فى الآونة الأخيرة. كما طرحنا عددا من التنبؤات حول استمرارية الأوضاع الاقتصادية المتأزمة، وحول مصير الرئيس حبيبى، وقد أثبت الزمن بعد ذلك صحتها.

وفى شهر فبراير من العام الماضى قامت بعثة أخرى من «الأهرام» بزيارة ثلاث دول فى الشرق الأوسط هى: الأردن ولبنان وتركيا، لتشهد حالة المخاض الكبرى التى كانت تجرى فى ذلك الوقت فى عملية السلام على المسارات السورية والفلسطينية، والحرب المشتعلة على جبهة الجنوب اللبنانى. وأعتقد أن ما حدث خلال أكثر من عام من هذه الزيارة لم يكن بعيدا عما نقلته البعثة فى تلك الأيام عن تفاعلات كانت كلها تقود إلى المواجهة سواء فى فلسطين أو فى مزارع شبعا. وفى مهمة البعثة فى كل من آسيا

والشرق الأوسط كان الاعتماد يقوم على أسلوب المقابلة الصحفية والتحقيق الصحفى والمقال الذى يعكس حرارة الواقع الملموس، وينقله إلى القارئ مباشرة، والدراسة والبحث الذى يقوم على الملاحظة القريبة، وليس على مراجع المكاتب فقط.

واليوم تبدأ بعثة ثالثة للأهرام عملها بزيارة أربع دول تقع فى وسط وشرق أوروبا، وفقا لترتيب الزيارة، هى: رومانيا، وبولندا، وجمهورية التشيك، ويوجوسلافيا، والمناسبة هى مرور عشر سنوات على انتهاء الحرب الباردة، وبزوغ ما سمى أحيانا النظام العالمى الجديد. فبالرغم من أن العالم قد شهد عدة انقلابات خلال عقد من الزمن دفعت فوكوياما إلى القول بنهاية التاريخ، فإن ما يشغلنا هو ما بدأ بعد الزلزال الأعظم فى ذلك الفضاء الممتد من منغوليا شرقا وحتى ألمانيا غربا. فمهما يختلف الناس فلسفيا وفكريا حول مدى صحة مقولة «نهاية التاريخ»، فإن أحدا لن يختلف على أن مرحلة جديدة ومختلفة ومتميزة من التطور البشرى قد حدثت، وكانت نقطة البداية فيها هى انتهاء الحرب الباردة فى أوروبا عبر سلسلة من الأحداث الدرامية، والتراجيدية أحيانا، والتى بدأت بانهيار حائط برلين وانتهت بالانهيار الكامل للاتحاد السوفيتى.

ومع هذا التغير الكبير تغيرت أمور كثيرة، بل لعلنا لا نبالغ حين نقول إنها انقلبت كلية، ففى شرق أوروبا انهار حلف وارسو، ولم يحدث الانهيار المتوقع لحلف الأطلنطى بالمقابل، وإنما أخذ الحلف فى التوسع فى اتجاه الشرق. وكم كان مدهشا حدوث تلك الحالة من التدافع على الانضمام إلى الحلف بين دول شرق أوروبا، حتى اضطرت قيادة الحلف لترتيب طوابير من هذه الدول لكى تأخذ كل منها دورها ووقتها حتى تنال العضوية الكاملة، وحازت بولندا والمجر وجمهورية التشيك المكانة الأولى بين الصفوف. وبالمثل حدث فى الروابط الاقتصادية ما حدث فى الروابط الأمنية، فقد انهارت منظمة «الكوميكون» التى كانت تمثل أداة التكامل الاقتصادى بين دول الكتلة الاشتراكية على أساس من تقسيم العمل والإنتاج - وليس على أساس السوق - بين الدول الأعضاء. وبدلا منها تدافعت كل الدول التى كانت منضمة للمنظمة إلى الاتحاد الأوروبى لكى تأخذ دورها فى صف الانضمام حسب دورها فى القبول.

ولكن ربما كان ما هو أخطر من كل ذلك هو التجربة التى خاضتها هذه الدول داخليا، وترتب عليها انفجارات كبرى شكلت أبرز علامات عالم ما بعد الحرب الباردة. فما بين منغوليا وألمانيا كانت توجد تسع دول، ما لبث أن حلت محلها ٢٨ دولة، هى:

المجر، وبولندا، وجمهورية التشيك، وسلوفينيا، وليتوانيا، وسلوفاكيا، ومنغوليا، وبلغاريا، ورومانيا، وأرمينيا، ومولدوفا، وأستونيا، ولاتفيا، وروسيا، والبانيا، وكرواتيا، وأوكرانيا، وجورجيا، ومقدونيا، وقرغيزستان، والبوسنة، وروسيا البيضاء، وأذربيجان، ويوجوسلافيا، وطاجيكستان، وكازاخستان، وأوزبكستان، وتركمنستان. ست دول فقط من هذه الدول كانت موجودة خلال الحقبة الاشتراكية باسمها وشكلها الحالى، وهى: بولندا، والمجر، ورومانيا، وبلغاريا، وألبانيا، ومنغوليا، وثلاث منها كانت موجودة خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين (ليتوانيا، ولاتفيا، وأستونيا)، وما تبقى بعد ذلك أنشأ أشكالا جديدة من كيانات سياسية كان لها بعض الوجود فى فترات زمنية سابقة، ولكن بزوغها فى بداية القرن الحادى والعشرين يمثل تجربة سياسية فريدة وجديدة من نوعها لأهلها وللعالم.

وعلى نحو ما فإن هذه الدول عاشت خلال فترة قصيرة تجربة سياسية فريدة من نوعها، تشكلت خلالها هويتها الذاتية، ومساحتها الجغرافية. وفى الوقت الذى كان عليها فيه التلاؤم والتواؤم مع العولمة، والاندماج الأمنى مع حلف الأطلنطى أحيانا، والتكامل الاقتصادى مع الاتحاد الأوروبى أحيانا أخرى، فإن طبيعة هذه الدول تحولت من انتماء للدولة الاشتراكية إلى انتماء للدولة القومية كما عرفتها أوروبا منذ القرن التاسع عشر، حيث تكون الدولة أكثر تجانسا حول جماعة إثنية محددة. على عكس الحال فى جنوب وجنوب شرق آسيا، حيث يسود نمط الدولة متعددة الإثنيات أو الأعراق. وفى الوقت الراهن فإن نسبة التجانس العرقى فى دول شرق أوروبا تصل إلى ٧٨٪ فى المتوسط مقارنة بنسبة ٦٥٪ فى آسيا. وباختصار شديد فإن الاتجاه الأوروبى نحو تطبيق حق تقرير المصير وجد نفسه بالفعل يمتد لكل أوروبا فى العقد الأخير من القرن العشرين.

وبالتوازى مع هذه الثورة «القومية»، كانت تجرى ثورة سياسية أخرى جرفت فى طريقها نظام الحزب الواحد الذى يدعى أنه طليعة الطبقة العاملة، ومحقق دورها التاريخى فى بناء الشيوعية، وحلت محله، على الرغم من التباينات العديدة بين الدول الشيوعية السابقة، نظم ديمقراطية. صحيح أن الأحزاب الشيوعية فى بعض هذه الدول قد أعادت صياغة نفسها من جديد فى أشكال قومية، بعضها متعصب للغاية، لكن المتوسط العام يشير إلى تغير هائل نحو الديمقراطية والقيم الليبرالية والتعددية

السياسية. وعلى الرغم من أن بعض هذه التغييرات قد اعترته فترات عنيفة، فإنه لو أخذ فى الاعتبار المتوسط العالمى العام لمثل هذه التغيرات لأمكن الحكم بأن الحالة فى شرق أوروبا كانت أكثر سلمية بكثير من تغيرات مماثلة فى باقى أنحاء العالم.

ولم يكن ما حدث فى شرق أوروبا وباقى الدول الشيوعية، فى الاتحاد السوفيتى السابق وعلى تخومه، ثورة قومية وسياسية فقط، وإنما كان ثورة اقتصادية شاملة. فكما هو معروف، فإن هذه الدول عرفت اقتصادا تحكمه الدولة فى جوانبه الإنتاجية والتوزيعية فى إطار خطة مركزية شاملة. بيد أنه بعد عشر سنوات تغير كل ذلك وبات اقتصاد السوق هو الغالب فى كل هذه الدول. ووفقا لبعض الدراسات، فإن هناك دولتين هما جمهورية التشيك وأستونيا قد حررتا اقتصاديهما إلى مستوى التحرر الموجود فى أمريكا الشمالية وأستراليا وغرب أوروبا. وفى خمس دول: هى المجر، وبولندا وليتوانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا، بلغت درجة التحرر المستويات نفسها السائدة فى أمريكا الجنوبية. وبعد مضى عقد من الزمن على انهيار الاتحاد السوفيتى وبداية التوجه نحو إصلاحات اقتصاد السوق فى العديد من الاقتصادات الاشتراكية السابقة لوسط وشرق أوروبا، يمكن استنتاج عدة دلالات من هذه الخبرة. فالتحول إلى الخصخصة كان فى واقع الأمر نتيجة مباشرة لعدم كفاءة نظام التخطيط المركزى، والاتجاه إلى تحرير الموارد والقدرات الاقتصادية المتوافرة، والعمل على رفع مستويات المعيشة، كتلك التى توجد فى الدول الصناعية المتقدمة.

وقبل الإشارة إلى استنتاج حول هذه العملية التى حدثت فى بلدان أوروبا الشرقية ودول الكومنولث، هناك صعوبة فى القول بأن ثمة نموذجا محدد الأركان تجمع عليه تجارب تلك الدول، ويعنى بعملية التحول من النظام المركزى إلى نظام السوق. وبالتالى فنحن أمام تجارب عدة لكل منها خصائصها المميزة، وإن كان هناك بعض السمات العامة التى تجمع بينها. ولعل أهم العناصر المشتركة تكمن فى: التخلى عن آليات الدعم المباشر للصناعات الوطنية، وهى الآليات التى كانت تمارسها نظم التخطيط المركزى على نحو واسع، وأيضا العودة إلى حافز الربح، وإعادة تخصيص الموارد من القطاعات القديمة إلى القطاعات الجديدة، وإعادة الهيكلة للكثير من الشركات القائمة، من خلال ترشيد الإدارة والعمل، وتغيير خطوط الإنتاج، وفتح المجال أمام استثمارات جديدة.

لقد تغير تركيب الملكية فى اقتصادات أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى بشكل سريع، ومقدار عملية التحول إلى الخصخصة الذى تم إنجازه خلال العقد الماضى لم يسبق له مثيل. فقد تمت خصخصة عدة آلاف من الشركات الصغيرة ومؤسسات الخدمة فى أقل من عقد من الزمن. وتشير بعض التقديرات إلى خصخصة أكثر من ٦٠ ألف شركة صغيرة ومتوسطة، وهو ما يمثل تقريبا ١٠ أضعاف ما تمت خصخصته فى باقى العالم خلال السنوات العشر السابقة. كما أن عدد الشركات الخاصة التى أنشئت فى بلدان العالم الاشتراكى السابق لم يسبق لها مثيل، حيث قدرت بمئات الآلاف من الشركات، لا سيما فى بلدان وسط أوروبا والبلطيق.

وطبقا لبيانات البنك الدولى والبنك الأوروبى للتعمير والتنمية، فمع حلول عام ١٩٩٥، كانت لدى بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق أنشطة للقطاع الخاص أكبر كثيرا مما لدى معظم بلدان الاتحاد السوفيتى السابق، فيما عدا روسيا، ولكن فى ١٩٩٧ بدأت الفجوة تضيق نسبيا. وعلى الرغم من ذلك ففى معظم الاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال، ظلت هناك نسبة عالية من النشاط الاقتصادى فى أيادى الدولة. فعلى سبيل المثال، فإن واحدة من أكبر البلدان المتقدمة فى مجال تطوير القطاع الخاص، وهى جمهورية التشيك، ما زالت الدولة فيها تسيطر على كل أو أغلبية الحصص فى الشركات العاملة فى القطاعات الحيوية، كما أنها تملك نسبة عالية من الأسهم فى أكبر ٤٠ شركة وبنكا، تم اعتبارها كمؤسسات استراتيجية، وتملك أيضا معظم الأسهم فى ٣٠ شركة من الشركات غير الاستراتيجية.

وبالرغم من أن الخصخصة كانت تتم فى معظم الاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال بدرجة عالية من الضخامة، فقد كان هناك التزام قوى أيضا بإصلاح الشركات المتبقية، ودعم إدارتها وهياكلها الإنتاجية. وقد كشفت دراسة دولية أجريت على بضعة آلاف من الشركات التى تمت خصخصتها فى دول أوروبا الشرقية عن أن معدل نمو الإنتاج السنوى بهذه الشركات تراوح بين ٤٪ و ٥٪، وهو معدل يماثل خمسة أضعاف معدل النمو فى الشركات المملوكة للدولة. كما أن الشركات التى تمت خصخصتها قد خفضت قوة العمل لديها بنسبة تزيد على ٢٠٪، بالمقارنة مع الشركات المملوكة للدولة، كما أنها توقفت عن تلقى إعانات حكومية مباشرة. وهناك دراسات عديدة أظهرت الكثير من التأثيرات الإيجابية للملكية الخاصة فيما يتعلق بالأداء العام للمشروع.

هذه الثورات الثلاث، القومية والسياسية والاقتصادية، فى شرق أوروبا وفى العالم الشيوعى السابق، شكلت بداية جديدة للتاريخ عرفت «بمرحلة ما بعد الحرب الباردة»، وهو تعبير مجازى يشير إلى ما تم الانتهاء منه، ولكنه لا يشير إلى ما تم الابتداء فيه. ولهذا السبب سوف تكون هذه الإطلالة من بعثة «الأهرام» الصحفية على هذه المنطقة، وهى «إطلالة» لأنها تشمل مجموعة محدودة من الدول التى عاشت هذه التجربة، ولكنها ستمثل بداية لفهم أعمق وأكبر لحالة من حالات التحول الجذرى فى عالمنا المعاصر.

□

رومانيا .. بعد الحرب الباردة

إبراهيم نافع

فى الساعات الأولى من صباح الأحد السادس من مايو، بدأت رحلة بعثة الأهرام الصحفية إلى أوروبا الشرقية، انطلاقا من مطار القاهرة الدولى. وفى الساعة السادسة صباحا كانت عجلات الطائرة تمس أرض مطار بوخارست عاصمة رومانيا. ولم تكن هذه المرة الأولى التى أزور فيها هذا البلد المهم من بلدان شرق ووسط أوروبا، بل لعلها كانت المرة الخامسة فى مناسبات متعددة غطت الفترة الشيوعية وما بعدها. ولكن الهدف هذه المرة كان مختلفا. فلم يكن لتغطية رحلات الرئيس السادات أو الرئيس مبارك، وإنما كان العودة إلى نقطة البداية فى تلك الأحداث التى قلبت الكون منذ عشرة سنوات أو تزيد، وبعدها تغيرت الدول والأقاليم والعالم كله.

وإذا كان للحظات التغيير الكبرى فى تاريخ البشرية فى العادة نهايات درامية ودامية، لأنها ارتبطت دوما بالثورات مثل «الثورة الفرنسية» أو بالحروب «مثل الحربين العالميتين الأولى والثانية»، فإن تغيرات أواخر القرن العشرين كانت فى معظمها سلمية سواء فى نقطة البداية عندما هوت المعاول مثلا على حائط برلين عام ١٩٨٩، أو فى نقطة النهاية عندما تفكك الاتحاد السوفيتى وانتهى وجوده ككيان على المسرح الدولى فى ديسمبر ١٩٩١. ولكن التغير هذه المرة لم يخل من ذروة درامية ودامية، فقد شهدت منطقة «تيميشوارا» التى امتدت منها شرارة الثورة على حكم تشاوشسكو والحزب الشيوعى إلى بقية الدولة، سقوط ألف رومانى ضحية الكفاح ضد الديكتاتورية والاستبداد. وفى ٢٢ ديسمبر ١٩٨٩ تم إعلان التخلص من النظام الشيوعى، وبدأت رومانيا بالفعل عهدا جديدا من الديمقراطية والتعددية الحزبية والعودة إلى اقتصاد السوق والملكية الخاصة والاتجاه نحو إعادة التكامل مع أوروبا اقتصاديا وسياسيا وثقافيا.

وعلى مدى ثلاثة أيام قابلنا قائمة طويلة من الشخصيات، كان من بينها رئيس الجمهورية ووزراء ومسئولين ورجال المجتمع المدنى وشخصيات عامة، وزرنا قائمة أطول من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية. وبينما كنا نقوم بذلك كله كانت البعثة تراقب شوارع المدن والجبال المكسوة بخضرة نضرة، مع طقس ربيع حقيقى تختلط فيه نسمات الجبال والأشجار المغسولة بأمطار متقطعة، بالإضافة إلى شعب ودود لا يزال يبحث عن طريق أمل بعد رحلة مرهقة قطع فيها كثيرا من الأميال ولكنه فى النهاية وجد نفسه عند نقطة البداية أو حتى قبلها بكثير.

ومن بين دول أوروبا الشرقية الشيوعية الاشتراكية كلها، كانت رومانيا هى التى دفعت ثمنا فادحا للتغيير الكبير والانقلاب الضخم والثورة الكبرى ـ أيا كانت تسمية ما حدث وما جرى. وللوهلة الأولى قد تبدو رومانيا وكأنها قد حققت الكثير، فبعد عامين فقط من التغيير الكبير كانت الجمعية الدستورية قد صدقت على الدستور الرومانى الجديد ووافق عليه الشعب فى استفتاء عام. وقد نص الدستور الجديد فى المادة الأولى منه على أن رومانيا دولة ديموقراطية اجتماعية تتميز بسيادة القانون الذى يضمن حرية وحقوق الإنسان المدنية و «أن العدالة والتعددية السياسية قيم سامية يكفلها القانون». كما نص الدستور على الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وأن يتكون البرلمان من مجلسين متساويين هما مجلس النواب ومجلس الشيوخ وينتخبان بالتصويت الشعبى لمدة أربعة سنوات، وهى ذات الفترة التى أعطاها الدستور لرئيس الدولة الذى يعاد انتخابه لفترة ولاية ثانية فقط، وهو يمثل الدولة ويتابع نشاط السلطات المحلية ويرأس مجلس الدفاع الأعلى ويشغل منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة ويقوم بترشيح رئيس الوزراء والوزراء على أن يوافق البرلمان على الترشيح.

وبعد عقد كامل على تطبيق الدستور الرومانى الجديد، تبدو رومانيا كدولة ديموقراطية كاملة الأركان، فقد أجريت فيها انتخابات رئاسية وتشريعية ومحلية ثلاث مرات فى أعوام ١٩٩٢ و ١٩٩٦ و ٢٠٠٠. وتداولت فيها الأحزاب والقوى السياسية السلطة فى سلام. ومنذ قيام الثورة تأسس أكثر من ٢٥٠ حزب سياسى يوجد منها حاليا خمسة فقط داخل البرلمان دون أن يحصل أيا منها على الأغلبية المطلقة، وأكبرها حاليا هو حزب الديموقراطية الاجتماعية الذى حصل على ٣٧٪ تقريبا من المقاعد فى حين يشغل باقى المقاعد حزب رومانيا العظمى المنافس والحزب الديموقراطى والحزب القومى الليبرالى وحزب الاتحاد الديموقراطى للمجريين الرومانيين.

وعلى الصعيد الخارجى، تبدو رومانيا كما لو كانت قد حققت حلمها فى أن تكون جزء من الغرب بروابطه الأوروبية، والأهم روابطه الأطلنطية، وهو الهدف الذى يعتبره ٨٥٪ من الرومانيين الهدف الاستراتيجى الأسمى لرومانيا، لأن ذلك سوف يوفر الاستمرارية للقيم الغربية الرأسمالية والليبرالية فى دولة عرفت فى تاريخها القريب والبعيد أشكالا عديدة للديكتاتورية. فقد انضمت رومانيا إلى عضوية مجلس أوروبا عام ١٩٩٢، وكانت أول دولة توقع على اتفاقية «الشراكة من أجل السلام» فى يناير ١٩٩٤، كما أصبحت عضوا منتسبا فى الاتحاد الأوروبى منذ فبراير ١٩٩٥، وأصبحت على قائمة الدول المرشحة للانضمام الكامل إلى عضوية حلف الأطلنطى، وكذلك إلى الاتحاد الأوروبى وفق الجدول الحالى عام ٢٠٠٧ ـ إذا سارت كل الأمور على ما يرام.

صحيح أن الأمر لا يخل من قدر من المرارة لدى الرومانيين الذين تصوروا أن حماسهم الهائل للانضمام إلى المعسكر الغربى، فضلا عن التضحيات التى دفعوها، سوف يؤهلهم لكى يكونوا فى مقدمة الصفوف للانضمام إلى المؤسسات الأوروبية واليورو أطلنطية. ولكن ما حدث فعلا أن دولا أخرى مثل المجر وجمهورية التشيك وبولندا كانت دوما فى الشريحة الأولى لعمليات الانضمام بينما كان على رومانيا الانتظار فى الطابور الطويل المرشح للانضمام. ورغم قدر كبير من المرارة فى الحلق من جراء ذلك، وبالرغم من أن أحدا لا يتحدث عنها فى بوخارست، فإن هناك قدرا كافيا من النضج، بل والقدرة الكبيرة على النقد الذاتى وتحمل المسئولية فى تبوء هذه المكانة غير المتقدمة. فقد كان شرط الانضمام أن تكون كل الأمور الأخرى المتعلقة بالتحول الاقتصادى والديموقراطى على ما يرام فى رومانيا.

ولكن لم تسر كل الأمور حتى الآن على ما يرام. وبعد عشرة سنوات من التغيير الكبير، فإن الأحوال فى رومانيا أصبحت أسوأ مما كانت عليه من قبل. فقد انخفض مستوى المعيشة إلى نصف ما كان عليه قبل الثورة، وارتفعت نسبة الفقراء إلى ٦٠٪ من إجمالى عدد السكان، الآخذ فى التناقص بنسبة سنوية قدرها ٢,٧٪ نتيجة الهجرة والإحجام عن الزواج. إذ لم يعد أحدا من شباب رومانيا قادرا على تكاليف تكوين الأسرة، مع ارتفاع معدل البطالة إلى أكثر من ١٠٪، ووصل فى بعض القطاعات ١٥٪. وفى الحقيقة، فإن الصورة التى حصلنا عليها فى رومانيا من المسئولين وغير المسئولين ـ الذين تحدثوا بصراحة وشجاعة تامة ودون تجميل ـ هى صورة لبلد قد انحدر إلى

صفوف بلدان العالم الثالث بأكثر من التحاقه بصفوف العالم المتقدم عموما والغربى على وجه التحديد.

وربما يقربنا من الصورة أكثر، ويجعلنا أكثر فهما لحالة المرارة التى انعكست على لسان قادة رومانيا ومفكريها، ولمسة الحزن المنتشرة على وجه مواطنيها، إدراك أن الرومانيون بالرغم من ذلك يعتبرون أنفسهم ـ بحكم التاريخ ـ ورثة الحضارة الرومانية القديمة التى تشكل مع الحضارة اليونانية أصل الحضارة الغربية. كما أنهم بحكم الثقافة واللغة والتاريخ أقرب لغرب أوروبا اللاتينى من شرق أوروبا السلافى. ومن هنا فإن رومانيا ـ وربما معها مولدوفا ـ تشكل القلعة المتقدمة للحضارة الغربية فى أقصى الشرق من القارة الأوروبية.

ولكن هذه المكانة الخاصة والمتميزة لم ترشح رومانيا لأكثر من الوقوف فى الصف فى انتظار دورها حسب قدرتها على العمل من أجل تحقيق المعايير التى يطالب الاتحاد الأوروبى وحلف الأطلنطى من يريدون الانضمام إليهما بالوصول إليها. ولكن الدولة الرومانية لم تكن أبعد عن هذه المعايير كما هى عنها اليوم أو على الأقل حتى ينجح الرئيس الجديد والحكومة الجديدة فى تطبيق برنامجهما للإصلاح الرامى نحو الدفع فى اتجاه زيادة الإنتاج الصناعى والزراعى الذى تدهور فى الأعوام الأخيرة إلى حد كبير، وأيضا الهبوط بمستوى التضخم من ٤٠,٧٪ إلى ٢٥٪، وكذلك خفض عجز الموازنة إلى ٣,٧٪ وتحقيق نسبة نمو إيجابى قدره ٤,١٪ بعد سنوات من النمو السلبى.

ومن المؤكد أن حصاد فترة التحول كان سيئا للغاية من النواحى الاقتصادية والاجتماعية، بل وحتى من الناحية السياسية التى عبرت عن حيوية ظاهرة من خلال عمليات الانتخابات المتوالية وتداول السلطة. إلا أن ذلك لم يكن كافيا أبدا لكى يحقق توافقا عاما بين النخبة حول ما ينبغى عمله من أجل الصالح العام، وبالتالى كان العقد الماضى شاهدا على التشاحن والتنازع بين أطراف العملية السياسية. وكما قال لى أحد القادة المرموقين فى مجلس الشيوخ الرومانى ـ فى حفل العشاء الذى أقامه سفير مصر فى بوخارست سمير الحطاب لبعثة الأهرام ـ إن رومانيا نجحت وبسرعة كبيرة فى نقل النظام الديموقراطى، ولكنها ربما تحتاج خمسين عاما لنقل القيم الديموقراطية. وكان ذلك درسا بليغا من حكمة تجربة عشر سنوات من الممارسة السياسية التى أعتقد

أننا نحتاج لأخذها فى الاعتبار من قبل كل المهتمين بالبناء الديموقراطى المصرى، حيث يتم التركيز على «العملية الديموقراطية» دون إعطاء الاهتمام الكافى للقيم الديموقراطية الملازمة لها، والتى تجعلها عملية بناء وطن وليس وسيلة وقناة لانقسامه.

ولعل ذلك كان هو السبب الجوهرى فى النتائج السلبية للتجربة الرومانية، بل وحتى تخلفها عن ركب بقية الدول الاشتراكية السابقة. فالنخبة الرومانية لم تنجح ـ حتى الانتخابات الأخيرة على الأقل ـ فى خلق توافق عام على سياسات الإصلاح وبالذات ما يتصل منها بالخصخصة، التى تراوحت فيها الأمزجة بين الرغبة فى تطبيق أسلوب الصدمة وبيع كل شىء فورا وبأى ثمن، وبين اللذين طالبوا بالاعتدال والتدرج. وكانت النتيجة الطبيعية هى شيوع حالة كبيرة من الفوضى والفساد المستشرى فى كل مكان.

ولكن وضع النخبة لم يكن هو السبب الوحيد لما وصل إليه الحال فى رومانيا، فقد أضاف إليها من التقينا بهم أسبابا أخرى لا تقل أهمية، منها التاريخ الطويل من الاستعمار والهيمنة الأجنبية والتنافس «الروسى العثمانى الألمانى» على رومانيا، والتاريخ الطويل للديكتاتورية التى توالت عليها ثلاثة مرات خلال القرن العشرين، وكان آخرها فى عهد تشاوشيسكو أكثرها بشاعة ودموية، وسيطرة على وسائل الإنتاج بحيث لم يوجد أى أساس لقطاع خاص يمكن البناء عليه عندما جاءت ساعة الخصخصة وبناء قطاع الأعمال الخاص، فحتى الزراعة وتجارة التجزئة كانتا قطاعا عاما، مسيطرا على كل شىء حتى بمعدلات أكبر من معدلاته فى روسيا ذاتها.

ولم ينس من التقينا بهم الإشارة إلى الوضع الإقليمى المتوتر للغاية، والذى أدى إلى فرار الاستثمار الأجنبى، فلم تحصل رومانيا إلا على النزر اليسير الذى لم يتجاوز ستة مليارات من الدولارات فقط على مدى السنوات العشر الماضية. والحقيقة أن رومانيا لا تحسد على بيئتها الخارجية، ففى اتجاه الشمال توجد مولدوفا ومن ورائها روسيا وباقى جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق ومشاكلهم وانفجاراتهم الداخلية، وفى اتجاه الجنوب توجد منطقة البلقان المزدحمة تاريخيا بكل أشكال الصراع العرقى، والمحملة حاليا بأزمات كبيرة لا يعرف متى تنفجر. وخلال أزمتىْ البوسنة وكوسوفو تحملت رومانيا خسائر مباشرة وصلت إلى عشرة مليارات دولار نتيجة التزامها بإجراءات المقاطعة الدولية ليوغسلافيا.

النتيجة لذلك كله أن تطور رومانيا وازدهارها سوف يتوقف ليس فقط على قدرتها على إدارة نظام داخلى فعال ويعمل بكفاءة اقتصادية وسياسية عالية، بل يتوقف أيضا على مدى قدرتها وقدرة غيرها على تحقيق الاستقرار فى منطقة شرق وجنوب شرق أوروبا، بل وربما يمتد ذلك أيضا إلى الاستقرار فى الشرق الأوسط كذلك.

□

الرئيس الرومانى :
الإصلاح الاقتصادى أصعب من الإصلاح السياسى

لعلى لا أبالغ إذا قلت إن لقاء «بعثة الأهرام» مع الرئيس الرومانى أيون إليسكو كان لقاءً خاصا وحميما من ناحية، ومهما وجريئا من ناحية أخرى.

أما خصوصية اللقاء فقد عكستها شخصية إليسكو الغنية بسمات الكاريزما السياسية وميرلث البساطة لدى شعب رومانيا.

فعندما دخلنا القصر الجمهورى الذى كان أحد المتاحف قبل ثورة ١٩٨٩ كان الترحاب كبيرا بـ «بعثة الأهرام» حتى أننا لم نقابل حراسة أو نقاط تفتيش. وعندما استقبلنا الرئيس إليسكو داخل القصر كان الاستقبال حارا كعادته، وعندما دار الحديث مع الرئيس عرفنا أن وراء هذا الترحاب والاستقبال الحار تقديرا شخصيا من الرئيس الرومانى للرئيس حسنى مبارك وإعزازا لمصر بتاريخها ودورها ومعرفة بـ«الأهرام».

أما جرأة وأهمية اللقاء مع الرئيس الرومانى، فقد تبدت فى أننا لم نتحرج من طرح كل الأسئلة والاستفسارات أمام الرئيس إليسكو، الذى لم يرفض أو يمتنع عن الإجابة على أى سؤال أو استفسار حتى عن أشد الأمور حساسية. بل على العكس، كان الرجل صريحا إلى أقصى حدود الصراحة. فقد اعترف بأن الوضع الاقتصادى فى رومانيا كان أفضل فى عهد تشاوشيسكو الذى أطاح به الشعب. ولم يخف أثناء الحديث حقيقة فقر بلاده حتى أنه قال: «إن دخل العاطل فى ألمانيا هو ضعف مرتب رئيس رومانيا».

وفى حديثنا مع الرئيس إليسكو دارت الأسئلة حول أسباب نجاح الإصلاح السياسى فى الوقت الذى تعثر فيه الإصلاح الاقتصادى، وأيضا عن الخصخصة والفساد وعن العوائق أمام رومانيا للانضمام إلى حلف الأطلنطى والاتحاد الأوروبى، وإمكانات رومانيا للقيام بدور وساطة فى النزاع الفلسطينى ـ الإسرائيلى.

وكانت كل هذه القضايا وغيرها موضوع الحوار مع رئيس رومانيا... وفيما يلى نص الحوار.

التعددية السياسية

■ سيادة الرئيس... الكل يراقب كيف تحولت رومانيا من نظام الحزب الواحد إلى النظام المتعدد الأحزاب ... كيف تم ذلك وما هى العقبات التى واجهتكم؟

□□ **إليسكو** : كان هذا محتوى الثورة التى حدثت فى رومانيا وكل الدول التى كانت تابعة للاتحاد السوفيتى السابق. غير أنه فى معظم تلك الدول كانت هناك محاولات للوصول إلى حلول سلمية فى الداخل مثلما فعل جورباتشوف عندما اتبع سياسة البريسترويكا، التى كانت مجرد محاولة لحل تلك المشاكل بطريقة سلمية. وكان هذا هو الموقف نفسه فى العديد من الدول الأخرى، حيث اجتمع البولنديون حول مائدة مستديرة تضم ممثلين للحكومة السابقة والمجتمع المدنى. وكذلك كان الحال فى تشيكوسلوفاكيا وبلغاريا. أما فى رومانيا، فلم يكن ذلك ممكنا بسبب خصائص النظام الذى طبقه تشاوشيسكو، والذى كان شديد القسوة ويهدف للسيطرة على المجتمع بأكمله، حتى أنه لم يكن من الممكن مناقشة القيام بأية تغييرات. كما أن التناقضات الداخلية للنظام كانت هى الأكبر فى رومانياب مقارنة بالدول الأخرى كنتيجة للسياسات التى اتبعها تشاوشيسكو فى السنوات العشر الأخيرة، والتى قامت على إلغاء كل ديون رومانيا الخارجية. وقد نجح فى ذلك بالفعل. ولكنه خلال الفترة نفسها فرض سياسات للتصدير وخاصة تصدير الطعام ومصادر الطاقة بينما قام بمنع الاستيراد. وكانت النتيجة المترتبة على وقف الاستيراد منع دخول التكنولوجيا الضرورية للمحافظة على قدرة الصناعة الرومانية التنافسية والاقتصادية، مما أدى إلى وقف تطوير الصناعة. وفى الوقت نفسه هبط مستوى معيشة الناس، ولم يكن باستطاعة الشعب الحصول على الطعام أو المال أو التدفئة فى الشتاء.

ونتيجة لكل ذلك ازداد التوتر، وكان الحل الوحيد لرومانيا هو ذلك الانفجار الاجتماعى والثورة الشعبية، واللذان شكلا الأساس لإزاحة نظام تشاوشيسكو. وبعد ذلك تشكلت جبهة الإنقاذ القومى. وقدمت الحكومة الانتقالية للمجتمع النقاط الرئيسية للتغيرات فى الدولة والتى أيدها كل الناس بالإجماع. وكان على رأس هذه النقاط التغيير السياسى، وإزاحة الديكتاتورية وتشجيع الديمقراطية، وإنهاء احتكار حزب واحد للسلطة، وتبنى نظام تعددى، وقيام دولة القانون، وذلك من خلال انتخابات جديدة ودستور جديد يقوم على توجه ديمقراطى وفصل للسلطات. أما التغيير الثانى، فكان فى مجال الاقتصاد، حيث تم تبنى نظام الاقتصاد الحر القائم على أساس قواعد السوق والقدرة على التنافس مع النظم الاقتصادية المتطورة فى أوروبا. وقد انتهجنا سياسة ديموقراطية لحل مشاكل الأقليات وحقهم فى التعبير عن هويتهم والانفتاح على العالم، وإنهاء عزلة رومانيا، والانفتاح بشكل أساسى تجاه أوروبا والدول المجاورة. تلك كانت الأهداف الأساسية التى عبرت عنها الثورة الرومانية وكل التطورات التى حدثت لاحقا.

ففى المجال السياسى أيدنا التحول الديموقراطى وتم عقد أول انتخابات فى مايو ١٩٩٠، والتى عبرت عن الاختيار الحر للشعب، وتأييده لأهداف الثورة الرومانية الأساسية. كما تم تشكيل مجالس دستورية بدأت فى تطبيق الدستور الجديد، والذى تم تبنيه فى ١٩٩١ من خلال استفتاء شعبى. وقد شكل هذا الدستور أساس كل التطورات الديمقراطية اللاحقة فى المجتمع. وفى الوقت نفسه بدأنا الإصلاح الاقتصادى، وهو أمر كان أكثر صعوبة. وأعتقد أننا فى المجال السياسى حققنا الأهداف الرئيسية للثورة وتمكنا من تداول السلطة فى ١٩٩٦ وأخيرا فى ٢٠٠٠.

أما بالنسبة للاقتصاد، فلقد كان الأمر أكثر صعوبة. ومن المؤكد أننا اكتسبنا خبرة كبيرة فى هذا المجال على مدى الأحد عشر سنة الماضية. وحتى الآن فإننا للأسف لم نتمكن من تحسين الموقف الاقتصادى حيث تراوح الأمر بين الصعود والهبوط. وقد تدهور وضع الاقتصاد والصناعة الآن إلى نصف ما كانا عليه عام ١٩٨٩، وهبط الناتج المحلى الإجمالى إلى نحو ٧٠٪ مما كان عليه. أما القوة الشرائية للشعب فقد انخفضت إلى نصف ما كان عليه الحال قبل أحد عشر عاما. وهكذا، فإن الظروف المادية للشعب الآن ليست فى أفضل حال مقارنة بعام ١٩٨٩. وعلى الرغم من أن أحد أهداف الثورة الرئيسية هو تحسين الظروف الاقتصادية، فإن غالبية الناس فى الواقع يعيشون الآن فى ظروف أسوأ مما كان عليه الحال عام ١٩٨٩. وهذه هى التحديات الرئيسية فى

حياتنا السياسية. وتحاول الحكومة الجديدة الآن أن تركز جهدها على تحسين الاقتصاد والنمو الاقتصادى وتحسين ظروف المعيشة.

مشكلات الخصخصة

■ فيما يتعلق بعملية الخصخصة، ما هو النجاح الذى حققتموه حتى الآن فى هذا المجال ؟

□□ **إليسكو** : الخصخصة هى جزء من الإصلاح الاقتصادى وإعادة تشكيل الاقتصاد القومى على أسس حديثة، حيث أثبتت التجربة أن هيمنة القطاع العام لا تؤدى إلى المرونة أو خلق الديناميكية المطلوبة فى الاقتصاد. ولكن لا يمكن النظر إلى الخصخصة كهدف فى حد ذاتها، فهى وسيلة لتحسين الاقتصاد والإدارة ولتشجيع الأفراد فى نشاطاتهم ولتحسين الأداء الاقتصادى والتكنولوجى والإدارى. فالنظر للخصخصة كهدف فى حد ذاتها لا يمكن أن يؤدى إلى تحقيق الأهداف المطلوبة. وتلك هى نظرتنا إلى السنوات الأربعة الأخيرة حيث إن الحكومة السابقة كانت تريد الخصخصة فقط من أجل الخصخصة. وهذا أمر لا يمكن قبوله، إذ يجب أن تتم الخصخصة فى إطار أهداف اقتصادية واضحة. ولدينا الكثير من الخبرات فى هذا المجال، وهناك أمثلة للخصخصة الجيدة وسوف نشجع ذلك النهج. ولكن لدينا خبرات أخرى حيث تمت عملية الخصخصة بطريقة رسمية، وكانت النتيجة تعويم بعض الأصول والأنشطة، مما أدى إلى زيادة البطالة وحدوث نتائج اقتصادية سيئة للغاية للبلاد. الفكرة الآن هى تشجيع الخصخصة فى إطار الإصلاح الاقتصادى، ولكن على أساس علمى للغاية يقوم على التحليل الاقتصادى والحسابات الجيدة. وهذه هى نقطة الخلاف الرئيسية مع السياسة التى اتبعتها الحكومة السابقة، والتى ترتبت عليها نتائج سيئة للغاية للاقتصاد.

■ ما هى أهم المشاكل التى تواجه رومانيا الآن ؟

□□ **إليسكو** : هى فى الأساس تتعلق بالمجال الاقتصادى، وانخفاض مستوى النشاط الاقتصادى وتدهور الصناعة فى البلاد وضعف القطاع الزراعى. رومانيا لديها ظروف جيدة للغاية تساعد على تحقيق مستوى مرتفع من الإنتاج الزراعى. وقد كانت رومانيا

تقليديا بلد مصدر للطعام والمنتجات الزراعية. والآن تستورد رومانيا موادا زراعية وغذائية أكثر مما تصدر، وهو أمر غير مقبول نتج عن إدارة سيئة للغاية للسياسة الزراعية الوطنية. وعلى هذا الأساس فإن هدفنا الأول هو تحسين النشاط الاقتصادى، وتحديث كل أوجه الصناعة والزراعة، وتطوير كفاءة قطاع الخدمات، والتى هى أقل تطورا مقارنة بكل الدول الأوروبية. وثانى الأهداف هو تحسين الظروف المعيشية للشعب حيث إن القوة الشرائية الآن تبلغ نصف ما كانت عليه عام ١٩٨٩، بالرغم من أنه كان عاما شديد الصعوبة بالنسبة للمجتمع الرومانى انتهى بالثورة الشعبية. وهكذا فإن المعركة مع الفقر الشديد لها أولوية كبيرة، حيث إن ٤٥ فى المائة من الشعب يعيش على حد الكفاف. ولذلك، فإن أهدافنا الرئيسية الآن هى محاربة الفقر وتحسين الاقتصاد، وخلق وظائف للناس، وتحسين قدرتهم الشرائية.

مكافحة الفساد

■ **البيروقراطية والفساد من أهم المشكلات التى تواجهها رومانيا الآن. كيف يمكنكم التغلب عليها ؟**

□□ **إليسكو** : هذه ظاهرة معقدة لا تقتصر على المجتمع الرومانى فقط، ولكنها ظاهرة عامة متواجدة فى مجتمعات أخرى، بما فيها أكثر الدول تقدما وأكثر النظم السياسية والتشريعية استقرارا. وفى الولايات المتحدة وأوروبا نجد الكثير من مظاهر الفساد. وفى بلدنا فإن هذه الظاهرة متضخمة نظرا للظروف التى نمر بها وهناك الكثير من الأسباب وعلى رأسها الأسباب الاقتصادية وسوء تنظيم الاقتصاد، والفقر، بالإضافة إلى عدم الاستقرار التشريعى والإدارى. كل هذه الأسباب تساعد على زيادة هذه الظاهرة السلبية فى مجتمعنا، والتى نعمل على محاربتها أساسا من خلال تحسين الاقتصاد والظروف المعيشية. كما نعمل على تحسين التشريعات وتبسيطها وجعلها أكثر فعالية بالإضافة إلى تحسين الإدارة. وأعترف بأن لدينا نظاما معقدا من القواعد الإدارية للتعامل مع الاستثمارات الداخلية والخارجية، وهذا يشجع الفساد فى نظام الدولة. وأخيرا فإننا نقوم بتحسين أداء الشرطة والنيابة والنظام القضائى لمواجهة هذه الظاهرة.

العودة مرة أخرى

■ ما هو تفسيركم لتمكن حزبكم من العودة مرة أخرى للحكم ؟

□□ **إليسكو** : كانت تجربة عام ١٩٩٦ تجربة طبيعية مفيدة فى تداول السلطة. فبعد تجربة ١٩٨٩، كان الناس يرغبون فى التغيير حيث كان لديهم أمل فى أن يكون أى تغيير أفضل من الوضع القائم. ولكن ما حدث عام ١٩٩٦ هو أن قوى اليمين وصلت إلى السلطة من خلال تحالف من أربعة أحزاب مختلفة لكل منها توجهه السياسى وأهدافه ومصالحه، مما أدى إلى وضع أكثر سوء فى إدارة البلاد. وكانت النتيجة هى حدوث تدهور حاد للاقتصاد وظروف الناس المعيشية.

وبجانب غياب الرؤية لكيفية التعامل مع الاقتصاد وتناقض المصالح لأعضاء التحالف، قامت الحكومة السابقة بالتخلص من الالآف من موظفى الإدارات المحلية والمركزية لكى يحل مكانهم أنصارهم من الأحزاب السياسية، مما أدى إلى تدهور أداء الجهاز الإدارى للدولة وتدهور الاقتصاد وظروف الناس المعيشية، كما أخذ الفساد أبعادا جديدة أكثر عمقا. وكرد فعل لكل ذلك قام الشعب بتغيير اختياره عام ٢٠٠٠، حيث إنه على الرغم من بعض الانتقادات التى كان قد وجهت لحكومتى التى تم تغييرها عام ١٩٩٦، فإن الشعب اكتشف أن الموقف لا يمكن مقارنته بما حدث بعد ذلك. وكان أحد أهم نتائج الانتخابات هو أن الحزب الرئيسى فى التحالف السابق (المسيحى القومى الديموقراطى) لم يتمكن من دخول البرلمان. وهنا أشير إلى نتيجتين مهمتين: أولاهما أن حزبنا الديموقراطية الاجتماعية الرومانية فاز بالانتخابات. والنتيجة الثانية، هى أن حزبا قوميا يتبنى نهجا ديماجوجيا، وهو «حزب رومانيا العظمى» أصبح ثانى أكبر الأحزاب فى البرلمان بعد حصوله على خمسة وعشرين فى المائة من المقاعد. أما التحالف السابق، فلا يمثل الآن سوى جزء صغيرا فى البرلمان، حيث تمكنت ثلاثة من أحزاب التحالف من الحصول على ٣٥ فى المائة من المقاعد. بينما لم يتمكن الحزب الرئيسى فى التحالف حتى من دخول البرلمان. ونحن نعتبر أن انتخابات ٢٠٠٠ قد مثلت «تغيير التغيير»، ونأمل أن يكون التغيير الثانى فرصة لعودة الحياة الطبيعية للمناخ السياسى العام فى البلاد. وهناك الآن تقييم أكثر موضوعية للقوى السياسية، وهو ما يخلق الأمل لدى المواطنين فى المستقبل. ففى إطار النظام الديموقراطى هناك صراع دائم بين القوى السياسية المختلفة، والحكومة والمعارضة، وستكون هناك

مناظرات فى البرلمان والإعلام لتحقيق أهدافنا المتعلقة بتحسين الاقتصاد والظروف المعيشية.

عوامل تاريخية

■ ما هى رؤيتكم لآفاق عملية الإصلاح فى رومانيا ؟

□□ **إليسكو** : هناك عوامل عديدة تؤثر على عملية الإصلاح فى رومانيا. بعض هذه العوامل يتعلق بالخلفية التاريخية لرومانيا كدولة خضعت لقرون للاحتلال من قبل إمبراطوريات مختلفة. فقد عاشت رومانيا فى هذا الجُزء من العالم بين المصالح المتناقضة لثلاث إمبراطوريات: العثمانية، والنمساوية ـ الهنجارية، وروسيا. وقد حققت رومانيا استقلالها التام بتوحيد كل أراضيها بعد الحرب العالمية الأولى فقط، ولابد من وضع هذا فى الاعتبار. ومن جانب ثان،،فإنه إذا كانت هنجاريا شريكا فى الإمبراطورية النمساوية، فإن تشيكوسلوفاكيا كانت المركز الاقتصادى لهذه الإمبراطورية. حتى بولندا ـ وعلى الرغم من موقعها بين روسيا وألمانيا والتاريخ المعقد فى هذا الشأن ـ فإنها كانت تتمتع بمستويات سياسية واقتصادية أفضل من رومانيا. وهكذا، فإن الظروف التاريخية لرومانيا وعلى الرغم من التطور الصناعى الذى حدث فى فترة معينة، بقيت ذات مستوى منخفض مقارنة بأوروبا الوسطى.

يضاف إلى ذلك الوضع الاجتماعى إذا وضعنا فى الاعتبار الموقف فى الريف والارتباط بالزراعة، حيث ما زال نحو ٣٠ إلى ٤٠ فى المائة من السكان مرتبطين بالزراعة بينما الموقف مختلف فى الدول الأوروبية المتطورة. وقد كان كل ذلك بالإضافة إلى سياسات نظام تشاوشيسكو وراء تدهور الوضع الاقتصادى فى رومانيا وعزلتها، وكذلك الوضع المتدهور فى السنوات العشر الأخيرة من حكمه بسبب طموحه فى التخلص من الدين الخارجى مما خلق وضعا اقتصاديا أكثر صعوبة خاصة فى ظل مركزية الاقتصاد. فبجانب روسيا كانت رومانيا صاحبة أكثر الاقتصادات مركزية. وحتى روسيا ـ وعلى الرغم من مركزية الاقتصاد بها ـ فإن بعض أقاليمها كانت أكثر استقلالية فى علاقتها بموسكو مقارنة بما كان الوضع عليه فى رومانيا. وأدى كل ذلك إلى الوضع الذى وصل إليه الاقتصاد الرومانى، وكذلك إلى مواجهة صعوبات كبيرة من أجل إعادة هيكلة الاقتصاد ومحاولة دمجه فى النظام الجديد القائم على اقتصاد

السوق. ومع خلق القوانين الجديدة والمؤسسات والآليات.وكذلك تغيير عقلية الناس - أصبحت مسيرة الإصلاح معقدة للغاية.

وإذا نظرنا لبولندا، فإن الزراعة بقيت فى يد القطاع الخاص طوال فترة الحكم الشيوعى، وهو ما سهل دمج الاقتصاد هناك فى اقتصاد السوق. أما نحن، فلقد عانينا كثيرا مع إلغاء نظام التعاونيات، وذلك لأن التعاونيات تدهورت بسبب سياسة التدخل المفرط التى اتبعها تشاوشيسكو فى شئون التعاونيات، واعتبر الفلاحون أنه قد تم تأميمهم، ولم ينظروا إلى التعاونيات على أنها ملكية لهم، بل نظروا إليها نظرة عداء وعلى أنها من مؤسسات الدولة التى تتحكم فى حياتهم. ولذلك كان أول الإجراءات التى تم اتخاذها بعد ثورة ١٩٨٩ هو إلغاء التعاونيات. ولكن النتيجة كانت ظهور ستة ملايين مالك لتسعة مليون هكتار (مساحة التعاونيات)، وهو تفتيت جذرى للملكية لم يحدث فى ألمانيا نفسها، حيث لم يتم إلغاء التعاونيات التى كانت تسير على الطريق الصحيح، ولم تكن الدولة تتدخل بفظاظة فى شئونها.

وأخيرا فقد كان هناك انعدام للوحدة بين القوى السياسية. وعلى الرغم من ذلك حدثت تطورات طبيعية ديموقراطية فى إطار التصارع المتعارف عليه بين القوى السياسية. ولكن فى الوقت نفسه ظهر نوع من الكراهية وحكام طغاة يتميزون بالعنف، الأمر الذى مثل عائقا لتحقيق جبهة مشتركة لكل القوى البناءة اللازمة لبناء المجتمع. ولذلك قلت إن التغيرين اللذين شهدتهما رومانيا كانا مثالا جيدا لمسعى القوى السياسية وللشعب فى الأساس للحكم بشكل أكثر موضوعية. ولذلك أتمنى الآن أن يكون لدينا فرصة لندخل فى تطور طبيعى مع الحفاظ بالطبع على حق الاختلاف السياسى، الذى هو أمر طبيعى فى النظم الديموقراطية، وأن يكون لدينا كفاءة أكبر فى النشاط السياسى والنشاط الإدارى للحكومة والإدارة المحلية ولتجميع كل القوى صوب تحقيق أهدافنا المشتركة.

العلاقة مع روسيا

■ إذا انتقلنا إلى القضايا الخارجية.. كيف تقيِّمون علاقتكم مع روسيا؟

□□ **إليسكو:** روسيا دولة كبيرة وقوة كبيرة. وبالرغم من أنها تمر الآن بظروف اقتصادية صعبة، فستبقى دائما لاعبا مهما فى الشئون الدولية. ومن هنا نعتقد أنه من الضرورى الحفاظ على علاقة طبيعية مع مثل هذه الدولة الكبرى. وحتى لو لم يعد لنا حدود مشتركة مع روسيا، فحدودنا مع الاتحاد السوفيتى السابق أصبحت حدودا مع أوكرانيا ودولة مولدوفا الجديدة، والتى هى فى الحقيقة جزء من رومانيا. ولكن روسيا تمثل جارا فى هذه المنطقة ونرى أنه من الضرورى الحفاظ على علاقات طبيعية معها، وأن نطور علاقتنا معها أساسا فى المجال الاقتصادى الذى شهد تراجعا كبيرا. وفى الحقيقة تربطنا الآن مع روسيا واردات الغاز فى الأساس، ولكن صادراتنا للسوق الروسى لا تزال متواضعة. ولذلك نرى أنه من الضرورى تطبيع علاقتنا السياسية مع روسيا والحفاظ عليها وتنشيط علاقاتنا الاقتصادية معها وأن نأخذ فى اعتبارنا أن تواجد روسيا فى الشئون السياسية مهم للغاية.

■ هل تنظر روسيا لعضويتكم فى الناتو كتهديد لها؟

□□ **إليسكو:** لا أعتقد أن هناك تناقضا فى سياستنا تجاه روسيا والدول الغربية. فحتى الدول الغربية لا تنظر إلى روسيا كغريم لها. بالطبع هناك خلافات دائمة بين القوى المختلفة، ولكن حتى الولايات المتحدة تبحث عن حوار مشترك مع روسيا على الرغم من التنافس القائم بينهما. كما أن ألمانيا تتمتع بعلاقات أفضل مع روسيا مقارنة برومانيا. لقد كنا نصدر الكثير لروسيا ولكن الصادرات الرومانية لروسيا تتم الآن من خلال المؤسسات الأوروبية. ولذلك فإن تطبيع علاقتنا مع روسيا لا يعنى أن نتخلى عن هدفنا الاستراتيجى، وهو تطوير علاقتنا مع كل الدول الأوروبية وعلاقاتنا مع كل دول العالم، وأن نعيد بناء علاقتنا التقليدية مع الدول المختلفة وخاصة مع الدول المجاورة لنا، وهو أمر ضرورى. وترغب كذلك فى تطوير علاقتنا مع دول الشرق الأوسط.

■ **ولكن التعاون الاقتصادى يختلف عن التحالف العسكرى مع الولايات المتحدة، وهو ما تراه روسيا تهديدا لها؟!**

□□ **إليسكو:** الأمران مرتبطان، وأعتقد أن العلاقات الاقتصادية أفضل طريقة لحل الصراعات ولخلق مناخ أفضل للتفاهم وللتعاون فى المجال السياسى ولتسوية الصراعات والتعاون فى المجالات العسكرية. وحتى إذا كانت الإدارة الجديدة فى الولايات المتحدة قد تبنت لغة أكثر تشددا، فسنرى أن جسور الحوار والتعاون ستتطور لأن ذلك أمر ضرورى للطرفين وللعالم، أن يكون هناك مناخ أفضل من التعاون بين الدول الكبرى. أما الدول الصغيرة فيجب أن تكون أكثر مرونة وألا تسمح بتدهور علاقتها مع أى طرف، بل أن تعمل على تطوير علاقاتها مع الجميع. وعدا ذلك، فإننا بالطبع مهتمين أن نكون عضوا نشيطا فى المجموعة الأوروبية، فهذا أمر طبيعى ولا يمثل تهديدا لروسيا والمصالح الروسية بأى حال. فالوضع لم يعد كما كان فى السابق، وهو «إما أن تكون مع روسيا أو ضدها». وكون أننا أصدقاء مع الدول الغربية لا يعنى أننا ضد روسيا. والدول الغربية والولايات المتحدة تحاول أيضا تطوير وتطبيع علاقتها مع روسيا.

العلاقة مع أمريكا

■ **إذا انتقلنا إلى الولايات المتحدة، ما هو حجم التغيير الذى حدث فى علاقات رومانيا والولايات المتحدة فى السنوات العشر الماضية؟**

□□ **إليسكو:** الولايات المتحدة هى أكبر قوة فى العالم الآن من النواحى السياسية والاقتصادية والعسكرية، وهى اللاعب الرئيسى فى شئون العالم، وكل المشاكل فى العالم لا يمكن حلها من دون مشاركة الولايات المتحدة، ولذلك اعتبرنا أن أحد أهم أهداف سياستنا الخارجية هو تطوير علاقات جيدة للغاية مع الولايات المتحدة، بل إننا طالبنا بشراكة استراتيجية معها. وقد تمكنا من تطوير علاقاتنا الاقتصادية معها عام ١٩٩٥ - ١٩٩٦ بعد أن حصلنا على وضع الدولة الأولى بالرعاية فى التعامل، ومازلنا نحاول جذب الاستثمارات الأمريكية. وفى الوقت نفسه ومن الناحية السياسية، فإننا نحتفظ بعلاقات جيدة مع الولايات المتحدة، كما أن تواجدنا فى إطار برنامج المشاركة

من أجل السلام التابع لحلف الناتو، قد سمح لنا بتطوير علاقاتنا العسكرية معها، بالإضافة إلى أننا طورنا فى السنوات الأخيرة علاقات تعاون جيدة للغاية فى التجمعات الدولية. ومازلنا نعتقد أن تواجد الولايات المتحدة فى مجال الشئون الأوروبية مهم للغاية من أجل الحفاظ على الاستقرار، خاصة فى هذه المنطقة فى جنوب شرق أوروبا، وهو ما أثبته اتفاق دايتون فى البوسنة.

وبخصوص كوسوفو مثلا، فإنه لم يتم حل المشكلة بشكل نهائى كامل. ولكن من غير الممكن تسوية المشكلة من دون التواجد النشيط والإيجابى للولايات المتحدة. ولذلك فنحن نعتبر علاقاتنا مع الولايات المتحدة مهمة واستراتيجية ونفعل كل ما فى وسعنا لتطوير هذه العلاقات. وفى الوقت نفسه، والأهمية ذاتها بالنسبة لنا، فإننا نرغب فى الانضمام للاتحاد الأوروبى. لقد طورنا فى الفترة السابقة علاقاتنا الثنائية مع الاتحاد الأوروبى. وفى عام ١٩٩٤ أصبحنا دولة مشاركة بالاتحاد الأوروبى، وكنا من بين الدول الست الأولى المرشحة للانضمام للاتحاد الأوروبى ونأمل فى تطوير علاقاتنا الاقتصادية معه. بالطبع المشكلة الرئيسية لنا هى الوضع الداخلى وأداء اقتصادنا القومى، والذى يمثل العائق الأساسى أمام انضمامنا للاتحاد الأوروبى. ولهذا السبب وبعد تشكيل الحكومة الجديدة، قمنا بتعيين وزير متخصص للتقدم فى عملية انضمامنا للاتحاد الأوروبى، وفى كل الوزارات لدينا إدارات متخصصة يرأسها وزراء دولة يتعاملون مع المشاكل التى تعوق انضمامنا للاتحاد الأوروبى. ونقوم الآن بمتابعة مفاوضاتنا معه، وهناك الآن ٣١ برنامجا مختلفا فى الاقتصاد والصناعة والزراعة والبنية التحتية ولعلاج المشاكل الاجتماعية والتجارية. وعلينا تطوير خطوات راسخة للوصول إلى هذا الهدف واستيفاء شروط عضوية الاتحاد الأوروبى. وهدفنا فى السنوات القادمة هو أن نطور من قدراتنا للتقليل من الفوارق الكبيرة التى تفصل بين بلدنا وبين الاتحاد. فإذا نظرنا إلى معدل الدخل السنوى، فإنه يبلغ حاليا فى رومانيا حوالى ١٥٠٠ دولار مقارنة بما يزيد عن ٤٠ ألف دولار فى الدول المتطورة فى أوروبا. وكذلك الحال بالنسبة لمتوسط الدخل الشهرى، حيث يبلغ نحو مائة دولار، بينما يحصل العاطل فى ألمانيا على ألف دولار، وهو ضعف ما يحصل عليه رئيس رومانيا. لقد أشرت إلى بولندا والتشيك ولكن هاتين الدولتين كانتا فى وضع أفضل بين الحربين العالميتين. فقد كانت تشيكوسلوفاكيا من بين الدول الأكثر تقدما من الناحية الاقتصادية فى أوروبا، وكان أداؤها أفضل من ألمانيا وفرنسا.

ولم يكن من قبيل المصادفة أن هتلر بدأ توسعه باحتلال تشيكوسلوفاكيا التى كانت قبل الحرب العالمية الأولى القوة الاقتصادية والصناعية الرئيسية فى الإمبراطورية النمساوية – الهنجارية السابقة. ولذلك كانت هذه الدول تتمتع بوضع اقتصادى أفضل، وهذه الفوارق ذات أهمية كبرى. وبجانب ذلك، فإن الموقف المتوتر فى المنطقة (البلقان) يمثل مشكلة صعبة أخرى بالنسبة لنا ولدول أخرى. ونأمل الآن فى أن يؤدى تحسين علاقاتنا على المستوى الدولى إلى تحسين أداءنا الاقتصادى.

عضوية الاتحاد الأوروبى

■ متى تتوقعون الحصول على العضوية الكاملة فى الاتحاد الأوروبى؟

□□ **إليسكو:** أكثر التوقعات تفاؤلا ترى أن ذلك ممكن الحدوث عام ٢٠٠٧. وقد يكون ذلك ممكنا إذا نجحنا فى جهودنا لتحسين فرصنا الاقتصادية وتحقيق معدل نمو اقتصادى مرتفع للغاية. وقد يكون من الممكن كذلك تحقيق هذا الهدف فى ٢٠١٠، وليس مهما إذا تأخر الأمر عام أو اثنان، والمهم هو فرض هذا التوجه القائم على تجاوز الوضع الصعب الحالى للاقتصاد والدخول فى ديناميكية جديدة للتطور الاقتصادى والاجتماعى. إن عضوية الاتحاد الأوروبى أمر مهم للشعب الرومانى، كما أنه من المهم أيضا تنفيذ الشروط الضرورية لدخولنا الاتحاد. ونعتقد أن اندماجنا فى حلف الناتو هو أمر أكثر واقعية، ونقوم بالجهود اللازمة هذا العام والعام القادم استعدادا للمناقشات القادمة المتعلقة بعضوية الناتو. ونعتقد أنه بنهاية العام القادم ستكون ظروفنا أفضل لكى نتقدم بطلب دخول الناتو.

أحداث مقدونيا

■ ما هو موقفكم من الأحداث الجارية الآن فى مقدونيا؟

□□ **إليسكو:** لم تزل التسويات التى أعقبت تفكك يوجوسلافيا السابقة والتى أدت إلى انفصال الدول ونشوب الصراع فى كوسوفا، مصدر للتوتر فى مناطق أخرى من يوجوسلافيا السابقة. والآن فإن جمهورية مقدونيا تتعرض أيضا لهذه الصراعات، ولا أعرف كيف ستتم تسوية الموقف، ولكن قد تصل حكومة التحالف الحالية إلى حل

المشكلة من خلال اتفاق القوى المعتدلة الممثلة لكل فئات المجتمع المقدونى. ولكن هذا يعتمد على تطور الموقف فى كوسوفا وجنوب يوجوسلافيا لأن كل هذا الصراع فى مقدونيا قد أججته القوى المتطرفة فى كوسوفا والتى تقع على حدود مقدونيا. ولكن لا يوجد حل آخر سوى الحل السياسى، لأن القوة لن تحل المشاكل، حيث إن كل التجارب أثبتت أن استخدام القوة والوسائل العسكرية لن تحل المشكلة ولكنها على العكس تضخمها. وهذه الحقيقة تنطبق على مقدونيا وأعتقد أنه سيكون من الحكمة التوصل إلى حل سياسى، وهذا أمر ممكن.

مصر ورومانيا

■ فى أعقاب زيارة الرئيس مبارك لرومانيا، كيف ترون مستقبل العلاقات بين البلدين؟

□□ **إليسكو**: نعتقد أن زيارة الرئيس مبارك لرومانيا كانت من الخطوات السياسية المهمة. فمن ناحية العلاقات الثنائية، لدينا تقاليد تاريخية طويلة من العلاقات الجيدة القائمة على الثقة والتعاون والصداقة بين شعبينا. ونعرف كذلك أن الوقت مناسب الآن لتطوير علاقاتنا الاقتصادية، وناقشنا إمكانات توسيع علاقتنا الاقتصادية والتجارية، وهناك فرص جيدة لمضاعفة حجم التعاون الاقتصادى. كما ناقشنا دور كل من مصر ورومانيا فى مجالين مهمين متعلقين بالاستقرار العالمى. فقد قامت مصر - دائما - بدور مهم فى الشرق الأوسط. صحيح الموقف متوتر فى الشرق الأوسط، ولكن مصر تلعب دورا نشيطا.أما فى منطقتنا، فإن الوضع فى البلقان ويوجوسلافيا السابقة يمثل وضعا متوترا أيضا. ورومانيا - مثل مصر - تحاول أن تلعب دورا إيجابياً ونشيطا. وقد تناقشنا مع الرئيس مبارك حول تأكيد هذه المواقف التى يتبناها بلدينا، وكذلك تعاوننا فى المشاركة فى الجهود المبذولة للتوصل لتسوية سياسية وسلمية باستخدام المزيد من الدبلوماسية لحل المشاكل الصعبة فى الشرق الأوسط.

وفيما يتعلق بالموقف الفلسطينى - الإسرائيلى، فإن رومانيا قامت تاريخيا بدور فى حل هذا الصراع، حيث قمنا قبل عدة سنوات بتنظيم أول اجتماع علنى بين عرفات وشيمون بيريز. وكان هذا الاجتماع نقطة انطلاق لاعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية بعد أن كانت تعتبرها منظمة إرهابية. ثم ما لبثت أن تحولت بعد ذلك إلى

شريك وبدأ بناء دولة فلسطين. ولا أحتاج بالطبع أن أذكّر بالدور المصرى النشيط فى هذا المجال. وعلى هذا الأساس، نعتقد أن تعاوننا قد يكون مفيدا لتطوير التوصل لتسوية سلمية للصراع فى الشرق الأوسط. وفى الوقت نفسه وفيما يتعلق بمنطقتنا، فإن الأمر لا يتعلق فقط باللاعبين الرئيسيين - الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى - بل يتصل كذلك بالدول المجاورة، والتى تعتبر أن عليها مسئولية كبيرة فى التوصل لتسوية للنزاعات القائمة حاليا. ولذلك فإن زيارة مبارك كانت مهمة لبلدينا، وأنا والرئيس مبارك متفائلان بخصوص إمكان تطوير علاقاتنا الثنائية.

رومانيا والقضية الفلسطينية

■ نود التساؤل عما إذا كان باستطاعة رومانيا لعب دور فى الصراع الفلسطينى الإسرائيلى من خلال استضافة مباحثات سرية؟ وماهو موقفكم من المبادرة المصرية الأردنية؟

□□ **إليسكو:** رومانيا مثل مصر لها علاقات جيدة مع الطرفين. وقد حافظنا على علاقتنا الدبلوماسية مع إسرائيل حتى بعد أن قامت روسيا ودول أخرى بقطع علاقتها مع إسرائيل فى أعقاب حرب ١٩٦٧. ولذلك السبب، فإن رومانيا لعبت دوراً نشيطا وإيجابيا للتوصل لتسوية بين مصر وإسرائيل. وقد شهدت بوخارست اجتماعا بين الرئيس السادات ورئيس وزراء إسرائيل السابق بيجين. وكذلك الحال الآن، فلدينا علاقات جيدة مع الطرفين الفلسطينى والإسرائيلى، ويمكننا أن نكون جسرا للاتصالات بينهما كما كان الحال عندما استضفنا اللقاء بين عرفات وبيريز، خاصة وأن عرفات صديق قديم لى، حيث أعرفه منذ ما يزيد على ٤٥ عاما، عندما تقابلنا بصفتينا كرئيسى اتحادى طلبة فلسطين ورومانيا. ولذلك لدينا تلك الميزة، وهى الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع الطرفين، ومن خلال ذلك يمكننا لعب دور - ولو كان بسيطا - لأنه فى بعض الأحيان تكون المساهمة الصغيرة مفيدة. وقد أثبت حوارى مع مبارك أن بلدينا مازال بإمكانهما لعب دور نشيط لتسوية المشكلات القائمة. كما أننا نؤيد المبادرة المصرية - الأردنية والتى تحظى كذلك بتأييد المجتمع الدولى وحتى فى إسرائيل فإن هناك إشارات إيجابية فى هذا الاتجاه.

■ **هل تستخدمون اتصالاتكم مع إسرائيل لتتوقف عن استخدام العنف ضد الفلسطينيين؟**

□□ **إليسكو**: سوف نبذل كل ما فى استطاعتنا من خلال القنوات الدبلوماسية لتشجيع فكرة الاتصال والحوار من أجل التوصل لتسوية سلمية.

□

رئيس مجلس الشيوخ الرومانى:

اليسار يعود على أكتاف المتضررين من الإصلاح

أسفرت الانتخابات البرلمانية فى رومانيا بنهاية العام الماضى عن عودة اليسار إلى الحكم من خلال تحالف يسارى ضم حزب الديمقراطية الاجتماعية والحزب الاشتراكى الديموقراطى والحزب الإنسانى. وتؤكد استطلاعات الرأى فى بولندا أن تحالف اليسار الديمقراطى سيكتسح الانتخابات البرلمانية المنتظرة فى سبتمبر المقبل.

وهذه المفارقة هى نتيجة طبيعية للتحول السريع من نظام الحزب الواحد إلى نظام سياسى متعدد الأحزاب، ومن اقتصاد التخطيط المركزى إلى اقتصاد السوق. فاليسار (ما بعد الشيوعى) مازال فاعلاً فى الخريطة السياسية والحزبية. وفى الوقت نفسه تركت عملية الإصلاح الاقتصادى السريع عدة آثار جانبية من أهمها البطالة والتضخم. وهناك مفارقة ثانية، هى أن اليسار ما بعد الشيوعى ليس ضد الإصلاح الاقتصادى، بل أنه يرفع شعار أنه سيطبق الإصلاح الاقتصادى بطريقة أفضل.

ولمناقشة كل ذلك، أجرت بعثة الأهرام حديثين مع نيكولاى فاكاروى رئيس مجلس الشيوخ فى رومانيا وماتشى بواجنسكى رئيس مجلس النواب فى بولندا. وفيما يلى نص الحديثين:

■ ما أبرز التطورات التى وقعت فى بلادكم؟

● المعارضة اليمينية تولت السلطة عام ١٩٩٧ فزادت البطالة وارتفع التضخم.

● ٤٧٪ من الرومانيين صوتوا لصالح اليسار فى انتخابات عام ٢٠٠٠ بسبب تدهور معيشتهم.

● لا نوافق على تطبيق الخصخصة بأسلوب الصدمة.

● ننتظر من الحكومة الحالية توفير فرص العمل ومكافحة الفساد.

■ **هل لكم أن تعطونا فكرة عن اختصاصات مجلس الشيوخ في ظل الدستور الجديد لرومانيا؟**

□□ النظام البرلماني في رومانيا يقوم على نظام المجلسين، مجلس النواب ومجلس الشيوخ، وهو ما يتوافق مع التقاليد التاريخية لرومانيا. ووفقا للدستور، فإن مجلس الشيوخ هو الهيئة الأعلى، لأنه الأكثر تمثيلا، وله اختصاصات تشريعية مثل مجلس النواب. ولذلك لابد من مناقشة أي مشروع قانون في المجلسين معا، وإذا ظهرت أي خلافات بين المجلسين حول مشروع تشريعي معين، يتم تشكيل لجنة مشتركة من المجلسين لتسوية هذا الخلاف. ولمجلس الشيوخ صلاحية مراقبة الحكومة والسلطة التنفيذية من خلال لجان دائمة تقوم بهذا الغرض. وللمجلس نشاط واسع على صعيد العلاقات البرلمانية الدولية، وهو عضو كامل العضوية في الاتحاد البرلماني الدولي. ومن اختصاصاته أيضا مراجعة المعاهدات والوثائق الدولية التي تعقدها الحكومة مع الحكومات الأخرى، كما يشارك في تعيين بعض كبار المسئولين في المؤسسات المركزية مثل المحكمة الدستورية، وهيئة الإذاعة والتليفزيون.

■ **ماهي أهم الكتل البرلمانية الموجودة في المجلس الآن؟**

□□ هناك خمس مجموعات برلمانية، والكتلة الرئيسية فيه هي مجموعة الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية والتي تتألف من ثلاثة أحزاب أساسية يأتي على رأسها الحزب الحاكم، حزب الديمقراطية الاجتماعية في رومانيا، وقد شارك في الانتخابات البرلمانية التي جرت في نهاية العام ٢٠٠٠، متحالفا مع حزبين صغيرين، هما الحزب الاشتراكي الديمقراطي الروماني والحزب الإنساني في رومانيا، وتشغل هذه المجموعة ٤٧٪ من مجمل مقاعد المجلس. وبالرغم من أن المجموعة لا تمتلك الأغلبية في البرلمان، إلا أنها شكلت الحكومة وحدها، ولم تلجأ إلى أحزاب أخرى. أما المجموعة الثانية، فهي مجموعة حزب رومانيا العظمى، ويليها مجموعة الحزب القومي الليبرالي، ثم مجموعة الحزب الديمقراطي الروماني، وأخيرا حزب الأقلية المجرية الذي يعرف باسم الاتحاد الديمقراطي للمجريين الرومانيين. وهناك ١٤ لجنة دائمة في المجلس، وكل لجنة تغطي

نشاطا معينا، وحين توليت مهمة رئيس مجلس الشيوخ قمت بعمل تعديل أساسى على نشاط المجلس، حيث تم نقل النشاط التشريعى من المجلس ككل إلى اللجان الدائمة المتخصصة، الأمر الذى أسهم فى سرعة إصدار القوانين.

■ ماهو تقييمكم للموقف الاقتصادى الراهن فى رومانيا؟

□□ لقد كانت السنوات الإحدى عشرة الماضية سنوات صعبة على الصعيد الاقتصادى، ويمكن أن نقسم هذه الفترة إلى ثلاث مراحل أساسية. المرحلة الأولى، استمرت ثلاث سنوات بعد الثورة مباشرة، وهى بمثابة سنوات التأقلم مع الأوضاع الجديدة، بما فيها التحول من نظام التخطيط المركزى إلى نظام السوق الحرة. وقد وقعت فيها بعض الأخطاء والكثير من الظواهر السلبية. ومن أبرزها انخفاض الإنتاج الصناعى الرومانى بنسبة ٥٠٪، وظهور الصعوبات فى القطاع الزراعى، خاصة عند تطبيق الإصلاح الزراعى، وإعادة الأرض الزراعية إلى أصحابها، مما أسهم فى تفتيت الملكية بشكل كبير. وقد ارتفع معدل التضخم بشكل كبير، وظهر العديد من المشكلات الاجتماعية نتيجة انخفاض الناتج الإجمالى المحلى.

أما المرحلة الثانية، فتمتد من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٦، وهى الفترة التى تولى فيها أيون إليسكو رئاسة البلاد، وكنت معه رئيسا للوزراء، وقد بدأنا فيها برنامجا لخصخصة المصانع والوحدات الإنتاجية فى رومانيا. وقامت الحكومة بوضع برنامج للتنمية الاقتصادية، يسمح بمشاركة القطاع الخاص، والذى وصلت مساهمته فى نهاية هذه الفترة إلى أكثر من ٥٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى. ولكن علينا أن نعترف أنه قد حدثت أخطاء فى هذه الفترة أيضا، ومع ذلك فقد زاد الإنتاج الصناعى بنسبة ٢٤٪ كما زاد الناتج المحلى الإجمالى بنسبة ١٨٪، وارتفعت الاستثمارات بنسبة ٦٥٪، والصادرات بنسبة ٧٥٪ كما ارتفعت القدرة الشرائية للمواطنين الرومانيين بنسبة ١٠٪. وفى هذه الفترة ذاتها أصبحت رومانيا عضوا منتسبا فى الاتحاد الأوروبى، وعضوا كاملا فى مجلس أوروبا، ووقعت وثيقة الشراكة من أجل السلام مع حلف الأطلنطى، وأصبحت عضوا فى منظمة المبادرة الخاصة بأوروبا الوسطى.

أما المرحلة الثالثة، فتمتد من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٠، وفيها تولت المعارضة السلطة، وأوقفت المسيرة التى تمت فى المرحلة السابقة حيث تكون ائتلاف من ٦ أحزاب

ومنظمات سياسية، قام ببعض التعديلات فى نشاط الأعمال والاستثمارات، مما أثر سلبا على الاقتصاد الرومانى بأسره، فتعرض لأزمة كبيرة، كان من أبرز مظاهرها انخفاض الناتج المحلى الإجمالى بأكثر من ١٧٪، والناتج الصناعى بنسبة ٢٣٪، كما انخفضت القوة الشرائية بنسبة ٢٠٪.

ومع نهاية عام ٢٠٠٠، جرت انتخابات عامة أعادت حزب الديمقراطية الاجتماعية إلى الحكم. ولذلك تم العمل على ضمان استمرار استقرار التشريعات والقوانين، وتعديل القوانين بحيث تتماشى مع قوانين الاتحاد الأوروبى. وفى الوقت الحالى توجد مفاوضات مع الاتحاد الأوروبى. ونتيجة بعض الإجراءات التى تم اتخاذها فى الأشهر الأولى من هذا العام شهدت رومانيا نموا اقتصاديا، حيث تم إقرار برنامج حكومى يستهدف تحقيق تنمية اقتصادية بنسبة ٤,١٪ سنويا، وتخفيض التضخم لكى يصل إلى ٢٥٪، مع الإسراع فى عملية الخصخصة، وإعادة المناخ الملائم للاستثمار، وزيادة الإنتاج الصناعى بنسبة ١٥٪. ومن ثم فإن رومانيا باتت تتمتع بدرجة لا بأس بها من الاستقرار فى الاقتصاد الوطنى، لكن المشاكل لا تزال صعبة. ولذلك فنحن مهتمون بتشجيع المبادرة فى القطاع الخاص، وإيجاد حلول للبطالة وتوفير فرص عمل جديدة. ومهتمون أيضا بزيادة القوة الشرائية للمواطن الرومانى، لأن الكثير من الرومانيين يواجهون مصاعب كبيرة فى الحياة اليومية. وإذا أردنا المقارنة سنجد أن مستوى المعيشة فى رومانيا يصل إلى ٥٦٪ مما كان عليه الحال عام ١٩٨٩، وهو آخر أعوام حكم تشاوشيسكو، وهو دليل واضح على أن هناك صعوبات كثيرة تواجه الحكومة الحالية، ولذلك ينبغى أن يتجه أداء الحكومة إلى رفع مستوى معيشة المواطنين.

وفى هذا المجال يجب أن نذكر أن رومانيا بدأت منذ شهرين على مستوى الحكومة والبرلمان - الاهتمام بإعادة العلاقات مع البلاد التى كانت تعتبر من الشركاء التجاريين التقليديين مع رومانيا. ونحن نعتبر أن زيارة الرئيس مبارك لرومانيا لها أهمية خاصة ومتميزة من أجل إنعاش العلاقات الاقتصادية بين بلدينا. فمصر هى الشريك الرئيسى التجارى لرومانيا من بين كل الدول العربية والدول الأخرى فى الشرق الأوسط لكن لابد أن نعترف أن حجم التبادل التجارى بين البلدين ما يزال بعيدا عن مستوى طموح البلدين وما لديهما من قدرات.

■ **هل لكم أن تشرحوا لنا أبرز مشكلات الخصخصة فى رومانيا؟**

□□ من الواضح أن أى بلد حين يقرر تنفيذ الخصخصة، فعليه أن يفهم أنها عملية معقدة ودقيقة. وبالنسبة لعملية الخصخصة فى رومانيا، فقد ظهر رأيان فيما يتعلق بكيفية تنفيذها، الأول أخذت به قوى اليمين التى أرادت تطبيق الخصخصة عن طريق أسلوب الصدمة. والثانى تبنته القوى المعتدلة التى أرادت تطبيق الخصخصة تدريجيا، والأخذ فى الاعتبار فى كل لحظة خصوصيات البلاد والعملية معا. وبالطبع نحن نعتبر الخصخصة أمرا ضروريا لتقدم المجتمع، ولكننا لا نوافق على أسلوب تطبيق الخصخصة فى لحظة واحدة من خلال الصدمة، إذ يجب أن نضمن استمرار التنمية الاقتصادية والفعالية فى الإنتاج، ومن ثم نضمن تطور المجتمع. وبالنسبة لنا فالوضع أصعب بدرجة ما مقارنة بالبلدان الأخرى، لأن السنوات الخمسين الماضية شهدت تنمية صناعية هائلة، وكانت أحيانا فوق احتياجات المجتمع الرومانى، ومن هنا واجهنا صعوبات كبيرة فى خصخصة الوحدات الإنتاجية. ويجب أن نضمن الشفافية والانفتاح أثناء تطبيق عملية الخصخصة، حتى لا تسفر عن نتائج غير مرغوب فيها.

ومن الأمور التى يجب وضعها فى الاعتبار أيضا عند تطبيق الخصخصة مراعاة اكتساب الأسواق الجديدة، وزيادة القدرة التنافسية للوحدات الإنتاجية. ونعترف أننا قد مررنا ببعض تجارب سلبية عندما خصخصنا بعض الوحدات الإنتاجية، سواء باستثمار أجنبى أو بالمشاركة مع الاستثمار الوطنى، حيث إن إنتاج بعض هذه الوحدات انخفض كثيرا ومنيت بخسائر كبيرة. وفى بعض الحالات الأخرى لخصخصة الوحدات الصناعية، رأينا أن اهتمام المستثمر الأجنبى ركز على السوق المحلى فقط، فى الوقت الذى لم يحدث فيه أى تطور للإنتاج نفسه. ولكن هناك أيضا بعض حالات ناجحة لخصخصة الوحدات الإنتاجية، حيث استمر نشاطها فعالا ومربحا. وحتى نهاية العام الماضى كان قد تم خصخصة ٦٥٠٠ وحدة إنتاجية. وتوجد الآن هيئة مركزية لإدارة عملية الخصخصة اسمها «صندوق ملكية الدولة»، بحثت فى العام الماضى إمكانية خصخصة ١٥٠٠ شركة ووحدة إنتاجية أخرى.

وإلى جانب هذه الوحدات التى سيتم نقلها إلى القطاع الخاص، توجد شركات ووحدات إنتاجية تخضع لاحتكار الدولة فى مجالات الكهرباء والغاز والمواصلات. وبعضها شركات قوية وكبيرة، ونحن نهتم حاليا بانتقال بعض هذه الوحدات إلى

القطاع الخاص. كما نهتم أيضا بانتقال بعض المجمعات الكبيرة كمجمعات الحديد والصلب والبتروكيماويات إلى القطاع الخاص، بحيث نضمن أن تؤدى خصخصة هذه المجمعات إلى استمرار نشاطها وفعاليتها وإنتاجها. وكان صندوق النقد الدولى والبنك الدولى قد قاما بتقديم توصيات ونصائح لرومانيا بأن تقوم بخصخصة كل الأنشطة وكل القطاعات بما فى ذلك ما يدخل تحت بند الاحتكار الطبيعى للدولة، أى المصادر الطبيعية التى فى باطن الأرض. وبالطبع فهذه التوصيات لا تأخذ فى اعتبارها أن عملية الخصخصة التى تمرّ بها جميع الدول التى كان لها فى السابق قطاع حكومى وعام كبير لم تنته بعد، بما فى ذلك رومانيا. ونتلقى أيضا بعض نصائح من دول الاتحاد الأوروبى فى مجال الخصخصة، رغم أن القطاع العام فى بعض هذه الدول الأوروبية مازال مهما. وكخبير فى الشئون الاقتصادية والمالية، فإننى أعتقد أن على رومانيا أن تحافظ على استقلالها الاقتصادى فى المستقبل، وهذا يعنى اهتمام أكبر بزيادة تراكم رأسمال المال الوطنى، جنبا إلى جنب مع الاهتمام بجذب الاستثمارات الأجنبية.

■ هل أثر انخفاض مستوى المعيشة على رد فعل الشعب الرومانى إزاء الثورة والنظام الجديد وما يقوم به من إصلاحات؟

□□ إن نتائج انتخابات العام الماضى هى أوضح دليل على أن رد فعل المواطنين هو مع استمرار الإصلاحات. فنتيجة لسياسة الحكومة الائتلافية السابقة لم تتحقق النتائج المتوقعة للتقدم الاقتصادى، وهو ما أدى بالمواطنين إلى إسقاط هذه الحكومة فى الانتخابات الماضية، أى إسقاطهم جماهيريا. فجزء كبير من المواطنين - تصل نسبتهم إلى ٤٧٪ صوتوا لصالح حزب الديمقراطية الاجتماعية، كما شهدت الانتخابات زيادة فى عدد المشاركين فى التصويت بنسبة ٤٠٪. وبالطبع فسكان رومانيا لهم طموحاتهم وتوقعاتهم فى تحسين مستوى المعيشة، وهو ما تدركه جيدا الحكومة الحالية وتعمل على إنجازه، فالتكلفة التى دفعها المواطنون الرومانيون فى السنوات الأخيرة كانت كبيرة، وليسوا مستعدين لتحمل مزيد من الصعوبات والأعباء فى المستقبل. وإذا تحدثنا عن التكلفة الاجتماعية للمرحلة الانتقالية، ولعدم تطبيق بعض الإجراءات المطلوبة، فسنجد أن التكلفة الاجتماعية قد زادت بنسبة ١٠٪، وحوالى ٦٠٪ من السكان يعيشون فى مستوى أقل من المناسب، وارتفعت نسبة البطالة حاليا إلى ١٠٪ فى بعض المناطق، وفى مناطق أخرى تزيد على ١٥٪، ومع ذلك يمكن القول إن هذه الصعوبات لم تؤد إلى

موقف مناهض ضد الديمقراطية. ووفقا لاستطلاعات الرأى العام الأخيرة، فهناك نسبة كبيرة من السكان مازالوا يثقون فى قدرات الحكومة الحالية، ولكنهم من ناحية أخرى يتوقعون وينتظرون منها نتائج ملموسة، لاسيما فى مكافحة الفساد والأنشطة الاقتصادية غير الشرعية، وينتظرون أيضا ضبط معدلات التضخم عند معدلات معقولة، وتوفير فرص عمل فى كل أنحاء البلاد.

■ ماهو تقييمكم للوضع القائم فى الشرق الأوسط وما فيه من تصعيد إسرائيلى ضد الفلسطينيين؟

□□ لقد أتيحت لى الفرصة مؤخرا للقاء عدد كبير من المسئولين القادمين من منطقة الشرق الأوسط لزيارة رومانيا. فقد التقيت مع الرئيس مبارك أثناء زيارته الأخيرة لبوخارست حيث أجريت معه مباحثات مهمة حول الوضع فى الشرق الأوسط، والتقيت أيضا رئيس المجلس التشريعى الفلسطينى أحمد قريع، والأمين العام لحزب العمل الإسرائيلى وهو وزير فى الحكومة الإسرائيلية، وفى كل هذه المباحثات كان موضوع التدهور فى الشرق الأوسط موضوعا رئيسيا. وأنتم تعرفون جيدا موقف رومانيا من قضية الشرق الأوسط، وتعرفون أيضا أن لرومانيا علاقات جيدة مع كل الأطراف والدول فى المنطقة، ورومانيا قد أصرت وما تزال على ضرورة السير فى طريق المفاوضات. فمن الواضح أن استخدام العنف واللجوء إلى القوة والتصعيد العسكرى لن يؤديا أبدا إلى حل سلمى ودائم لأى نزاع. ونحن فى رومانيا نقف بقوة مع احترام وتطبيق قرارات الأمم المتحدة وخاصة قرارات مجلس الأمن الدولى. ونحن على استعداد لبذل المساعى والجهود الحميدة من أجل وقف موجة العنف والعودة مرة أخرى إلى مائدة المفاوضات.

□

رومانيا.. تتقدم سياسيا وتتراجع اقتصاديا

رومانيا كانت هى المحطة الأولى لبعثة «الأهرام» إلى شرق أوروبا. وقد فرض اختيار رومانيا لكى تصبح المحطة الأولى، أنها الأقرب جغرافيا إلى روسيا، التى كانت الاتحاد السوفيتى السابق هو رائد التجارب الشيوعية والإمبراطورية الشيوعية. كما أن رومانيا كانت هى الأعنف فى ثورتها على النظام الشيوعى عام ١٩٨٩، مقارنة بالثورات الأخرى فى شرق أوروبا. يضاف إلى ذلك أن رومانيا شهدت تحولا جذريا وخطيرا سواء على صعيد النظام السياسى أو النظام الاقتصادى.

فماذا يجرى فى رومانيا؟

للإجابة على هذا السؤال، كانت لقاءات بعثة «الأهرام» مع النخبة الرومانية فى الدوائر الأكاديمية والدبلوماسية والاقتصادية، فى الكلية الوطنية للدراسات السياسية والإدارية، والجمعية الرومانية للسياسة الخارجية، وفى معهد التعاون الإقليمى ومنع الصراعات، والمعهد الأوروبى لإدارة الأزمات والأمن والاتصال.

تعقيدات اقتصادية

رومانيا تتقدم سياسيا - ولكنها تعانى بشدة من أجل أن تنجح اقتصاديا. هذا ما يمكن أن تتفق عليه النخبة الرومانية التى التقتها بعثة «الأهرام». وهو حكم يوافق عليه أيضا «الاتحاد الأوروبى»، ومؤسسات التمويل الدولية. ولم يكن غريبا، فى هذا الإطار، أن يكون رأى فريق من أساتذة كلية الدراسات الإدارية والسياسية فى بوخارست، أن «رومانيا يجب أن تخاف على نفسها من نفسها».

ولقد خاضت رومانيا، بعد سقوط نظام. شاوشيسكو عام ١٩٨٩، تجربة عسيرة فى التحول من نظام اقتصادى يقوم على التخطيط المركزى إلى نظام اقتصاد السوق على النمط الغربى. وكان لابد من التوجه نحو تشجيع الاستثمارات وجذب رأس المال الأجنبى وسن القوانين اللازمة لذلك، ومنها قانون حماية الاستثمارات، وتعديل قوانين الشركات والبنوك والعملة وخصخصة الشركات العامة وإنشاء سوق للأوراق المالية.

خصخصة على الطريقة الرومانية

فى بداية عام ١٩٩٣، قلصت الدولة الإنفاق العام على دعم السلع الأساسية. كما استطاعت رومانيا خفض العجز فى الميزانية العامة للدولة إلى ١,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى نفس العام. وحاولت الحكومة الائتلافية التى جاءت بها انتخابات عام ١٩٩٦، الإسراع فى تحرير الاقتصاد. وقامت الحكومة بخفض دعم السلع الاستهلاكية وتحرير الأسعار وتحرير سوق الصرف الأجنبى ووضع سياسة نقدية صارمة. وأقر البرلمان التشريعات التى تبيح تمليك الأراضى الزراعية، أو خصخصة الزراعة، وخصخصة وإعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة.

وتضمن برنامج الخصخصة الرومانى بيع ٧٠٪ من أسهم ٦ آلاف شركة مملوكة للدولة خلال عشر سنوات بداية من عام ١٩٩٢. أما نسبة الـ ٣٠٪ الباقية، فقد جرى توزيعها على المواطنين الرومان من خلال سندات ملكية. وتضمن البرنامج أيضا خصخصة ٣٠٪ من الشركات الكبرى بنظام «البيع المباشر»، أو بيع الأصول.

وبالرغم من انتقادات مؤسسات التمويل الدولية المتعلقة ببطء برنامج الخصخصة الرومانى، فإن الإحصاءات تشير إلى أن القطاع الخاص أصبح يسهم – حاليا – بحوالى ٥٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى، ويستوعب نحو ٥٢٪ من قوة العمالة الحالية.

وقد أسفر برنامج الإصلاح الاقتصادى (التثبيت والإصلاح الهيكلى) فى رومانيا عن نتائج سلبية عديدة. فبعد أن تزايد معدل النمو إلى ٣,٤٪ عام ١٩٩٤ وإلى ٦,٩٪ عام ١٩٩٥، ثم استقر عند معدل ٤٪ عام ١٩٩٦، تدهور معدل النمو بعد ذلك إلى (-٦,٦٪) عام ١٩٩٧، ثم هبط إلى (-٧,٣٪) عام ١٩٩٨، وتراجع الهبوط إلى (-٤,٥٪) عام ١٩٩٠. وقد صاحب ارتفاع معدل التضخم حيث وصل إلى ٥٠٪ عام ٢٠٠٠. وبعد

أن استطاعت الحكومة خفض العجز فى الموازنة العامة إلى معدل ١,٧٪ (من الناتج المحلى الإجمالى) عام ١٩٩٣، ارتفع معدل العجز إلى ٤٪ عام ١٩٩٥ ثم إلى ١٠٪ عام ١٩٩٦.

وبالرغم من كل التوقعات المتفائلة حول إمكانية اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، فقد ظل حجم الاستثمار الأجنبى المباشر متواضعا فى رومانيا. وكانت أهم الصعوبات الاقتصادية التى تواجه رومانيا، هى زيادة معدل البطالة إلى ١١٪، وانتشار حدة الفقر، حيث إن رومانيا وهى الدولة الأكثر سكانا (حوالى ٢٢,٥ مليون نسمة) فى شرق ووسط أوروبا بعد بولندا، يعيش نصف سكانها تحت خط الفقر، ولا يتجاوز متوسط دخل الفرد فيها ١٥٠٠ دولار سنويا.

أسباب التراجع الاقتصادى

هناك تفسيرات عديدة شرحتها النخبة الرومانية التى التقتها بعثة الأهرام فى «الكلية الوطنية للدراسات السياسية والإدارية» و«الجمعية الرومانية للسياسة الخارجية» لأسباب التراجع الاقتصادى، ومن أهمها:

- أن الحكومة الائتلافية التى جاءت بها انتخابات ١٩٩٦، فى عهد الرئيس السابق إميل كونستانيسكو (١٩٩٦ - ٢٠٠٠) كانت تفتقد رؤية موحدة بخصوص الإصلاح الاقتصادى المطلوب وأولوياته، إما لعدم توفر الخبرة السياسية لديها من جهة، أو لعدم تحديدها للأولويات من جهة أخرى.
- أن برنامج الإصلاح الاقتصادى، خلال فترة الحكومة السابقة، قد ارتبط بانتشار الفساد المالى والإدارى، مما أدى إلى فشل العديد من المشروعات أو إفلاس العديد من البنوك، حتى أن أحد البنوك بلغت خسارته أربعة مليارات دولار.
- وفى هذا السياق، يُذكر أن الاقتصاد السرى «الخفى» فى رومانيا، بمعنى الأنشطة الاقتصادية المجرمة قانونا، وكذلك الأنشطة غير المسجلة، يبلغ حجمه حوالى ٥٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

وبنظرة عابرة فى شوارع بوخارست، لابد وأن يتساءل المرء من أين جاءت هذه الأموال لتمويل شراء هذا العدد الضخم من سيارات «المرسيدس» و«بى إم دبليو»، فى

سنوات معدودة من التحول إلى اقتصاد السوق. ولابد أن يكون الجواب، أن التمويل قد تم عبر الاقتصاد السرى (الخفى).. أى الفساد.

● أما عن تدهور معدل النمو الاقتصادى، ومن ثم تزايد البطالة، وانتشار الفقر، فترجعه النخبة الرومانية إلى تواضع معدل الاستثمار السنوى، وبصفة خاصة الاستثمار الأجنبى المباشر الذى يواجه صعوبات بالغة من بينها:

أولا: عدم الاستقرار التشريعى، الذى يعد فى حد ذاته انعكاسا لعدم الاستقرار السياسى بعد ثورة ١٩٨٩. وفى هذا المجال شهدت الفترة من ١٩٩٦ - ٢٠٠٠، تعاقب ثلاث رؤساء للحكومة، أى بمعدل رئيس للحكومة كل عام ونصف تقريبا.

ثانيا: تدنى الاستثمار الأجنبى فى رومانيا بسبب انعدام المناخ الملائم، فإقامة أى مشروع استثمارى تتطلب حتى الآن ٩٢ موافقة من الجهات الحكومية والإدارية، وهو أمر فضلا عن أنه وراء تباطؤ الاستثمار، فإنه يفتح أبوابا واسعة للفساد.

وقد كان من نتيجة غياب الاستقرار والركود الاقتصادى، أن قررت اللجنة الأوروبية تأجيل انضمام رومانيا للاتحاد الأوروبى من عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠٠٧، حيث تم وضعها فى آخر قائمة الدول المرشحة لهذه العضوية. فالشروط الاقتصادية للعضوية تتطلب بدايةً النجاح فى تبنى اقتصاد السوق من أجل تهيئة المناخ لجذب الاستثمار الأجنبى.

وقد كان غياب الاستقرار الاقتصادى - أيضا - وراء عودة الرئيس أيون إليسكو زعيم حزب الديمقراطية الاجتماعية إلى الحكم عام ٢٠٠٠. وقد سعى إليسكو الذى كان رئيسا لرومانيا فى الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٦، منذ عودته إلى الحكم فى ديسمبر الماضى إلى تطبيق استراتيجية متوسطة الأجل للتنمية الاقتصادية، للفترة من ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤، تم وضعها بالتشاور مع كافة الأحزاب، وبالتنسيق مع الاتحاد الأوروبى ومؤسسات التمويل الدولية. وتتضمن هذه الاستراتيجية مواجهة الفساد المالى والإدارى، واستكمال سياسات الإصلاح الهيكلى، وتحسين مناخ الاستثمار، وإصلاح السياسات الاجتماعية وزيادة فرص العمل.

ولكن الطريق مازال طويلا حتى يتحقق نجاح رومانيا اقتصاديا مثلما تقدمت سياسيا، «وحتى لا تخاف رومانيا من نفسها».

تحولات سياسية

بعد عقود القهر الطويلة التى عاشها الشعب الرومانى فى ظل النظام الديكتاتورى السابق الذى أدار دفته بحزم الرئيس الراحل نيكولاى تشاوشيسكو، لم يكن من الغريب أن تنتعش الحياة السياسية فور سقوطه بالطريقة الدموية التى شهدها العالم على شاشات التليفزيون. فبعد أيام قليلة من سقوط تشاوشيسكو وإعدامه هو وزوجته رميا بالرصاص، كانت أول الإجراءات التى اتخذتها حكومة جبهة الإنقاذ الوطنى التى تزعمها الرئيس الحالى أيون إليسكو هى إطلاق حرية تكوين الأحزاب، لينهى بذلك ما يزيد على أربعين عاما من حكم الحزب الواحد. ولم تضع الحكومة الجديدة أية شروط لتكوين أى حزب سوى أن يكون عدد أعضاءه ٢٥١ فرد فقط. وأدى ذلك إلى تشكيل ما يزيد عن ٢٠٠ حزب سياسى خلال شهور قليلة، اعتمد معظمها على أفراد وليس على اتجاهات فكرية أو سياسية معينة. وبطبيعة الحال فقد اختفى الكثير من هذه الأحزاب التى لم يكن يجمع بين معظمها سوى أن اسمها الرسمى يضم أما كلمة «الديمقراطى» أو «الليبرالى»، أو أنها تدعو إلى تبنى اقتصاد السوق والانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبى وحلف الناتو. ولم يتبق إلى الآن سوى نحو عشرين حزبا فى رومانيا، لا يشارك سوى خمسة منها فقط فى البرلمان وفقا لنتائج الانتخابات التى جرت نهاية العام الماضى. ويشترط القانون الرومانى أن يحصل أى حزب على حد أدنى قدره ستة فى المائة من أصوات الناخبين.

ومثلما ازدهرت الأحزاب السياسية، ظهرت كذلك المئات من الصحف والإصدارات. كما ظهر العديد من الأحزاب القومية الرومانية ذات الاتجاه اليمينى، الداعية إلى إحياء مجد الأمة الرومانية القديمة، خاصة وأن البعد القومى فى رومانيا كان له دائما أهمية خاصة حتى فى ظل حكم الحزب الشيوعى السابق، وذلك لشعور الرمانيين أنهم مختلفين عن الشعوب الأوروبية الشرقية الأخرى المحيطة بهم من أصحاب الأصل السلافى، إذ ينتمى الرومان إلى الأصول اللاتينية، وهو ما يميز اللغة التى يتحدثون بها.

ميراث الحزب الواحد

غير أنه لم يكن ممكنا التخلص من آثار حكم الحزب الواحد بسهولة، خاصة وأن الحزب الشيوعى كان له دوره المركزى المتداخل فى كافة جوانب الحياة السياسية

والاقتصادية والاجتماعية فى رومانيا. إذ أن عضوية الحزب الشيوعى كانت ضرورية للحصول على التعليم العالى أو السفر إلى الخارج أو الحصول على وظيفة جيدة. كما أن الأجهزة الأمنية إبان الحقبة الشيوعية كان لها تأثير كبير كما هو الحال فى كل الدول الديكتاتورية، حيث يعتقد كل مواطن أن وراءه رجل أمن أو رجل شرطة يتابع جميع تحركاته ويعد عليه أنفاسه. والأمر المثير بالفعل هنا وفقا لما صرح به أحد المسئولين الرومانيين «للأهرام»، هو أن الاتهامات بالعلاقة مع النظام الشيوعى السابق وأجهزته الأمنية قد شملت فى الأساس من كانوا يزعمون أنهم من معارضى نظام تشاوشيسكو السابق وحكمه القمعى. فبعد انهيار النظام السابق وفتح الملفات الأمنية تبين أن عددا من المعارضين البارزين كان يعمل لحساب تلك الأجهزة الأمنية. ويبدو أن اتهام السياسيين الرومانيين لبعضهم البعض بالعمالة للنظام السابق هو أحد الطرق لحرق الخصوم سياسيا، نظرا لرفض غالبية الشعب الرومانى للشخصيات التى كانت تدين بالولاء لنظام تشاوشيسكو.

وبالرغم من مرور ١٢ عاما على سقوط تشاوشيسكو، فما زالت الصحف الرومانية تتداول هذه الاتهامات حتى اليوم، بل أن الصحف هنا تتداول الآن «فضيحة» خاصة برئيس جهاز المخابرات الرومانى الحالى «رادو تيموفتى»، والذى اتهمه بعض خصومه بأنه كان عميلا لجهاز المخابرات السوفيتى السابق «كى جى بى». وهو ما ينفيه مساعدوه بشدة ويقولون إن هذه دسيسة من قبل بعض العاملين فى هذا الجهاز يرغبون فى التخلص من رئيسهم.

ويبرر السياسيون فى رومانيا حالة عدم الاستقرار السياسى فى بلادهم حتى الآن بأنهم مازالوا يمرون بمرحلة انتقالية بعد سقوط النظام السابق. وعلى هذا الأساس، فإن الأمل يتعلق أساسا بالجيل الجديد من السياسيين ممن لم يسمح لهم سنهم بأن يكونوا على صلة وثيقة بالنظام السابق. وعدا ذلك، فإن معظم أفراد الطبقة السياسية الحاكمة الآن فى رومانيا كانت تربطهم علاقات متشعبة مع النظام السابق، لأن هذه كانت هى الطريقة الوحيدة للترقى فى المجتمع الرومانى. وحتى الرئيس الرومانى السابق إيميل كونستانتينسكو، والذى تزعم تحالف اليمين فى انتخابات ١٩٩٦، كان رئيسا لمنظمة الشباب التابعة للحزب الشيوعى السابق الذى اختفى تقريبا من الساحة السياسية، إلا أنه لم ينجح فى الانتخابات الأخيرة التى جرت فى ديسمبر ٢٠٠٠، إذ لم يحصل إلا على أقل من ١ فى المائة من الأصوات.

عودة الرئيس إليسكو

وبعد أربع سنوات من حكم تحالف الأحزاب اليمينية بزعامة كونستانتيسكو، تمكن الرئيس أيون إليسكو، وهو أول رئيس انتخب وفقا للدستور الجديد بين عامي ١٩٩٢ - ١٩٩٦، من العودة مرة أخرى إلى الحكم بما هو معروف عنه من نزاهة واعتدال من ناحية التمسك بالقومية الرومانية، وكذلك نهجه الاقتصادي القائم على الحذر في عملية الإصلاح. كما فاز إليسكو في مواجهة منافسه اليميني في انتخابات الرئاسة الأخيرة «كورنيليو تيودور» زعيم حركة رومانيا العظمى، وهي حركة يمينية متطرفة. وذلك في إشارة أخرى مطمئنة للمهتمين بشئون رومانيا إلى أن هذه البلاد في طريقها بالفعل نحو الاستقرار، حيث إن الدعاوى القومية واليمينية كانت البذرة الأولى لاندلاع الصراعات في هذه المنطقة الحساسة ذات القوميات المتعددة والمختلفة.

وكان إليسكو قد حصل على ٣٦٪ من الأصوات في الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية الأخيرة مقابل ٢٩٪ لتيودور. أما في الجولة الثانية، فقد نجح إليسكو في الحصول على ٦٧٪ من الأصوات مقابل ٣٣٪ لتيودور. ويبدو أن الحركات اليمينية في رومانيا تتناقص شعبيتها بمعدل منتظم، حيث أشار استطلاع للرأي نشرته الصحف الرومانية يوم الاثنين ٧ مايو إلى انخفاض شعبية تيودور إلى نحو ١٣٪ فقط، وهو نصف ما حصل عليه في الانتخابات الأخيرة قبل خمسة شهور فقط. وأشار الاستطلاع نفسه إلى استمرار تقدم حزب إليسكو الديموقراطي الاجتماعي بنسبة ٦٧٪، يليه بفارق كبير حزب رومانيا العظمى بزعامة تيودور والذي حصل على نسبة ١٢,٥٪ فقط من الأصوات. بينما كان قد حصل بالفعل في الانتخابات الأخيرة على نحو ٢٠٪ من مقاعد البرلمان الروماني البالغ عدد مقاعده ٣٤٦ عضوا، منهم ١٩ عضوا يمثلون الأقليات وخاصة الرومانيين من ذوي الأصول المجرية.

وبالرغم من أن حزب الديمقراطية الاجتماعية الروماني الحاكم بزعامة إليسكو لم ينجح سوى في الحصول على ما يقرب من ٣٧٪ فقط من أصوات الناخبين في انتخابات نهاية العام الماضي، فإنه قد تمكن من تشكيل حكومة أقلية بعد أن توصل إلى اتفاق مع بقية الأحزاب الأخرى، على أن يمنحوه فترة عام واحد على الأقل قبل أن يتقدموا بأية مطالب لطرح الثقة بحكومته التي يرأسها رئيس الوزراء الحالي «أدريان

ناستاس»، وهو نجم صاعد فى الحياة السياسية فى رومانيا، وترشحه الصحف الرومانية لكى يصبح رئيس رومانيا فى انتخابات ٢٠٠٤.

ومن الشخصيات التى يرشحها السياسيون الرومانيون كذلك للعب دور سياسى مهم فى المستقبل، عمدة العاصمة بوخارست «ترايان باسيسكو»، وهو يحظى بشعبية واسعة منذ توليه المسئولية بعد الانتخابات الأخيرة نظرا لاهتمامه الشديد بنظافة بوخارست وتحسين طرقها ومرافقها.

وفى النهاية، فإن المقولة الليبرالية «ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان» قد انطبقت إلى حد كبير على أبناء الشعب الرومانى، وبدرجة أكثر حدة من الشعوب الأوروبية الشرقية التى كانت خاضعة أيضا للنفوذ السوفيتى، وربما أيضا بسبب القمع الشديد الذى شهدوه إبان حكم تشاوشيسكو. ولكن بعد ١١ عاما على سقوط الديكتاتور السابق أصبح لسان حال الرومانيون «ليس بالحرية وحدها يحيا الإنسان».

رومانيا والناتو

على صعيد السياسة الخارجية، أكدت النخبة الرومانية فى أحاديثها المختلفة لبعثة «الأهرام»، أن سياسة رومانيا الآن تقوم على عدة أولويات، أكثرها أهمية هو الانضمام إلى حلف الناتو والحصول على عضوية الاتحاد الأوروبى، وتعزيز علاقات رومانيا مع دول الجوار الإقليمى، وتشجيع التعاون معها، ودعم العلاقات التقليدية القديمة مع الدول العربية.

بيد أن انضمام رومانيا لحلف الناتو هدف استراتيجى يحظى بإجماع كل التيارات والأحزاب السياسية فى البلاد، ويؤيده بقوة الرأى العام الرومانى. ومثل هذا الإجماع يعود إلى عدة أسباب:

- **أولا**، أن الناتو يمثل أفضل ضمان للتحولات التى تسعى إليها رومانيا الآن اقتصاديا بتطبيق سياسة اقتصاد السوق. وسياسيا لتدعيم الديمقراطية والتعددية الحزبية والاتجاهات الليبرالية.
- **وثانيا**، هى أن رومانيا بعد تخلصها من آخر نظام ديكتاتورى عام ١٩٨٩، قد وجدت أنه لابد من البحث عن سياسة خارجية جديدة، تتصف بعدم الانحياز والانفتاح على

كل الدول. ومن هنا كان السعى إلى عضوية «الناتو»، خاصة وأنه قد غير استراتيجيته بعد اختفاء حلف وارسو، وتحول إلى منظمة سياسية تعنى بالأمن والاستقرار فى أوروبا. وتوسعت مهام الناتو فى ثوبه الجديد لأنه لم يعد منظمة عسكرية فى مواجهة منظمة عسكرية أخرى، ولكنه بات معنيا بالدرجة الأولى بالمسائل المتعلقة ببناء السلام وتثبيت الأمن، ومنع الحروب والصراعات، وهى كلها مهام تختلف جذريا عن مهام الحلف إبان مرحلة الحرب الباردة.

- **وثالثا،** أن رومانيا إذا حصلت على عضوية «الناتو» تكون بذلك قد احتوت بعض التهديدات المحتملة على المدى البعيد. وهى التهديدات التى تنبع من احتمال أن تعمد روسيا مرة أخرى إلى إحياء سياسات ذات طابع إمبريالى أو رغبة فى الهيمنة على جيرانها. وبالرغم من أن هذا الأمر قد يبدو بعيدا فى اللحظة الراهنة، لاسيما وأن روسيا فى ظل رئاسة بوتين تسعى جاهدة الآن إلى تثبيت تحولها السياسى التعددى والاقتصادى الليبرالى، وإلى تدعيم القانون وتقوية دور الدولة، إلا أنه من الأفضل، وفق رؤية النخبة الرومانية، التعامل مع القضايا الاستراتيجية وفق أبعادها الأكثر سوء، والاستعداد لها مبكرا، أى الحذر من التحولات التى قد يأتى بها المستقبل. وهو ما يعكس نوعا من عدم اليقين وشكوكا رومانية من احتمال عدم نجاح روسيا فى تحولها نحو نظام ليبرالى قوى ومستقر.

طموح عضوية الاتحاد الأوروبى

وهناك حرص رومانى آخر، لا يقل فى مداه وطموحه عن الطموح فى نيل عضوية الناتو، وهو طموح الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبى. فالانضمام لكل من الناتو والاتحاد الأوروبى عملية متكاملة، فعضوية الناتو تعنى بالبعد الأمنى والاستراتيجى، وعضوية الاتحاد الأوروبى تعنى بالبعد الاقتصادى. وكلاهما يدخلان فى صميم عملية تحديث رومانيا.

ولكن الفارق بين العضويتين يكمن فى الالتزامات المسبقة التى يجب على رومانيا أن تفى بها قبل التمتع بالحصول على العضوية الكاملة. ونظرا لأن رومانيا تتمتع بمعايير عسكرية أفضل من وضعها الاقتصادى، فإن عضوية الناتو تبدو أكثر يسرا من العضوية فى الاتحاد الأوروبى. ومن هنا، فمن المبكر الحديث عن عضوية كاملة لرومانيا

فى الاتحاد الأوروبى، إذ سيبقى عليها أن تكمل معايير العضوية، وهى فى الأغلب ذات طابع اقتصادى وقانونى يتعلق بالأداء العام للاقتصاد الرومانى. وسوف يتطلب ذلك اتباع خطة عمل على مراحل، منها مرحلة يفترض أن تنتهى عام ٢٠٠٣، وأخرى تنتهى عام ٢٠٠٦، وبعدها - حال تحقيق رومانيا المعايير المطلوبة - يمكن أن تدعى رومانيا لعضوية الاتحاد الأوروبى. ومن هنا، فإن الطموح فى عضوية الاتحاد الأوروبى يمثل فى حد ذاته آلية من آليات تحديث وتطوير رومانيا.

وثمة تأكيد على إبراز الطابع السلمى للسياسة الخارجية الرومانية فى ظل نظامها الجديد. ومن مظاهر هذا التأكيد الدخول فى المؤسسات والمنظمات الأوروبية المختلفة، مثل مجلس أوروبا (١٩٩٣م)، وتوقيع «معاهدة حسن الجوار الإقليمى» (١٩٩٩)، والتى تجمع رومانيا مع عدد من دول وسط وشرق أوروبا، بهدف تعميق التعاون المشترك بينها، وتأكيد منهج الحلول السلمية للنزاعات، والتعهد بمتابعة الإصلاحات الاقتصادية والسياسية.

أوروبا جديدة

لقد انتهت الحرب الباردة، وانتهت قائمة التهديدات التى ارتبطت بها، ولكن البيئة الاستراتيجية التى تحيط برومانيا، والتى هى جزء من حالة أوروبا الجديدة مازالت مليئة بالتحديات والمخاطر، كتهريب المخدرات والأسلحة عبر الحدود، وغسيل الأموال، والهجرة والعمالة غير القانونية. وهذه كلها لا يمكن مواجهتها بفعالية، من وجهة نظر الأكاديميين والدبلوماسيين الرومانيين، دون أن يكون هناك إطار أو مؤسسة تجمع بين الدول الأوروبية كلها ويكون من مهامها التعاون لمواجهة هذه المخاطر. وهو ما يبرر من وجهة نظر رومانيا أن تحصل على عضوية هذه المؤسسات حال إنشائها، أو الانتماء إلى أية صيغ إقليمية أخرى للتعاون الأوروبى.

فمثل هذه المخاطر الجديدة، وكذلك الاتجاهات العالمية الأخرى التى لم تعد تفصل بين ما هو اقتصادى واجتماعى عن ماهو أمنى واستراتيجى، باتت تبرر، إن لم تكن تفرض على رومانيا أن تتبنى مفهوما جديدا وواسعا للأمن، ليس بالضرورة أن يكون متضمنا تهديدات عسكرية مباشرة. ومثل هذا المفهوم يعنى أن له أبعادا داخلية تمس الوضع الاقتصادى والاجتماعى، ومن هنا تأتى الأهمية الكبرى لمواجهة ظاهرة الفساد

والجريمة المنظمة عبر الحدود، والقضايا المتعلقة بحماية البيئة، وتهريب وانتشار الأسلحة الصغيرة.

البلقان غير المستقر

وتقع رومانيا على حدود إقليم البلقان ولا تمثل جزء منه. ولما كانت تتأثر بما يجرى فيه، فإنها تعمل على المساهمة فى أية جهود تدعم الأمن والاستقرار فيه. ومثل هذا الهدف ينبع من أن انتشار الحروب والنزاعات المسلحة بين أطرافه يعنى خلق فرصة أكبر لتدخلات قوى خارجية فى مجمل شئون المنطقة، وهو أمر لا تحبذه رومانيا وتفضل تجنبه. ومن ثم فمن بين أولويات السياسة الخارجية الرومانية تشجيع بذل جهود إضافية تدعم استقرار المنطقة، لا سيما الجهود التى تعنى بتشجيع التعاون الإقليمى وقيام علاقات عمل مشتركة بين دول البلقان، وبينها وباقى الدول الأوروبية الأخرى. فمثل هذه الآليات يمكن أن تلعب دورا مهما فى منع الحروب وأيضا فى تأمين آليات فعالة لتحقيق التنمية المستدامة لكل دول الإقليم.

وثمة تخوف رومانى من زيادة الاتجاهات الاستقلالية داخل بعض بلدان البلقان وبين الأقليات العرقية فيها، لا سيما التى تنتشر فى أكثر من بلد، مثل الألبان. إذ إن احتمال أن يعمل الألبان على تشكيل دولة خاصة بهم، سيعنى قطعا استقطاع أقاليم كبيرة من عدة دول أوروبية مثل اليونان وبلغاريا وإيطاليا، إضافة إلى صربيا حيث تعيش أقليات ألبانية، ومن ثم سيتحول الأمر إلى صراع دولى ستكون له نتائجه السيئة التى لا يمكن السيطرة عليها.

وهناك قلق آخر يتمثل فى تزايد نزعة الاستقلال لدى جمهورية الجبل الأسود التى تشكل مع صربيا بقايا دولة يوجوسلافيا السابقة. وإذا ما حدث واستقلت الجبل الأسود بصورة غير سلمية، ومن ثم استكمال تفكيك يوجوسلافيا السابقة، فسنكون بالتالى أمام خريطة أوروبية جديدة تماما، وسيؤدى ذلك إلى كارثة على الجميع دون استثناء. وأحد المخاطر المحتملة لمثل هذا الموقف هو أن تشتعل طموحات الأقليات العرقية المختلفة من أجل نيل استقلالها الكامل عن الدول التى تعيش فيها. ويعد الألبان أكثر العرقيات المرشحة لمثل هذا التطور. كما سيمثل استقلال كوسوفا - إذا ما

استقلت – مقدمة لسقوط مقدونيا، بكل ما يعنيه ذلك من تدخلات أجنبية بعيدة المدى فى شئون البلقان وأوروبا معا.

لكن رومانيا تؤمن بأن كل هذه الأمور يمكن احتوائها من خلال صيغ التعاون الإقليمى. وتذهب رؤية الأكاديميين الرومانيين إلى أن منطقة البلقان تعكس فى جانب تناقضات كامنة بين عدد من القوى الكبرى فى عالم اليوم، كروسيا والصين والولايات المتحدة، وهى تناقضات – فى حال استمرارها – ستؤثر حتما على جهود التكامل الأوروبى بصفة عامة وجهود الاتحاد الأوروبى بصفة خاصة.

□

الفصل الثانى

بولندا .. التطور لا الثورة

تغيير بلا دماء

إبراهيم نافع

انتقلت «بعثة الأهرام» الصحفية من بوخارست قرب نهر الدانوب إلى وارسو على نهر الفيستولا عبر العاصمة النمساوية فيينا. فقد اكتشفنا أثناء الاستعداد للرحلة أن العواصم المتقاربة لدول أوروبا الوسطى والشرقية لا يربطها الكثير من رحلات الطيران المباشرة، ولكن الأمر يصبح أكثر سهولة لو تم من خلال المدن الأوروبية الأخرى خاصة فيينا وميونخ وفرانكفورت. ورغم وجود رومانيا وبولندا فى معسكر أيديولوجى وسياسى واستراتيجى واحد على مدى أكثر من أربعة عقود بعد الحرب العالمية الثانية، فإن التفاعلات الحقيقية لحركة البشر والبضائع كانت محدودة إلى الدرجة التى لاتسمح بكثير من رحلات الطيران بينهم. وبعد انتهاء الحرب الباردة فضلت كل دولة أن تكون تفاعلاتها ورحلاتها إلى الجانب الآخر من أوروبا الغربية التى يسعى الجميع للوحدة والتكامل معه.

على أى الأحوال فربما يكون ذلك كله فى طريقه إلى التغيير، فقد سمعنا فى البلدين أن هناك مراجعة شاملة للسياسات التى قد تمت خلال العقد الماضى، والتى كانت قد ركزت على العلاقات مع دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة والمؤسسات الأوروبية اليورو - أطلنطية. وبقدر ما كان ذلك مبررا فى أعقاب انهيار الستار الحديدى وانتهاء الحرب الباردة، فإن البلدين عندما وقفا فى صف الانضمام إلى الإتحاد الأوروبى وحلف الأطلنطى بدآ فى البحث عن منافذ وعلاقات أخرى يعززا بها مواقفهما داخل التحالف الغربى، فضلا عما يفرزه ذلك من فوائد ومصالح اقتصادية وتجارية. وتبدو هذه الحالة ملحة فى بولندا أكثر منها فى رومانيا، لأن الآلة الاقتصادية فيها قد تطورت بشكل كبير وحققت مستويات عالية من النمو. وقد انعكس ذلك بشكل واضح على

العاصمة البولندية التى ظهر فيها التجديد والتطوير والجمال واضحا، كما أن أهلها قد بدا عليهم قدر أكبر من التفاؤل والاستمتاع بالتغيير الذى تم منذ انتهاء الحرب الباردة وحلف وارسو الذى اتخذ اسمه من العاصمة البولندية التى شهدت التوقيع على معاهدة إنشائه.

وإذا كان أهل رومانيا يفخرون بأنهم قد بذلوا الدماء على مذبح تغيير النظام الشيوعى بالثورة والمقاومة حتى أن أكثر من ألف رومانى ضحوا بأرواحهم فى سبيل الحرية عندما انتفضوا على نظام تشاوشيسكو، فإن أهل بولندا يفخرون بأنهم قد أحدثوا نفس التغيير دون إراقة نقطة دم واحدة. وربما عاد ذلك فى جانب منه إلى أن بولندا قد أراقت بالفعل الكثير من الدماء خلال تاريخها القديم والحديث نتيجة محاولات الدول القوية من حولها مثل ألمانيا وروسيا والنمسا والسويد السيطرة والهيمنة عليها. وخلال الحرب العالمية الثانية التى قسمت فيها بولندا بين ألمانيا النازية والاتحاد السوفيتى، فقد ستة ملايين وخمسمائة ألف من البولنديين أرواحهم، وتم تدمير المدن والحواضر البولندية. أما العاصمة وارسو فقد تمت تسويتها بالأرض تماما. وكان على البولنديين بعد ذلك أن يعيدوا بناء كل ما دمر إلى صورته الأصلية كما كان عليه تماما خاصة فى منطقة وارسو القديمة التى حولتهم إلى أكثر العاملين فى حقل الترميم مهارة فى العالم.

إن هذا التاريخ الطويل من التضحية والفداء أدى إلى جنوح البولنديين إلى أساليب النضال السلمى والمعنوى ضد الحكم الشيوعى الذى عانوا منه كما عانت كل الدول الاشتراكية الأخرى، التى تبنت السياسات السوفيتية فى الاقتصاد المركزى فألغت القطاع الخاص وركزت على الصناعات الثقيلة مثل صناعة الصلب العملاقة والتصنيع الحربى وسارت وفق احتياجات الاتحاد السوفيتي ومتطلباته. ولم تكن نتيجة ذلك فى النهاية سوى أوضاع اقتصادية وسياسية بائسة، وقد زاد من بؤسها ما أدت السياسة الزراعية الخاطئة إليه من إحداث نقص شديد فى المواد الغذائية. وكان على بولندا الاقتراض بشدة حتى تؤجل وقوع كارثة محققة.

وفى عام ١٩٧٦، وصل النظام كله إلى طريق مسدود، وجاءت المطالبة بالتغيير من الطبقة العاملة نفسها، التى كان النظام يدعى تمثيلها والدفاع عن مصالحها. وربما كانت بولندا هى التى وجهت الضربة القاصمة للفكر الشيوعى، عندما أثبتت المفارقة

الصارخة ما بين إدعاءات الحزب وواقع الأحوال فى الدول الاشتراكية. وفى ذلك العام وبعد استخدام العنف ضد إضراب للعمال، تكونت لجنة الدفاع العمالية، وبدأت العمل سرا مثل غيرها من الجماعات السرية الصغيرة الأخرى. وكان للمثقفين ورجال الكنيسة دور فى إحياء المبادىء الوطنية لدى البولنديين، الذين يتفقون على أن انتخاب بابا الفاتيكان«جون بول الثانى» - البولندى الجنسية - كان له أكبر الأثر فى استعادة المجتمع البولندى وحدته وقوته ومعنى وجوده. وفى عام ١٩٨٠، بدأت موجة من الإضرابات العمالية كان أشهرها إضراب عمال جدانسك بزعامة ليش فاونسا، وواجهها رئيس الدولة بفرض الأحكام العرفية. ثم حصل فاونسا فى عام ١٩٨٣ على جائزة نوبل للسلام. واشتد النضال العمالى حتى عام ١٩٨٩، عندما تدخلت الكنيسة لكى تجلس الأطراف المختلفة على مائدة مستديرة. ونجحت المفاوضات وأقيمت انتخابات حرة فى بولندا فى العام نفسه، وجاءت أول حكومة غير شيوعية فى الكتلة الشرقية، وكانت تلك هى البداية لتغيير الحكومات فى شرق أوروبا كله على أساس الانتخاب الحر المباشر.

وبشكل ما فإن بولندا خلال نضالها السلمى كانت تنتصر على نفسها بأكثر مما تنتصر على الحكم الشيوعى واستبداده. فقد كان هناك من يريد الانتقام، وكان هناك من يريد إحلال جماعة سياسية حاكمة بجماعة سياسية حاكمة أخرى. ولكن ذلك لم يحدث، وانتصر أسلوب المائدة المستديرة وتكون قدر كبير من التوافق على السياسات الخارجية والداخلية نادرا ما قد تشهده بلد من بلدان أوروبا الشرقية خاصة بين القوى السياسية المختلفة من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. وربما كان أكبر انتصار حققته بولندا على نفسها هو عندما لم يتم انتخاب ليش فاونسا قائد حركة تضامن وحركة التغيير كلها سوى فترة رئاسية واحدة، بل أنه عندما حاول الترشيح مرة أخرى فى آخر انتخابات رئاسية تمت فى العام الماضى لم يحصل إلا على نسبة ١٪ فقط من الأصوات. ولم يكن ذلك لأن البولنديين ينكرون فضله ونضاله ودوره التاريخى، ولكن لأنهم كانوا يدركون أن الرجل الذى كان يقود النضال من أجل الحرية والاستقلال ليس هو بالضرورة الذى يصلح لقيادة معركة البناء، ولأنه على الأرجح سوف يكون له ميول استبدادية نتيجة زعامته للشعب فى فترة تاريخية صعبة وقاسية قد تجعله يتصور أنه أكثر حكمة وبصيرة من الأمة ومؤسساتها.

وقد كان جوهر التوافق الذى أجمعت عليه النخبة البولندية - أيا كان موقعها فى الحكم أو فى المعارضة - هو تحقيق ثلاثة أمور : الديموقراطية، وإقامة اقتصاد السوق، والانضمام إلى الاتحاد الأوروبى وحلف الأطلنطى. وبالنسبة للأمر الأول، فقد وافقت النخبة على إقامة نظام الحكم على أساس ديموقراطى برلمانى وفقا لما جاء فى الدستور الذى وضع عام ١٩٩٧ ونص على تطبيق مبادىء العدالة الاجتماعية، وضمان حرية وحقوق الإنسان والمواطنين، وتوزيع السلطات وتوازنها بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وحرية الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى.

وفى الوقت الراهن يشغل ألكسندر كفاشنيفسكى - وهو من حزب تحالف اليسار الديموقراطى - مقعد رئيس الجمهورية، بعد أن أعيد انتخابه لفترة رئاسة جديدة عام ٢٠٠٠. وبحكم منصبه فإنه القائد الأعلى للقوات المسلحة وهو المسئول الأول عن السياسة الخارجية، وله سلطة حل البرلمان، وإعلان حالة الطوارىء وإقالة الحكومة، وتعيين القضاة والسفراء، واستخدام حق الفيتو ضد مشروعات القوانين التى يعرضها عليه البرلمان. كما يشغل يجى بوزيك منصب رئيس الوزراء الذى يتولى حزبه الفائز بالأغلبية فى الانتخابات تشكيل الحكومة، وفى حالة عدم الحصول على الأغلبية المطلقة يتم تشكيل حكومة ائتلافية، وهو ما كان عليه الحال مع الحكومة الحالية التى تشكلت عام ١٩٩٧ من حزب الأغلبية المعروف باسم «تحالف الحركة الانتخابية لتضامن» وحزب اتحاد الحرية الذى انسحب من الائتلاف فى يونيو عام ١٩٩٩. وأصبحت الحكومة حكومة أقلية منذ ذلك التاريخ، وعلى الأرجح أنها سوف تظل كذلك حتى موعد الانتخابات البرلمانية فى شهر سبتمبر القادم. أما السلطة التشريعية، فهى تتكون من مجلسين : أحدهما للنواب والآخر للشيوخ، ويضما الأحزاب التى تحصل على نسبة من الأصوات لاتقل عن ٥٪ أو التحالفات الحزبية التى تحصل على نسبة لاتقل عن ٨٪ من الأصوات. وفى الوقت الراهن، فإن مجلس النواب الذى يتكون من ٤٦٠ مقعدا يضم خمسة أحزاب وتحالفا و ٣٦ مستقلا، ومقعدين للأقلية الألمانية وعشرة مقاعد لتشكيلات سياسية صغيرة. أما مجلس الشيوخ الذى له نفس صلاحيات مجلس النواب ويتكون من مائة مقعد فيضم سبعة أحزاب وتحالفات. ومن الملاحظ بصفة عامة أن الحال فى مجلس الشيوخ كما هو الحال فى مجلس النواب ينحو نحو تكتلين كبيرين أحدهما لليمين والآخر لليسار كما هو الحال فى الدول الديموقراطية الراسخة.

وبالنسبة للتحول نحو اقتصاد السوق، فقد نجحت بولندا تماما فى هذه المهمة، وأصبح القطاع الخاص هو المهيمن على الاقتصاد البولندى. وأدى ذلك إلى قفزة تنموية ضخمة بلغ فيها الناتج المحلى الإجمالى ١٦١ مليار دولار، ونصيب الفرد منه ٤٠٠٠ دولار، وباتت بولندا من أكبر دول العالم الجاذبة للاستثمار الأجنبى. وفى عام ٢٠٠٠، ارتفع حجم الاستثمار الأجنبى المباشر إلى عشرة مليار دولار، بعد أن حقق ٨,٣ مليار دولار فى العام السابق، وبذلك بلغ إجمالى الاستثمار الأجنبى المباشر فى بولندا اعتبارا من عام ١٩٨٩ وحتى نهاية عام ٢٠٠٠ ما يساوى ٥٠ مليار دولار. وحتى منتصف عام ٢٠٠٠ كانت ألمانيا والولايات المتحدة تتصدران قائمة المستثمرين الأجانب، إلا أنه بعد عملية الخصخصة الضخمة لهيئة الاتصالات البولندية لصالح شركات فرنسية، فإن فرنسا أصبحت المستثمر الأجنبى المباشر الأول فى بولندا. ووفقا لتوقعات المركز القومى للاستثمارات الأجنبية، سوف يبلغ متوسط الاستثمار الأجنبى فى الخمس سنوات القادمة سبعة مليار دولار وتصبح بولندا الدولة رقم ٢١ على قائمة الدول الجاذبة للاستثمار فى العالم. والمهم أن بولندا نجحت فى أن تكون من أكثر دول أوروبا الشرقية إسراعا فى عملية التحول من الاقتصاد المركزى إلى اقتصاد السوق الحر، وهى السياسة التى أقرتها لنفسها منذ عام ١٩٨٩ عندما حدثت التغيرات الكبرى فيها وفى بقية دول أوروبا الاشتراكية السابقة.

والملاحظ أن عام ١٩٨٩ هو نفس العام الذى وضعت فيه بولندا أساس التحول فى سياستها الخارجية، حين وضعت نصب أعينها هدفين أساسيين سعت لتحقيقهما هما الانضمام إلى حلف الأطلنطى، والانضمام إلى الاتحاد الأوروبى، ولم يحيدها عن هدفيها هاتين تغير الحكومات من يمينية إلى يسارية والعكس، حيث تحظى هذه التوجهات على تأييد وموافقة كل القوى السياسية. وبعد سعى جاد وقوى وجهود مكثفة مع الدول الأعضاء، استطاعت بولندا أن تحقق هدفها الأول وهو الانضمام إلى حلف الأطلنطى فى عام ١٩٩٩. وبدأت بولندا فى تحديث وتطوير قواتها المسلحة لكى تتواءم مع قوات الدول الأعضاء. ورغم إعلانها مساندتها لمساعى الدول الأوروبية الأعضاء فى الحلف لتشكيل قوات دفاع أوروبية، إلا أن بولندا ترى بقاء حلف الأطلنطى على نظام عمله الذى يعتمد على الدور القيادى للولايات المتحدة ووجودها الدائم فى أوروبا

أما بالنسبة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبى، فتعتبر بولنداً من الشريحة الأولى من الدول المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وقد بدأت مفاوضاتها مع الاتحاد عام ١٩٩٨، وكانت تأمل الانتهاء منها والدخول فى العضوية الكاملة له اعتبارا من عام ٢٠٠٣، إلا أن الحاجة إلى تطوير مؤسسات الاتحاد قبل انضمام المجموعة الجديدة من الأعضاء، وصعوبة بعض الموضوعات، وتأخر سير إجراءات التعديلات والقوانين المطلوب من بولندا إصدارها للتوائم مع القوانين والأوضاع فى دول المجموعة الأوروبية، كل ذلك جعل الموعد الأكثر ترجيحا للانضمام هو عام ٢٠٠٥. وهو موعد ليس بعيدا أبدا إذا ما أخذ فى الاعتبار عمق التغييرات الداخلية التى يجب على بولندا اتباعها حتى تصل إلى العضوية الكاملة للاتحاد الأوروبى وتحقق بولندا هدفها فى أن تكون جزءا من أوروبا الغربية والتحالف اليورو - أطلنطى الذى تراه الهدف الأساسى لطموحاتها وأمنها القومى.

□

الرئيس البولندى :
بولندا اجتذبت ٥٠ مليار دولار خلال ١٠ سنوات

الرئيس البولندى ألكسندر كفاشنيفسكى، يمثل بجدارة الجيل الجيد الذى يقود عملية التحول إلى اقتصاد السوق والديمقراطية البرلمانية فى أوروبا الشرقية. فالرئيس كفاشنيفسكى، قد وصل إلى الحكم عام ١٩٩٥، فى الحادية والأربعين من عمره، ثم أعيد انتخابه لفترة رئاسية ثانية بدأها فى ديسمبر الماضى.

وقد لمست فى حديثى معه حلم الشباب وحماسه من ناحية، وخبرة السياسى المحنك من ناحية أخرى. فقد بدأ نشاطه السياسى مبكرا فى تنظيمات الشباب واتحاد الطلبة. كما عمل صحفيا فى الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ كرئيس تحرير صحيفة يومية وأخرى أسبوعية تخاطبان الشباب البولندى. ثم عمل وزيرا للشباب قبل ثورة ١٩٨٩، وشارك فى مفاوضات المائدة المستديرة بين المعارضة التى كانت تقودها حركة «تضامن» والحكومة حتى تحقق التحول سلميا.

ولما دخلنا قصر الرئاسة فى وارسو، اصطحبنا مسئولو البروتوكول إلى قاعة الاجتماعات الرئيسية، وهى القاعة التى شهدت مفاوضات المائدة المستديرة بين «تضامن» والحكومة الشيوعية السابقة، كما جرت بها ـ أيضا ـ مراسم توقيع الدستور الجديد الذى قامت على أساسه الديمقراطية الجديدة فى بولندا. وفى انتظار وصول الرئيس كفاشنيفسكى، طللنا من الشرفة التى يحيِّى منها الرئيس الجماهير التى يدعوها إلى حديقة القصر فى عيد العمال فى الأول من مايو وعيد توقيع الدستور فى الثالث من مايو من كل عام. كما أن لأطفال بولندا عيدا سنويا يدعوهم فيه الرئيس فى حديقة قصره.

وبينما كنا نطل من شرفة قاعة اجتماعات الرئيس، فاجأنا مسئولو البروتوكول بأن الرئيس كفاشنيفسكى يدعونا إلى مقابلته فى مكتبه الخاص بالطابق الثانى، إعزازا لمصر وتكريما لبعثة «الأهرام» وقبل أن نبدأ الحوار مع الرئيس بسؤال عن التحول الاقتصادى والسياسى فى بولندا، كما كان مقررا، فاجأنا الرئيس مرة ثانية بأن بدأ هو الحوار بالإشادة بدور مصر وبالتزام الرئيس مبارك بالعمل من أجل تحقيق السلام فى الشرق الأوسط. ثم تتابع الحوار عن كيفية التحول فى بولندا، وعن النموذج البولندى فى الخصخصة، وعن علاقات بولندا بحلف الناتو والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى. وفيما يلى نص الحوار :

■ كيف تقوِّمون الوضع فى الشرق الأوسط فى ضوء التصعيد الحالى بين الفلسطينيين والإسرائيليين؟

□□ نحن نشعر بالقلق الشديد تجاه الموقف فى الشرق الأوسط وكل أحداث العنف الجارية هناك. ومنذ البداية ساندت بولندا عملية السلام فى الشرق الأوسط، وكنا نتمنى أن تنتهى هذه العملية بنجاح. وقد أتيحت لى شخصيا الفرصة لزيارة دولة إسرائيل وكذلك فلسطين ومدن بيت لحم ورام الله، وتحدثت فى العديد من المناسبات مع الرئيس ياسر عرفات وكذلك مع المسئولين الإسرائيليين للإعراب عن مساندتى لعملية السلام. كما أننى أقدر كثيرا فى هذا المجال الدور المهم الذى تقوم به مصر والالتزام الشخصى للرئيس حسنى مبارك بالعمل من أجل تحقيق السلام. وما زال لدىّ الأمل فى أن نتمكن من الوصول إلى حل، على الرغم من أن الموقف اليوم يبدو أكثر صعوبة مما كان عليه الوضع قبل عامين أو ثلاثة. ولكن دعونى أؤكد لكم أنه بالنسبة لبولندا فإننا سنستمر فى تأييدنا لعملية السلام، كما أننا نناشد كل الأطراف التخلى عن العنف. والتطورات الأخيرة التى حدثت يوم الأربعاء ٩ مايو، والتى شملت قتل طفلين إسرائيليين أمر مرعب وهز الرأى العام فى هذا البلد. وأعتقد أنه لايوجد سياسى مسئول فى الشرق الأوسط من المفترض أن يؤيد أعمال العنف، ولكن هذا هو مايجرى الآن ولابد أن نبذل ما فى وسعنا لوقفه.

■ **ولكن هناك أيضا العديد من الأطفال الفلسطينيين الذين لقوا مصرعهم؟!!**

□□ بالطبع هناك معلومات كل يوم حول مقتل أطفال ورضع، وهناك مشكلة كيف نوقف هذا العنف. وأنا هنا لا أتحدث عن الفلسطينيين أو الإسرائيليين، فالأطفال أطفال والعنف يمارسه الجانبان والسؤال هو كيف نتمكن من وقف هذه العملية؟.

■ **كيف يمكن لبولندا أن تساهم فى إنهاء التصعيد الحالى فى الشرق الأوسط؟**

□□ من الناحية السياسية، فإننا كما قلت نؤيد عملية السلام ولدينا علاقات لصيقة بكل من الطرفين الفلسطينى والإسرائيلى، ونريد أن يكون لنا أفضل العلاقات مع الدول العربية. وأتمنى أن يقوم الرئيس حسنى مبارك بزيارة بولندا فى المستقبل القريب. لقد قمنا بمناقشة موضوع هذه الزيارة عدة مرات ولكن لسوء الحظ تم تأجيل الزيارة. ولكن من الناحية السياسية موقفنا واضح. ومن الناحية العملية نحن متواجدون فى الشرق الأوسط. فالجنود البولنديون متواجدون فى مرتفعات الجولان، كما أن الجنود البولنديين وضباطا متخصصين يشاركون مع مجموعات دولية أخرى تعمل فى الشرق الأوسط، وبالطبع سوف نواصل مشاركتنا ومساهمتنا. كما أننا نرغب فى تنمية علاقات اقتصادية أكثر كثافة مع الشرق الأوسط وإسرائيل وفلسطين والدول العربية. اليوم، الاقتصاد - وتذكر ما سوف أقوله - هو أكثر العناصر أهمية وجدية للتوصل إلى السلام والأمن فى هذه المنطقة. واليوم نستمع إلى آراء الكثير من السياسيين والجدل الدائر بينهم حول دور الأسلحة وأهميتها. بينما فى رأيى أن الاقتصاد هو أساس العلاقات الجيدة والاستقرار. وأعتقد أن قيامنا ببناء علاقات اقتصادية وتجارية قوية قد يساعد هذه المنطقة وشعوبها فى تحقيق الاستقرار. فالاقتصاد الآن هو أكثر العوامل والوسائل أهمية لحل هذه المشكلة، إنه أهم بكثير من السياسة فقط.

العلاقات المصرية البولندية

■ **كيف تقوّمون العلاقة بين مصر وبولندا؟**

□□ لدينا علاقات جيدة للغاية مع مصر، وهى علاقات تقليدية وعميقة وقديمة وتاريخية. ولكننى أعتقد أننا بحاجة ماسة لانطلاقة جديدة. وأعتقد أن أى زيارة رسمية

للرئيس مبارك لبلدنا قد تمثل تلك المساهمة المهمة. فمن الناحية السياسية، فإن مصر وبولندا متوافقتان. كما أن العلاقات الاقتصادية قائمة بيننا، وكذلك السياحة التى زادت كثيرا فى الأعوام الماضية، وهناك العديد من السياح البولنديين الذين يذهبون إلى مصر كل عام. وقد بلغ عددهم العام الماضى ٨٥ ألف سائح. ومن المؤكد أن عددهم هذا العام سيزيد كثيرا لأن غالبية أصدقائى قد قضوا عطلة عيد الفصح فى مصر. وأصبحت السياحة عاملا جديدا إيجابيا فى علاقتنا الثنائية.

النموذج البولندى فى الخصخصة

■ إذا انتقلنا إلى بولندا، ما هى الوسائل التى استخدمتها بلادكم لتقوية شركات القطاع العام قبل خصخصتها؟

□□ قمنا بتغيير اقتصادنا تماما فى وقت قصير بلغ نحو عشر سنوات. فقبل عشر أو إثنى عشر عاما كان ٧٥ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى فى يد القطاع العام. اليوم، ٧٢ أو ٧٣ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى فى يد القطاع الخاص. وهذا يعنى أن خصخصة الاقتصاد البولندى كانت عميقة ونشيطة للغاية وأثمرت عن نتائج جيدة للغاية. الآن نحن نمر بالمرحلة الأخيرة من هذه العملية، وما زال لدينا عدد قليل جدا من الشركات التى يمكننا خصخصتها. ولكن بالطبع الطريق مازال مفتوحا ونحن مستعدون لقبول مستثمرين أجانب وكذلك بولنديين والذين زادت قوتهم فى الأعوام الأخيرة. إذن العملية مستمرة والسؤال متى سوف يكون لدينا اقتصاد ضخم فى يد القطاع الخاص مع الاحتفاظ بعدد قليل جدا - ربما واحد أو اثنين أو ثلاثة - من الشركات التابعة للدولة، بسبب ارتباطها بأمن بولندا مثل قطاع الطاقة والغاز والكهرباء والطرق السريعة. نريد الاحتفاظ بالشركات التابعة للدولة فقط فى القطاعات المرتبطة بأمن الدولة خاصة فى أوقات الطوارىء.

■ كيف تقومون بتقويم أصول شركات القطاع العام؟ هل تقومون باستخدام شركة أجنبية لتقويم الأصول، وهل تبدأون بالشركات التى تحقق الأرباح أم تبدأون بالشركات الخاسرة؟ ما هى استراتيجيتكم فى الخصخصة؟

□□ نحن على يقين من أن الخصخصة ضرورية لخلق اقتصاد جيد وصحى وكان هذا

هو السبب وراء البدء فى عملية الخصخصة. فقد رأينا أن كل شركة تابعة للدولة متضخمة وكبيرة ولايوجد لها قدرة كافية على المنافسة. وقبل نصف ساعة من هذا الحوار ناقشت مع ممثلين من التليفزيون الرسمى المملوك للدولة نفس المشكلة. فلدينا محطات خاصة كثيرة تقدم الخدمات نفسها التى يقدمها التليفزيون الرسمى تقريبا بخمسمائة موظف فقط، بينما تليفزيون الدولة لديه ستة آلاف موظف. هناك مشكلة فى كيفية التعامل مع مثل هذه المواقف. المنافسة هى تحدى وضرورة فى هذه الأيام. هذه قضية أيديولوجية ومهمة لأن المقتضيات العملية هذه الأيام تتطلب شركات ذات تنظيم جيد ولديها قدرة على المنافسة.

بالطبع بالنسبة لعملية الخصخصة فى بولندا فإننا نحتاج لأموال حقيقية، ولهذا السبب قررنا عدم اتباع نظام التعاونيات الذى تبنته جمهورية التشيك، لأن أفضل أنواع الخصخصة بالنسبة لنا هو أن يكون هناك ملاك ومستثمرين وأموال حقيقية. وإذا كنت تريد تغييرا حقيقيا بالنسبة للعاملين فإن توزيع «كوبونات» أو ماشابه ذلك طريقة خاطئة. نحن بحاجة لمستثمرين حقيقيين. ولقد نجحنا تقريبا فى العثور على مثل هؤلاء المستثمرين ولكن ليس تماما. لدينا شركات خاصة اليوم يملكها مستثمرون دوليون أو بولنديون، ومع أن بعضهم غير ناجحين بالمرة ويمثلون نحو ١٥ فى المائة من قوة السوق، فإن ٨٥ فى المائة منهم ناجحون. وفتحنا بولندا أمام مستثمرين جدد. وفى الأعوام الأخيرة جاءنا نحو عشرة مليارات دولار سنويا من مثل هذه الاستثمارات وهذا هو السبب وراء تواجد الشركات الكبرى والرئيسية هنا، مثل «جنرال موتورز» و «فيلبس» والعديد من الشركات الفرنسية والأمريكية الأخرى. وأعتقد أنه سيكون من الصعب اليوم أن نحدد أى من الشركات الدولية المهمة غير موجود فى بولندا إذ أعتقد أن غالبيتهم هنا.

وعلى الرغم من ذلك أعتقد أن ذلك غير كاف بعد، وربما تكون لدىّ توقعات كبيرة. فبالنسبة لنا الخصخصة والاستثمارات تعنى المزيد من التصدير، ونحن نريد أن نصدر منتجات بولندية للاتحاد الأوروبى والعالم. ولكن للأسف، فإن معظم المستثمرين الدوليين وأولئك التابعين للقطاع الخاص يرون فى بولندا سوقا كبيرة للغاية، ولذا فإن أغلبيتهم يتوجهون إلى حد كبير إلى السوق المحلية بدلا من التصدير. فمثلا بالنسبة لشركات مثل «كوكاكولا» أو «بيتزاهت»، فإن بولندا بسكانها الأربعين مليون تمثل سوقا

جيدة للغاية. ولكن بالنسبة لنا سيكون من الأفضل كثيرا أن نجتذب شركات مستعدة وراغبة فى التصدير. وأفضل المصدرين البولنديين هى «فيات» الإيطالية، ونحتاج إلى المزيد من مثل هذه المشاريع. «جنرال موتورز» ستفتح مصنعا جديدا آخر، وقاموا بتصدير ما قيمته نحو مليار دولار، وهذا رقم جيد. إذن المشكلة هى أن السوق البولندى هدف فى حد ذاته بالنسبة للمستثمرين. ولكن بالنسبة لنا فإن التصدير يجب أن يكون هدفنا الأول، وهو أكثر أهمية من السوق المحلى.

■ كيف تقومون بتقويم أصول هذه الشركات قبل خصخصتها؟

هناك نظام محدد لهذه العملية. لدينا شركات عالمية مثل «آرثر أندرسون» وغيرها يقومون بعملية تقويم الأصول. والمشكلة لها مستويان : أولا كيف نقوم بعملية التقويم، ولدينا نظام لذلك. فنحن نعرف أن إحدى الشركات مثلا قيمتها ١٠٠ مليون دولار. ولكن المشكلة تكمن فى المستوى الثانى وهو السوق. سيكون رائعا بالطبع لو عثرنا على شريك لديه استعداد لدفع ١٠٠ مليون دولار، وسيكون أفضل كثيرا لو كان لديه استعداد لدفع ٢٠٠ مليون دولار. ولكن فى بعض الأحيان نمر بمواقف لايريد أحد فيها أن يدفع ١٠٠ مليون دولار، حيث إن القيمة الحقيقية للشركة فى السوق قد لاتتجاوز خمسين مليون دولار فقط. وهنا نكون أمام قرار سياسى صعب : هل ننتظر أم نمضى فى عملية الخصخصة. ولايوجد فى هذه الحالة قاعدة عامة، فقد يكون الانتظار أفضل فى بعض الأحيان، بينما يكون المضى قدما أفضل فى حالات أخرى. ولذا فإننا نأخذ كل حالة على حدة، لأننى على يقين أنه من المستحيل أن يكون لدينا طريقة واحدة للتعامل مع هذه المشكلة. فقد نقوم بتقويم أصول شركة بنحو مائة مليون دولار ولكن لايوجد طلب فى السوق. وفى بعض الأحيان قد لا يكون الانتظار قرارا سيئا.

■ ربما تكون المشكلة أحيانا أن من يقومون بعملية التقويم يخشون من أن يتم اتهامهم بالفساد؟

□□ بالطبع قد يحدث ذلك، وهناك مخاطر مرتبطة بهذه العملية وكيفية التوصل إلى أفضل طريقة لمحاربة الفساد. الفساد مشكلة لدينا كذلك. وأعتقد أنه بالنسبة للدولة، فإن الفساد هو أكثر الأمور صعوبة، ويجب علينا حلها فى الأعوام المقبلة. ولكن فى رأيى هناك عاملان مهمان للغاية : أولا الإجراءات حيث لابد أن يكون هناك إجراءات

محددة. واحد .. اثنين ... ثلاثة وهكذا. وكيفية اتخاذ القرار المناسب الخاص بكل شركة. أما ثانى عامل، فهو الشفافية. فمن الضرورى أن نعلن أولا أن شركة «آرثر أندرسون» قد قامت بتقويم الشركة التى نرغب فى خصخصتها بـ ١٠٠ ميلون. ومن ناحية أخرى، قد يكون لدينا خمسة شركاء عرضوا علينا ١٠٥ مليون أو ٩٨ مليون. ولذلك لابد أن نبين للرأى العام كيف تكون هذه العملية، وهذه هى أفضل طريقة فى اعتقادى لمحاربة أى اتفاقات قد تتم تحت الطاولة. إذن لابد أن يكون لدينا إجراءات معلنة ومعروفة ومقبولة. ثم يجب أن تتوفر الشفافية.

■ ما هى معدلات الاستثمار الأجنبى فى بولندا تقريبا على مدى السنوات العشر الماضية؟

□□ نحو خمسين مليار دولار، وكان أفضل الأعوام هو ١٩٩٦ أو ١٩٩٧ حيث بلغت الاستثمارات عشرة مليارات بينما هى أقل قليلا هذه الأيام. وهذه ليست نتيجة سيئة.

بولندا وعضوية حلف الناتو

■ ماذا تعنى عضوية حلف الناتو بالنسبة لكم؟

□□ عضوية حلف الناتو بالنسبة لنا قرار تاريخى مرتبط بالتغيير الذى حدث فى موقفنا. أنتم تعرفون أن بولندا على مدى القرون العديدة الماضية كانت أكثر ساحات الحروب شعبية فى أوروبا. وليس من السهل بالنسبة لكم مثلا أن تكونوا جيران لإسرائيل. أما بالنسبة لنا، فأن نكون جيران لروسيا (الاتحاد السوفيتى سابقا) من ناحية وألمانيا من ناحية أخرى، يمثل مشكلة حقيقية خاصة بسبب طبيعة أراضينا المسطحة. شاركنا فى كل الحروب الأوروبية تقريبا على مدى الألف عام الماضية. وتعنى عضويتنا فى حلف الناتو أن يكون لدينا ضمانات أمنية حقيقية. كما أن عضوية الناتو تعنى كذلك أن نكون للمرة الأولى فى تاريخنا فى نفس التحالف العسكرى والسياسى مع ألمانيا بعد ألف عام من الحروب بين بلدينا. وهذا لايعنى فقط أن يكون لدينا ضمانات وقيم مشتركة مع الناتو، ولكن يعنى أيضا أننا شركاء فى مواجهة نفس المخاطر والالتزامات. وبالطبع نحن على استعداد لذلك، فنحن الآن متواجدون فى كوسوفو والبوسنة ومناطق أخرى كثيرة. كما أننا قد قمنا بتحديث جيشنا. وهذا برنامج

مستمر سوف ينتهي عام ٢٠٠٧ أو ٢٠٠٨. نحن بحاجة لمعدات جديدة خاصة فى سلاح الطيران وتلك أولوية رقم واحد بالنسبة لنا. لدينا طائرات حربية روسية جيدة ولكن العمر الزمنى لهذه الطائرات انتهى، والآن قررنا شراء طائرات جديدة ولم نحدد بعد من أى جهة ولكنها فى الغالب ستكون الولايات المتحدة. كما قمنا بتخفيض عدد أفراد الجيش البولندى من ٤٠٠ ألف إلى ٢٠٠ ألف، وهدفنا النهائى الوصول إلى ١٥٠ ألف من الجنود والقائمين بالخدمة الإلزامية، لأننى شخصيا ضد أن يكون لدينا جيش محترف بالكامل. ومن الضرورى أن يكون لدينا مجموعة من المجندين، لأن هذا سيفتح نافذة جديدة كل عام أمام شباب جدد تسمح لنا بالتعرف على طريقة تفكيرهم وهمومهم. تحديث الجيش يعنى الكثير بالطبع، ولكن من الناحية السياسية أن نكون أعضاء فى الناتو فهذا أمر جديد تماما بالنسبة لبولندا، حيث لم يكن لدينا أبدا مثل هذه الضمانات الأمنية.

■ **كيف تقوِّمون الإدارة الأمريكية الجديدة؟**

● هذا سؤال صعب. الرئيس جورج بوش سيأتى هنا منتصف يونيو المقبل. ولقد تحدثت معه مرتين أو ثلاثة عبر التليفون، ولكن هذا لايكفى للتعرف على الفاعلين فى الإدارة الأمريكة أو الأفكار التى يحملها الرئيس الجديد. لدينا علاقات جيدة للغاية مع الولايات المتحدة وتربطنا علاقات وثيقة فى حلف الناتو. كما أننا نشعر بالامتنان للولايات المتحدة لمساندتها لعملية التحول الديمقراطى عندنا. الرئيس بوش أنهى مؤخرا أول مائة يوم من حكمه، وكانت فترة ناجحة ولكنها لاتكفى لتقويم الإدارة بشكل كامل. وسوف نرى. بالنسبة لى مثلا فإن أحد العناصر المهمة ستكون مدى مشاركة الإدارة الجديدة فى عملية السلام فى الشرق الأوسط لأن الرئيس كلينتون كان منخرطا جدا فى هذه العملية. وسنرى ما سوف تقوم به الإدارة الجديدة فى هذا الموقف الصعب والحساس.

شبكة الصواريخ الدفاعية الأمريكية

■ **هل تساند بولندا مبادرة الرئيس بوش الخاصة بشبكة الصواريخ الدفاعية؟**

□□ لقد أعربت عن رأيى فى هذه المبادرة عدة مرات قبل شهور. المهم هو أن نفهم أننا

فى القرن الحادى والعشرين، وأن عصر الحرب الباردة قد انتهى. وسوف يكون خطأ كبيرا أن نقرر أن مبادرة نشر الصواريخ الدفاعية فكرة جديدة مبنية على حرب النجوم التى بدأها الرئيس السابق رونالد ريجان. سيكون ذلك خطأ كبيرا لأننا يجب أن نتناقش هذه الأيام فى نظم الأمن والصواريخ الدفاعية، وكل هذه الأمور يجب أن تتم عبر الحوار. فالحوار عنصر ضرورى فى هذه العملية. وأنا سعيد للغاية أن الولايات المتحدة قد أطلقت على هذه المبادرة نظام شبكة الدفاع الصاروخى وليس النظام القومى، لأن هذا يعنى أن المبادرة ستكون مفتوحة لمشاركة دول أخرى عديدة. كما سعدت لسماع التصريح الأخير لبوش حول استعداده للنقاش حول هذا الأمر مع شركاء الولايات المتحدة فى حلف الناتو وكذلك مع الصين وروسيا ومصر ودول أخرى فى العالم. لأن ماعدا ذلك معناه أن واشنطن تقوم بإرسال إشارة خاطئة للغاية للعالم فى بداية القرن الحادى والعشرين، بأن تعمل على تكرار عملية كانت جيدة فقط فى وقت الحرب الباردة.

نحن نقبل النظام الجديد، بل يمكننى أن أقول أكثر من ذلك وأؤكد أن الأمريكيين سيقومون بعمل هذا النظام بلا شك. هم بحاجة لدفع شركاتهم ومؤسسات التكنولوجيا المتقدمة لديهم. وهذه ليست مشكلة لأننا لن نتمكن من وقف هذه الفكرة. ولكن المهم هو موقف الإدارة الجديدة، فهى تقول : أولا، أننا لدينا هذا النظام الجديد وهو ليس خاص بنا فقط ولكنه لنا جميعا، وأن لدينا استعداد لفتح هذا النظام لدخول دول عديدة، لأنه لو كان هناك صاروخ فى الجو سنكون على استعداد لمواجهة هذا الخطر. وثانيا، أن لدينا هذا النظام ونعرف كيف يعمل ولكننا نريد أن نتناقش وأن نجرى حوار مع كل شركائنا فى العالم حول كيفية إدارته. وهذا ليس بالأمر الكثير.

اليوم، ولأن الولايات المتحدة هى القوة الأولى فى العالم، فمن الضرورى أن يكون هناك مفهوم واضح للسياسة الخارجية الأمريكية. وهذا ليس ضد الولايات المتحدة، فهو جزء من مهمة أن تقوم الولايات المتحدة بتنظيم عالم أفضل فى القرن الحادى والعشرين. وأقول لدينا فرصة جيدة لفتح إمكانات جديدة. ولننظر لزيارة بابا روما الأخيرة إلى سوريا واليونان. إنه أمر لايصدق. فالبابا رجل متقدم فى العمر، ويفهم جيدا أن الوقت قد حان للتخلص من آثار الماضى وفتح فرص جديدة وأبواب ونوافذ جديدة من أجل إقامة الحوار والتفاهم والاتصالات المتبادلة. وأعتقد أنه يمكننى كرئيس لبولندا أن أكرر هذه التجربة مع رئيس الولايات المتحدة.

بولندا وعضوية الاتحاد الأوروبى

■ ولكن سيادتكم لم تقولوا أى شىء عن الاتحاد الأوروبى؟

□□ الاتحاد الأوروبى هو هدفنا المقبل، ونحن نعمل بقوة ولدينا مفاوضات صعبة جدا هذه الأيام. وأعتقد أن العام ٢٠٠٤ أو ٢٠٠٥ هو وقت مناسب لكى ننال عضويتنا الكاملة. الأمر المهم بالنسبة لى هو أن القرار السياسى الخاص بتوسيع الاتحاد قد تم اتخاذه بالفعل ولم يعد فى الأمر مشكلة سياسية. والسبب فى ذلك هو أنه منذ البداية، كانت الطريقة التى تشكل بها الاتحاد الأوروبى تسمح بتطوره وقبول دول جديدة. أما فيما يتعلق بعدد هذه الدول وإذا ما كان ستة أو ١٢ أو ١٥، فإننا سنرى. ثانيا، المشكلة هذه الأيام هى كيفية تحقيق هذا الهدف. بولندا قامت بكل الجهد الضرورى ونريد أن نكون مستعدين بنهاية عام ٢٠٠٢. وأعتقد أنه بعد المفاوضات، ستكمن القضية فى : متى سيكون الاتحاد الأوروبى مستعدا لفتح أبوابه. وهذه هى القضية الرئيسية التى سأتناولها بالنقاش فى زيارتى للسويد، والتى سأقوم بها بعد نصف ساعة من الآن. وأنا متفائل بإمكانية تحقيق هذا الهدف، وأن نرى بولندا عضوا كاملا فى الاتحاد الأوروبى.

□

رئيس مجلس النواب البولندى :
حياتنا السياسية والحزبية تحت التشكيل



مع رئيس مجلس النواب البولندى

■ **السيد ماتشى بواجنسكى - رئيس مجلس النواب البولندى - بعد ١١ سنة من التحـول من نظام الحـزب الواحـد إلى التـعـددية الحزبية.. ما هو تقويمكم لنظام التعددية الحزبية فى بولندا حاليا؟**

□□ بالتأكيد فترة السنوات الإحدى عشر الماضية لاتكفى للحكم على نظام التعددية الحزبية. فالحياة السياسية والحزبية فى بولندا مازالت تتشكل، وهى فى تغير دائم

بالطبع. وهذه الظاهرة واضحة تماما لأحزاب اليمين التى لاتتميز بالتماسك والتضامن. بل إنها تعانى من الانقسام. وفى الجانب المعاكس، فإننا نجد فى جبهة اليسار حزب تحالف اليسار الديمقراطى الذى يعد امتداد لحزب العمال البولندى المتحد واتحادات العمال، ويتميز بقدرته التنظيمية بالإضافة إلى أن لديه تقاليد راسخة.

لقد تم بناء نظام التعددية الحزبية وأرسيت هياكله، ولكن أحزاب اليمين منقسمة. وفى اعتقادى أن لدينا فى بولندا نظاما حزبيا أقرب لأن يكون نظاما ثنائى الأحزاب، أو بمعنى آخر هو أقرب إلى نظام الحزبين. وهناك فى اليمين أحزاب تعانى من الانقسام، وفى اليسار أحزاب اليسار الديمقراطى التى تتميز بالوضوح الأيديولوجى والتماسك التنظيمى.

ولننتظر حتى نرى ما سيجرى فى الانتخابات البرلمانية المقبلة فى سبتمبر المقبل. وأعتقد أن أحزاب اليمين ستتغلب على انقسامها. وأستطيع أن أقول إن التماسك بين أحزاب اليمين سيتم بسرعة.

■ من الملاحظ أن هناك تغيرا فى المزاج العام للشعب البولندى.. وتفيد المؤشرات أن المزاج السياسى يتجه الآن لمصلحة اليسار.. ما رأيكم؟

□□ بولندا تتغير بشكل سريع والتحول فيها سريع جدا. وفى كل تحول هناك ثمن لابد من دفعه. وكالعادة، فإن عامة الشعب قد لاترضى بسداد التكلفة الاجتماعية التى يجب الوفاء بها. وفى الحقيقة هناك صعوبات ومتاعب تتعلق بالتحول الاقتصادى فى بولندا. ومن ضمن هذه المصاعب الاقتصادية أن معدل البطالة قد وصل إلى حوالى ١٦٪، وتلك مشكلة حقيقية يجب الاعتراف بها. كما أن استطلاعات الرأى لاتدعو للتفاؤل. وهذا المزاج غير المتفائل لدى الشعب البولندى قد يخدم أحزاب المعارضة. فمن الطبيعى أن تطمح عامة الناس إلى مستويات معيشة أفضل. وقبل كل شىء فإن حزب تحالف اليسار الديمقراطى لايستفيد فقط من عدم الرضا تجاه أحزاب اليمين، ولكنه يوظف أيضا هذه الأخطاء التى وقع فيها اليمين ليزيد من شعبيته. وفى بولندا هناك تغير فى المزاج، وقد تحول هذا المزاج العام من اليسار إلى اليمين، ثم يتحول الآن من اليمين إلى اليسار.

■ **يمكن القول إن فى بولندا نظام ديمقراطى برلمانى، ولكن هل يمكن القول إن الثقافةالتعددية قد ترسخت فى المجتمع البولندى؟**

□□ علىّ أن أقول إن الديمقراطية قد نمت فى بولندا ولمدة تزيد على عشر سنوات، كنا فيها شهودا ومشاركين فى بناء النظام البرلمانى والديمقراطية. لقد كانت لدينا تقاليد ديمقراطية قبل الحرب العالمية الثانية، ولكن تلك التقاليد شهدت فترة انقطاع لمدة ٥٠ سنة. وعندما نقول إنه كانت لدينا تقاليد ديمقراطية، فإن ذلك يميز بولندا عن دول أخرى خضعت للحكم الشيوعى مثل الاتحاد السوفيتى سابقا. بل يمكن القول إن بولندا قبل ثورة ١٩٨٩، أى قبل التحول الديمقراطى بعشر سنوات شهدت وجود حركة معارضة نشطة برغم حظر الأحزاب السياسية. ولكنى أقول إن ثورة ١٩٨٩ قد أحدثت تغيرا كبيرا على صعيد التحول الديمقراطى السريع.

■ **ما هو الفرق بين التكتلين الحزبيين الصاعدين؟**

□□ هناك اختلاف فى الجذور السياسية، فأحزاب اليسار لها جذور شيوعية. ولذلك فإن لها توجهات مختلفة فى مرحلة ما بعد الشيوعية. أما أحزاب اليمين، فترجع إلى المعارضة للنظام الشيوعى. هذا من الناحية الأيديولوجية. أما إذا تحدثنا عن البرامج، فإن أحزاب اليسار تركز على البعد الاجتماعى والضمان الاجتماعى للناس. أما أحزاب اليمين، فتركز على الخصخصة والقضايا الاقتصادية. ويمكن القول إن الخلاف حول البرامج السياسية، يرتبط عادة بالفترة السابقة على الانتخابات. فعندما تصل الأحزاب إلى الحكم، تتغير الأمور، وتصبح السياسات متقاربة ومتشابهة. ويبقى الاقتصاد هو الذى يحدد حدود المناورة بين التكتلين الحزبيين.

■ **هل الأحزاب اليسارية هى أحزاب اشتراكية ديموقراطية؟**

□□ بالتأكيد، فمشكلة الأحزاب اليسارية أنها مرتبطة باتحادات العمال. ولذلك، فإن برنامجها الاقتصادى يزايد على القضايا الاجتماعية من أجل كسب أصوات العمال.

■ هل تختلف أحزاب اليسار عن أحزاب اليمين فى قضايا السياسة الخارجية؟

□□ السياسة الخارجية تتميز بالاستمرارية، حيث سارت فى خط واحد منذ ثورة ١٩٨٩.

■ ماهى أهم المصاعب التى تواجه الاقتصاد البولندى؟

□□ أولا، هناك عجز الميزانية الذى يصل إلى حوالى ٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى. وثانيا، مازال معدل التضخم مرتفعا، حيث يصل إلى ٧٪. وبالطبع فإن عجز الميزانية، وارتفاع معدل التضخم يؤثران على الوضع الاقتصادى فى بولندا. ولكن المشكلة الاقتصادية الأهم هى مشكلة البطالة، حيث يصل معدل البطالة إلى مايزيد على ١٦٪ فى الوقت الحالى.

■ أين تتركز البطالة.. فى العاصمة أم فى الأقاليم الأخرى؟

□□ تتركز البطالة فى مجموعتين من البولنديين. المجموعة الأولى، هى الشباب الذين أتموا دراستهم ولم يجدوا فرصة عمل. أما المجموعة الثانية، فتضم الجيل الأكبر ممن تخطوا سن الخمسين عاما، والذين فقدوا وظائفهم فى مرحلة التحول الاقتصادى، وخصوصا فى الشركات التى أعيدت هيكلتها أو الشركات التى استغنت عن جزء من عمالتها. وإذا تحدثنا عن مناطق البطالة، فإن للبطالة فى بولندا ملمح إقليمى. فالقرى والمدن الصغرى يرتفع بها معدل البطالة بسبب تواضع معدلات تدفق الاستثمار عليها.

■ يلاحظ فى تجربة التحول الاقتصادى فى دول شرق ووسط أوروبا، أن الشيوعيين السابقين قد أصبحوا الساسة الذين يبنون اقتصاد السوق والديموقراطية البرلمانية. فهل يمكن بناء الديموقراطية بدون ديموقراطيين، وبناء الرأسمالية بدون الرأسماليين؟

□□ إجابتى أنهم لم يكونوا أيديولوجيين حقيقيين، بل كانوا يرفعون الشعارات فقط. وبالطبع فإن الموقف السياسى قبل ثورة ١٩٨٩ قد شجعهم على ذلك. أما أن نقول أنهم

تغيروا أيديولوجيا، فإن ذلك لم يحدث. فهم لم يكونوا أيديولوجيين حقيقيين حتى يتغيروا. هم لم يكونوا أيديولوجيين بل «براجماتيين». ولذلك، فإنهم عندما تغيرت الظروف ووجدوا أنفسهم أمام حقائق جديدة، استطاعوا الاستفادة من الوضع الجديد بدافع البراجماتية. وهكذا، فإنهم قد استفادوا فى المرحلة الشيوعية، ويستفيدون الآن من المرحلة الديموقراطية. وبمعنى آخر، فإنهم قد انتفعوا من الشيوعية فى ظل الحكم الشيوعى، وينتفعون الآن من الرأسمالية ونتائجها.

□

وزير خارجية بولندا :
الموقف العالمى الآن شديد الصعوبة

أكد السيد «فوادسواف بارتوشفسكى» وزير خارجية بولندا أنه لايمكن التوصل إلى حل سياسى لأزمة الشرق الأوسط بدون مصر، مشيرا إلى أن بولندا تساند بقوة المبادرة المصرية ـ الأردنية من أجل العودة إلى مائدة المفاوضات، وأنها ستحاول قدر استطاعتها مساعدة الطرفين الفلسطينى والإسرائيلى من أجل استئناف عملية السلام.

وأوضح وزير الخارجية البولندى أن الحكومة الإسرائيلية تفتقد وجود رؤية سياسية واضحة داخل صفوفها. وأشار إلى أن انضمام بولندا إلى حلف الناتو هو حلم قد تحقق، وأن روسيا لم تعد الاتحاد السوفيتى السابق بل دولة ديموقراطية تتحاور معها بولندا.

وقد حرص وزير الخارجية قبل بدء حديث بعثة الأهرام معه على إلقاء كلمة ترحيب بالبعثة والإشادة بدور مصر :

أشكركم لزيارتكم لى التى تحمل معنى خاص لأننى أيضا كنت أعمل صحفيا، كما أننى مهتم منذ فترة بشئون الشرق الأوسط. وأعلم أن صحيفتكم هى الأهم فى الشرق الأوسط ولها تقاليد صحفية عريقة. وأعتقد أن مصر شديدة الأهمية بالنسبة للعالم العربى لأسباب عديدة، ولذلك فنحن تربطنا بمصر علاقات تمتد على مدى ثلاثة أو أربعة أجيال. فقد بدأت العلاقات بيننا بعد الحرب العالمية الثانية فى كافة المجالات : السياسية والاقتصادية والإنسانية. وأدت الحرب إلى رحيل العديد من البولنديين إلى مصر، وانتقلوا هناك عام ١٩٤٣ ثم ذهبوا إلى إيطاليا لمحاربة هتلر وظلت مصر فى أذهان هؤلاء الناس كمكان مضياف وطيب للغاية. وبعد الحرب بدأ جيل جديد فى عملية البحث عن الآثار فى مصر، حيث ذهب العديد من الخبراء البولنديين فى هذا المجال لعمل أبحاثهم فى مصر.

وعندما تم تعييني لأول مرة كوزير للخارجية في مارس ١٩٩٥، قمت في يوليو بزيارة لمصر في ذلك الوقت تمكنت بفضل جهود سفيرنا المتواجد معنا الآن في هذا الحوار (المتحدث باسم الخارجية حاليا) من لقاء الرئيس مبارك حاملا رسالة من الرئيس السابق فاونسا. وبالرغم من أنه لم يكن يقوم بأية نشاطات سياسية في ذلك الوقت بعد عودته سالما من أديس أبابا عقب حادث الاعتداء على موكبة هناك، فلقد تمكنت من لقائه بصحبة وزير الخارجية السابق عمرو موسى. وكان ذلك هو أول لقاء لي كذلك مع الوزير موسى، واستمرت الاتصالات بيننا منذ ذلك الحين في الجلسات السنوية للجمعية العامة في الأمم المتحدة.

وبسبب العلاقة الجيدة التي نشأت بيننا، فإنني عندما أصبحت وزيرا للخارجية للمرة الثانية، بعد خمس سنوات في يوليو ٢٠٠٠، قمت في الأول من ديسمبر الماضي بزيارة القاهرة، أي بعد أربعة شهور فقط من تولي المنصب. ولقد قمت بتلك الرحلة التي جاءت في وقت صعب بسبب الأحداث الدامية في فلسطين وإسرائيل، وزرت خلالها القدس وغزة والقاهرة التي كانت محطتي الأخيرة. وهناك التقيت الوزير عمرو موسى والأمين العام للجامعة العربية عصمت عبد المجيد. كما أن اتصالاتي مع مصر شملت استضافة السيد بطرس غالي وزوجته في وارسو عام ١٩٩٥ وقمنا بزيارة عدد من المدن البولندية معا. كما أن علاقاتي تمتد أيضا مع بقية العالم الإسلامي. فخلال الشهور العشرة الماضية - منذ أن توليت منصبي كوزير للخارجية - قمت بزيارة طهران وأنقره وأسطنبول وطرابلس. ولكنني أود التأكيد أنه بدون مصر لانعتقد أنه من الممكن التوصل إلى حلول سياسية في المنطقة.

وأود أن أشير إلى مفارقة قد تبدو مضحكة، وهي أنه بجانب علاقتنا مع الولايات المتحدة وهي أقوى حلفائنا في حلف الناتو، فإن العلاقة مع تركيا تأتي في المكانة الثانية، ونحن نتفاهم مع بعضنا جيدا للغاية. واحتفظ بعلاقة جيدة مع وزير الخارجية التركي إسماعيل جيم، ونلتقي كثيرا في التجمعات الدولية. فبولندا ليست لديها أي مشكلات مع دول العالم الإسلامي، وهي مهتمة كثيرا بمشاكل تلك المنطقة، كما أن المسلمين الذين يزورون بولندا لايشعرون بأية مشكلات. ولدينا هنا في بولندا نحو ألف طالب عربي من كل الدول العربية، وكل الطيارين الليبيين تقريبا تلقوا تدريبهم هنا في بولندا وهناك نحو ألفي ليبي لديهم شهادات من بولندا. ولاتوجد لدينا مشكلات مع ليبيا على الرغم من خلافاتنا السياسية في بعض الأحيان.

■ **نشكركم لهذه المقدمة، ونود أن نبدأ بالموقف فى الشرق الأوسط وتصعيد العنف الإسرائيلى ضد الفلسطينيين. كيف تقيّمون الوضع الآن، وكيف يمكننا العثور على حل لهذه المشكلة؟**

□□ اليوم أشعر بتشاؤم فيما يتعلق بتقويم الموقف، وكنت أكثر تفاؤلا قبل عام. ولقد تحدثت فى هذا الشأن مع الوزير عمرو موسى فى ٣٠ نوفمبر، وكان حديثا شخصيا لأن المترجمة كانت سفيرة بولندا فى مصر، وكانت هى الوحيدة الموجودة فى هذا الحوار. وقد أطلعت السيد موسى على لقائى مع السيد شيمون بيريز الذى كان قد تم قبل اجتماعنا بأربعة وعشرين ساعة. وأنا أعرف بيريز جيدا منذ سنوات عديدة، حيث إنه يهودى بولندى. وكان بيريز صريحا جدا خلال هذا الحوار وقال إنه يشعر بالرعب بسبب الأحداث التى كانت تجرى أثناء الحملة الانتخابية. وكان يخشى من فوز شارون فى الانتخابات. وتساءلنا فى اجتماعنا حول مدى سيطرة عرفات على الموقف فى فلسطين فهناك مشكلة حقيقية لأنه فى المواقف العسكرية من الممكن أن يتم إصدار أوامر بالتوقف عن إطلاق النار. ولكن حينما يكون الأمر هو مواجهة شعب فى حالة ثورية، فإنه من الصعب السيطرة على الموقف.

وكان بيريز يرى أن الطريقة التى يتعامل بها الفلسطينيون ليست هى الوسيلة المثلى لحل المشكلة، وقد أطلعت السيد موسى على هذا الرأى. وكان بيريز يعتقد أيضا أن مصر بإمكانها المساعدة فى حل الموقف، ويشعر بالقلق الشديد من انعدام أى فرصة للوصول إلى حل سياسى. ولانعتقد أن وزير الخارجية الإسرائيلى الحالى بإمكانه التوصل إلى مثل ذلك الحل السياسى. وأعتقد مبدئيا أن استعراض القوة هو حل قصير المدى. نحن نشعر بقلق شديد وسنحاول المساعدة قدر استطاعتنا، ولكن بالطبع هناك حدود لما يمكن أن نقدمه. ونود أن نفتح مكتب تمثيل فى غزة بعد مراجعة التزاماتنا المالية الخارجية. كما أننا نود تقديم المساعدة لمواطنات بولنديات متزوجات من فلسطينيين مسيحيين كانوا يدرسون فى بولندا ثم تزوجوا من بولنديات. وهؤلاء الفلسطينيون بإمكانهم مساعدتنا، حيث أن غالبيتهم من الأطباء والمهندسين. كما أننا نود الحفاظ على الصلات معهم. ومن ضمن المساعدات التى يمكن أن نقدمها الاتصالات الشخصية مع المسئولين الإسرائيليين، ونحن نقوم بذلك. وهم يقدمون لنا آراءهم والتى نعرف الكثير منها بالفعل.

ونحن نعرف أن آراء الطرفين معقولة ولكنها لم تكن دائما صحيحة مائة فى المائة. مع ذلك فكلا الطرفين لديهم حق حين يقولون إنه لايجوز قتل الأبرياء. ولكن ما يجعل الموقف أكثر صعوبة، أن كل طرف يتحدث عن الأبرياء من جانبه دون الأبرياء من الطرف الآخر، وهذا يجعلنا ندخل فى حلقة مفرغة. وفى النهاية فإننى أعتقد أنه من الأفضل التفاوض والحديث لألف ساعة بدلا من قتل شخص برىء واحد. ولكن المشكلة أن الوقت قد يكون متأخرا أحيانا للقيام بأى شىء.

وفيما يتعلق باتفاق أوسلو، لانعرف كيف سيتم تقويمه خلال خمسين عاما على سبيل المثال. وقد يتم النظر إليه لاحقا كفرصة جيدة من ناحية الإسرائيليين. وهذا الأمر مرتبط بالطرفين. وبولندا تتجنب الإدانة والإعلانات وتساند الوسائل التى قد تبدو بطيئة ولكنها عملية، وليس الوسائل الثورية. وهذا هو ما اتبعناه هنا حينما تم إسقاط الشيوعية بالوسائل السلمية. ونحن نساند بقوة المبادرة المصرية - الأردنية من أجل التوصل إلى طريقة لاستئناف المفاوضات.

نحن نحاول الآن دخول الاتحاد الأوروبى، ونعتقد أن رغبة مصر فى التوصل إلى اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبى طريقة جيدة أيضا. نحن نأمل فى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبى خلال عامين أو ثلاثة، وعندئذ سنبدى اهتماما أكبر بقضايا الجنوب.

■ ما هى التغيرات التى حدثت فى وزارة الخارجية بعد سقوط الشيوعية؟

□□ وزارة الخارجية هى المكان الذى يحدد السياسة الخارجية. وكان لدينا عدة خيارات: أن نكون مرتبطين بموسكو، أو نتجه نحو الغرب، أو أن نتبنى موقفا محايدا وهو الأمر الصعب مع الوضع فى الاعتبار موقعنا على الخريطة. وفى عام ١٩٨٩، قرر وزير الخارجية فى ذلك الوقت التوجه نحو الغرب والدول غير الشيوعية. وكانت إحدى الزيارات التى لعبت دورا مهما فى هذا المجال زيارة الرئيس فاونسا للقاهرة عام ١٩٩٢، والتى كانت حاسمة فى تحديد سياستنا الخارجية. وفى بولندا فإن السياسة الخارجية لا ترتبط بآراء حزب أو توجه معين. ووزير الخارجية الذى تم تعيينه بعد التغيير كان وزيرا فى الحقبة الشيوعية أيضا. وفى إيطاليا أو فى فرنسا، عندما يتغير الحزب الحاكم يتغير وزير الخارجية. أما فى بولندا فليست الحال كذلك بالضرورة.

وقناعتنا الآن فى بولندا هو إنه يجب أن يكون لدينا سياسة خارجية عملية ترتبط بمصالح الدولة فى بولندا. ومصالحنا الآن تتطلب الاحتفاظ بعلاقات مع كل الأطراف التى ربطتنا بها علاقات على مدى الألف عام الماضية.

وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية لم نكن مستقلين، وكنا جزء من سياسة موسكو، وهو مالم يكن يعجب البولنديين. ولقد قاومنا ذلك بعدة أشكال، ولكننا لم نقم بأى ثورات دموية. وفى هذا المجال، فإن فلسفتنا كانت مشابهة لفلسفة صديقى المقارب لى فى السن بابا روما، وهى «أن نبنى بدلا من أن نهدم». والآن علينا أن نبنى الأسس التى تربط بين الشعوب بدلا من التفرقة. لقد انتمينا للدول التى تم اضطهادها من قبل القوى العظمى، وتعلمنا فلسفة تحمل ذلك بكرامة ولكن دون الاستسلام لها.

وأود أن أثير أمرا شديد الأهمية هنا. فأنا شخص يتم الاستماع له ولآرائه فى إسرائيل. وأنا لا أحتاج لأى شىء من اليهود وهم لم يقوموا بأى شىء لى. وخلال الحرب العالمية الثانية قمت كمسيحى بإنقاذ حياة العديد من اليهود الذين كانوا يعيشون بالقرب منى، وحصلت على أعلى تكريم يحصل عليه شخص من دولة إسرائيل. ولذا يمكننى الحديث معهم بصراحة عن الأشياء التى لا تعجبنى. والشرط الوحيد لذلك هو أن أعبر عن آرائى بصراحة عندما لايكون بيننا سوى اليهود. وأنا أتحدث معهم وأسمع لآرائهم وهم يوضحون لى مواقفهم ولايشعرون بحرج من ذلك. وأنا أستخدم الأسلوب نفسه مع الولايات المتحدة. زوجتى تقول لى لقد أنقذت اليهود خلال الحرب وهم يزعجونك طوال الوقت ولا يوجد لديك وقت للقيام بشىء آخر. هذه بالطبع مزحة، ولكن الحقيقة هى أننى الشخص الوحيد الذى يمكنهم الحديث معه بصراحة وبحرية. ولا أعرف إن كنتم تعلمون أن عرفات كان طالبا هنا فى وارسو قبل ٤٧ عاما. وفى ذلك الوقت كان هناك لقاءات طلابية وشبابية تجمع بين الوافدين من العالم العربى وإفريقيا وآسيا لمناقشة كافة القضايا.

■ كيف تعاملت السياسة الخارجية البولندية مع تلك التغيرات فى النظام العالمى بعد سقوط الشيوعية؟

□□ أعتقد أن الموقف العالمى الآن شديد الصعوبة، لأن الناس ليس لديهم فكرة لما يمكن أن يقوموا به من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار. وأعتقد أن الإدارة الأمريكية

الجديدة أيضا لاتملك تلك الوصفة. وأعتقد أن النظام الأمنى الجديد فى العالم قضية صعبة للغاية، لأن لدينا فى العالم دول لنا معها مشكلات مثل إيران. ولانمتلك حتى الآن وصفة أو وسيلة للتوصل إلى تفاهم معهم، وتحدثت فى هذا الأمر مع وزير الخارجية الأمريكى كولين باول ووزير الخارجية البريطانى روبن كوك وألمان كثيرين. وسأزور باريس قريبا وسأتناول هذه القضية معهم هناك، ولكن حتى الآن لايوجد لدينا الحكمة الكافية للتوصل إلى تفاهم عالمى. ولو كان أحد قد قال لى قبل عشرين عاما إن بولندا ستكون عضو فى الناتو عام ١٩٩٩ لكنت قلت إنه يحلم. وقد كنت شابا عندما قام هتلر باجتياح بولندا، وكنت أعيش فى وارسو التي تعرضت لقصف شديد. إذن خلال جيل واحد تغيرت أشياء كثيرة. إذن هناك العديد من التغيرات التى شهدها العالم والتى لم يكن بإمكان أى من السياسيين التنبؤ بها.

والآن أشعر بتفاؤل إزاء مستقبل أوروبا، حيث لايوجد سوى مشكلة البلقان. وأعتقد أن أوروبا نجحت فى تحقيق درجة متقدمة من التوحد. أما فيما يتعلق بالمشكلات على المستوى العالمى، فأعتقد أن لدينا العديد من الأمور التى تهددنا مثل الجريمة المنظمة والبيئة والمشكلات الصحية فى إفريقيا. وأعتقد أن القرن الحادى والعشرين سيكون مختلفا، ولكنه لن يكون سهلا للسياسيين والدول المتقدمة. وفيما يتعلق بسؤالك الخاص بسياسة بولندا الخارجية، فنحن نقوم الآن بتدريبات مشتركة فى إطار حلف الناتو مع الألمان الذين حاربناهم لمدة مائتى عام. ولدينا اقتصاد مفتوح. ولكن بالطبع هناك الجانب السلبى للرأسمالية حيث إن هناك فقراء وأغنياء. ولم يأت الاتحاد الأوروبى بحل لكى يجعل الجميع أغنياء.

ومن ناحية أخرى، فإن بولندا تسهم فى جهود حفظ السلام العالمى، ولدينا جنود فى هضبة الجولان على الجانبين السورى والإسرائيلى، وفى لبنان، وفى كوريا بين الشمال والجنوب، وفى البلقان حيث يوجد لدينا نحو ألف جندى ورجل شرطة فى إطار قوات حفظ سلام نشارك بها بسعادة. ولكن هناك بالطبع مشاكل سلبية فى بولندا مثل الجريمة والمخدرات ومن الصعب تجاوز هذه المشكلات بسرعة ولكنها مشكلات مهمة بالنسبة لنا. وستشهد بولندا انتخابات فى سبتمبر المقبل، وتشير استطلاعات الرأى إلى احتمال فوز تحالف يسار الوسط الذى ينتمى إليه الرئيس الحالى. وفى الرابع من مايو، التقيت رئيس الجمهورية وطلب منى إطلاع الجميع أنه إذا فاز تحالف يسار الوسط لن يكون هناك تغيير فى سياستنا الخارجية، وأنا أصدق ذلك.

■ **انتماؤكم لحلف الناتو هل هو مرحلة جديدة أو انقلاب من طرف إلى آخر؟**

□□ بولندا عضو فى الناتو منذ عام ١٩٩٩، وندرك جيدا أن روسيا بمواطنيها المائة وخمسين مليون قريبة منا للغاية. لقد عارضت روسيا انضمام بولندا لحلف الناتو بشدة، ولقد تفاوضت معهم فى هذا الشأن عام ١٩٩٥، وقلت لهم إننا سننضم لحلف الناتو ولكننا سنحتفظ بعلاقات جيدة معكم وهذا هو الوضع. ولم تكن روسيا سعيدة بهذا الموقف لمدة عامين ولم يقم أى مسئول روسى بزيارتنا لمدة عامين. ولكن مؤخرا زارنا هنا وزير الخارجية إيفانوف وقمت بزيارته بعد ذلك بثلاثة شهور وسيزورنا رئيس الوزراء الروسى قريبا. والسبب فى ذلك أن روسيا تبنت سياسة واقعية وبولندا دولة بها حوالى ٤٠ مليون مواطن. ونحن نساند سياسة حلف الناتو القائمة على ضرورة الحوار مع روسيا لأن فى ذلك مصلحة للحلف ولروسيا، وهذا أمر أكثر أهمية بالنسبة لنا لأننا جيران لروسيا. ونحن نؤمن أن روسيا لم تعد الاتحاد السوفيتى وأنها دولة ديمقراطية تمر بمرحلة تغيير يجب أن يستمر.

□

التحول إلى اقتصاد السوق والديمقراطية

بكل المقاييس تمثل بولندا قصة نجاح كبيرة سواء على صعيد الإصلاح الاقتصادى أو على صعيد الإصلاح السياسى، وإن بدا أن النجاح الكبير بتكلفة اجتماعية عالية، قادت المزاج السياسى العام إلى التحول إلى اليسار. فعلى صعيد الإصلاح السياسى يمكن القول إن بولندا قد استطاعت خلال ١١ عاما، التحول من نظام سياسى تسلطى قائم على هيمنة الحزب الواحد إلى نظام سياسى متعدد الأحزاب قائم على الديمقراطية البرلمانية وحكم القانون. وعلى صعيد الإصلاح الاقتصادى، فإن تجربة بولندا قد تكون من أكثر التجارب نجاحا فى شرق ووسط أوروبا مقارنة بالتجاربة الأخرى للتحول إلى اقتصاد السوق.

تحول اقتصادى ناجح

يشير الخبراء البولنديون، بزهو، إلى التقرير الأخير لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، الذى تضمن أنه بعد عشر سنوات من انطلاق البرنامج الطموح للتحول الاقتصادى فإن بولندا تعتبر الأكثر نجاحا فى التحول الاقتصادى بين دول وسط وشرق أوروبا. كما يزهو البولنديون، أيضا، بالتقرير الأخير للاتحاد الأوروبى الذى أكد أن الاقتصادى البولندى يعمل فعلا وفق آليات السوق، ويستطيع المنافسة داخل الاتحاد الأوروبى فى المدى القريب، ويطمح البولنديون فى أن يكون الاقتصاد البولندى ضمن الاقتصادات العشرين الأكبر فى العالم خلال عشر سنوات.

وتعكس المؤشرات الاقتصادية العامة، نجاح التحول الاقتصادى فى بولندا، فقد بلغ الناتج المحلى الإجمالى عام ٢٠٠٠ مايزيد على ١٦٠ مليار دولار. وارتفع متوسط دخل

الفرد إلى أربعة آلاف دولار سنويا. كما استطاعت بولندا اجتذاب استثمارات أجنبية خلال السنوات العشر الماضية، بإجمالى ٥٠ مليار دولار. ووصل مستوى تدفق الاستثمارات الأجنبية، خلال العام الماضى وحده، إلى حوالى ٨,٥ مليارات دولار بيد أن تجربة التحول الاقتصادى فى بولندا، تستحق أن تروى، وهكذا رواها نائب وزير الخزانة «ياتسك أمبروجيك» لـ «بعثة الأهرام».

لقد كانت إحدى المهام الأساسية من أجل التحول الاقتصادى بعد ثورة ١٩٨٩، هى تحرير سعر الصرف، حيث كانت سوق الصرف الأجنبى تقوم على تعدد أسعار الصرف. ولم يكن السعر الرسمى للعملة الوطنية «زلوتى» يعكس قيمته الحقيقية. ورغم اتباع سعر صرف مرن فى الفترة بين عامى ١٩٩٠ و ١٩٩٣، إلا أن سعر الصرف أصبح حرا بعد ذلك، ليكون أداة من أدوات التحول إلى اقتصاد السوق.

عملية الخصخصة

وكانت المهمة الثانية فى التحول الاقتصادى هى تخلى الدولة عن نظام التخطيط المركزى. ففى اقتصاد التخطيط المركزى الذى كان قائما قبل عام ١٩٩٠، كان الإنتاج يتم من خلال قرارات مركزية وليس من خلال الطلب فى السوق، أو وفقا لواقع الربح.

وفى هذا الإطار كان قرار خصخصة الشركات العامة، الذى صدر عام ١٩٩٠. وبدأت عملية الخصخصة بقطاع تجارة التجزئة والخدمات. وكانت البداية متواضعة من خلال طرح أسهم خمس شركات فى البورصة. ثم تسارعت عملية الخصخصة. ففى الفترة بين يوليو ١٩٩٠ وحتى الآن، امتدت عملية الخصخصة إلى حوالى ٥٢٤٣ شركة كانت مملوكة للدولة. وتبقت ٢١٤٧ شركة. وقد جرت عملية الخصخصة من خلال ثلاثة نظم : من خلال البورصة، أو من خلال تسييل أصول الشركة أو بعضها، أو بنظام المستثمر الاستراتيجى.

ويقول ياتسك أمبروجيك إن البورصة كانت إحدى أدوات التحول الاقتصادى، حيث تم إنشاء البورصة عام ١٩٩٠ أخذا بنظام بورصة باريس. ويبلغ رأس مال الشركات المدرجة بالبورصة حاليا ٣٠ مليار دولار. غير أن بورصة وارسو تتسم بقلة عدد الشركات المتداول أسهمها فيها، حيث لايزيد العدد على ٣٠ شركة. ويرجع السبب فى ذلك إلى أن عملية الخصخصة تمت فى الجانب الأكبر منها بنظام المستثمر

الاستراتيجى، أو البيع لمستثمر رئيسى، وليس من خلال طرح الأسهم فى البورصة. كما أن الشركات البولندية لاتعتمد على البورصة فى زيادة رؤوس أموالها.

ولكن كيف كان يتم تقويم أصول الشركات قبل بيعها؟

يقول أمبروجيك إن التقويم كان يتم من خلال «كونسورتيوم» محلى أو أجنبى، ثم تقوم وزارة الخزانة بدراسة التقويم، كما أن البرلمان كان يراقب عملية الخصخصة.

وبخصوص وضع العمال الذين يعملون فى الشركات المعروضة للبيع، فقد كان لديهم الحق فى شراء ١٠٪ من أسهم الشركة بنصف الثمن فى الفترة بين عامى ١٩٩٢ و ١٩٩٧. ولكن بدءا من عام ١٩٩٧، تم تمليك العمال حوالى ١٥٪ من أسهم الشركات مجانا، بالإضافة إلى أن جزء من حصيلة الخصخصة قد تم تخصيصه لبند الضمان الاجتماعى والتعويضات للعمال.

وقد كان وراء تسارع واتساع عملية الخصخصة فى بولندا، إقبال المستثمرين الأجانب على شراء الشركات البولندية لما يميزها من سوق متسع نسبيا (٤٠ مليون نسمة). وقد احتلت ألمانيا المرتبة الأولى فى الاستثمار فى الشركات التى تمت خصخصتها بنسبة ١٤٪، وتلتها الولايات المتحدة بنسبة ٨٪، ثم هولندا بنسبة ٤٪، ثم فرنسا والسويد بنسبة ٣٪ لكل منها.

وقد بلغت حصة المستثمرين الأجانب فى أصول شركات الخصخصة حوالى ٤٠٪، ولعل ذلك ما يفسر مسألة تدفق استثمارات أجنبية مباشرة إلى بولندا بحوالى ٥٠مليار دولار خلال عشر سنوات.

وقد يكون المؤشر المهم على تسارع واتساع عملية الخصخصة، هو أن بولندا تخطط لأن يكون نصيب القطاع الخاص فى الناتج المحلى بنسبة ٨٥٪ عام ٢٠٠٥، ثم ٩٠٪ عام ٢٠١٠، بالإضافة إلى أن الخصخصة امتدت إلى قطاع البنوك والسكك الحديدية والاتصالات والطاقة والمناجم والبترول والصناعات الحربية.

الجانب الآخر

وككل التجارب الأخرى، أحيطت عملية الخصخصة فى بولندا باتهامات بالفساد فى الدوائر الصحفية والسياسية. ولكن المسئولين البولنديين يؤكدون أنه خلال ١١ عاما لم تتم إدانة أى مسئول، حيث أن مبدأ الشفافية يحكم الأمور!

ولكن المشكلة فى تجربة التحول الاقتصادى فى بولندا، وضمنها عملية الخصخصة، تمثلت فى الجانب الاجتماعى. فقد وصل معدل البطالة إلى حوالى ١٦٪، وهو من أعلى المعدلات فى أوروبا، ويعنى ذلك أن حوالى ٣ ملايين فردا من قوة العمل (٢٠ مليون تقريبا) خارج سوق العمل، بالإضافة إلى ١٠٠ ألف من الداخلين إلى سوق العمل سنويا يحتاجون إلى فرص عمل، فى الوقت الذى يتجه فيه الاقتصاد البولندى إلى التباطؤ.

ويرتبط بالبطالة وتباطؤ النمو ارتفاع معدل التضخم إلى مايزيد على ٨٪ سنويا فى العام الماضى، وحوالى ١٠٪ عام ١٩٩٩. وبمعنى آخر، فإن البطالة وتباطؤ النمو والتضخم هى التكلفة الاجتماعية للتحول الاقتصادى، وهى تكلفة عالية دفعت بالشارع السياسى إلى المراهنة على اليسار، الذى تشير استطلاعات الرأى إلى أنه سيكون الرابح فى الانتخابات البرلمانية فى سبتمبر المقبل.

التحول السياسى

وعلى الرغم من أن بولندا قد عانت ـ مثل بقية دول أوروبا الشرقية ـ فى الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية من هيمنة الحزب الشيوعى والتبعية للاتحاد السوفيتى السابق، فإن الحياة السياسية هناك كانت تشهد دائما موجات من حركات الاحتجاج والمعارضة التى كانت تطالب بالديمقراطية والمزيد من الحريات.

ولعل التاريخ سيذكر بولندا دائما على أنها كانت هى البلد التى انطلقت منها شرارة التغيير الذى اكتسح بقية دول المنطقة، كما أنها قدمت نموذجا فى التحول السلمى عبر الحوار الداخلى بين الحزب الشيوعى الحاكم وقوى المعارضة التى تزعمتها حركة تضامن العمالية الشهيرة بقيادة ليش فاونسا فى بداية الثمانينيات. ويتفق غالبية الساسة البولنديين الذين التقتهم بعثة الأهرام فى العاصمة وارسو على أن نقطة التحول الحقيقية هناك بدأت مع تعيين أسقف مدينة كاركوف، الكاردينال «كارول فوجتيلا»، كرئيس للكنيسة الكاثوليكية فى روما، والذى أصبح لقبه بعد ذلك «يوحنا بولس الثالث بابا الفاتيكان». وفى تلك الفترة نفسها التى تم فيها تعيين يوحنا بولس الثالث بابا الفاتيكان، كان الاقتصاد البولندى يمر بأسوأ مراحله، وبلغ عبء الدين الخارجى مايزيد على عشرين مليار دولار. وفى مواجهة هذا الموقف، اضطرت الحكومة

الشيوعية إلى رفع أسعار السلع الأساسية وهو ما أدى إلى سلسلة من الاضطرابات العمالية شلت البلاد.

وفى ٣١ أغسطس ١٩٨٠، نظم العمال فى ميناء لينين للسفن فى مدينة جدانسك بقيادة فاونسا إضرابا شاملا انتهى بتوقيع اتفاق من ٢١ نقطة مع الحكومة، كانت أهم أركانه سماح الحزب الشيوعى للعمال بتكوين نقابات مستقلة وكذلك منحهم الحق فى الإضراب. وخلال أسابيع قليلة تشكلت فروع لنقابة «تضامن» العمالية المستقلة فى كافة أنحاء بولندا. ورد الاتحاد السوفيتى السابق على هذه التطورات بحشد قواته على الحدود المشتركة بين البلدين، فى تهديد مباشر باجتياح بولندا كما فعل فى السابق مع تشيكوسلوفاكيا والمجر. وبعد ذلك بشهور تم تعيين «فوجيتش ياروزلسكى» كرئيس للوزراء. وفى أكتوبر ١٩٨١ تولى منصب سكرتير عام الحزب الشيوعى. وكان أول الإجراءات التى اتخذها ياروزلسكى إعلان حالة الأحكام العرفية واعتقال قادة حركة «تضامن» وعشرات المعارضين. واستمرت حالة الاضطراب هذه بين صعود وهبوط حتى اجتاحت بولندا مرة أخرى موجة من الاضطرابات مع مطلع العام ١٩٨٨. وفى أغسطس ١٩٨٨، بدأت الحكومة لأول مرة مفاوضات مباشرة مع حركة تضامن بقيادة فاونسا. وأسفرت مفاوضات «المائدة المستديرة» فى أبريل ١٩٨٩ عن السماح بعقد أول انتخابات فى بولندا لايحتكر فيها الحزب الشيوعى وحده تقديم المرشحين للبرلمان. وسمح النظام حينذاك بالتنافس على ثلث مقاعد مجلس النواب فقط. ورغم هذه النسبة المحدودة من المقاعد. فقد تمكنت حركة تضامن من اكتساحها كلها.

ولم يمض سوى أربعة شهور حتى طلب ياروزلسكى من «تادوسز مازوفزسكى» - أحد قادة حركة تضامن - تشكيل الوزارة، لتكون لبولندا لأول مرة منذ ما يزيد على أربعين عاما حكومة لا يقودها الشيوعيون. وفى ديسمبر ١٩٨٩، أقر البرلمان البولندى تبنى سياسة اقتصاد سوق، كما تم إلغاء المواد الواردة فى الدستور التى تشير إلى «الدور القيادى» للحزب الشيوعى. وفى يناير ١٩٩٠ قام الحزب الشيوعى البولندى بحل نفسه وتغيير اسمه إلى حزب الديمقراطية الاجتماعية لجمهورية بولندا. وتم عقد أول انتخابات محلية حرة فى مايو ١٩٩٠. وفى نهاية العام نفسه تم انتخاب فاونسا رئيسا لبولندا، ليصبح أول رئيس يتم تعيينه عن طريق الانتخاب الحر، وذلك لفترة مدتها خمس سنوات يتم تجديدها مرة واحدة. وفى عام ١٩٩٣، جرت الانتخابات البرلمانية

الثانية، وفاز حزب التحالف الديمقراطى اليسارى والذى يضم شيوعيين سابقين وقوى مختلفة تتبنى فكرة العدالة الاجتماعية بأعلى نسبة من الأصوات. وقام حزب التحالف الديمقراطى اليسارى بتشكيل حكومة ائتلافية مع حزب الديمقراطية الاجتماعية (الشيوعى السابق) استمرت حتى عام ١٩٩٧ موعد الانتخابات البرلمانية الجديدة التى تتم كل أربعة سنوات.

ولكن المفاجأة الحقيقية فى الحياة السياسية البولندية كانت عام ١٩٩٥، عندما تمكن زعيم حزب تحالف اليسار الديمقراطى ألكسندر كفاشنيفسكى من هزيمة ليش فاونسا البطل الأسطورى لحركة «تضامن» فى الانتخابات الرئاسية بفارق ضئيل بلغ نحو ثلاثة فى المائة. وفى انتخابات عام ٢٠٠٠ الرئاسية، تمكن كفاشنيفسكى من الفوز بفترة رئاسية ثانية، بينما تدهورت تماما شعبية فاونسا ولم يتمكن من الحصول سوى على نسبة ثلاثة فى المائة من الأصوات، مما أدى لاعتزاله الحياة السياسية.

وبينما تمكن كفاشنيفسكى من الفوز بمنصب الرئاسة فى ١٩٩٥، فإن حزب تحالف اليسار الذى كان يتزعمه والأحزاب اليسارية الأخرى لم تتمكن من الفوز بالأغلبية المطلقة فى الانتخابات عام ١٩٩٧. وتمكن تحالف من الأحزاب ذات التوجه اليمينى من تشكيل الحكومة بقيادة حزب «تحالف الحركة الانتخابية لتضامن» (والذى تعود أصول معظم أعضائه إلى حركة تضامن) بزعامة رئيس الوزراء الحالى يجى بوزيك.

والآن يبدو زعيم حزب تحالف اليسار الديمقراطى «ليشيك ميللر» شبه واثق من فوز حزبه فى الانتخابات المقبلة، وكذلك تنبىء كافة استطلاعات الرأى فى بولندا، مما يعنى أنه سيكون رئيس وزراء البلاد المقبل. ووفقا لما قاله أحد المحللين السياسيين البولنديين للأهرام، فإن شخصية رئيس الوزراء المقبل أو الحزب الذى يتولى السلطة لن تعنى أى تغيرات فى السياسة الخارجية لبلاده، لأن الكل متفق على أهمية العلاقة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، التى تشير كافة استطلاعات الرأى هنا إلى أنها الدولة الأكثر شعبية لدى البولنديين، وكذلك عضوية حلف الناتو التى نالتها وارسو عام ١٩٩٩، وأخيرا الاتحاد الأوروبى.

ويرى المحللون هنا أن الفوز المتوقع لحزب التحالف اليسارى فى الانتخابات البرلمانية المقبلة لن يعنى البعد عن تلك الأهداف الخارجية فالأحزاب الديمقراطية اليسارية هى الغالبة الآن فى معظم الدول الأوروبية مثلما هو الحال فى بريطانيا

وفرنسا وألمانيا. وعلى هذا الأساس، فإن نجاح حزب التحالف اليسارى وفقا لم يقوله زعيم الحزب ميللر سيجعله أكثر قدرة على التفاهم مع شركائه الأوروبيين من أجل نيل عضوية الاتحاد الأوروبى فى الانتخابات التى ستجرى عام ٢٠٠٤ تحديدا. وينفى ميللر أن تكون عودة حزبه للسلطة معناها التراجع عن الإصلاحات الاقتصادية أو سيطرة اليساريين المتشددين على الحكم. ويرى أن استطلاعات الرأى التى تفيد احتمال فوزه بنسبة تزيد على ٤٠٪ من الأصوات تؤكد التوجه الليبرالى - الوسطى لحزبه. ويقول ميللر إنه لم يعد يوجد فى بولندا حزب يمثل مصالح طبقة بعينها فيما عدا« حزب الفلاحين البولندى»، «أما نحن فى حزب تحالف اليسار فإننا نعمل على مواءمة مصالح كافة الطبقات الاجتماعية والاتفاق على مانرى فيه مصلحة الدولة ونموها الاقتصادى بدلا من العمل على تأجيج الصراع والاعتماد على طبقة اجتماعية بعينها».

خريطة أوروبية سياسية جديدة

وهناك إجماع بين النخبة السياسية البولندية - وهى فى الواقع نخبة متعددة الاتجاهات - على هدفين : عضوية الناتو وعضوية الاتحاد الأوروبى. ومثل هذا التوافق السياسى يجد مبرراته فى التكيف مع الحقائق الجديدة التى بدأت فى التبلور منذ مطلع التسعينيات من جهة، وتأمين ضمانات للأمن الوطنى من جهة ثانية، وتأكيد القطيعة مع مجمل المرحلة التاريخية السابقة من جهة ثالثة، لاسيما ما يتعلق منها بالعلاقة المتوترة مع ألمانيا.

ففى ١٩٩٤، أصبحت بولندا عضوا مشاركا فى الاتحاد الأوروبى وذراعه الدفاعية «اتحاد غرب أوروبا»، وفى نوفمبر ١٩٩٦، حصلت بولندا على العضوية الكاملة فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. وتقدمت بوثائقها من أجل الحصول على العضوية الكاملة. وهى تجاهد الآن من أجل الحصول على هذه العضوية بصورة مبكرة.

لقد أدت التحولات فى ١٩٨٩ إلى تغيير الخريطة السياسية فى وسط أوروبا، حيث صار على بولندا أن تقيم علاقات مع سبع دول جديدة أصبحت تحيط بها، منها أوكرانيا وإستونيا وليتوانيا، وأن توقع معها معاهدات للصداقة والتعاون وحسن الجوار وتثبيت الحدود وإنهاء أية نزاعات بشأنها، وذلك كبديل للعلاقات التى كانت تربط بين بولندا وهذه الدول تحت مظلة حلف وارسو الذى تم حله مطلع التسعينيات، وقد سعى

البولنديون لتدعيم علاقاتهم بصورة قوية مع ليتوانيا وأوكرانيا بدرجة أكبر، من أجل جذب هاتين الدولتين إلى الغرب.

عضوية الناتو

يعد انضمام بولندا للناتو فى مارس ١٩٩٩ خطوة رئيسية صوب التكامل مع هذا الحلف والمؤسسات الأوروبية الغربية الدفاعية والاقتصادية والسياسية. وهو تكامل يتطلب إعادة بناء القدرات العسكرية البولندية وتحديثها، وتغييرا فى العقيدة العسكرية، التى أصبحت الان تعكس العقيدة الدفاعية نفسها لأعضاء الناتو.

وقد قامت بولندا قبل الحصول على العضوية الكاملة من الدول بالإسهام بنشاط كبير فى برنامج الشراكة من أجل السلام، وهو البرنامج الذى خصص من أجل تكثيف الحوار بين بولندا والدول المرشحة الأخرى مع الدول أعضاء الناتو. وكانت بولندا قد دعيت فى المرحلة الأولى لتوسيع الحلف لحضور قمة الناتو التى عقدت فى مدريد فى يوليه ١٩٩٧. وقد لعبت الولايات المتحدة دورا كبيرا فى تسهيل عضوية بولندا فى الناتو. ويرجع ذلك فى المقام الأول إلى ما يمثله انضمام بولندا، التى كانت مقرا لحلف وارسو السابق، من معنى التغيير الكامل والجذرى لطبيعة العلاقات الدولية فى وسط أوروبا وتجسيدا للحقائق الجديدة فى العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتى السابق. يضاف إلى ذلك عدة أسباب أخرى: كموقع بولندا الجغرافى، ودور حركتها الشعبية التى قادتها «حركة تضامن» فى إسقاط النظام الشيوعى فى وارسو عام ١٩٨٩، والذى كان بمثابة المقدمة لإسقاط باقى النظم الشيوعية فى بلدان أوروبا الشرقية سابقا. وأيضا تأكيدا للدور الذى يمكن أن تقوم به بولندا فى ظل نظامها الديمقراطى من أجل تثبيت الأمن الأوروبى بصفة عامة، وأمن الغرب بصفة خاصة. وكذلك لما يتمتع به جيشها من إمكانيات عسكرية قوية.

وبالرغم من الخطوات المهمة التى طبقتها بولندا لتحديث جيشها، فمازالت الدول الأعضاء الأخرى فى الحلف لاتعتبر بولندا عضوا كامل المسئولية، حيث مايزال على بولندا اتخاذ المزيد من الخطوات. وهو ما حاولت الحكومة الحالية القيام به من خلال وضع خطة تقوم على عدة مراحل، لتحديث الجيش البولندى و الوصول به إلى المعايير المطبقة فى الناتو. وتستمر الخطة ستة سنوات. ومن ضمن المخطط أن يتم تحديث

نصف الجيش بحلول ٢٠٠٣ وفقا لمعايير الناتو، وهو ما يعنى تخفيض عدد الجيش إلى حوالى ١٥٠ ألف جندى فقط. وهو ما يعنى أيضا تخفيض ما يقرب من ٥٠ ألف جندى من حجم الجيش البولندى حاليا الذى يصل إلى ١٩٨,٥ ألف جندى، منهم ١٣٨,٥ ألف جندى فى الجيش، و٤٣ ألف جندى فى القوات الجوية، و ١٦,٥ ألف جندى فى القوات البحرية.

وتفترض الخطة أيضا أنه مع نهاية العام ٢٠٠٣ سيكون نصف الجيش من الجنود المحترفين المتعاقدين مع الجيش، أما النصف الآخر فمن الاحتياط، وأن يتم تخفيض فترة الخدمة الإلزامية إلى ٩ أشهر فقط، ونظرا لأن الجيش البولندى كان يعتمد فى السابق على نظم الأسلحة السوفيتية، وهو ما لايتوافق مع نظم الأسلحة المعمول بها فى الحلف، فمن المقرر تحديث نظم الأسلحة وتبادل المعلومات وامتلاك طائرات قتالية حديثة، وتحديث نظم الاتصال العسكرية وشراء طائرات هليكوبتر هجومية جديدة.

ويقدم الحلفاء الغربيون عدة أنواع من الطائرات القتالية الحديثة، فهناك طائرات «أف ١٦» و «أف ١٨» الأمريكية، وطائرة «ميراج ٢٠٠٠» الفرنسية، والطائرة «جريبون» السويدية - البريطانية المشتركة من الجيل الرابع. وسوف تتخذ بولندا قرارها الخاص بأى أنواع الطائرات التى سوف تحدث بها سلاح الطيران الخاص بها فى شهر يونيه المقبل، و إن كان هناك احتمال كبير فى أن تحصل الولايات المتحدة على هذه الصفقة. وكان قد تم اختيار طائرات النقل الأسبانية «كازا» دون الدخول فى مناقصة، وتم أيضا شراء نظم صواريخ مدفعية للبحرية وناقلات جنود.

ورغم جهد الحكومة البولندية فى هذا الصدد، فإن الدول الأعضاء فى الحلف ترى أن جهودها ليست كافية. فالأموال المخصصة لتحديث الجيش محدودة مقارنة بحجم التحديث وبرامج شراء الأسلحة الضرورية، وهو ما سيؤثر على الإدماج الأسرع لبولندا فى هياكل ومؤسسات الحلف المختلفة. حيث كان من المقرر أن تخصص بولندا نسبة ٢,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى سنويا لشئون الدفاع وتحديث الجيش، لكن بسبب الصعوبات الاقتصادية انخفضت هذه النسبة إلى ١,٩٥٪، وهو ما يثير قلق الأعضاء الآخرين فى الناتو، لاسيما وأن جزءا كبيرا من هذه الموازنة المخصصة للدفاع يذهب إلى تعويض الأفراد الذين سيتم الاستغناء عنهم، وليس لشراء الأسلحة والمعدات الحديثة.

ومن وجهة نظر بولندا فإن عضوية الناتو، وإن حققت هدفا استراتيجيا وأمنيا عزيزا، فإنها لم تخلو من مشكلات. فتخفيض عدد الجيش يثير الكثير من المشاكل الاجتماعية، إذ يتطلب البحث عن وظائف بديلة لما يقرب من ٥٠ ألف جندى وضابط سيتم الاستغناء عن خدماتهم، وهى مهمة ليست يسيرة نظرا لحالة البطالة التى تشهدها البلاد فى الوقت الراهن والتى تصل إلى حوالى ١٦٪.

وهناك مشكلة تتعلق بموقع الصناعات العسكرية البولندية، خاصة فى ضوء التوجه الراهن نحو خصخصتها، وهو ما سيؤدى إلى فقدان الصلة الوثيقة التى كانت قائمة بين الصناعات العسكرية والجيش البولندى. وسيؤدى أيضا إلى تخفيض أعداد من العمالة الفنية فى هذه المصانع، مما سيؤثر سلبا على المدن والمناطق السكنية التى تحيط بهذه المصانع العسكرية، والتى تقوم مظاهر الحياة فيها بالأساس على نشاط هذه المصانع.

ويثير البولنديون مشكلة أخرى تتعلق بعدم مشاركة الضباط البولنديون فى وظائف الناتو المختلفة. فبعد مرور عامين، لم يشارك فى هذه الوظائف سوى ٢٠٠ بولندى فقط، من أصل ٢٠٠٠ ضابط كان مقررا إلحاقهم فى وظائف الحلف. وهو ما يرد عليه مسئولو الحلف بأن تلك المشاركة الضعيفة راجعة إلى عدم الإلمام باللغات الأجنبية، وأن الضباط البولنديون أنفسهم هم الذين يرفضون وظائف الناتو، لأنهم يخشون أن يؤدى ذلك إلى التأثير سلبا على تطورهم الوظيفى داخل الجيش البولندى نفسه.

□

الفصل الثالث

جمهورية التشيك..
التحول فى أسرع وقت



ربيع براج مرة أخرى

إبراهيم نافع

للمرة الثانية كان على «بعثة الأهرام» الصحفية لشرق أوروبا أن تنتقل من واحدة من عواصم المنطقة، هى وارسو عاصمة بولندا، إلى براج عاصمة جمهورية التشيك، عبر مدينة أوروبية أخرى هى ميونيخ. وبقدر ما عكس ذلك من ضعف العلاقات بين دول أوروبا الشرقية، كما ذكرنا سابقا، فإنه قد عكس أيضا أن كل الأمور الخاصة بدول المنطقة قد أصبحت تمر بأوروبا الغربية، ومؤسساتها الأوروبية، والأطلنطية كذلك. ومن المرجح أن تكون العلاقات بين هذه الدول فى ظل الروابط الجديدة أقوى مما كانت عليه فى مرحلة الرابطة الشيوعية.

وعلى الرغم من المواعيد والمقابلات العديدة، والفترة القصيرة التى قضتها «بعثة الأهرام» فى براج، فإن العاصمة التشيكية قد بدت كالكريستال الذى تشتهر به، نقية وأصيلة وحديثة فى آن واحد. ولم تكن هذه هى المرة الأولى التى أزور فيها هذه المدينة. فقد سبق أن زرتها خلال الفترة الشيوعية بسماتها المعروفة. أما فى هذه المرة، فقد بدت العاصمة وقد نفضت عن نفسها الغبار، وتكشفت عن مدينة باهرة، تبدو وكأنها خرجت توا من عمارة العصور الوسطى الأوروبية، مضافا إليها كل الإبداعات الحديثة. ولعله كان من حسن الحظ أن براج من المدن الأوروبية القليلة التى لم تتأثر تقريبا بالحرب العالمية الثانية. ومن ثم فقد بقيت على حالها، وبطرازها المعمارى الشبيه للغاية بعمارة وتقسيمات أوروبا الوسطى، خاصة النمسا ومناطق شرق ألمانيا.

ومن الغريب أن مواطنى جمهورية التشيك لا يحبون وصفهم بأنهم من دول أوروبا الشرقية، وذلك فى إشارة خفية إلى تفوقهم الصناعى والاقتصادى على باقى دول

المنطقة من جانب، وانتمائهم من جانب آخر إلى وسط وغرب أوروبا ثقافيا وحضاريا وعلميا. ولهذا لا يمل أى مسئول تشيكى من أن يشير إلى الخريطة، ويوضح أن بلاده تقع تماما فى وسط وقلب أوروبا، بمعناها الديجولى، من المحيط الأطلنطى وحتى جبال الأورال بل وقد يشير من بعيد إلى أنها، بوصفها كذلك، ربما تكون الأجدر باستضافة المؤسسات الأوروبية، وليس بروكسل التى لا تحمل نكهة أوروبية خاصة، كما هو الحال مع براج.

ولعل براج فى داخلها تحمل ميزة أوروبية خاصة بها. فإذا كانت كل عاصمة من عواصم الدول الشيوعية السابقة فى شرق أوروبا تحاول أن تسجل لنفسها أنها كانت لها الكلمة الفصل فى تقويض النظام الشيوعى، فإن العاصمة التشيكية تصر على أن «ربيع براج» عام ١٩٦٨ كان هو المسمار الأول فى نعش الشيوعية. وبقدر ما تعتز بوخارست فى رومانيا بأنها قد ضحت بأكثر من ألف من الضحايا، على مذبح الحرية والخلاص من النظام الشمولى، وبقدر ما تعتز وارسو بظهور حركة «تضامن» العالمية وسعيها لإنشاء نقابات عمالية مستقلة، فى بلاد تعبر فيها الأحزاب عن الطبقة العاملة، فإن براج تعتز كثيرا بما فعله أهلها من المثقفين والمفكرين والفنانين، قبل أكثر من عقدين من الزلزال الكبير، عندما خرج الجميع إلى الشارع يناطحون النظام المستبد.

وكان من بين هؤلاء فاتسلاف هافل الذى كان وقتها رئيس تحرير مجلة «تفار» الأدبية، منذ عام ١٩٦٥ الذى رفضت فيه اللجنة المركزية للحزب الشيوعى ترشيحه رئيسا لاتحاد الكتاب التشيكوسلوفاك. وفى عام ١٩٦٨ وقع هافل مع ١٥٠ كاتبا آخر رسالة مفتوحة لقيادة الحزب الشيوعى تطالب بالديمقراطية. صحيح أن الدبابات السوفيتية دخلت العاصمة التشيكية فى النهاية وقضت على «ربيع براج» قبل أن يثمر زهوره، ولكنها من جانب آخر أوضحت حقيقة النظام الشيوعى، وجوهره المستبد الشمولى القائم على القوة المسلحة الغاشمة، ولا شىء غير ذلك مما كان يدعيه من تمثيل للشعوب والجماهير والطبقة العاملة.

وبعد ٢١ عاما من الغزو السوفيتى المسلح، وفى عام ١٩٨٩ كان هناك «ربيع» آخر لبراج، ينهى الحكم الشيوعى كلية ويبدأ حكما جديدا ديموقراطيا رأسماليا، مرتبطا بالغرب قلبا وقالبا، وكل ذلك من خلال «ثورة مخملية» لا تنزف دما، وتحمل معها إلى مقعد السلطة مؤلفا مسرحيا - وليس سياسيا تقليديا من اليمين أو اليسار - هو

فاتسلاف هافل الذى كانت كل مؤهلاته أنه كان واحد من المبادرين والمؤسسين والقادة البارزين «للمنبر المدنى» الذى قاد عملية التغيير فى الدولة. وعندما توجهت إلى مكتبه الواقع داخل قلعة براج الشهيرة، كان على أن أمر بممرات طويلة كانت حوائطها كلها مغطاة بروائع للفن التشكيلى الحديث، الذى بدا لى أنه لا يتناقض مع الطابع الكلاسيكى للقلعة، بل لعله يعطيها لمسة عصرية مثيرة. وبعد أن تصافحنا على مدخل مكتبه إذا به يأخذنى إلى مائدة زجاجية مستديرة، وقبل أن نبدأ الحديث إذا به يشعل شمعة فى وسطها، رغم أننا كنا فى وسط النهار!

ويبدو أن الرجل ورفاقه من قادة ربيع براج الأول والثانى قد تعودوا كثيرا على إشعال الشموع، بدلا من أن يلعنوا الظلام. وكانت الشمعة الأولى التى أشعلوها هى الخلاص من السيطرة والهيمنة الروسية على أقدار البلاد. ومن المدهش أن يتم ذلك دون مرارة دائمة قد تؤثر على العلاقات المستقبلية مع روسيا، «فما كان قد كان» على حد قول هافل. وأصبحت القضية مع روسيا ليست هى ما حدث فى الماضى، وإنما هو ما سيحدث فى المستقبل. والمسألة أيضا هى كما ذكر هاينك كومنتشيك نائب وزير الخارجية التشيكى «أن الروس يحبوننا كثيرا، ولكنهم عندما زارونا آخر مرة طال بقاؤهم أكثر مما يلزم ويود التشيك ألا يحدث ذلك مرة أخرى».

أما الشمعة الثانية فى «الثورة المخملية» لربيع براج الثانى، فكانت تحقيق الانفصال السلمى بين التشيك والسلوفاك. فعلى الرغم من أن دولة تشيكوسلوفاكيا لم تكن دولة كبيرة، وأن أهلها من التشيك والسلوفاك ينتمون سويا إلى أصول عرقية سلافية واحدة، فإن السلوفاك اعتبروا أنفسهم بمثابة الشريك الأصغر فى هذه العلاقة وهم الأقل نصيبا من الاستفادة منها. وعلى الرغم من أن الثورة على الحكم الشيوعى قد شملت تشيكوسلوفاكيا كلها، فإن رغبة السلوفاك فى الانفصال وتكوين دولتهم المستقلة، كانت كافية لقبول التشيك بتحقيق الانفصال دون صراع، ودون حرب أهلية، كما حدث فى كثير من بلدان العالم. ولم تكن المسألة سهلة بالمرة، بل إنها كانت أقرب إلى تقطيع جسد حى كامل له أصوله المشتركة، فى كل شىء، من أول القوات المسلحة وأسلحتها، حتى الأرشيف والمخطوطات الأدبية المحفوظة فى المتاحف القومية، ومع ذلك تمت عملية الانفصال عام ١٩٩٣، ثم التقسيم بنسبة ٢ للتشيك إلى ١ للسلوفاك، وهى النسبة نفسها فى المساحة وعدد السكان بين البلدين، ولكنه كان انفصالا على موعد لقاء آخر،

وطريقة أخرى. فكلا البلدين يسعيان إلى العضوية الكاملة للاتحاد الأوروبى، وهو ما يعنى علاقات مفتوحة كاملة بين الطرفين بالنسبة لحركة العمل والاستثمار والخدمات والبضائع. وإلى عضوية حلف الأطلنطى، وهو ما يعنى تحالفا أمنيا واستراتيجيا كاملا بينهما. كما أن كلتيهما يقع فى مقدمة الشركاء التجاريين للطرف الآخر، حيث بلغ حجم التبادل التجارى بينهما خلال عام ٢٠٠٠ حوالى ٤١٦٧ مليون دولار.

وقد كانت الشمعة الثالثة التى كان على هافل ورفاقه إضاءتها هى تغيير البلاد فى كل نواحى الحياة الداخلية والخارجية، بانقلاب شامل وثورة كاسحة. وخلال عقد واحد انتقلت جمهورية التشيك من دولة شيوعية يحكمها حزب شيوعى شمولى مستبد يتلقى أوامره وتعليماته من عاصمة أجنبية هى موسكو، إلى دولة ديموقراطية، جمهورية برلمانية يوجد على رأس سلطتها التنفيذية رئيس يتم انتخابه عن طريق البرلمان، بحد أقصى ولايتان مدة كل منهما خمس سنوات، وأن يقوم رئيس الوزراء بمهام السلطة التنفيذية واقعيا وأن يتولى هذا المنصب رئيس الحزب الذى يحصل على أكبر قدر من مقاعد مجلس النواب. أما السلطة التشريعية، فتقوم على نظام المجلسين، الأول هو مجلس النواب ويتكون من ٢٠٠ عضو ويتم انتخابه كل أربع سنوات. والثانى هو مجلس الشيوخ ويضم ٨١ عضوا ودورته البرلمانية ست سنوات، ويتم تجديد العضوية لثلث الأعضاء (٢٧) كل عامين. وتعد المحكمة الدستورية أعلى سلطة قضائية فى البلاد.

ولم تكن السياسة هى فقط التى تغيرت جذريا فى جمهورية التشيك. فالدولة الاشتراكية التى كان يقوم اقتصادها على أساس التخطيط المركزى وتحكم الحكومة فى عمليات الإنتاج والتوزيع قد تحولت إلى دولة رأسمالية كاملة، تقول بعض الدراسات إنها تقف فى المرتبة نفسها مع دول غرب أوروبا وشمال أمريكا واستراليا. وخلال عقد واحد تمت خصخصة ٣٠٠٠ شركة، وجذب استثمارات أجنبية هائلة. والحقيقة إن أكثر ما أدهشنى هو التغيير الذى حدث للبشر فى هذه الدولة، وكان تساؤلى فى كل مكان، هو أن صدور قرار تخصيص الشركات العامة والتحول إلى اقتصاد السوق على صعوبته أمر ممكن. أما المسألة الصعبة حقا، بل وشبه المستحيلة أحيانا، فهى أن يتغير البشر أيضا ويتلاءموا مع النظام الجديد القائم على المبادرة الفردية والكفاءة الإدارية والاقتصادية. وقد حدث ذلك بالفعل فى جمهورية التشيك وبحماس ظاهر. وكما قيل لنا، فإن ذلك يعود إلى نظام تعليمى قوى حافظت عليه البلاد حتى تحت الحكم الشيوعى،

مما أبقاهم على صلة بالمعرفة الحديثة. بالإضافة إلى أن الناس لم يكونوا فى الحقيقة شيوعيين، فما إن رفع غطاء القهر للجيوش السوفيتية والحزب الشيوعى عنهم حتى عاد الناس إلى أصولهم الرأسمالية مرة أخرى. وأخيرا - كما قيل لنا - لأن الشيوعيين كانوا أول من استفادوا من النظام الرأسمالى الجديد!

وبقدر ما كان الانقلاب جذريا فى السياسة الداخلية، كان كذلك فى السياسة الخارجية. وقد حرص التشيك خلال زيارة «بعثة الأهرام» لوزارة الخارجية على أن يصحبونا إلى القاعة التى شهدت نهاية حلف وارسو، وهى التى سوف تشهد اجتماعات قمة حلف الأطلنطى فى العام المقبل ٢٠٠٢. وهذه مفارقة قد تشغل المراقب الخارجى. أما فى جمهورية التشيك فإن المسألة كانت واضحة كل الوضوح، ومنذ بداية الثورة، وهى أن موقع جمهورية التشيك يوجد ضمن التحالف الغربى ومؤسساته الأوروبية والأطلنطية. وهكذا حصلت الجمهورية على عضوية حلف الأطلنطى الكاملة، ضمن المجموعة الأولى من الدول التى شملها توسع الحلف نحو الشرق. وقد أوفت بالتزامات العضوية كاملة خلال أزمة كوسوفو، كما شاركت مع بقية قوات حلف الأطلنطى فى عمليات حفظ السلام فى البلقان. كما قامت بالتعديلات المطلوبة فى القوات المسلحة التشيكية، بالطريقة التى تتواءم بها مع بقية قوات الحلف.

وفى الوقت نفسه فقد سعت جمهورية التشيك إلى غضوية المؤسسات الأوروبية، فحصلت على عضوية اتحاد غرب أوروبا، وهيئة التسليح الأوروبية..وتحتل الآن العلاقات التشيكية مع الاتحاد الأوروبى، وتحقيق عملية الانضمام له فى الموعد المستهدف عام ٢٠٠٣، المرتبة الأولى فى أولويات سياسة الحكومة التشيكية، على المستويين الداخلى والخارجى على حد سواء. وفى اعتقادى أن التشيك لديهم الآن فرصة قوية لتحقيق هذا الهدف فى الموعد المحدد، ضمن المعايير الأوروبية. وإذا تأخر فلن يكون ذلك لفترة طويلة. ومن المؤكد أنه لن ينتصف العقد الحالى إلا وتكون جمهورية التشيك عضوا فى الاتحاد الأوروبى، أى فى قلب أوروبا سياسيا واقتصاديا كما هى جغرافيا.

□

الرئيس التشيكى :
الانضمام للناتو والاتحاد الأوروبى ضرورة لا مفر منها

الرئيس التشيكى والكاتب المسرحى الشهير فاتسلاف هافل، هو رمز «الدراما التشيكية المعاصرة». وقد جسد هافل شخصيا تلك الدراما سواء من خلال كتاباته المسرحية أو من خلال دوره السياسى فى المعارضة، ثم فى الحكم كرئيس لبلاده. وإذا كان هافل هو بطل «الدراما التشيكية المعاصرة» فى التحول من حكم شيوعى تسلطى إلى حكم ديمقراطى، يقوم على أسس دولة القانون والديمقراطية والتعددية واقتصاد السوق، فإن «الحديث الصحفى» مع هافل لا يكون مجرد حديث صحفى مع رئيس جمهورية، وإنما هو حديث صحفى وسياسى وثقافى وإنسانى متكامل.

وعندما توجهت لإجراء حديث مع هافل، كان فى ذهنى أنى سأحاور الكاتب المسرحى الشهير والسياسى الإنسان الذى قاد ثورة بلاده عام ١٩٨٩ ضد الديكتاتورية، دون إراقة دماء شعبه، فوصفت ثورته بأنها كانت «ثورة مخملية». وقبل لقائه، جال بخاطرى شريط حياة هافل الطالب بكلية الاقتصاد الذى قطع دراسته بها ليلتحق بأكاديمية الفنون المسرحية، واشتغل عاملا ومساعد مخرج وكاتبا فى مجلة «تفار» الأدبية. ولأنه كان معارضا، فقد رفض الحزب الشيوعى ترشيحه لرئاسة اتحاد الكتاب عام ١٩٦٥. وفى عام غزو الاتحاد السوفيتى لبلاده «١٩٦٨»، وقّع هافل مع ١٥٠ كاتبا رسالة مفتوحة لقيادة الحزب الشيوعى، تطالب بالديمقراطية. فجرى اعتقاله ووضعه قيد الإقامة الجبرية بمنزله لسنوات. ولم يفتّ ذلك فى عضد هافل الحالم بالديمقراطية، فأسس حركة «ميثاق ٧٧» للمناداة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، ليصدر ضده عام ١٩٧٧ حكم بالسجن لمدة ١٤ شهرا.

وقد دار بخاطرى قبل لقائى مع هافل مشهد خروجه من مسرحه «الفانوس السحرى»، ليقود الجماهير إلى قلعة براج، معقل الديكتاتورية، قائدا للثورة «المخملية»، دون عنف ودون كراهية ودون انتقام، بل بسلام. وبعكس ما حدث فى ألمانيا الشرقية «سابقا» ورومانيا، فقد كان مطلب هافل هو التحول إلى دولة ديمقراطية مؤسسة على سيادة القانون. وينجح هافل فى إدارة حوار مائدة مستديرة بين المعارضة والحزب الشيوعى، انتهى باستقالة الرئيس جوستاف هورسان وسقوط الحكومة الشيوعية، وانطلقت صافرات المصانع وأجراس الكنائس فرحا بانتصار الثورة. فقد اكتملت المسيرة التى انطلقت من مسرح «الفانوس السحرى». وأصبح أعضاء «المنبر المدنى» المطاردون من الحزب الشيوعى والبوليس وزراء ومسئولين. وقرر «المنبر المدنى» أن يكون هافل رئيسا لجمهورية تشيكوسلوفاكيا الديمقراطية، وأن يكون رئيس البرلمان هو ألكسندر دوبتشك بطل «ربيع براج»، الذى قمعت الدبابات السوفيتية ثورته، بالغزو السوفيتى لبراج عام ١٩٦٨.

وعندما دخلت القصر الرئاسى الذى كان مثقلا بالديكتاتورية وأصبح رمزا للديمقراطية، أحطت بجوانب أخرى من الشخصية، حيث انعكس ذوق هافل فى مدخل القصر الذى ازدان بلوحات من المقاس الصغير من الفن التشكيلى الحديث، وبلوحات أكبر من الفن التشكيلى المعاصر فى الممر إلى مكتبه.

وبعد أن رحب بى الرئيس هافل، اصطحبنى لنجلس حول «مائدة زجاجية» مستديرة، وقبل أن نجلس لبدء الحوار، وفى لفتة شاعرية وحميمية أوقد بنفسه شمعة على المائدة. وأدركت أنى أجرى حوارا مع رئيس جمهورية وكاتب مسرحى وسياسى وشاعر وإنسان مفعم بالإنسانية فى آن واحد.

وقد كان علىّ ـ لضيق الوقت ـ وتقديرا للظروف الصحية للرئيس هافل الذى كان عائدا لتوه من رحلة علاج، أن أبدأ حديثى معه بعملية السلام فى الشرق الأوسط والعلاقات المصرية ـ التشيكية، قبل أن أتطرق إلى السؤال عما يحدث فى جمهورية التشيك.

ثقافة السلام

ومن يعرفون هافل جيدا، لابد أن يكونوا قد قرأوا كتابه الذى ترجم إلى معظم اللغات بعنوان «نشر السلام»، ولذلك سألته:

■ **فخامة الرئيس.. من المؤكد أنكم تتابعون الأحداث فى الشرق الأوسط وما يجرى فيه من أمور مؤسفة.. فهل يمكن أن نعرف تقويمكم لما يجرى، وعما إذا كان بإمكانكم عمل شىء؟**

□□ **الرئيس هافل:** يبدو لى أن التوتر قد عاد بشدة إلى هذه المنطقة. وهذا أمر يقلقنى بشدة. يبدو أن التاريخ قد عاد إلى الوراء أو إلى ما كان الحال عليه فى الماضى، بعدما كنا ننظر بتفاؤل إلى تطورات عملية السلام فى المرحلة السابقة، حيث كان يبدو أن عملية السلام قد اقتربت من ذروتها، ثم كان الرجوع إلى الوراء. وأنا هنا فى قصر براج أنظم منذ خمس سنوات منتدى فكريا باسم «منتدى ٢٠٠٠»، بمشاركة المثقفين من العالم أجمع. وفى الخريف الماضى، كان المشاركون قد كلفوا الرئيس البرتغالى السابق ماريو سواريز بأن يذهب باسم المنتدى إلى المنطقة ويلتقى وقادة الطرفين الفلسطينى والإسرائيلى، ويتحدث معهم حول طرق عملية تؤدى إلى استعادة السلام.

وبهذه المناسبة، أذكر أن المنتدى فى العام الحالى سوف يجتمع للمرة الأخيرة، وهى المرة الخامسة فى تاريخه.

■ **وهل كانت مهمة سواريز مهمة وساطة ؟**

□□ **الرئيس هافل:** من المعروف أن الذين يأتون إلى الشرق الأوسط هم كثيرون ولكنهم عادة ما يكونون ممثلين لدولهم أو ممثلين دوليين يمثلون المنظمات الدولية. وبمعنى آخر، هم ممثلون رسميون يمثلون مصلحة معينة للدولة التى يتبعونها أو المنظمة الدولية التى أوفدتهم. وبعثة سواريز قد كلف بها أناس يمثلون الفكر والثقافة والحضارة. وهم يشعرون أيضا بالتهديد الذى يواجه عملية السلام.

وردا على سؤالك، أنا متأكد من أن الطرفين لابد أن يتقابلا على مائدة المفاوضات، ولكن من سيكون الوسيط.. حتى يلتقى الطرفان.. لست أدرى حاليا. العنصر المهم فى هذه المسألة هو التطورات الداخلية عند طرفى النزاع. أنا شخصيا متفائل بالنسبة للمستقبل البعيد. فالطرفان قد جمعتهما طاولة المفاوضات أكثر من مرة فى الماضى. وللأسف، فإنه حتى الآن، لم تعط المفاوضات النتيجة المنشودة. والمهم الآن العودة إلى المفاوضات والتوصل إلى نتيجة.

العلاقات الثنائية

■ **كيف ترون وضع العلاقات المصرية ـ التشيكية ؟**

□□ **الرئيس هافل:** مما لا شك فيه أن العلاقات بين مصر وجمهورية التشيك تاريخية وعريقة وجيدة فى كل النواحى. لقد كانت هذه العلاقات موجودة أيضا خلال العهد السابق وهى متواصلة خلال العهد الحالى. وأنا شخصيا، قد تشرفت بزيارة مصر واستقبلت من فخامة الرئيس حسنى مبارك. كما جاءنا الرئيس مبارك فى زيارة لبراج. إن بيننا علاقة صداقة شخصية. وأحيانا ما ألتقى بالرئيس مبارك خارج مصر والتشيك فى مناسبات دولية. وعندما أقول إن العلاقات بين البلدين جيدة، أقصد بذلك أنها جيدة فى المجال الاقتصادى وغيره من المجالات خاصة فى مجال العلم، ولاسيما فيما يتعلق بالآثار المصرية، حيث نفخر بوجود معهد دراسات مصر القديمة فى براج. كما أن فى القاهرة تشيكيين حققوا اكتشافات أثرية جديرة بالذكر.

وخلال وجودى بالقاهرة، قمت بزيارة منطقة هذه الاكتشافات بالقرب من الأهرامات. وأنا أفخر بهذه النتائج.

■ **لقد توليتم رئاسة الجمهورية منذ عام ١٩٩٣، فكيف تقوّمون فترة حكمكم خاصة أنكم لا تمثلون حزبا سياسيا كما هو الحال مع باقى زعماء دول المنطقة؟**

□□ **الرئيس هافل:** لقد كنت رئيسا للجمهورية حتى قبل عام ١٩٩٣، واستفدت كثيرا من ذلك عندما انتخبت رئيسا لدولة تشيكوسلوفاكيا السابقة عام ١٩٨٩ فاستطعت متابعة الموقف الدولى من هذا المنصب. وبعد ظهور جمهورية التشيك، انتخبت رئيسا للدولة الجديدة. صحيح أننى لست مرتبطا بحزب سياسى، ويجوز أن هذا الوضع نشأ نتيجة المناخ السائد فى البلاد بعد انتصار الثورة الديمقراطية. أما فى الحاضر، فإن الأحزاب تريد أن تقدم هى الرئيس الجديد. وأعتقد أن الرئيس المقبل سوف يكون مرشحا من قبل الأحزاب. وموقفى الشخصى هو أنى أؤيد كل من يعملون من أجل بناء مجتمع مفتوح ومجتمع مدنى ودولة تدار على أساس اللامركزية، وأنا مع الذين يعملون على إيجاد مناخ شريف وسليم فى الحياة السياسية. إن الكل فى الحياة السياسية يتحدث عن هذه القيم، ولكنهم لا يعملون من أجلها فى الواقع.

انفصال ديمقراطى

■ **لقد عشتم تجربة الانفصال بطريقة سلمية بين التشيك والسلوفاك بعكس ما حدث فى يوجوسلافيا التى انفجرت بالعنف، فما هى الأسباب التى أدت إلى ذلك؟**

□□ **الرئيس هافل:** هناك أسباب كثيرة لتقسيم الدولة التشيكوسلوفاكية، وأيضا توجد أسباب وراء الأسلوب السلمى للتقسيم. وبالنسبة للمقارنة مع حالة يوجوسلافيا نقول إن مزاج الشعب عندنا يختلف عن مناطق أخرى، ربما لأن طبيعتنا إنسانية وتتميز بالهدوء والأسلوب المسالم فى حل المشكلات. والسبب الثانى أن القيادتين السياسيتين لدى التشيك والسلوفاك نجحتا فى التوصل إلى حلول سلمية مقبولة لدى الطرفين. ولم تحدث أى مشكلة بالنسبة للحدود. فهى كانت معروفة وواضحة فى التقسيم الاتحادى للدولة.

■ **ما هى طبيعة العلاقات بين روسيا وجمهورية التشيك الآن ؟**

□□ **الرئيس هافل:** العلاقات بين بلدنا وروسيا علاقات صحية وطبيعية وبدون افتئات من طرف على الطرف الآخر. ولكن يوجد فى علاقاتنا بروسيا قدر من الحذر والحساسية على أساس تجربتنا السابقة. إلا أننا لا نشعر الآن بأننا مظلومون، وما كان قد كان، وانتهى. كما أن العلاقات الاقتصادية قائمة بيننا وتتمتع بالاستقرار ونعمل على تطويرها، ويتمنى الشعب التشيكى لروسيا مزيدا من الديمقراطية والتطور فى اتجاه اقتصاد السوق.

■ **ما هى أسباب الانضمام إلى حلف الأطلنطى والاتحاد الأوروبى ؟**

□□ **الرئيس هافل:** أولا نقول إن بلدنا يقع فى قلب القارة الأوروبية ووسط تقاطع طرقها الرئيسية، ومن الضرورى أن نبنى علاقات متينة مع كل جيراننا، ومع كل البلاد التى تحيط ببلدنا باعتبارها المكان المركزى فى قلب قارة أوروبا. ونحن مصممون على أن نكون فى داخل المجموعة الأوروبية - الأمريكية المبنية على حلف الأطلنطى، وأن نتحمل داخل هذه المجموعة جزءا من المسئولية المشتركة للدفاع عن أنفسنا. وبالفعل، فإنه بالنظر إلى تاريخ بلادنا فإن هذا التحالف العسكرى هو أنجح تحالف انضممنا إليه.

وبالنسبة للاتحاد الأوروبى فنحن دولة أوروبية، ونحن لا نريد أن نكون خارجه، وهو يضم كل البلدان، ويمثل إطارا يسمح بتعزيز العلاقات بين دول أوروبا.

رئيس الوزراء التشيكى
نحاول استعادة موقعنا فى سوق السلاح



الأستاذ/ إبراهيم نافع فى لقائه مع رئيس الوزراء التشيكى ميلوش زيمان

اللقاء مع رئيس وزراء جمهورية التشيك «ميلوش زيمان»، أوجد انطباعا لدى جميع أعضاء بعثة «الأهرام»، بأننا فى مواجهة سياسى محنك يعلم جيدا ما يقوم به. فهو لا يطيل الحديث فى الأمور النظرية، ويفضل التحدث بلغة الأرقام. كما أن شعوره الزائد بالثقة فى أداء حكومته، يجعله لا يهتم بنتائج استطلاعات الرأى العام، التى يشير معظمها إلى احتمال عدم نجاح حزبه الاجتماعى الديمقراطى فى الانتخابات المقبلة، المقرر عقدها فى يونيو ٢٠٠٢، وفوز تحالف أحزاب يمين الوسط. وكان زيمان قد تخلى

عن رئاسة حزبه أخيرا، وهو ما زاد من التوقعات بأنه سيقوم بترشيح نفسه رئيسا للجمهورية، بعد انتهاء فترة ولاية الرئيس الحالى فاتسلاف هافل عام ٢٠٠٣.

ولزيمان تاريخ طويل فى النضال الديمقراطى. فبعد تخرجه فى كلية براج للاقتصاد عام ١٩٦٩، انضم للحزب الشيوعى تحت زعامة الرئيس دوبتشك، الذى قاد ما يعرف بحركة «ربيع براج»، والتى سعت أساسا إلى توسيع الحريات السياسية والتخلص من النفوذ الطاغى للاتحاد السوفيتى السابق.

وبعد الاجتياح السوفيتى للعاصمة التشيكية، تم استبعاد زيمان من الحزب الشيوعى، وانتقل للعمل فى سلك التدريس. وبعد سقوط النظام الشيوعى عام ١٩٨٩ انضم «للمنتدى المدنى» الذى تزعمه الرئيس هافل وانخرط فى تيار يسار الوسط. وفى عام ١٩٩٣ تم انتخابه رئيسا للحزب الاجتماعى الديمقراطى، وتم التجديد له فى عام ١٩٩٥ و١٩٩٧. وفى عام ١٩٩٦ أصبح رئيسا لمجلس النواب، حتى جرت انتخابات نيابية مبكرة عام ١٩٩٨، فاز بها حزبه وتولى على إثرها مهام رئاسة الوزراء منذ ١٧ يوليو ١٩٩٨.

وفيما يلى نص الحوار الذى أجريناه معه:

■ ما هو تقويمكم للعلاقات التشيكية ـ السلوفاكية ؟

□□ علاقاتنا أكثر من طبيعية. وقد قمنا بحل مشكلة الممتلكات التى كانت قائمة بين جمهورية التشيك وجمهورية السلوفاك منذ انقسام تشيكوسلوفاكيا قبل سنوات. وهذا يدل على قدرتنا على تجاوز وحل المشكلات القائمة بيننا.

■ كيف تقوِّمون الوضع الاقتصادى الحالى فى بلادكم؟

□□ أنا أفضل الإحصاءات الدقيقة وليس استطلاعات الرأى. ففيما يتعلق بمعدل نمو الناتج المحلى، كان ٣,١٪ العام الماضى، وبلغ ٣,٩٪ فى الربع الأخير من العام نفسه. ولكن الأهم هو حقيقة أن هذا النمو مستقر لأن الاستثمارات تنمو بمعدل يزيد على عشرة فى المائة، بينما زاد معدل الاستهلاك المحلى، وتحديدا الاستهلاك العائلى، بمعدل ثلاثة فى المائة. ومن الناحية الأخرى، فإن معدل استهلاك الحكومة ينمو بمعدل صفر فى المائة، على الرغم من كل اتهامات المعارضة بأننا حكومة الهدر. إذ أوضحت

آخر الإحصاءات التى تم نشرها أمس أن معدل نمو الصناعة التشيكية بلغ ١٠ فى المائة، بينما نمت الصادرات بمعدل ٢٣ فى المائة، وهذه كلها أرقام رائعة. وفى الوقت نفسه، فإن معدل التضخم بلغ أربعة فى المائة، بينما انخفض معدل الجريمة، كما أننى سعيد للغاية بانخفاض معدل البطالة، ولم نشهد أخيرا أية إضرابات أو صراعات اجتماعية. ولدينا أعلى معدل للاستثمار الأجنبى على مستوى الفرد فى أوروبا الوسطى.

معدلات البطالة

■ وما معدل البطالة الحالى لديكم ؟

□□ تقدر البطالة بنحو ٨,٣ فى المائة، ونأمل فى أن تنخفض بنهاية هذا العام إلى أقل من ثمانية فى المائة.

■ ما أهم خصائص عملية الخصخصة فى بلادكم ؟

□□ الحكومة السابقة كانت تفضل ما يسمى بـ«الطريقة التشيكية» وهى تقوم على توسيع قاعدة الملكية بين التشيك. ولكن للأسف فإن ذلك كان يعنى بناء الرأسمالية بدون رأس مال، وذلك لأن الملاك التشيك لم يكن لديهم أموال ولم يكن لديهم بديل سوى الاقتراض من البنوك. ولكنهم لم يستطيعوا الدفع. أما حكومتى، فقد قامت بتغيير هذه الطريقة تماما وساندت الاستثمار الأجنبى، بما فى ذلك منح إعفاءات ضريبية على سبيل المثال. ولهذا السبب فإن معدل الاستثمار الأجنبى الذى كان قبل ثلاث سنوات نحو مليار دولار فقط، يبلغ الآن خمسة مليارات دولار، أى خمسة أضعاف ما كان عليه فى السابق. ومرة أخرى هذه إحصاءات حقيقية وليست مجرد عواطف.

■ وهل هناك أى مشكلات تواجهكم فى مجال الخصخصة؟

□□ عملية الخصخصة تسير بشكل جيد. وقد أنهينا عمليا خصخصة قطاع البنوك، كما أننا بدأنا خصخصة قطاع الاتصالات وصناعة الطاقة والبتروكيماويات. وبالطبع فلابد من أن أقر أن لدينا مشكلات فى خصخصة قطاع الاتصالات، لأنه كما تعلمون هناك مشكلة عالمية بالنسبة لأسعار سهم الاتصالات. ولهذا السبب فإننى لا أستبعد

تأجيل خصخصة قطاع الاتصالات، ليس لأننا لا نريد خصخصة هذا القطاع، ولكن لأن لدينا الاستعداد للانتظار من أجل أسعار أفضل.

■ وهل هناك أى مشكلات أخرى، أم أن الأمر يقتصر على قطاع الاتصالات؟

□□ فقط قطاع الاتصالات، فلقد قمنا بمحاربة رأس المال المضارب قصير المدى، ونفضل المستثمرين الاستراتيجيين على المدى الطويل. بالإضافة لذلك فإننا نفضل ما يسمى باللاعبين الكبار، لأنه إذا كنا نريد مستثمرين استراتيجيين فإننا بحاجة لمستثمرين أصحاب رءوس أموال كبيرة وليست شركات الوجبات السريعة.

■ كيف تعاملتم مع مشكلة تقويم أصول الشركات ؟

□□ لدينا العديد من الاستثمارات الأجنبية الناجحة فى جمهورية التشيك. وأود الإشارة مثلا إلى استثمارات شركة «فولكس فاجن». وأكثر ما يميز المستثمر الاستراتيجى أنه لا يعتمد فقط على اليد العاملة الرخيصة، ولكنه يقوم بإنشاء مراكز للأبحاث فى جمهورية التشيك ويستخدم التكنولوجيا المتقدمة والقيمة المضافة العالية. ولذلك فلدينا تجربة جيدة مع معظم المستثمرين الأجانب. وهم ليسوا ألمانا فقط، ولكن هناك يابانيون أيضا. وكما تعلمون فإن الشركات اليابانية شديدة الحرص، ولكن على الرغم من ذلك، بدأ اليابانيون الاستثمار فى جمهورية التشيك بشكل كبير خلال العامين الماضيين.

بيع الشركات

■ ما نعنيه بعملية التقويم هو التأكد من أن يتم بيع الشركات بطريقة سليمة دون اتهامات بالفساد أو ما شابه ؟!

□□ ردى بسيط للغاية، وهو أن السعر هو العامل المحدد. وإذا كان لدينا عطاء يتنافس عليه أكثر من طرف واحد، فستحدث عملية التنافس المعتادة. بالطبع هناك بعض الشروط : مثل معدل الاستثمار وعدد الوظائف والمشروعات طويلة المدى، وخطط العمل ودراسات الجدوى، وهذه كلها أمور متعارف عليها. ولكن العامل الرئيسى هو السعر، وأنا دائما ما أقول للمستثمرين الأجانب، إن هناك فارق كبير بين العطاءات والألعاب

الأوليمبية، فإذا جئت فى المركز الثانى فى الألعاب الأوليمبية فستحصل على الميدالية الفضية، أما إذا جئت ثانيا فى العطاء، فلن تحصل على شىء، وهذا عامل محفز جيد من أجل زيادة الأسعار التى يتم تقديمها.

■ هل يمكنكم أن تطلعونا على المشكلات التى واجهتكم فى بداية عملية التحول الديمقراطى والنظام القائم على تعدد الأحزاب ؟

□□ كان هناك انطباع خيالى فى البداية، بأن السوق سوف تحل كل المشكلات، ولكننا بحاجة لإصلاح النظام القضائى وضمان سيادة القانون. ولذلك فإن هذا الإطار الأساسى قد تم بناؤه خلال أول عامين للحكومة الحالية، لأن نظام السوق لا يحل كل شىء. أما التحدى الثانى فكان نظام الخصخصة القائم على الكوبونات والتى أسميها «رأسمالية بدون رأسمال». حيث إنك إذا قدمت لكل المواطنين أسهما بأسعار رمزية فقط، فإنك سوف تنجح فى الانتخابات بالطبع، لأنك عمليا تعد بأن تجعل كل الناس أغنياء. ولكن بعد ذلك وعندما نرى العوائد التى تصل إلى الصفر من تلك الأسهم، وتدهور أسعارها، فإن الحكومة التى تتبع ذلك الأسلوب سوف تنهزم فى الانتخابات التالية. وكان هذا هو ما حدث فى جمهورية التشيك. أما المشكلة الثالثة بالنسبة لى، فكانت تفضيل الاستهلاك. أنا شخصيا من المؤيدين لفلسفة «مأكس فيبر» القائمة على الأخلاق البروتستانتية، أى تفضيل الاستثمار الذى سيليه نمو معدل الاستهلاك. ولكن ليس بالعكس. فإذا كنت تفضل نمو الاستهلاك فقط، فإن ذلك سيؤدى إلى إيجاد الديون، التى سيجب علينا دفعها فى المستقبل

الانتخابات المقبلة وثقة فى الانتصار

■ على الرغم من كل الأرقام الجيدة التى قمتم بشرحها، فإن معظم استطلاعات الرأى تشير إلى أن الحكومة الحالية قد لا تنجح فى الانتخابات المقبلة، فما هو السبب فى ذلك من وجهة نظركم ؟

□□ أنت تتحدث عما يمكن تسميته بالمعلومات الرخوة المستقاة من استطلاعات الرأى، التى تعتمد على سؤال ألف شخص فقط. وكما تعلمون فإن جمهورية التشيك بها نحو عشرة ملايين مواطن. وقد كان هناك فارق كبير فى الانتخابات الأخيرة بين التقديرات

المبنية على استطلاعات الرأى، والنتائج النهائية. ولذلك فإننى متيقن من أن الحزب الديمقراطى الاجتماعى سيفوز فى انتخابات العام المقبل.

■ ولكن التوقعات بعدم فوز حزبكم لا تقتصر على استطلاعات الرأى بل تشمل كذلك المتخصصين والأكاديميين ؟!

□□ لا تصدق الأكاديميين.

العلاقات مع روسيا والولايات المتحدة

■ لديكم علاقة خاصة مع الولايات المتحدة وكذلك علاقات تاريخية مع روسيا، كيف تنظرون إلى نمط علاقتكم الجديدة مع روسيا ؟

□□ روسيا سوق كبيرة مثل الصين. وبالطبع نفهم جيدا أنها لاتزال بلدا قويا لديه حكومة قوية، وقد تكون هناك عوامل إقليمية ذات أهمية بالنسبة لهم. ولكننا على استعداد للتواصل على أساس الاقتصاد والبيزنس تحديدا. فعربات النقل التشيكية والسيارات التشيكية والطائرات التشيكية على سبيل المثال، كلها مجالات جيدة للتعاون. وهذا الأمر ينطبق على بلدكم مصر أيضا، والتى هى مهمة جدا بالنسبة لنا، حيث نقوم بتصدير الجرارات التشيكية إليها. وبالطبع نحن نحصل من روسيا على الغاز والبترول. ولكن لدينا بعض المشكلات معها بالنسبة للميزان التجارى، حيث إن أسعار الغاز والنفط تزيد باستمرار، وهذا يمثل خطرا بالنسبة للتنمية الاقتصادية. ولكن إجمالا فإنه من النواحى السياسية والاقتصادية نتمتع بعلاقات جيدة إلى حد ما مع روسيا، وبالطبع هناك دين روسى كبير لنا، ونحن نحاول الحصول على جزء من الأموال.

■ ما هو حجم الدين الروسى لجمهورية التشيك ؟

□□ نحو أربعة مليارات دولار، وهم يقبلون هذا الرقم ولكن هناك فارقا بين القبول به والاستعداد للدفع.

■ ماذا عن العلاقات السياسية مع روسيا ؟

□□ كما ذكرت لا توجد مشكلات كبيرة فى العلاقات السياسية. وبالطبع هم عارضوا

عضويتنا فى حلف الناتو، ولكن هذا كان فى الماضى. أما بالنسبة لعضوية الاتحاد الأوروبى فهم لا يعارضون ذلك مطلقا.

■ وماذا عن العلاقات مع الولايات المتحدة ؟

□□ نحن نحاول بالطبع تنويع علاقاتنا السياسية. نحن فى قلب أوروبا كما تعلمون، ولذلك فإن جوهر علاقاتنا الخارجية يتركز على الشئون الأوروبية، حيث إننا لا نستطيع التأثير فى العالم بأكمله. وتربطنا علاقات جيدة بالطبع مع الولايات المتحدة، حيث إننا شركاء فى حلف الناتو، ولكن توجهنا السياسى الرئيسى هو نحو السياسات الأوروبية وليس نحو السياسة العالمية، نحن دولة صغيرة ولا نستطيع التأثير فى كل شىء.

■ هل عارضت الولايات المتحدة بعض مبيعات الأسلحة التى تقومون بها؟

□□ نحن فى موقف سيىء جدا فيما يتعلق بتصدير الأسلحة، لأنه فى بداية التسعينيات كانت هناك أوهام تقوم على تبنى النهج السلمى وما يترتب عليه من وجوب التوقف عن تصدير الأسلحة. ولكن النتيجة الوحيدة كانت أن شركات أخرى قامت بملء الفراغ الذى ترتب على هذا القرار، ولكننا الآن نحاول إعادة بناء موقعنا فى السوق العالمية فى الأسلحة الدفاعية، وقد نجحنا إلى حد ما. فنحن نقدم طائرات مقاتلة رخيصة وفعالة، وكذلك دبابات ومدافع ومسدسات. ولكن هذه كانت أحد الأخطاء السيئة فى بداية التسعينيات، لأن التوجه السلمى لا يحل المشكلة. فإذا كنت تريد المحاربة من أجل السلام، فلابد أن يكون لديك أسلحة، لأنه بدون أسلحة لن يكون هناك سلام مطلقا.

العلاقات مع مصر

■ هل ستقومون بتنشيط علاقتكم مع مصر ؟

□□ إننى أشعر بأسف شديد لأننا قمنا بإنشاء غرفة تجارية مشتركة، كما قمنا بتسمية رئيس الجانب التشيكى وكذلك بقية أعضاء الطرف التشيكى. بينما لم يقم بلدكم بعد بتسمية أعضاء الجانب المصرى فى الغرفة التجارية. إننا نرغب فى تجديد العلاقات مع مصر فى مجالات مثل تصنيع الجرارات التى قد تكون جيدة جدا ومفيدة للزراعة فى

بلدكم. نحن على استعداد لزيادة التعاون المثمر مع مصر. ولكن للأسف، ووفقا لما أراه حتى الآن، فإن هناك اهتماما محدودا للغاية من جانب بلادكم ولا أعرف لماذا. فعلى سبيل المثال قمت بدعوة رئيس وزرائكم لزيارة التشيك، وسأكون سعيدا للغاية لاستقباله فى براج، ولكن العلاقات الثنائية كما تعلمون تعتمد على الجانبين وليس على الجانب التشيكى فقط.

■ ما هى أغراضكم الرئيسية من الانضمام إلى حلف الناتو والاتحاد الأوروبى ؟

□□ كما تعلمون فقد تم احتلال جمهورية التشيك فى القرن الماضى من قبل الألمان والروس. وبعد هاتين التجربتين فنحن نرى أنه يجب علينا أن نكون جزءا من منظومة أمنية مشتركة. أما فيما يتعلق بالاتحاد الأوروبى، فهناك عاملان رئيسيان: العامل الأول سياسى، هو أننا فى قلب أوروبا وجزء من أوروبا المتداخلة فى القرون الأخيرة. وفى القرن الرابع عشر كانت براج العاصمة غير الرسمية لأوروبا إبان حقبة الإمبراطور تشارلز الرابع. ونحن نريد إعادة بناء مكانتنا، ليس بغرض أن نحل مكان بروكسل بالطبع، ولكننا نريد أن نصبح مرة أخرى جزءا من أوروبا المتكاملة وليس الموحدة. أما العامل الثانى، فهو أن الدول الأقل تقدما حصلت على بعض الأموال من أجل إعادة بناء اقتصادها، كما كان الحال مع اليونان والبرتغال وأيرلندا وفنلندا. وهذه الأموال ساعدت فى زيادة معدلات النمو الاقتصادى فى تلك الدول بشكل كبير، والآن لا تحصل بعض هذه الدول على الدعم من الاتحاد الأوروبى، بل تحولت إلى دول مانحة. وأتمنى أن يحدث نفس الشىء مع جمهورية التشيك أيضا.

■ ما هى المشكلات المتبقية التى تعوق انضمامكم للاتحاد الأوروبى، ومتى تتوقعون حدوث هذا الانضمام ؟

□□ التاريخ الذى تم تحديده فى قمة هلسنكى قبل عامين، كان بداية ٢٠٠٣ بالنسبة للدول الأكثر تأهلا. ولكننا نعتقد أن التاريخ الحقيقى سيكون ٢٠٠٤. وسيسمح لنا ذلك بالاشتراك فى انتخابات البرلمان الأوروبى والمؤتمر الحكومى المقبل. أما فيما يتعلق بالملفات المتبقية، فمازال لدينا مشوار لإصلاح النظام القضائى وهو ما نناقشه الآن فى البرلمان. كما أن علينا تحسين قطاع خدمات الدولة، وهو أحد شروط الانضمام للاتحاد

الأوروبى ونيل العضوية الكاملة، ونحن الآن نتداول هذين الشرطين فى البرلمان ونأمل أن يتم الانتهاء منهما فى نهاية هذا العام.

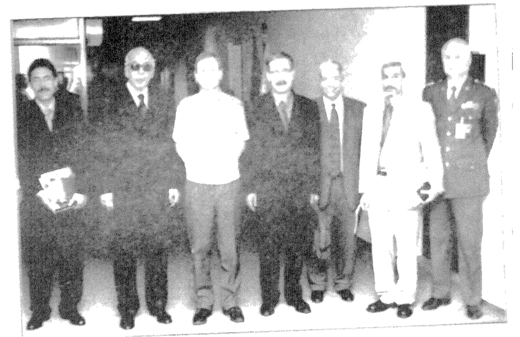
■ كيف تقوِّمون الوضع الحالى فى الشرق الأوسط والتصعيد الإسرائيلى ضد الفلسطينيين ؟

□□ لا نريد بالطبع أن نكون الحكم فى هذا الصراع الطويل. ولكن بناء على تجاربنا التاريخية، فإننا نعلم أنَّ الحل الذى يعتمد على العنف لا ينجح على المدى البعيد. ولذلك فإنه لابد من تقديم تنازلات والتوصل إلى حل سلمى فى وقت ما. وإذا كان قد أمكن لألمانيا وفرنسا التوصل إلى تسوية، أو كما هو الحال الآن بين ألمانيا وجمهورية التشيك، فإنه يمكن التوصل لتسوية فى الشرق الأوسط رغم تفهمى لصعوبة المشكلة. وأعتقد أن بلدكم يتبع سياسة معقولة جدا فى هذا المجال لأنه يحاول جاهدا التوسط للوصول إلى حل والعمل على عدم تصعيد الصراع.

□

رئيس الأركان التشيكى:

عدم استقرار روسيا مصدر قلق لنا



بعثة الأهرام مع رئيس الأركان التشيكى

أعلن الجنرال «جرجى شيدفى» رئيس هيئة أركان القوات المسلحة فى جمهورية التشيك، أن مهمة القوات المسلحة التشيكية قد تغيرت بعد ثورة ١٩٨٩، مشيرا إلى أن انضمام بلاده إلى حلف الناتو يعنى أنها لم تعد تتلقى الأوامر من حلف وارسو. وتناول رئيس هيئة الأركان التشيكى فى حديث إلى بعثة الأهرام فى براج التغييرات التى

لحقت بالعقيدة العسكرية للجيش وتحوله إلى الاحتراف. وتطرق إلى مبادرة أمريكا للدفاع الصاروخى والتهديدات الأمنية. وفيما يلى نص الحوار:

■ إلى أى مدى أثرت التغيرات التى حدثت فى بلدان أوروبا الشرقية على القوات التشيكية؟

□□ لقد أثرت التغييرات السياسية التى حدثت فى بلدان أوروبا الشرقية على كل مؤسسات المجتمع التشيكى بعمق. وبالنسبة للقوات التشيكية فقد عنت هذه التغيرات تغييرا كبيرا فى المفاهيم وطريقة الأداء العسكرى. وحتى قبل انضمامنا إلى حلف الناتو فى ١٩٩٨، كانت هناك مهمة جديدة يتعين تنفيذها. وقد عكست تلك المهمات تغييرا أساسيا فى مجمل التوجه الفلسفى فى المجال العسكرى، وهو ما تمثل فى أن نتحمل المسئولية فى الدفاع عن مصيرنا، وأن نقبل المشاركة فى المسئولية مع حلفائنا، ولكن بطريقة تختلف عن الطريقة التى كانت موجودة فى السابق، حيث كنا نتلقى الأوامر من حلف وارسو. وتعنى أيضا أن تتعاون القوات التشيكية خاصة رئيس هيئة الأركان ووزير الدفاع مع كل مؤسسات المجتمع الأخرى، وأن يأخذوا فى اعتبارهم الرأى العام. وقد تمثلت النتيجة المباشرة لذلك فى زيادة درجة مصداقية القوات التشيكية بين الرأى العام، بينما كانت فى السابق محدودة للغاية. كما عنت أيضا زيادة درجة الاحتراف بين عناصر القوات التشيكية، وأن تكون لدينا مهنة الخدمة العسكرية. ولذلك فقد صار وزراء الدفاع من المدنيين وليسوا من العسكريين، حيث يتم اختيارهم من ممثلى التحالف الفائز فى الانتخابات البرلمانية.

كذلك فقد حدث انفتاح فى علاقة القوات التشيكية بكل من الرأى العام والحكومة، الذين صاروا يضغطون من أجل معرفة أوجه الإنفاق لميزانية القوات التشيكية والمحددة بـ ٢,٢٪ من إجمالى الموازنة العامة بطريقة فعالة.

■ ما هى التهديدات الجديدة التى تواجهونها الآن، وكيف أثرت على العقيدة العسكرية للقوات التشيكية؟

□□ مازلنا نعتقد أن أبرز التهديدات تكمن فى عدم استقرار روسيا ودول الكومنولث الأخرى التى تشكلت بعد سقوط الاتحاد السوفيتى السابق، والعنف العرقى والقومى فى بلدان منطقة البلقان، والأنشطة الإرهابية الخطيرة التى قد توجه إلى جمهورية

التشيك. ونتفهم أن بعض التهديدات تأتى أيضا من محدودية الموارد الطبيعية لجمهورية التشيك وبعض الأمور المتعلقة بالبيئة مثل ارتفاع حرارة الأرض. ونتفهم أيضا وبصورة رئيسية أن نظام الثنائية القطبية الذى كان سائدا فى الماضى قد اختفى تماما، وبالتالى لم تعد هناك حاجة للجيوش الكبيرة كالتى كانت للاتحاد السوفيتى السابق أو لدول حلف الناتو. وهناك تهديد آخر يتمثل فى انتشار الأسلحة النووية والأنواع الأخرى من أسلحة الدمار الشامل. ومثل هذه التغيرات عكست نفسها على العقيدة العسكرية لقوات التشيك، حيث صار الجيش أقل عددا وأقل تسليحا بالمعدات العسكرية الثقيلة. ولا نتحدث هنا عن الدبابات فقط، ولكن عن طائرات الهليوكوبتر الهجومية وكل أنواع الأسلحة الثقيلة. كما صار الجيش التشيكي أيضا أكثر قدرة على التعبئة وأكثر مرونة فى مواجهة أنواع مختلفة من التهديدات.

وفى المرحلة الراهنة فإننا نمر بمرحلة تطوير كل مستويات العقيدة العسكرية من أسفل إلى أعلى مرورا بمستوى العمليات والمهام المحددة لكل وحدة عسكرية.

■ كيف يمكن إعادة تنشيط العلاقات العسكرية بين مصر والتشيك؟

□□ إنها حقيقة تاريخية أن بين مصر والتشيك علاقات تعاون عسكرى تعود إلى عام ١٩٥٥، حين حصلت مصر على صفقة أسلحة تشيكية كبيرة فى ذلك الوقت. وقبل ١٩٨٩ كان هذا التعاون بين مصر والتشيك كثيفا فى مجال التدريب وتزويد القوات المصرية ببعض المعدات العسكرية. وقد حدثت زيادة فى بعض الاتصالات المتبادلة بعد ١٩٨٩، وهى الآن أكثر حيوية.

■ هل لكم أن تعطونا فكرة عن كيفية تقسيم القوات المسلحة بينكم وبين السلوفاك؟

□□ لقد تم التقسيم بسرعة وبناء على رضاء الطرفين. وقد تم تقسيم المعدات وفقا لنسبة ٢ إلى ١ لصالح السلوفاك، وهى نسبة عكست التباين فى حجم السكان ومساحة كل دولة. وحدث الشىء نفسه بالنسبة لبعض نظم الأسلحة ذات الطبيعة الخاصة. وقد اتخذت ترتيبات خاصة بالنسبة لطائرات «الميج ٢٩» الهجومية، حيث قسمت وفقا لصيغة «١» إلى «١».

■ ما هو موقف التشيك من القوة النووية الإسرائيلية؟

□□ إننا نعتقد أن على إسرائيل أن تضع فى اعتبارها التقيد بالشروط العامة للاتفاقيات الخاصة بالانتشار النووى، تماما كما تفعل الدول الأخرى، ولكن أعتقد أن كل الدول مطالبة بالالتزام بالقواعد العامة المقبولة من المجتمع الدولى.

■ ما هو موقف التشيك من مبادرة الرئيس مبارك لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل؟

□□ إنها مبادرة مهمة جدا، هى تسهم بجدية ضمن الجهود الدولية فى وقف الانتشار النووى وأسلحة الدمار الشامل، ونحن نقدر مثل هذا النوع من المبادرات.

■ كيف ترون مبادرة الولايات المتحدة بشأن الدفاع الصاروخى؟

□□ إنها قضية حساسة للغاية، ومن الضرورى فى هذه القضية أن يكون هناك توافق مع الدول الأخرى، وتحديدا مع روسيا، التى عبرت عن عدم رضائها إزاء هذه المبادرة. وإننا نتفهم موقف روسيا وحساسياتها تجاه هذه المبادرة. ونعلم موقف القيادة الروسية وعدم رغبتها فى العودة مرة أخرى إلى الحرب الباردة، وأعتقد أن هذه المبادرة الأمريكية يجب ألا تضر بالتوازن بين القوى القائمة فى العالم، وألا تكون بمثابة عودة أخرى إلى سياسات الحرب الباردة.

□

التحول فى أسرع وقت

تمثل الحالة التشيكية فى التحول من نظام الحزب الواحد سياسيا والاقتصاد المركزى إلى التعددية الديمقراطية واقتصاد السوق، نموذجا للتحول السريع أو «التحول بالصدمات».

فإسقاط حكم الحزب الشيوعى، فى تشيكوسلوفاكيا السابقة، كان العملية الأسرع فى وسط وشرق أوروبا، حيث لم تستغرق ثورة ١٩٨٩ فى براج أكثر من أسبوع. كما أن تقسيم تشيكوسلوفاكيا إلى جمهوريتى التشيك وسلوفاكيا بعد ثلاث أعوام، قد تم سريعا، ومن خلال الاتفاق بين القادة التشيك والسلوفاك، وبدون إراقة قطرة دم واحدة. بعكس ما حدث فى يوجوسلافيا. أما التحول إلى اقتصاد السوق، فقد كان الأسرع فى وسط وشرق أوروبا. ولكن المفارقة التى صاحبت التحول الاقتصادى فى التجربة التشيكية هى تجربة «التحول بالصدمات» مع استيعاب آثار الصدمات اجتماعيا.

مع بداية القرن العشرين، كانت تشيكيا إحدى أهم المناطق الصناعية فى أوروبا، مثلما كانت الجزء الصناعى الأكثر تقدما فى الإمبراطورية النمساوية. وبين الحربين، كانت تشيكيا إحدى الدول الصناعية العشر فى العالم، إلا أنه خلال أربعين عاما فى ظل الحكم الشيوعى واقتصاد التخطيط المركزى، تدهور وضع البلاد اقتصاديا، وإن ظلت مركزا صناعيا داخل الكتلة الشيوعية. ومع سقوط الشيوعية عام ١٩٨٩، انفتح أمام تشيكوسلوفاكيا طريق العودة إلى اقتصاد السوق. وبتقسيم تشيكوسلوفاكيا تسارعت عملية التحول الاقتصادى فى جمهورية التشيك.

وقد قامت عملية التحول إلى اقتصاد السوق فى التشيك على خمسة أسس للإصلاح الاقتصادى هى:

- تحرير الأسعار والتجارة الخارجية.

● توحيد سعر صرف العملة الوطنية (الكورونا).

● الخصخصة: أى نقل الشركات العامة إلى القطاع الخاص.

● التثبيت النقدى والمالى.

● الإصلاح الضريبى.

وفى حين أن عملية الإصلاح كانت قد بدأت عام ١٩٩١، إلا أن التحول السريع من خلال الصدمات، انطلق عام ١٩٩٣ (بعد انفصال جمهورية التشيك) وشارف على نهايته عام ١٩٩٧، وقد كان وراء ذلك قرار سياسى حاسم. وأتى التحول بالصدمات بنتائج إيجابية سريعة، حيث تزايد الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٩٧ بنسبة ٩٥٪ مقارنة بما كان عليه الناتج المحلى الإجمالى للتشيك عام ١٩٩٠. وبلغ معدل نمو الناتج الصناعى نحو ٨٥٪، كما انخفض معدل العجز فى الميزانية العامة للدولة، واستقر سعر العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية الأخرى.

الخصخصة فى أسرع وقت

وقد اتسمت تجربة الخصخصة التشيكية بملمحين رئيسيين هما: السرعة ومشاركة العمال. وربما كان الاتجاه إلى تمليك الشركات للعمال بهدف الإسراع فى الخصخصة أكثر مما كان بهدف الضمان الاجتماعى.

ويمكن القول إن تجربة الخصخصة فى التشيك كانت الأسرع فى وسط وشرق أوروبا، حيث تمت خصخصة ثلاثة آلاف شركة، ولم تبق إلا بعض الشركات فى قطاع الطاقة والكهرباء.

وقد جرت الخصخصة بثلاث طرق: الطريقة الأولى هى بيع الشركة بالكامل، أو تقسيمها إلى وحدات وبيع كل وحدة على حدة كطريقة ثانية، أو إسهام العمال فى الشركات بمنحهم «كوبونات» تمثل حصصا فى رأسمال الشركة، كطريقة ثالثة.

غير أن نظام التمليك من خلال «الكوبونات» قد يكون هو المسئول عن تواضع حصص الأجانب فى الشركات التى تمت خصخصتها. كما أن المستثمرين الأجانب لم يقبلوا - فى أحيان كثيرة - تقديرات التشيك لأصول الشركات.

وأيا كانت نتائج تجربة الخصخصة التشيكية، فقد تمت العملية فى معظمها، وتقرر الانتهاء من برامج الخصخصة بالكامل خلال عام، حيث طرحت الحكومة الحالية الشركات المتبقية فى قطاع الطاقة والكهرباء للخصخصة أمام الشركات الأجنبية، بهدف التقليل من اعتماد الدولة على روسيا فى استيراد البترول والغاز.

استيعاب الصدمات

وبعد أن استطاعت حكومة يمين الوسط برئاسة فاتسلاف كلاوس (٩٢ - ١٩٩٧)، إنجاز التحول الاقتصادى إلى اقتصاد السوق وخصخصة معظم الشركات العامة، كشف عام ١٩٩٧ عن «فاتورة» التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للتحول. ففى عام ١٩٩٧ انخفض معدل النمو الاقتصادى إلى ٠,٣٪، ثم أصبح معدل النمو بالسالب فى عامى ٩٨ و١٩٩٩. كما انخفض معدل نمو الناتج الصناعى إلى ١,٦٪ عام ١٩٩٨ ثم إلى (-٣٪) عام ١٩٩٩. وارتفع - أيضا - معدل البطالة إلى ٦٪ عام ١٩٩٨، وتزايد إلى نحو ٩٪ عام ٢٠٠٠. وارتبط ذلك بارتفاع معدل التضخم إلى ٥٪، وزيادة عجز الميزانية العامة إلى ما يزيد على ٥٪ عام ٢٠٠٠.

وعلى الرغم من أن حكومة يسارية (يسار الوسط) تتولى حكم التشيك منذ عام ١٩٩٧ برئاسة ميلوش زيمان، فإن كل ما استطاعت حكومة اليسار عمله هو استيعاب الآثار الاقتصادية والاجتماعية لصدمات التحول الاقتصادى والسياسى.

وتشير المؤشرات الاقتصادية المتوقعة لعام ٢٠٠١ إلى تحسن ملحوظ فى هذا الاتجاه، حيث من المتوقع أن ينخفض معدل البطالة إلى حدود ٨٪، وأن يهبط معدل التضخم إلى مستوى ٤٪. وتشير مؤشرات عام ٢٠٠٠ إلى عودة الاقتصاد إلى النمو بمعدل ٣,١٪، ونمو الناتج الصناعى بمعدل ١٠٪، وزيادة الصادرات بمعدل ٢٣٪. وقد يكون المؤشر المهم هو زيادة حجم الاستثمار الأجنبى المباشر من نحو ١,٧ مليار دولار عام ١٩٩٧ إلى ما يقرب من ٥ مليارات دولار عام ٢٠٠٠.

وفى الجدل السياسى العام، تستند حكومة اليسار الحالية فى براج، إلى تحسن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، للتدليل على أنها قد نجحت فى استيعاب الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية بما يؤهلها للفوز فى الانتخابات البرلمانية فى العام المقبل. ولكن الخبراء الذين التقتهم «بعثة الأهرام» فى براج، يؤكدون أن الشارع

التشيكى غير راض عن أداء الحكومة الحالية، ويطمح إلى تغييرها. وهذا ما تشير إليه استطلاعات الرأى، وإن كان رئيس الوزراء الحالى قد علق على ذلك بقوله: «لا تصدقوا استطلاعات الرأى».

التحول السياسى

أما عن التحول السياسى، فيمكن القول إنه منذ اجتياح قوات حلف وارسو لجمهورية تشيكوسلوفاكيا السابقة عام ١٩٦٨ لقمع ما عرف باسم «ربيع براج»، وهى الحركة التى قادها الزعيم السابق للحزب الشيوعى ألكسندر دوبتشك لإضفاء ما سماه «الوجه الإنسانى» للنظام الاشتراكى وللمطالبة بالحريات السياسية والإصلاح الاقتصادى، لم يتبدد أبدا حلم التحول نحو الديمقراطية.

ففى يناير ١٩٧٧، قام ما يزيد على ٢٥٠ ناشطا فى مجال حقوق الإنسان - يقودهم الرئيس الحالى لجمهورية التشيك فاتسلاف هافل - بتوقيع ما عرف حينها باسم «ميثاق ٧٧»، الذى انتقد الحكومة الشيوعية لفشلها فى تطبيق ما نصت عليه الاتفاقيات الدولية ودستور الدولة نفسه بخصوص ضرورة احترام الحقوق الأساسية للإنسان.

وقد توحدت حركة «ميثاق ٧٧» مع مجموعات أخرى مطالبة بالديمقراطية وشكلوا معا حركة «المنتدى المدنى» بقيادة الرئيس الحالى هافل.

كما شهدت سلوفاكيا نمو حركة مماثلة أطلقت على نفسها اسم «المواطنين ضد العنف». وقاد «المنتدى المدنى» حركة الاحتجاجات الشعبية ضد هيمنة الحكم الشيوعى حتى انهار الحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى تماما فى ٢٩ ديسمبر ١٩٨٩، واستقال زعيمه جوستاف هوساك الذى خلف دوبتشك قائد حركة «ربيع براج». وأكد الانهيار السريع للحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى مدى ضعف شعبيته ومؤسساته برغم السنوات الطويلة التى قضاها فى الحكم وسيطرته القوية على الحياة السياسية هناك.

وفسر «بيجى شاديفى» رئيس معهد العلاقات الدولية هذه الظاهرة لبعثة الأهرام بالقول: «إن التشيك براجماتيون وكان لديهم دائما ما يشبه الازدواجية فى تعاطيهم مع النظام القائم». ففى الوقت الذى كان فيه المواطنون ينضمون للحزب الشيوعى بأعداد كبيرة، فإن ذلك كان يتم فى الأساس للحصول على الامتيازات اللازمة لتسهيل حياتهم،

«أما فى منازلنا وخلف الأبواب المغلقة، فقد كنا نعلِّم أطفالنا أن الشيوعية شىء سيىء، وأننا نتوق لليوم الذى نتخلص فيه من ذلك الكابوس».

وبعد يوم واحد فقط من انهيار الحزب الشيوعى، تم انتخاب هافل رسميا كرئيس للبلاد، كما تم تشكيل حكومة ائتلافية احتفظ فيها الشيوعيون بعدد قليل جدا من الوزارات. أما أول انتخابات حقيقية حرة تشهدها تشيكوسلوفاكيا على مدى ٤٦ عاما، فكانت فى يونيو ١٩٩٠، وفاقت نسبة المشاركة الشعبية فيها ٩٥٪. وكما كان متوقعا، فقد اكتسحت حركتا «المنتدى المدنى» فى التشيك «والمواطنون ضد العنف» فى سلوفاكيا الانتخابات واحتفظتا بأغلبية مريحة فى البرلمان الاتحادى. وكانت أولى الخطوات التى اتخذها البرلمان الجديد هى تعديل بعض القوانين للتأكيد على الطبيعة الديمقراطية لنظام الحكم، كما تم تحديد موعد لعقد أول انتخابات محلية حرة فى نوفمبر ١٩٩٠. ولكن فى الوقت نفسه الذى تمت فيه تلك الخطوات المتسارعة بدا جليا للمواطنين أن حركة «المنتدى المدنى» كانت فعالة كتنظيم معارض، ولكنها لم تكن تصلح للحكم بسبب الخلافات الشديدة بين أطرافها المتعددة.

وبنهاية عام ١٩٩٠ بدأت عدة أحزاب جديدة فى الظهور من خلال التكتلات البرلمانية، وكان أكثرها أهمية الحزب المدنى الديمقراطى بقيادة رئيس الوزراء السابق والرئيس الحالى للبرلمان التشيكى، فاتسلاف كلاوس. كما ظهرت أحزاب مهمة أخرى فى جمهورية التشيك عقب الانفصال السلمى عن سلوفاكيا فى مطلع عام ١٩٩٣، مثل الحزب الديمقراطى الاجتماعى الذى ترأسه حتى وقت قريب رئيس الوزراء التشيكى الحالى ميلوش زيمان وحركة التحالف المدنى والحزب المسيحى الديمقراطى والاتحاد من أجل الديمقراطية. وبعكس كل دول أوروبا الشرقية السابقة، استمر الشيوعيون التشيك فى الاحتفاظ بحزبهم الخاص والذى يحمل اسم «الحزب الشيوعى، لبوهيميا ومورافيا». ويعتبر السياسيون التشيك استمرار الحزب الشيوعى، بل وحصوله على ٢٤ مقعدا من بين مقاعد البرلمان الـ ٢٠٠ «أى نحو ١٢ فى المائة من الأصوات» فى انتخابات ١٩٩٨ الأخيرة، دليلا آخر على قوة التجربة الديمقراطية لديهم وأنهم نجحوا فى التصالح مع ماضيهم دون حساسيات مفرطة.

والدليل الآخر على استقرار التحدى الديمقراطى فى التشيك، هو استقرار مبدأ تداول السلطة. فبعد أن نجح تحالف أحزاب يمين الوسط برئاسة كلاوس فى الفوز فى

انتخابات ١٩٩٤ وقيامه بتشكيل الحكومة، تمكن الحزب الاجتماعى الديموقراطى، والذى يتم تصنيفه فى إطار يسار الوسط، من تشكيل حكومة أقلية عقب انتخابات ١٩٩٨، برئاسة رئيس الوزراء الحالى زيمان، ورغم أن حزب زيمان لم ينجح فى الفوز بأغلبية مقاعد البرلمان عام ١٩٩٨، فإنه قد قام بعقد اتفاق مع حزب المعارضة المدنى الديمقراطى بقيادة كلاوس يقضى بعدم سحب الثقة من حكومته مقابل حصول الأخير على مناصب قيادية فى مجلسى النواب والشيوخ.

ويقول المحللون السياسيون الذين التقتهم بعثة الأهرام، إن الشعب التشيكى لم يعد يصوت للأحزاب بناء على توجهاتها السياسية، حيث إن كل الأحزاب تكاد تكون متفقة على عدد من الثوابت الأساسية، مثل الالتزام بالديمقراطية وتبنى سياسة اقتصاد السوق داخليا والتوجه نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبى وأهمية الانضمام لحلف الناتو خارجيا. ولكن الفيصل فى اختيارات الناخبين على ما يبدو هو توجهات الحكومة الاقتصادية ومدى نجاحها فى تحسين ظروف معيشة المواطنين ومواجهة الفساد الذى صاحب عملية الخصخصة.

وعلى هذا الأساس يقول مدير معهد العلاقات الدولية شاديفى، إن جمهورية التشيك ماتزال تمر بمرحلة انتقالية ولا زال الباب مفتوحا أمام ظهور أحزاب جديدة تنوى التنافس فى الانتخابات البرلمانية المقرر عقدها منتصف العام المقبل. ويضيف شاديفى أن سبب سقوط حكومة كلاوس عام ١٩٩٨ هو توجهها نحو الإصلاح الاقتصادى والخصخصة بشكل متسارع، واحدى المقولات المشهورة لرئيس الوزراء السابق ورئيس البرلمان الحالى كلاوس، هو أنه لا يمكن القفز فوق حفرة معينة، على مرتين، بل يجب القفز مرة واحدة. كما نقل عنه قوله كذلك إن عملية الخصخصة كانت تتطلب «إطفاء الضوء للحظة معينة ثم إشعاله مرة أخرى»، وهو ما فتح بابا واسعا للجدل حول مدى سلامة عملية الخصخصة والاستفادة التى حققها الاقتصاد التشيكى من ورائها. أما رئيس الوزراء الحالى زيمان، فقد نجح فى انتخابات عام ١٩٩٨ على أرضية إبداء المزيد من الحذر فى عملية الخصخصة وعدم التسرع فى بيع بعض الشركات إذا كانت الأسعار غير مناسبة. كما أنه وعد بالاستمرار فى تقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين لمواجهة انهيار نظام الضمانات الذى كان يقدمه النظام الشيوعى السابق واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

ولكن استطلاعات الرأى التى يتم نشرها حاليا فى الصحف التشيكية تشير إلى تناقص شعبية زيمان ، وأن حزبه الاجتماعى الديمقراطى لن ينجح فى تشكيل حكومة مرة أخرى فى انتخابات العام المقبل، خاصة بعد أن تخلى عن رئاسة الحزب وسلم ذلك المنصب لنائب رئيس الوزراء ووزير العمل والشئون الاجتماعية «فلاديمير شبيدلا»، الذى سيقود معركة العام المقبل الانتخابية. ولكن المحللين السياسيين التشيك يستبعدون أن يتمكن أى حزب من الفوز بأغلبية ساحقة وقد لا يتجاوز نصيب أكبر الأحزاب ٢٥٪ إلى ٣٠٪. وحتى فى حالة نجاح الحزب المدنى الديموقراطى برئاسة كلاوس، فإنه سيضطر هو أيضا إلى تشكيل حكومة أقلية بمساندة تحالف من أربعة أحزاب يمينية يطلق عليه اسم الـ «كى - ٤». أما رئيس الوزراء زيمان، والذى يرشحه البعض لتولى منصب رئاسة الجمهورية عقب انتهاء الفترة الثانية للرئيس هافل بعد عام، فلم يصدق استطلاعات الرأى التى تشير إلى احتمال هزيمة الحزب الديموقراطى الاجتماعى، ويقول إن هذه الاستطلاعات غير دقيقة، ولكن سواء فاز حزب يسار الوسط الديمقراطى الاجتماعى أو يمين الوسط المدنى الديموقراطى فلن تحدث أى تغيرات أساسية فى السياسة الخارجية لجمهورية التشيك أو فى التوجه نحو الاندماج فى أوروبا والتحالف الوثيق مع القوة الوحيدة العظمى فى العالم: الولايات المتحدة. وربما تكون الجملة الأمريكية الشهيرة «إنه الاقتصاد يا غبى» هى الأصدق تعبيرا عن حال معظم دول أوروبا الشرقية عقب التحول الديمقراطى الذى شهدته هذه البلاد قبل ما يزيد على عشر سنوات.

الانتماء إلى الإتحاد الأوروبى والناتو معا

وقد كان الاختيار التشيكى منذ اللحظة الأولى للتغيير هو أن يتم المزج بين هدفين متكاملين، أحدهما يتعلق بالأمن، ليس فقط بالنسبة للتشيك، وإنما للمنطقة ككل، وهو ما تمثل فى الإصرار على دخول حلف الأطلنطى «الناتو» وتحمل التكلفة المادية والسياسية لذلك. أما الهدف الثانى فتمثل فى الإصرار على عضوية الاتحاد الأوروبى، والتكيف مع كل الشروط التى تتطلبها هذه العضوية. وكلا الهدفين من وجهة نظر السياسة الخارجية وفر للتشيك مساحة من الحركة وقائمة من الالتزامات والأولويات. وحسب قول «جوزيف هيرشيك» مسئول إفريقيا والشرق الأوسط بالخارجية التشيكية، فإن

السنوات العشر الماضية كانت بمثابة فترة انتقالية. ففيها حدث الانفصال السلمى بين التشيك والسلوفاك، حيث كأن ضروريا حسم بعض القضايا الخاصة بتوزيع السفارات فى الخارج بينهما، وهو ما استغرق بعض الوقت. لكن الأمر البارز هنا أن التقسيم تم بصورة سلمية وهادئة أرضت الطرفين معا. وفى هذه الفترة كان التركيز الأكبر للسياسة الخارجية التشيكية منصبا على تأمين عضوية التشيك فى حلف الناتو والاتحاد الأوروبى، وقد تحققا بدرجات مختلفة من النجاح، حيث انضمت التشيك إلى الناتو فى مارس ١٩٩٨. أما عضوية الاتحاد الأوروبى فمازال أمامها بعض الوقت. والمستهدف أن يتم ذلك فى عام ٢٠٠٣ أو بعده بعامين على الأكثر. ومن نتائج هذا التوجه أن السياسة الخارجية التشيكية باتت تعتمد المواقف الأوروبية إزاء القضايا الدولية المختلفة.

إحياء التعاون مع العالم العربى

وبعد الانتهاء من هذه المرحلة الانتقالية، واستقرار الأوضاع فيها - حسب قول المسئول التشيكى - فإن جمهورية التشيك تمر الآن بمرحلة إعادة الاهتمام بأصدقائها القدامى فى المنطقة العربية وعلى رأسهم مصر، وهناك أسباب كثيرة تفرض هذا الاهتمام. فإلى جانب الجذور التاريخية لعلاقات التشيك مع العالم العربى، فإن عضويتها فى الاتحاد الأوروبى، سوف تجعل منطقة الشرق الأوسط - وفى قلبها المنطقة العربية - بمثابة منطقة جوار مباشر لكل الدول الأعضاء فى الاتحاد، ومن ثم فهناك ضرورة لإعادة تنشيط الاهتمام التشيكى بقضايا المنطقة العربية وتدعيم الروابط الاقتصادية معها. وفى السياق نفسه، يقول المسئول التشيكى: «إننا مهتمون بالاستقرار والسلام والازدهار الاقتصادى فى هذه المنطقة، ومهتمون أيضا بالأمور الإنسانية فيها، ونتمنى أن نجد من أصدقائنا العرب نفس الرغبة فى تطوير علاقاتهم معنا».

ويؤكد ضرورة استعادة الهدوء إلى المنطقة وتطبيق القرارات الدولية الصادرة من الأمم المتحدة، لاسيما القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ باعتبارهما أساس حل الوضع الراهن للقضية الفلسطينية. ولذلك فإن «جمهورية التشيك تؤيد المبادرة المصرية - الأردنية، لأنها الأسلوب الأنسب حاليا لمعالجة التدهور الحادث فى المناطق الفلسطينية، على أن تتخذ إجراءات لبناء الثقة، من بينها أن يمتنع الإسرائيليون عن اتخاذ الإجراءات من

جانب واحد لأن مثل هذه الإجراءات ليست دليل حكمة، وأن يقوموا بفك الحصار المضروب على الفلسطينيين. وفى المقابل، يقوم الفلسطينيون بمحاصرة - ما أسماه المسئول التشيكى - الجماعات الراديكالية التى تستخدم أساليب غير مناسبة، على أن يتبع ذلك الدخول فى مفاوضات مرحلية أو نهائية».

وضع خاص لسلوفاكيا

أما نائب وزير الخارجية «هاينك كمونتشيك»، فقد أشار إلى أنها المرة الأولى للتشيك والسلوفاك منذ قرون عديدة التى يعيشا فيها دولتين مستقلتين، تجسد المشاعر القومية لكل منهما. وهو أمر تم ببساطة شديدة بعد الاتفاق على أن يتم ذلك سلميا، وهو ما مثل قصة تشيكية - سلوفاكية سلمية، وذلك على عكس القصص الأخرى التي جرت وقائعها فى يوجوسلافيا السابقة وأماكن أخرى من البلقان. وعلى صعيد السياسة الخارجية، أضاف ذلك عبء تقسيم السفارات وأماكن الإقامة للسفراء وما فيها من ممتلكات ومحتويات. وكان المبدأ هو أن تعاد المحتويات الخاصة بكل طرف إليه، على أن يتم تقسيم الممتلكات الاتحادية بنسبة ٢ إلى ١. وقد أنهى اتفاق عام ٢٠٠٠ هذه القضايا تماما. وبالنسبة للتشيك فإن سلوفاكيا - حسب قول نائب وزير الخارجية التشيكى - «هى أفضل الأصدقاء، وهى شريك ذو وضع خاص جدا، وهناك ٦٠٪ من التشيكيين يعتقدون أن السلوفاك هم أقرب الأمم إلى التشيك، وهذا ما يضع عبئا على السياسة التشيكية يتمثل فى العمل على تسهيل انضمام السلوفاك إلى الناتو والاتحاد الأوروبى معا، أى تشجيعهم على أن يكونوا من الموجة الثانية لتوسيع الناتو.

وتحقيقا لهذا الهدف فإن جمهورية التشيك سوف تطرح - حسب قول كمونتشيك - على قمة الناتو المقبلة التى تقرر عقدها فى براج عام ٢٠٠٢ موضوع عضوية سلوفاكيا فى الحلف. وسوف تعمل جمهورية التشيك بالتنسيق مع بولندا على ضمان حصول سلوفاكيا على عضوية الاتحاد الأوروبى، «لأن عدم عضويتها سيمثل مشكلة كبيرة بالنسبة للتشيك عند تطبيق المعايير الأوروبية الخاصة بانتقال الأفراد والسلع، نظرا لأن الحدود بين سلوفاكيا وجمهورية التشيك لها وضع خاص ولا يمكن إغلاقها، ومن ثم فإن دخول سلوفاكيا إلى الاتحاد الأوروبى من شأنه أن يضمن حلولا لمثل هذه المشكلات الموجودة بالفعل».

وبالرغم من تقدير التشيك للدور الأمريكى الذى ساهم فى تسهيل عضويتها فى الناتو، فإن الموقف التشيكى من مبادرة الدفاع الصاروخى يميل إلى الموقف الأوروبى الأكثر تحفظا فى هذا الصدد. إذ تدعو السياسة الخارجية التشيكية إلى الدخول فى سلسلة من المشاورات بين كافة الدول حول هذه المبادرة، وضمان وجود توافق مسبق بشأنها.

مساندة روسيا

ويؤكد نائب وزير خارجية التشيك أنه يمكن بناء علاقات طبيعية جدا مع روسيا. فكل من التشيك والروس سلافيان، أى أنهما شعبان ينتميان إلى نفس الأصول العرقية ويؤمنان بنفس الأساطير السياسية ولهما صلات مشتركة تجمع بينهما. والنظام السياسى لديهما يقوم الآن على المعايير الديمقراطية والتعددية السياسية ونظام السوق. ومثل هذا التوافق فى أسس الحكم يساعد على بناء علاقات طبيعية إيجابية: وإذا كانت جمهورية التشيك مهتمة بأن تكون عضوا فاعلا فى قضايا وسط أوروبا، فإنها تهتم أيضا بأن تكون روسيا جزءا رئيسيا من أوروبا. ومن ثم فهناك حاجة – من وجهة نظر التشيك – للحفاظ على حقوق الإنسان فى الشيشان، حيث إن أفضل شىء لأوروبا هو أن تكون روسيا قوية ومستقرة ومُطبقة لمعايير الشفافية المعمول بها فى باقى دول الاتحاد الأوروبى. وهو ما سوف يأخذ بعض الوقت لتحقيقه. ولكن المهم مساعدة روسيا على الوصول إلى هذه الحالة، ومساعدتها أيضا على حل المشكلات التى تواجهها فى مجال التحول إلى اقتصاد السوق، والهجرة غير المشروعة، والتجارة فى الأسلحة، وهى أمور كما تهدد روسيا – فإنها تهدد أوروبا أيضا.

ومن دلائل الرغبة التشيكية فى توطيد العلاقات مع روسيا، تلك المرونة فى حل قضية الديون الروسية. إذ أن هناك اتفاق من حيث المبدأ على أن تدفع روسيا ديونها إلى جمهورية التشيك، ولكن الأمر مازال يتعلق بآلية الدفع التى لم يتم التوصل إليها بعد. وتبلغ هذه الديون حوالى ٤ مليارات دولار أمريكى.

اهتمام بالبلقان

وبالرغم من أن جمهورية التشيك ليست مجاورة مباشرة لمنطقة البلقان، إلا أنها تبدى اهتماما بما يجرى فيها، وهو ما تمثل فى المشاركة فى قوات الأمم المتحدة

الخاصة بالوضع فى كوسوفو «كيفور»، حيث يبلغ عدد الجنود التشيك ٣٠٠ جندى، تتحمل الخزانة التشيكية كافة أعبائهم المالية، رغم الحاجة - حسب قول كمونتشيك - إلى مزيد من الأموال لتنمية وتحديث القوات التشيكية نفسها وصولا إلى أعلى المعايير المطبقة فى جيوش الدول الأعضاء فى حلف الناتو. وهناك تقدير تشيكى خاص للتطورات الأخيرة فى يوجوسلافيا السابقة، لاسيما التحولات الديمقراطية والانفتاح على العالم الخارجى.

□

فاتسلاف هافل ..

المسرح والحب والسجن والثورة

رضـا هـلال

فى حديثه إلى إبراهيم نافع، فى براج، خلال زيارة بعثة الأهرام إلى أوروبا الشرقية، حكى فاتسلاف هافل عن سياسات بلاده كرئيس لجمهورية التشيك، وحملنا رسالة إلى نجيب محفوظ عن حلمه بالعودة إلى الكتابة ككاتب مسرحى.

وهنا، يحكى هافل عن هافل.

يحكى قصته مع المسرح والحب والسجن والثورة، وهى قصة كاتب وسياسى «عصامى»، انحدر من أسرة برجوازية صادر الحكم الشيوعى ممتلكاتها، فعمل نجارا ثم عاملا فى مختبر كيميائى وأكمل دراسته فى مدرسة ليلية، وفشلت محاولاته فى الالتحاق بكلية المسرح، فدخل الجيش وانخرط فى الكتابة والعروض المسرحية، وامتدت علاقته بالمسرح بعد خروجه من الجيش ليتحول من عامل فنى فى أحد المسارح إلى كاتب مسرحى عالمى، تنشر وتعرض مسرحياته فى العواصم العالمية.

ومن باب المسرح دخل عالم السياسة مدافعا عن حقوق الإنسان وسجناء الرأى ومطالبا بالديمقراطية، فكان جزاؤه السجن.

وغالب عذابات السجن والشغل الشاق داخله كعامل لحام، بكتابة «رسائل إلى أولجا»، حبيبته وزوجته. ورفض السفر إلى أمريكا أو طلب العفو، وانهارت صحته فى السجن، فخرج ليقود ثورة ١٩٨٩ الرامية للتخلص من الحكم الشيوعى.

وفى كتابه «فاتسلاف هافل: نشر السلام»، يروى هافل قصته من خلال أسئلة

طرحها عليه صديقه الكاتب بول ويلسون، بينما كانت الثورة تضطرم فى براج ضد الشيوعية والديكتاتورية. ويشاء القدر أن ينشر الكتاب بعد الانتخابات الديمقراطية التى جاءت بهافل رئيسا. وبينما يستعد هافل لمغادرة «قصر براج» الرئاسى فى فبراير المقبل، أعادت دار فينتاج، نشر الكتاب.

فى ظل الشيوعية

بعد تحول تشيكوسلوفاكيا إلى الحكم الشيوعى، صودرت أملاك عائلة هافل عام ١٩٤٨. وكان من تلك الأملاك مبنى مسرح «الفانوس السحرى». وأصبح والده موظفا لدى المدير الحكومى للمبنى. فقد كان والد هافل يؤجر صالة المسرح للحزب الشيوعى ليعقد به مؤتمره، ولذلك أعطيت له الوظيفة.

وبعد ذلك أخضعت عائلة هافل لقانون تهجير العائلات البرجوازية من براج. فوجدت العائلة نفسها فى منطقة على الحدود تبحث عن عمل وعن عيش.

فعادت إلى براج لتسكن فى شقة من حجرتين، وظل هافل يسكن بها حتى قامت الثورة الديمقراطية بعد ٥٠ عاما، حيث أقام فى قصر براج الرئاسى كرئيس للجمهورية.

ويقول هافل: كان معنى أن تصبح عائلتى موضوعا للصراع الطبقى، أننى وأخى إيفان، لن نستطيع استكمال تعليمنا. ففى عام ١٩٥١ أنهيت دراستى الابتدائية، وكان علىّ أن أبحث عن عمل.

لقد كان من المستحيل لشخص فى الوضع الاجتماعى الذى أصبحت عليه أن يدخل التعليم الثانوى، ولذلك عملت نجارا، وكانت عائلتى تخاف على من أن أسقط من على رافعة أو سطح، ووجدوا لى عملا كمساعد فى معمل كيميائى، وذلك ما ندمت عليه فيما بعد. فلو حافظت على عملى كنجار لأصبحت لدىّ «صْنعة». وقد عملت بمدرسة ليلية لإكمال تعليمى. وكنت أعمل فى المعمل لمدة ثمانى ساعات بالنهار، وأقضى بالمدرسة أربع ساعات ليلا. وبعد ذلك، أتلقى دروسا فى الرقص واقرأ كل ما تقع عليه يدى من كتب، وأزور الكّتاب، وأتجادل مع أصدقائى.. وأكتب!.

بداية الكتابة

ولكنى، متى بدأت الكتابة.. يا هافل؟

يقول: لقد بدأت الكتابة، بمجرد أن استطعت القراءة والكتابة فى المدرسة. كنت أكتب الشعر والمسلسلات.. وفى سن الخامسة عشرة وجدت نفسى منخرطا فى دائرة ثقافية، حيث أسسنا «شلة ٣٦»، التى ضمت أقرانى من مواليد ١٩٣٦ فى المدارس الثانوية والعليا، وقسمنا أنفسنا إلى مجموعات للأدب والسياسة والاقتصاد. ونشرنا بين عامى ١٩٥١ و١٩٥٣ مجلة مطبوعة على الآلة الكاتبة.

وقد داومت على كتابة الشعر بعد أن التحقت بالجيش.. إن ما يميز تلك الفترة فى حياتى أنا وأصدقائى أننا كنا نبحث عن «ثقافة ثانية» غير الثقافة الشيوعية. لقد كانت الخمسينيات بالنسبة لى أننى كنت فى صحبة من يعملون على الحد الفاصل بين ما هو مسموح به وما هو غير مسموح به.. وفى أغلب الأحيان، لم نكن نخرج عن الحدود.

فى عام ١٩٥٤، أنهيت دراستى بالمدرسة الليلية. وتقدمت للالتحاق بكلية الآداب لأدرس التاريخ والفلسفة، ثم تقدمت لكلية السينما، وكان الروائى التشيكى ميلان كونديرا أحد أعضاء لجنة الالتحاق. وقد قبل كونديرا طلبى وأقول ذلك – الآن – لأن الكثيرين يعتقدون أنى وكونديرا عدوان على المستويين الشخصى والمهنى. وهذا غير صحيح.

ولكن طلبى لم يقبل من اللجنة بسبب كثرة المتقدمين من جهة وبسبب ملفى السياسى من جهة أخرى. وفى عام ١٩٥٥، تقدمت للالتحاق بكلية الاقتصاد فى الجامعة التشيكية التكنولوجية التى كانت تقبل أى متقدم إليها. فلم أكن أرغب فى الالتحاق بالجيش. وكنت أعتقد أننى بدراسة الاقتصاد سأقترب من العلوم الاجتماعية، ولكنى سقمت دراسة الإنشاءات والمواصلات. وبعد عامين، أعدت محاولة الالتحاق بكلية السينما والمسرح. وفشل مسعاى، وانتهى بى المطاف فى الجيش لأقضى به الفترة من ١٩٥٧ إلى ١٩٥٩.

وخلال تلك الفترة، أتوقف عند عام ١٩٥٦، الذى شهد تغيرا مجتمعيا. فقد كان عام المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفيتى والمؤتمر الثانى لاتحاد الكتاب فى تشيكوسلوفاكيا. وظهر خلاله الانقسام الحاد بين الثقافة الرسمية والثقافة المستقلة، مع

ظهور مجلة «كوفتان» التى مثلت الجيل الجديد من الكتاب. ومثلت «الاشتراكية الواقعية»، وروجت لما سمى «شعر الحياة اليومية» بالانفتاح على التجربة الإنسانية المعيشة وليس الأيديولوجيا. وقد دخلت إلى الحياة العامة من خلال مجلة «كوفتان» وعبرت عن شكوكى فى عصر شكاك. فقد سقط ستالين من عليائه. وكانت المجر تدمى من الثورة وبولندا تضطرب، والشيوعية تصارع فى الشوارع من أجل البقاء، بينما أرفع أنا لواء الشعر والحياة.

لقد كان مدخلى إلى الحياة الأدبية العامة به نفحة تمرد عليها. وذلك ما التصق بشخصى بطريقة ما. فعديدون مازالوا يعتبروننى شخصية خلافية حتى اليوم، وأنا لا أقبل بذلك. فأنا لست ثوريا أو بوهيميا متمردا، ولكنى كنت أجد نفسى فى الموضع الذى يفرضه منطق الأمور سواء أردت ذلك أو لم أرده. وقبل ثلاثين عاما، كان أصدقائى يتهموننى بأننى «خائن للشيوعية».. وكانوا يحصدون الجوائز والتقدير مع أول عمل ينشرونه، بينما كنت أنا مستبعدا. وكنت إذا حصلت على جائزة أو تقدير اعتبر ذلك نوع من «الخطأ». والآن، هم يعتقدون أنى لم أكن أبحث عن جائزة أو تقدير، وإنما كنت أبحث عن حريتى الذاتية.

إغواء المسرح

يروى هافل علاقته بالمسرح التى ارتبطت بالتحاقه بالجيش بعد أن ترك دراسة الاقتصاد فى الجامعة التكنولوجية. ويحكى أن الجيش كان يأخذ بالتقاليد السوفيتية التى كانت تضع أبناء الطبقة البرجوازية مع المحكوم عليهم بالسجن فى الخطوط الأولى لكى تتفجر فيهم الألغام.. وفى الجيش كون هافل فرقة مسرحية مع صديقه كارل بزيندا (أصبح مديرا لمسرح الدولة فى أوسترافا بعد ذلك). وبعد أن قدما مسرحية «ليالى سبتمبر» من تأليف الغير، ألفا مسرحية «الحياة المقبلة» التى حازت نجاحا كبيرا. وبعد أن رشحت المسرحية للعرض فى عيد الجيش، ألغى الترشيح بحجة أن المسرحية تهزأ من النظام الشيوعى.

وبعد أن خرج هافل من الجيش عمل فى مسرح «إيه. بى. سى» كعامل ثم انخرط فى الكتابة المسرحية. فكتب - من جديد - «الحياة المقبلة» ثم «أمسية مع العائلة» ثم

«المذكرة».. وتوالت مسرحياته: «الصعوبة المتزايدة للتركيز»، «الحضور»، «احتجاج»، «فندق الجبل»، «الخطأ»، «الإغراء»، «لارجو دى سالاتو» و«الاغتيال».

ويروى هافل أن مقصده من الكتابة المسرحية كان أهل بلده وممثلى بلده، وكان ما يضايقه ويزيد حماسه فى آن واحد أنه كان يتعرض للمضايقة والاستبعاد والسجن. ورغم سجنه ثلاث مرات، فقد كان فى كل مرة يخرج من السجن ويتواصل مع قرائه ومشاهديه وممثليه، ولم يكتف بأن تعرض وتقرأ مسرحياته بلغات عالمية عديدة.

وبرغم السجن المتكرر، يقول هافل إنه لم يتملكه شعور بأنه «مهدد»، وأنه بتركيبته الشخصية غير «الاستحواذية وغير الميالة للتملك»، كإنسان وككاتب، لم يكن يخشى «الخطر». كما أنه بشخصيته «الشكاكة»، لم يكن يزعجه النقد ولم يكن يطربه الإطراء والمديح. يقول: «أسمع تعبيرات عن التعاطف والتضامن والاحترام والإعجاب، كما أن كثيرا من الناس علقوا آمالهم علىّ وكثيرا ما ينادينى أناس لا أعرفهم ويشكروننى على ما أفعله، وكل ذلك يسرنى طبعا، ولكن من باب تأكيد أننى لم أكن صوتا فى البرية، بل أنى صوت له صدى. ولكننى سرعان ما أتشكك وأسأل نفسى: هل أستحق كل ذلك؟ وماذا لو خابت توقعات كل أولئك الناس فى شخصى؟ لقد كتبت مسرحيات ومقالات، ودخلت السجن.. هذا كل شىء».

السجن

مقصد هافل بأن يكتب لأهله ولممثلى بلده، وضعه فى موقف متعارض مع ميلان كونديرا، الروائى الشهير الذى هاجر إلى فرنسا، ومع المخرج السينمائى ميلوش فورمان الذى هاجر إلى الولايات المتحدة. فبعد القبض على هافل، وقبل أن يقدم للمحاكمة تمهيدا لسجنه، عرض عليه أن يسافر إلى الولايات المتحدة، لكنه رفض، واختار أن يدخل السجن فى بلده.

ومن السجن، كتب هافل كتاب «رسائل إلى أولجا»، ضمَّنه الرسائل التى أرسلها إلى زوجته أولجا.

ويحكى هافل أنه فى السجن عمل لحّاما. ولاعتلال صحته، لم يكن يقدر على إتمام حصة العمل المطلوبة منه، فكان يجازى بالعمل لساعات أطول، وبإنقاص حصته من الطعام. ووصف العمل فى السجن بأنه «أكثر من عقاب.. إنه سخرة».

وحاول هافل أن يتغلب على ظروف السجن، بالكتابة المسرحية وكتابة الرسائل إلى زوجته، وتعلم لغات جديدة، ومحاورة نفسه. وقد ظن أنه فى السجن، قد يلقى الهدوء والسلام. ولكنه فوجىء بانه تحت ضغط عصبى وأنه مراقب من حراس السجن.

ويلخص تأثير السجن عليه بأنه جعله أكثر توازنا وأكثر منطقية من الخارج، إلا أنه أتعب روحه من الداخل كما قالت زوجته.

وإذا كان السجن لم يخف هافل فهل يخيفه الموت؟

يقول هافل: طالما حلمت بأن أستريح عندما يتقدم بى السن، فعندئذ لن يتوقع منى الكثيرون الكثير. وأنا لا أخاف الموت، ولكن أشد ما يزعجنى من الموت أننى لن أكون قادرا على معرفة الحال الذى ستؤول إليه الأمور هنا.

حب أولجا

ولا ينسى هافل أن يتذكر أن رسائله إلى أولجا زوجته التى خففت عنه مشقة السجن، لم تكن بينها رسالة عاطفية واحدة إليها، فيتحدث عن الحب وعن أولجا.

يقول: «مثل أى إنسان كان لى علاقات عاطفية متعددة فى حياتى، وأعترف بأنه كانت لى أكثر من خطيئة. لكن هناك يقينا واحدا فى حياتى لم يستطع أحد أن يهزه. ذلك اليقين هو أولجا. لقد عرفنا بعضنا لمدة ٣٣ عاما، وتقلبت بنا الحياة بمرها وحلوها خلال تلك الأعوام، وكان ذلك هو الرباط الذى جمعنا (توفيت عام ١٩٩٦). أننى وأولجا مختلفان. فأنا كابن للطبقة الوسطى مثقف متردد. وأولجا كابنة للطبقة العاملة متسقة مع نفسها، عنيدة، غير عاطفية، كثيرة الكلام. وقد ترعرعت أنا فى أحضان أم محبة مسيطرة، وكنت أحتاج إلى امرأة حيوية إلى جانبى ترعانى بنصحها، ووجدت ذلك فى أولجا. وجدت من أريد. امرأة تتفهم تقلبى الذهنى، تبدى نقدا عنيدا لأفكارى البرية، وتدعمنى فى مغامراتى العامة.

وفى كل حياتى، كنت أستشيرها فى كل شىء أفعله، وأتوقع غفرانها لخطاياى التى تؤذيها، عونها فى المشكلات العاطفية الطارئة التى كانت تعترضنى. وكانت القارىء الأول لكل ما كتبت، والحكم الأخير عليه. وكانت قدرتها على التعبير عن مشاعرها مقابل عجزى فى التعبير عن مشاعرى لها، هى التى حمتنى كثيرا من التقلب والوقوع

فى الخطر. إنه يمكننى أن أتخيل شريكا مثاليا فى علاقة، إلا أنه لا يمكننى أن أتخيل أن أعيش مع أحد غيرها. إننى وأولجا لم يعترف أحدنا للآخر بالحب منذ حوالى مائتى عام!! ولكننا نشعر بأن أحدنا لا يمكن فصله عن الآخر.

إنك فى السجن، تشعر بأنك كطفل قد حدد له الآخرون ماذا يفعل. فالسجن يسلب من الشخص استقلاليته. وشعور المسجون بأنه ليس هناك من يعينه أو يدافع عنه، يجعله معتمدا كليا على حبيبه الغائب، الذى يصبح أمله الباقى وضمانه فى الحياة. وقد كانت أولجا كذلك بالنسبة لى».

الثـــــورة

ما قاد هافل إلى السجن هو انخراطه فى السياسة. وقد انخرط هافل فى السياسة من باب الأدب، منذ أن أصبح عضوا فى هيئة تحرير مجلة «تفار» الأدبية عام ١٩٦٥، ثم رئيسا «لمبادرة الكتاب الشباب». فقد كان يمثل الثقافة المستقلة عن الثقافة الرسمية الشيوعية، ولذلك رفض الحزب الشيوعى ترشيحه لرئاسة اتحاد الكتاب.

وفى عام ١٩٦٨ – عام ربيع براج الذى غزت فيه الدبابات السوفيتية براج وأسقطت حلم الاشتراكى الإصلاحى ألكسندر دوبتشك، وقع هافل مع ١٥٠ كاتبا آخر رسالة مفتوحة إلى قيادة الحزب الشيوعى تطالب بالديمقراطية، فكان جزاؤه الاعتقال.

ويقول هافل عن تلك الفترة: «لم أكن أتطلع فى تلك الفترة لأن أكون سياسيا بالمعنى المتعارف عليه، فقد كنت أرى دورى ككاتب شاهد على عصره. وما كنت أسعى إليه هو الدعوة إلى ظهور حزب معارض. وكان كثير من الاشتراكيين الإصلاحيين من أتباع دوبتشك مقتنعين بضرورة نهاية احتكار الحزب الشيوعى. وبعد أن فرضت الدبابات السوفيتية هوساك الشيوعى الستالينى محل دوبتشك الإصلاحى، دخلت تشيكوسلوفاكيا عقد السبعينيات فى حالة من «الصمت الرهيب».

يقول هافل: «لقد انسحب الناس إلى دواخل أنفسهم وفقدوا الاهتمام بالشئون العامة. وبدأت مرحلة من اللامبالاة وانحطاط المعنويات. مرحلة رمادية.. مرحلة طغيان الاستهلاك اليومى وتشظى المجتمع. لقد تدمرت جزر المقاومة: واقتصرت استقلالية التفكير والإبداع على الأمور الخاصة».

وكتب هافل، برغم أنه كان من الكتاب الممنوعين ويكسب قوته من عمله كعامل فى مصنع ترنتوفى للبيرة، مسرحيته «المتآمرون» ثم مسرحية «أوبرا الشحاذين». وفى عام ١٩٧٧، أسس هافل مع ثلثمائة من أصدقائه حركة «ميثاق ٧٧» لمناصرة المسجونين السياسيين والمضطهدين ونشر التقارير عن الأحوال العامة والوثائق المتعلقة بمختلف جوانب الحياة العامة.

وكان جزاء هافل الحكم عليه بالسجن لمدة ١٤ شهرا. ويروى هافل أن الرئيس السابق هوساك قبل زيارته للنمسا عام ١٩٨٣، عرض عليه أن يفرج عنه مقابل أن يكتب جملة واحدة يطلب فيها العفو. فقد كان هوساك يريد أن يكون الإفراج عنه هدية للرئيس النمساوى الذى كان قد منح هافل جائزة الدولة للأدب الأوروبى. ولكن هافل رفض طلب العفو وظل بالسجن حتى خرج لأسباب صحية. وبعد خروجه من السجن، واصل هافل نضاله السلمى الديمقراطى، وأصبح رمز الثورة من أجل الديمقراطية، فحول هافل «حركة ميثاق ٧٧» إلى حركة «المنبر المدنى» الذى قاد الثورة من مسرح «الفانوس السحرى». ومع اندلاع المظاهرات الشعبية عام ١٩٨٩، إثر المذبحة الوحشية التى ارتكبها البوليس ضد الطلاب الذين كانوا قد تظاهروا سلميا فى ذكرى استشهاد أحد الطلاب قبل خمسين عاما، طالب «المنبر المدنى» بقيادة هافل، باستقالة الزعماء الشيوعيين الذين سمحوا بالغزو السوفيتى لبراج عام ١٩٦٨، وفى مقدمتهم الرئيس هوساك، وباستقالة المسئولين عن مذبحة الطلبة، والإفراج عن كل سجناء الرأى على الفور.

وسرعان ما انضم إلى المنبر المدنى فى خضم الثورة ألكسندر دوبتشك بطل ربيع براج ١٩٦٨، والاقتصادى اللامع فاتسلاف كلاوس، وقس الكنيسة الكاثوليكية فاتسلاف مالى. واستطاع هافل أن يحشد نصف مليون مواطن فى الشارع، ووافق الحزب الشيوعى على الاجتماع حول مائدة مستديرة مع المعارضة بقيادة هافل، خشية أن تطيح الثورة برؤوس قيادته.. وناور الشيوعيون بتغيير الحكومة ثم بإقالة زعيم الحزب الشيوعى. ولكن هافل خطب وسط الجماهير فى ميدان وينسيسلاس مطالبا بانتخابات ديمقراطية حرة فى نهاية يونيو ١٩٩٠. وتوجت الانتخابات باختيار هافل رئيسا.

□

الفصل الرابع

يوجوسلافيا .. تبحث عن نفسها



يوجوسلافيا : السباق مع الزمن !

إبراهيم نافع

منذ اللحظة الأولى لمقابلتنا لأول مسئول يوجوسلافى فى بلجراد، وهو ميربولوب لابوس نائب رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد الفيدرالى، وحتى آخر مقابلة مع أكبر مسئول فى دولة الاتحاد اليوجوسلافى، وهو رئيس الجمهورية فويسلاف كوشتونيتسا، كان الجميع يقولون لنا إن دولة يوجوسلافيا، ومنطقة البلقان معها، تسير فى سباق مع الزمن. وهو سباق ما بين قدرة البشر والقيادات والنخبة على التحكم فى الأحداث وتوجيهها نحو ترقية أحوال الشعوب، وبناء العلاقات بينهم بما ينفع الناس، ويقيد وينزع الأحقاد والكراهية وأثقال التاريخ الهائلة.. وبين قوى الطبيعة التى أفرزتها قرون من التخلف والصراع والمواجهة بين الأعراق. كان هذا السباق موجودا دائما فى منطقة البلقان، وخلال العقد المنصرم بصفة خاصة كان داميا بكل المعانى، وترك جراحه وندوبه ظاهرة على وجه المنطقة، ويوجوسلافيا فى المقدمة من بين دولها.

وكنا فى أثناء الإعداد لزيارة بعثة «الأهرام» لمنطقة شرق أوروبا قد تعمدنا أن تكون يوجوسلافيا هى آخر المحطات، فإذا كان مقصدنا هو رصد التغيرات التى جرت فى هذه المنطقة منذ انتهاء الحرب الباردة، فإن ما جرى فى هذه الدولة من تفكك وحروب كان من أبرز معالم المرحلة. والحقيقة أن يوجوسلافيا قد فرضت نفسها على مهمة البعثة منذ اللحظة الأولى التى وصلنا فيها إلى العاصمة الرومانية بوخارست، فلم نكن نسمع مثلا أصداء المدفعية أو نشم رائحة البارود المتفجر فى الجمهورية اليوجوسلافية السابقة مقدونيا، بين الحكومة والألبان، لكنه بدا لنا فى كل محطات الرحلة أن أوروبا كلها قد بات أمامها خياران: الأول هو أن توجد مصيرا جديدا من خلال الوحدة والتكامل، واستيعاب الدول الاشتراكية والشيوعية السابقة فى منظومة ديمقراطية

رأسمالية حديثة، وأن يشمل ذلك منطقة البلقان كما يشمل بقية القارة الأوروبية. والثانى أن تعود أوروبا إلى وضعها القديم القائم على الأحقاد القومية والعرقية التى فجرت الحربين العالميتين الأولى والثانية، وكانت البلقان، ويوجوسلافيا بالضرورة، أهم أسبابهما وساحاتهما.

وهذا على وجه التحديد هو ما يفرض السباق مع الزمن على الشعب والقيادة فى يوجوسلافيا، فحتى عام مضى لم يكن هناك خيار على الإطلاق أمام بلجراد وحتى أمام كل عواصم البلقان، فقد كان الرئيس اليوجوسلافى سلوبودان ميلوسوفيتش فى السلطة ينفخ فى النعرات القومية والعرقية، ويحكم الدولة بآلة دعائية هائلة، وأدوات أمنية تعرف كيف تضرب وتناور بين القوى السياسية، بل وتعرف كيف تقتل عند الضرورة. وخلال عقد من حكمه تفتتت يوجوسلافيا، وانهار اقتصادها، وبعد أن كان ناتجها القومى الإجمالى قد وصل إلى ٣٠ مليار دولار، ونصيب الفرد منه أكثر من ٣٠٠٠ دولار، هبط هذا الناتج إلى الثلث، وكذلك نصيب الفرد، ومعهما انهارت البنية الأساسية والتعليمية والمعرفية واليوجوسلافية.

وعندما قرر الرئيس ميلوسوفيتش الدعوة للانتخابات العامة لكى يعبئ الشعب وراءه مرة أخرى خلال المواجهة المقبلة فى البلقان حول إقليم كوسوفا، أتيحت الفرصة للمعارضة الديموقراطية لكى تحاول مرة أخرى خلق الخيار الآخر، والتف ثمانية عشر حزبا وحركة سياسية حول رجل أكاديمى خجول، هو فويسلاف كوشتونيتسا، كان يعمل أستاذا للعلوم السياسية والقانون الدستورى بمعهد الفلسفة والفكر الاجتماعى، لكى يكون المرشح الرئاسى أمام ميلوسوفيتش.

وكانت المفاجأة أن الأستاذ الخجول قد فاز على السياسى الداهية، وعندما حاول الأخير التلاعب فى نتيجة الانتخابات والادعاء بأن الأول لم يحصل على الأغلبية اللازمة للفوز، ومن ثم عليه أن يدخل انتخابات الإعادة معه، خرجت الجماهير عن بكرة أبيها غير مسلحة إلا بالصفافير تطلقها فى وجه الطاغية. وكانت الجماهير من الكثافة والحماس، إلى الدرجة التى شلت قدرة أجهزة الأمن على الحركة. وفى اليوم الخامس من أكتوبر الماضى* اقتحمت الجماهير مبنى البرلمان، وفرضت كوشتونيتسا رئيسا، وتمت الإطاحة بميلوسوفيتش. وبقية القصة معروفة، إلى أن تم القبض على ميلوسوفيتش واعتقاله بتهم شتى، منها الفساد وخيانة الأمانة والطغيان وإساءة

استعمال السلطة. وعندما دخلت بعثة «الأهرام» مبنى البرلمان اليوجوسلافى للقاء رئيس مجلس النواب دراجليوب متشينوفيتش، ومن بعده لعقد مائدة مستديرة داخلة مع نخبة من المثقفين اليوجوسلاف، كانت فى الحقيقة تلامس قطعة من التاريخ الحى الذى شاهدنا بعضه عبر شاشات التليفزيون منذ شهور، أما بعضه الآخر فقد كان علينا فحصه ودراسته باللقاءات مع المسئولين وغير المسئولين اليوجوسلاف.

ولقد وضع واحد من المتحدثين فى المائدة المستديرة يده على لب القضية، عندما قال إنكم قد جئتم لكى تروا التغيرات التى حدثت فى المنطقة بعد انتهاء الحرب الباردة، ولكن بالنسبة إلينا فإن الحرب الباردة لم تنته فقط، فقد ظلت مستمرة بأشكال شتى بين القوى الكبرى، حتى ولو كان الاتحاد السوفيتى قد انتهى. وقد أشار هذا القول بوضوح إلى نمط من التفاعلات الدامية والانفجارات العرقية يختلف تماما عن نمط آخر من العلاقات كان يقوم على إعادة بناء أوروبا من خلال استيعاب دول شرق القارة من الشيوعيين السابقين فى منظومة الاتحاد الأوروبى، كما رأينا فى حالات رومانيا وبولندا والتشيك.

ولكن ما حدث فى الخامس من أكتوبر الماضى على بوابة البرلمان اليوجوسلافى فتح الباب على مصراعيه، ليس فقط لإنهاء الحرب الباردة بين بعض دول أوروبا، بل أيضا لإعادة إدماج يوجوسلافيا وكل البلقان فى البناء الأوروبى الجديد. والحقيقة أن النخبة اليوجوسلافية الجديدة التى جاءت إلى السلطة أعربت عن استعدادها للقبول بنتائج حرب البلقان التى استمرت خلال السنوات العشر الماضية، وأدت إلى تقليص الاتحاد اليوجوسلافى بعد أن خرجت من الاتحاد وبجراحة مؤلمة كل من سلوفينيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك ومقدونيا. وقد عبرت عن ذلك من خلال تنشيط العلاقات السياسية والاقتصادية مع هذه الدول، ونفخ الروح فى ميثاق الاستقرار والأمن لدول جنوب شرق أوروبا الذى أتاح فتح قنوات عدة مع ألبانيا. وفى ذات الوقت كسر العزلة الدولية عن يوجوسلافيا، من خلال استئناف العلاقات مع صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى، والاتحاد الأوروبى، ومنظمة التعاون والأمن الأوروبى، وحتى الولايات المتحدة ذاتها عندما وجد الرئيس اليوجوسلافى كوشتونيتسا فرصة حصوله على جائزة العام لمركز علاقات الشرق والغرب الأمريكى لكى يزور واشنطن ويلتقى بالرئيس بوش ووزير خارجيته كولين باول لكى يفتح صفحة جديدة فى العلاقات اليوجوسلافية الأمريكية.

وفى الحقيقة فإن النخبة اليوجوسلافية الجديدة تعرف الآن طريقها جيدا، والأكثر من ذلك أنها باتت تعرف الثمن الذى عليها دفعه للسير على هذا الطريق. وطريقها الذى أشار إليه الجميع ممن قابلتهم بعثة «الأهرام» هو أن تكون يوجوسلافيا جزءا من أوروبا، وحتى يحدث ذلك فلابد أن تكون ديمقراطية ورأسمالية، وجزءاً من إقليم ينمو ويزدهر. ولكى تكون الدولة ديمقراطية فلابد من أن تقوم على أساس من القانون، وتكون لها مؤسسات فاعلة وقادرة، وحتى تكون رأسمالية لابد لها من التحول إلى القطاع الخاص واقتصاد السوق، وحتى تكون جزءا من إقليم ينمو ويزدهر فلابد من تحقيق السلام وإقامة التعاون الإقليمى.

والمهام الثلاث ليست سهلة، وطريقها ممتلئ بالأشواك، وخلال أحاديثنا الطويلة فى بلجراد لم تتكرر كلمة مثلما تكررت كلمة «القانون»، فهو ضرورى للتعامل مع قضية تسليم ميلوسوفيتش للمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة مجرمى الحرب فى يوجوسلافيا، وضرورى أيضا لكل عمليات بيع وتخصيص القطاع العام، بما فيه الأجهزة الإعلامية، وهو مؤكد لفتح الباب فى وجه الاستثمارات الأجنبية، وأساسى لتنظيم علاقات جديدة بين الدولة الفيدرالية وجمهورية الجبل الأسود إذا ما قررت البقاء فى الاتحاد، وهكذا. ولكن القانون يحتاج إلى وقت ودراسة، خاصة بعد أن قررت يوجوسلافيا منذ البداية أن تجعل قوانينها متوافقة مع قوانين الاتحاد الأوروبى، كما أن القانون هو فى حد ذاته عملية تفاوضية صعبة بين ثمانية عشر حزبا تشارك فى الحكومة الفيدرالية، وأخيرا، فإن القانون يعنى البدء فى عملية تغيير هائلة تكون بدايتها غالبا قاسية على جماهير عانت طويلا من الحروب والفقر والحرمان.

لذلك لم تكن هناك مبالغة قط حينما قال لنا جميع المسئولين الذين التقينا بهم فى يوجوسلافيا إنهم فى سباق مع الزمن، أو إن الوقت هو أصعب العملات التى يحتاجون إليها، وإنهم يحاولون كسب الوقت بكل الطرق، خاصة التى تعتمد على التحركات الخارجية التى ترفع العزلة عن يوجوسلافيا وتعيد الثقة لدى الجمهور اليوجوسلافى فى أن الدعم الغربى قادم. ومن أهم الأوراق التى يستخدمها الرئيس الجديد ورفاقه عملية التحول الديمقراطى التى تمت فى الدولة، وعملية الانفتاح الإعلامى والشفافية والتقليل إلى حد كبير من موجة العداء تجاه الولايات المتحدة، تلك الموجة التى كانت

عالية خلال فترة الرئيس السابق، وحتى عندما يريد بعضهم نقد السياسات الأمريكية فإن ذلك يتم فى إطار شديد الرقة، وكثيرا ما تذكر «أخطاء المجتمع الدولى تجاه يوجوسلافيا» للإشارة إلى المواقف الأمريكية. وما عدا ذلك فإنه يجرى إعداد الأذهان للاقتراب والتفاهم مع حلف الأطلنطى الذى كان حتى وقت قريب مضى يضرب الأهداف اليوجوسلافية الرئيسية بالقنابل والصواريخ بالغة الدقة، وذلك من خلال المشاركة فى برنامج المشاركة من أجل السلام الذى ينظمه الحلف مع دول عديدة فى الكتلة الشيوعية السابقة ومن بينها روسيا.

ولكن التحرك الخارجى لا يحل المشكلات الداخلية العديدة، وفى المقدمة منها الوضع الاقتصادى، المتدهور، والذى سيتدهور أكثر على الأرجح بالنسبة للأفراد خلال المراحل الأولية للإصلاح الاقتصادى التى سوف تعتمد على إجراءات انكماشية لمواجهة التضخم والمحافظة على سعر العملة من الانهيار. وإلى جانب ذلك فإن الثقة الداخلية فى النظام ضعيفة ليس فقط لأن الحكومة الفيدرالية تعتمد على ائتلاف يقوم على ١٨ حزبا، بل لأن هذه الحكومة ذاتها ليس بينها تناغم مع حكومة جمهورية الصرب، وكذلك مع جمهورية الجبل الأسود، فضلا عن الأوضاع المتدهورة فى كوسوفا ومنطقة جنوب يوجوسلافيا الملاصقة لجمهورية مقدونيا. وفوق ذلك يوجد الميراث الهائل للحكم السابق بكل ما كان فيه من فساد وجريمة منظمة وضعف فى الإنتاجية، وشبه شلل فى الأجهزة الحكومية، وكل ذلك يجعل من الثقة فى النظام، فضلا عن الإقبال على الاستثمار، مسألة شبه مستحيلة.

وهنا تكمن عقدة الموقف فى يوجوسلافيا، بل فى منطقة البلقان كلها، فلا شك فى أن هناك محاولة جادة للتغيير من جانب النخبة اليوجوسلافية الجديدة، لكن هذا التغيير يحتاج إلى وقت، ومثابرة من أعضائها فى كل الأحزاب والقوى السياسية، وإلى مساندة من القوى الدولية الرئيسية، التى سوف تجتمع فى شكل مؤتمر للمانحين خلال الشهر المقبل، وتشترط فى الوقت نفسه حل مشكلة تسليم ميلوسوفيتش إلى المحكمة الدولية فى لاهاى، والأهم من ذلك كله الحاجة إلى قدر هائل من التوفيق والحظ الذى بدا أنه قد تخلى عن يوجوسلافيا طوال العقد المنصرم، ويحلم اليوجوسلافيون أن يعود إليهم مرة أخرى بعد أن دفعوا الثمن غاليا.

ويمكن القول فى النهاية إن الاتحاد الفيدرالى اليوجوسلافى أصبح فى مهب الريح، فالموقف بالنسبة لمنطقة الجبل الأسود يتأرجح بين الانفصال أو الاستمرار فى هذا الاتحاد، كما أن الموقف فى كوسوفا لن يعود إلى سيرته الأولى. فكل الدلائل تشير إلى أن منطقة كوسوفا سوف تختار فى النهاية الحكم الذاتى الموسع الكامل مع بقائها فى الاتحاد، لأن الاستقلال فى حد ذاته يعد مرفوضا على الأقل من الدول والمناطق المحيطة بها.

□

الرئيس اليوجوسلافى :
يوجوسلافيا لا تتحمل المسئولية وحدها

الرئيس اليوجوسلافى فويسلاف كوستونيتشا، هو - بحق - رجل مرحلة التحول والانتقال فى يوجوسلافيا، مرحلة تحول يوجوسلافيا لأن تكون دولة طبيعية بين الدول، بعد عقد كامل من الحروب الأهلية فى كرواتيا والبوسنة والهرسك وكوسوفا، وانهيار الاقتصاد الوطنى، مرحلة انتقال يوجوسلافيا من الديكتاتورية والشيوعية إلى الديمقراطية واقتصاد السوق، مرحلة الخروج من وضع «الدولة المنبوذة» إلى طريق العودة إلى «البيت الأوروبى».

ويعتقد كثير من الصربيين أن كوستونيتشا كان على موعد مع قدر يوجوسلافيا الجديدة.

فقد جاء الرجل من قرية كوستونيتشا قرب جبل سوفوبور فى صربيا، وهى القرية التى تسمت عائلته باسمها. وطالما ردد أهل هذه القرية «نبوءة» أنه سيظهر رجل يحمل اسم القرية وينقذ صربيا. وكان فويسلاف كوستونيتشا ذلك الرجل.

وكان كوستونيتشا على موعد مع قدر يوجوسلافيا، لأنه لم يكن لديه طموح مبكر فى احتراف السياسة، بل اختار دراسة القانون وعمل استاذا للقانون حتى طرد من كلية الحقوق بجامعة بلجراد لأنه لم يؤيد مشروع دستور ١٩٧٤، فعمل بالمحاماة حتى سمحت له السلطات بالتدريس فى معهد الفلسفة والفكر الاجتماعى.

وقد كان عزوف كوستونيتشا المبكر عن احتراف السياسة، يرجع إلى رفضه الانضمام للحزب الشيوعى، الذى كان المدخل للنشاط السياسى خلال الحكم الشيوعى، إلا أنه بعد سقوط الشيوعية وانهيار الاتحاد السوفيتى، قام بتأسيس الحزب

الديمقراطي عام ١٩٨٩، وعندما اختلف مع صديقه اللدود زوران جينجش الذى كان نائبا لرئيس الحزب، وأصبح رئيس الحزب ورئيس الحكومة الصربية حاليا، خرج كوستونيتشا من الحزب الديمقراطي، وأسس حزب صربيا الديمقراطي عام ١٩٩٢.

ويصبح كوستونيتشا على موعد مع القدر - مرة أخرى - في خريف عام ٢٠٠٠، عندما احتاج تحالف المعارضة إلى مرشح رئاسي لم تتلطخ سمعته بالارتباط بنظام سلوبودان ميلوسيفيتش. وقد كان كوستونيتشا ذلك الرجل، وكان من دفعه إلى ذلك، هو صديقه اللدود جينجش الذى قضى أسبوعين في مناشدة كوستونيتشا لإقناعه بمجرد دخول الانتخابات. وقد وصف جينجش ذلك بقوله: «إنها كانت أصعب مهمة في حياتي».

إلا أنني بعد أن قابلت كوستونيتشا، أحطت بجوانب أخرى في شخصيته، مكنته من الفوز في الانتخابات، وجعلته رجل المرحلة في يوجوسلافيا. فأول ما يلفت النظر إلى كوستونيتشا هو تواضعه الجم كأستاذ جامعي احترف السياسة. فقبل أن ألتقيه كنت على موعد وبعثة «الأهرام» مع وزير الإعلام وبينما كنت أتأهب للتوجه لإجراء المقابلة مع الرئيس، قيل لي إن الرئيس قد جاء إلى هنا، وهو في انتظارك بالطابق الأول، كما يلفت النظر إلى كوستونيتشا أنه يتحدث بهدوء، وينظر إلى مضيفه وقد أسدل جفنه الأعلى، فتصبح النظرة حانية طيبة ومستقرة.

ولكن كوستونيتشا عندما تحدث، أظهر أنه عنيد صلب في مواقفه ولكنه براجماتي «عملي» يطالب ويتمسك بالممكن الذى هو أن تكون بلاده دولة عادية بالسلام والديموقراطية، كما أن كوستونيتشا يقول عن نفسه إنه قومي ولكنه ديموقراطي ويقدم نفسه على أنه غير موال لأمريكا، إلا أنه ميال لأوروبا ولكل ذلك، اختارت يوجوسلافيا كوستونيتشا رئيسا في مرحلتها الانتقالية التى تمر بها الآن، واخترنا أن يكون حديثنا مع الرئيس اليوجوسلافي جينجش الذى كان عائدا لتوه من زيارة إلى أمريكا، حول ماذا يحدث في يوجوسلافيا الآن، وكيف يقود كوستونيتشا المرحلة الانتقالية في بلاده.. وفيما يلي نص الحديث:

■ لنبدأ بموضوع زيارتكم إلى الولايات المتحدة الأمريكية.. لماذا كانت هذه الزيارة.. وكيف ترون نتائجها؟

□□ **كوستونيتشا:** زيارتي للولايات المتحدة كانت مهمة جدا بالنسبة ليوجوسلافيا، واعتبرها ناجحة.. فقد كانت لنا علاقات قوية مع الولايات المتحدة، غير أن التطورات

التى مرت بها يوجوسلافيا خلال العقد الماضى، حولتها إلى «علاقات معقدة» خاصة عقب القصف الأمريكى ليوجوسلافيا خلال حكم الرئيس السابق سلوبودان ميلوسيفيتش.

وبالطبع، فإن الوضع يتغير الان، حيث إن الولايات المتحدة دولة مهمة لنا وعلاقاتنا بها لها الأهمية نفسها التى لعلاقاتنا بروسيا والاتحاد الأوروبى.

■ هل تمت الزيارة بمبادرة منكم أم بمبادرة من الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة جورج بوش؟

□□ **كوستونيتشا:** فى الواقع كانت فكرتى.. فقد كنت أفكر فى ضرورة زيارة الولايات المتحدة وإجراء مشاورات مع إدارة الرئيس جورج بوش، فمنذ أن توليت مهام منصبى كرئيس ليوجوسلافيا فى أكتوبر الماضى، قمت بعدة زيارات لعدة دول أوروبية.

وقد بدأت زياراتى بحضور قمة الاتحاد الأوروبى فى أكتوبر الماضى، من أجل محاولة استعادة العلاقات بين يوجوسلافيا والاتحاد الأوروبى، وتحسين تلك العلاقات، ثم قمت بزيارة إلى روسيا وأجريت مباحثات مع الرئيس الروسى فلاديمير بوتين.

ولكل ذلك، كانت زيارتى للولايات المتحدة، فى ضوء تلك التحركات الدبلوماسية، خطوة ضرورية، حيث أجريت مباحثات مع الرئيس جورج بوش، ونائب الرئيس ديك تشينى، ومستشارة الأمن القومى كونداليزا رايس، ووزير الخارجية كولين باول.

■ هل يمكننا القول إن الحرب التى دارت بين يوجوسلافيا والولايات المتحدة قد انتهت فعلا؟

□□ **كوستونيتشا:** نعم بالقطع.. أعتقد أن الحرب بين الولايات المتحدة ويوجوسلافيا قد انتهت، وأعتقد، بيقين أكبر، أن تلك الحرب لم تكن ضرورية، بل أقول إن الكثير من الحروب التى اندلعت فى المنطقة فى العقد الماضى، لم يكن ضروريا، وإنه كان من الممكن تجنب تلك الحروب.. ودعنى أقل إن الجانب الأكبر من الأخطاء التى قادت إلى تلك الحروب قد ألقى على عاتق النظام اليوجوسلافى السابق برئاسة ميلوسيفيتش، كما أن المسئولية عن تلك الحروب ألقيت على كاهل النظام السابق، ورغم ذلك، أعتقد - بطريقة ما - أنه كان من الممكن وقف تدهور الأمور، فمنذ بداية التسعينيات، كان بإمكان

الأوروبيين والأمريكيين أن يطرحوا مبادرات للتسوية، وأن يدفعوا باتجاه حل سلمى للوضع المتأزم بين الحكومة الصربية والألبان، لكنهم تركوا الأمور تتدهور باتجاه العنف ثم الحرب.

وبعد ذلك، فكر الأوروبيون والأمريكيون فى مبادرات للتسوية، واستضافوا مؤتمرات للسلام فى وقت متأخر جدا.. فمن المعروف أن النزاع كان قد بدأ فعليا عام ١٩٩١، إلا أن اتفاق دايتون للسلام لم يتم التوصل إليه إلا فى عام ١٩٩٥، ثم تم التوصل بعد ذلك إلى قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ بخصوص مشكلة كوسوفا، ولكن بعد حملة حلف شمال الأطلنطى «الناتو» على يوجوسلافيا عام ١٩٩٩، وقد كان من الممكن تجنب حرب كوسوفا.. نعم.. ربما كان من المستحيل بقاء الدولة اليوجوسلافية على حالها عقب أحداث ١٩٨٩ التى شهدت سقوط الاتحاد السوفيتى ونهاية الحرب الباردة.

وبمعنى آخر، ربما كان من المستحيل الاحتفاظ بوحدة الدولة اليوجوسلافية وعدم انفصالها وتفككها، ولكن كان من الممكن أن يحدث تفكك يوجوسلافيا دون صراعات عنيفة وخوض حروب مريرة.

وبالتأكيد فإن لحظة تفكيك يوجوسلافيا كانت لحظة مريرة، إلا أنه برغم تأكيد أن تحلل واختفاء يوجوسلافيا الفيدرالية كان أمرا لا فرار منه، فإنه كان من الممكن تفادى «السيناريو الأسوأ» أى تفادى الحرب، فقد كان من الممكن تصور «طلاق سلمى» على غرار الانفصال بين جمهورية التشيك وجمهورية سلوفاكيا.

ولذلك، أعتقد أن المسئولية عن العنف والحرب لا تقع على عاتق القادة المحليين ليوجوسلافيا فقط، بل إن المسئولية تقع أيضا على عاتق القوى العظمى فى العالم.

تحول يوجوسلافيا إلى دولة عادية

■ ما هى أولويات سياستكم على الصعيدين الدولى والمحلى.. أو على ماذا سيتركز اهتمامكم الأكبر خارجيا وداخليا خلال الفترة المقبلة؟

□□ **كوستونيتشا:** حسنا.. قد يبدو ما سأقوله متناقضا أو بلا منطق.

وفى البداية أقول إن لدى أولويتين سأوليهما الأهمية نفسها.. فأنا أريد إنجاز تحول يوجوسلافيا إلى «الدولة» وإلى «الديمقراطية». وعندما أتحدث عن الدولة فأقصد أن تتحول يوجوسلافيا إلى حالة الدولة، فنحن نعيش فى دولة تفككت وتقسمت إلى أجزاء.. وعندما أتحدث عن الديمقراطية أتحدث عن المؤسسات الديمقراطية والانتخابات وحكم القانون.

إن هناك تحديات داخلية عديدة تواجهنا.. فهناك تحديات مثل الحركات الانفصالية وأزمة كوسوفا، كما أن هناك تحديات تواجه الفيدرالية اليوجوسلافية تتمثل فى مستقبل العلاقة بين جمهوريتى صربيا والجبل الأسود اللتين تتكون منهما يوجوسلافيا الفيدرالية، وتلك التحديات تتعلق بما يمكن تسميته «وحدة الدولة» وهذه أولوية مهمة.

وترتبط هذه التحديات بتحدى التوافق بين الديمقراطية بكل ما تعنيه من حكم القانون والمؤسسات واحترام حريات الأفراد والأقليات العرقية، لأننا نعيش فى دولة متعددة الأعراق، بل يمكن أن أقول إن يوجوسلافيا هى أكثر دولة فى المنطقة تعددا فى الأعراق، ولأننا نعيش فى دولة ديمقراطية متعددة الأعراق، فإن ذلك يعنى تكريس اهتمام أكبر بـ «الدولة» أو «تكوين الدولة» التى تضم مثل هذا التنوع العرقى الغنى. كما يعنى ذلك - أيضا - أن تكون لهذه الدولة علاقات طبيعية مع جيرانها والمجتمع الدولى.

وباختصار، فإننى أريد تحول يوجوسلافيا إلى دولة ديمقراطية طبيعية لها علاقات طبيعية مع جيرانها والعالم، وذلك ما تركز عليه اهتمامى منذ توليت الرئاسة.

■ كيف ترون «الرئاسة» بعد ٦ أشهر من توليكم رئاسة الجمهورية.. وما هو تقويمكم لخبرتكم فى الرئاسة خلال تلك الفترة؟

□□ **كوستونيتشا:** لقد وجدت الرئاسة عملية أكثر من صعبة.. إنها تحد.. فأنا لست سياسيا محترفا، وتعود بداية انخراطى فى العمل السياسى إلى ما يقرب من ١٠ سنوات فقط، والواقع أن خبرتى الحقيقية كانت فى المجال الأكاديمى، حيث جئت إلى السياسة من حقل التدريس الجامعى، بينما تمحورت خبرتى السياسية فى العمل البرلمانى حيث كنت عضوا فى البرلمان الصربى لمدة ٧ أعوام.

أما خبرتى فى «الرئاسة» فيمكن وصفها بأنها «مدهشة» وحافلة بالأشياء غير

المتوقعة، فكل يوم، وربما كل دقيقة أواجه مخاطر جديدة وتحديات جديدة.. ولكننى أدرك - فى الوقت نفسه - أننى فى موقع التأثير فى الأحداث.

تسليم ميلوسيفيتش

■ **هل اشترطت عليكم الولايات المتحدة تسليم الرئيس السابق سلوبودان ميلوسيفيتش لمحكمة مجرمى الحرب فى لاهاى مقابل حصولكم على المعونات الدولية اللازمة لإعادة الإعمار والبناء.. وبمعنى آخر.. هل تشترط أمريكا دعم مؤتمر المانحين الدوليين ليوجوسلافيا فى الشهر المقبل مقابل تسليم ميلوسيفيتش؟**

□□ **كوستونيتشا:** لا.. هذا غير صحيح.. الولايات المتحدة لم تفرض علينا شرطا محددا، ولم تعلن الولايات المتحدة أنها لن تدعم مؤتمر المانحين الدوليين ليوجوسلافيا إلا بشرط تسليم الرئيس السابق سلوبودان ميلوسيفيتش.

إن أمريكا لم تعلن ذلك بشكل محدد.. أبدا، وربما تكون الولايات المتحدة قد قالت إنها لن تشارك فى مؤتمر المانحين الدوليين، غير أنها لم تهدد بأنها لن تدعم المؤتمر.

وأريد أن أقول إن هناك «تعاملا مختلفا» من الإدارة الأمريكية الجديدة بالمقارنة بالإدارة الأمريكية السابقة.. هناك تحول إيجابى فى التعامل الأمريكى، حيث إن إدارة بوش لا تتحمس الحماسة نفسها التى كانت لدى الإدارة السابقة تجاه المحكمة الجنائية الدولية أو محكمة مجرمى الحرب، إلا أنها تخضع لضغوط من الكونجرس ومن المنظمات الأهلية غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدنى. وهذا التعامل الجديد من الإدارة الأمريكية الجديدة قد يدفع باتجاه إيجاد «حل وسط» أو «ترضية» غير أنى أقول إن ذلك لن يكون على حساب المصالح الوطنية اليوجوسلافية، فهناك فى يوجوسلافيا برلمان وشركاء فى الحكومة الفيدرالية ورأى عام ومؤسسة قضائية.. ولذلك فإن محاكمة ميلوسيفيتش أمام محكمة لاهاى لابد أن تكون نتيجة قرار من داخل المؤسسات اليوجوسلافية، ونحن نعد «ورقة قانونية» تتضمن الموقف القانونى من المحكمة الجنائية الدولية والطريقة القانونية التى ستتعامل بها يوجوسلافيا فى موضوع ميلوسيفيتش، وبالنسبة لى، فأنا أعتقد أن المحكمة يجب ألا تطبق «عدالة انتقائية».

أزمة كوسوفا

■ لننتقل إلى قضية كوسوفا.. ونسألك عن نياتك فى حل هذه المشكلة؟

□□ **كوستونيتشا:** أعتقد أن قوات حفظ السلام الدولية فى كوسوفا «كفور» ستبقى لفترة محددة، ودون وجود هذه القوات سيسوء الوضع، حيث إن وجود قوات حفظ السلام «كفور» سيساعد اللاجئين من كوسوفا على الشعور بالطمأنينة والعودة إلى ديارهم. إن هناك إدارة انتقالية فى كوسوفا، وهى إدارة دولية تدير الأوضاع فى المنطقة حاليا كحل مؤقت. وأعتقد أن الفترة الحالية هى فترة انتقالية لا غنى عنها حتى يتم التوصل إلى حل نهائى.. إننى مع إيجاد ضمانات مؤسسية للصرب والألبان فى كوسوفا من أجل استعادة الوضع الطبيعى هناك، وإعادة الثقة بين سكان الإقليم وتسهيل عودة اللاجئين الصرب وضمان الأمن للأشخاص والممتلكات.. وأنتم تعلمون أنه فى الوقت الذى نزح فيه اللاجئون الصرب من كوسوفا، نزح لاجئون إلى الإقليم من غير سكانه. وأعتقد أنه لابد من عودة الحالة الطبيعية إلى الإقليم وحل المشكلة بطريقة ديمقراطية وسلمية.

■ هل تعتقدون أن هناك تشابها بين وضع الأزمة فى البلقان والأزمة فى الشرق الأوسط؟.. وكيف يمكنكم المقارنة بين الأزمتين؟

□□ **كوستونيتشا:** بشكل عام، فإن الأزمات فى المنطقتين متشابهة جدا، حيث إنها أزمات ذات أبعاد تاريخية وسياسية معقدة.. كما تتشابه أزمات البلقان والشرق الأوسط فى أن هناك تدخلات دولية من أجل التوصل إلى حلول لها، وفى البلقان والشرق الأوسط، يتضح أن فرض أى حل سياسى دون رضاء الفرقاء السياسيين لا يؤدى إلى أى حل. إن فرض حلول من الخارج بهدف تحقيق السلام لا يؤدى إلى السلام.. فالكثير من الحلول السلمية لأزمات البلقان والشرق الأوسط قد فشل فى تحقيق الاستقرار والأمن، فأى حل سياسى يجب أن ينال رضاء الناس، وأن يحقق مصالحهم.

■ **دعنا نسألك عن موقع مصر وبقية العالم العربى فى خططك المستقبلية؟**

□□ **كوستونيتشا:** إن علاقاتنا بمصر والدول العربية تحتل أولوية مهمة فى سياستنا منذ عقود، فهى علاقات مهمة وتاريخية، ويهمنى أن أقول إن هذه العلاقات ليست علاقات اقتصادية فقط، فنحن شركاء سياسيون، ولسنا شركاء سياسيين فقط بل إننا أصدقاء.

ولكنى أستطيع أن أقول إننا فى يوجوسلافيا واجهنا تحديات ومشكلات فى السنوات العشر الأخيرة، وقد أثرت تلك التحديات والمشكلات على علاقات يوجوسلافيا بمصر والعالم العربى، ولكن الموقف الحالى فى يوجوسلافيا يسير باتجاه أن تكون يوجوسلافيا مستقرة وديمقراطية، وبما يقود إلى تحسين العلاقات مع مصر والدول العربية، وقد قامت وفود دبلوماسية يوجوسلافية بزيارة المنطقة العربية فى الفترة الأخيرة، فنحن نريد إعادة انطلاق العلاقات اليوجوسلافية ـ العربية إلى المستوى الذى كانت عليه، فقد كانت علاقات ترضينا ونفخر بها.

■ **ما الذى تحتاجونه لاستعادة الوضع الطبيعى فى يوجوسلافيا والعلاقات الطبيعية بين يوجوسلافيا والعالم؟**

□□ **كوستونيتشا:** فى الواقع إنها مهمة صعبة، وقد تندهشون إذا قلت إننا نحتاج إلى الوقت بأكثر من حاجتنا إلى المال. لقد واجهنا فى نصف سنة منذ أن توليت مهام الرئاسة فى أكتوبر الماضى، مشكلات عصيبة.. ونحن نحكم هذا البلد بائتلاف واسع بين أحزاب شتى، بينها اختلافات شتى فى التوجهات والسياسات، وأرى أنه من المهم أن نتوصل إلى اتفاق عام حول تطبيع يوجوسلافيا أى أن تكون دولة طبيعية، وحول تطبيع علاقاتنا مع جيراننا ومع العالم، وفى الوقت الحالى، فإن ما نحتاجه هو الوقت من أجل التوصل إلى إجماع لإنجاز التطبيع فى الداخل والتطبيع مع الخارج، قبل أن ندخل انتخابات جديدة.

■ **بهذه المناسبة، يتردد أن هناك خلافات بينكم وبين رئيس الوزراء الصربى زوران جينجش.. ويتردد أنه يطمح إلى المنصب الأول فى البلاد.. فما حقيقة هذه الخلافات؟**

□□ **كوستونيتشا:** فى الحقيقة، توجد خلافات بينى وبين السيد جينجش وبين حزبى حزب صربيا الديمقراطى وحزب جينجش الحزب الديمقراطى.. وهى خلافات لا توصف

بأنها خلافات بين أشخاص فى مواقع سياسية، بل هى خلافات سياسية حزبية، ولن أسرد تفاصيل تلك الخلافات، فهى اختلافات واضحة حول موضوعات الدولة اليوجوسلافية، وسيادتها وعلاقاتها بالخارج وحكم القانون فى الداخل.

■ **بخصوص الدولة اليوجوسلافية.. نلاحظ أن الاتحاد الفيدرالى بين صربيا والجبل الأسود هو فيدرالية من نوع غريب.. فلكل بلد دستوره وعملته الوطنية وحكومته.. كيف ترون مستقبل العلاقة بين صربيا والجبل الأسود؟**

□□ **كوستونيتشا:** أنا متفائل بمستقبل العلاقات بين صربيا والجبل الأسود.. والدستور اليوجوسلافى مماثل لدستور جمهورية الجبل الأسود، ولكنى أستطيع أن أقول إنه بعد الانتخابات الأخيرة فى الجبل الأسود، حدث هناك انقسام حول الاتحاد الفيدرالى بين صربيا والجبل الأسود، ولكن مواطنى الجبل الأسود لم يقرروا بعد الانفصال وقيام دولة مستقلة، فاستقلال الجبل الأسود سيكون أمرا خطيرا، ليس فقط على العلاقات بين صربيا والجبل الأسود، ولكنه سيترك - أيضا- تأثيرات سلبية على الاستقرار فى منطقة البلقان، حيث يمكن أن يمتد الانقسام إلى دول عديدة فى المنطقة.

وفى رأيى أننا نحتاج إلى إطار دستورى جديد لنوع جديد من الفيدرالية بين صربيا والجبل الأسود، وهذا الإطار الدستورى الجديد يجب أن يضمن الاستقلالية من جهة، والمساواة والعدل واحترام حقوق الإنسان من جهة أخرى.. ولكننا نحتاج إلى بعض الوقت لكى نحقق ذلك فى المستقبل.

■ **يقال عنك إنك محافظ من جهة.. وقومى صربى من جهة أخرى.. هل هذا صحيح؟**

□□ **كوستونيتشا:** لقد حظى توجهى القومى باهتمام كبير.. وقد أسئ فهم توجهى القومى أحيانا.

وبالنسبة لى، فأنا أعتبر أننى قومى معتدل.. وهذا المكون فى شخصيتى يرتبط بمكون آخر هو أننى محافظ ولكننى ديمقراطى.. وهذان المكونان يحددان موقفى السياسى وموقف الحزب السياسى الذى أرأسه وهو حزب صربيا الديمقراطى الذى ينتمى إلى يمين الوسط.. إننى قومى وديمقراطى.. وهذا التوجه كان نتيجة للتحديات

والمشكلات التى تواجه هذا البلد، وقد فرضت على تلك التحديات والمشكلات أن يكون توجهى هو الحفاظ على هويتنا القومية من جهة، والاحترام الكامل لكل القوميات الأخرى فى هذا البلد، من منطلق ديمقراطى.

■ هل ساعدتك خلفيتك القانونية فى اختيار هذا التوجه؟

□□ **كوستونيتشا:** خلفيتى الدراسية كانت قانونية، حيث درست فى كلية الحقوق وحصلت على.. الدكتوراه فى القانون.. وقد عملت أستاذا للقانون ثم محاميا، ثم دخلت السياسة من باب العمل البرلمانى والحزبى.. وقد أفادتنى خلفيتى القانونية فى توجهى السياسى.

■ سؤالنا الأخير عن العلاقات المصرية ـ اليوجوسلافية.. نعلم أنكم تنوون زيارة القاهرة.. متى ستكون هذه الزيارة؟

□□ **كوستونيتشا:** بالفعل.. أعد منذ فترة لزيارة القاهرة ولقاء الرئيس حسنى مبارك.. ويتوجب على أن أقوم بهذه الزيارة خلال العالم الحالى.

□

رئيس مجلس النواب اليوجوسلافى :
ميلوسيفيتش قادنا لحرب مع العالم

رئيس مجلس النواب اليوجوسلافى الدكتور دراجليوب متشينوفتش، يبدو فى السبعين من عمره كشاهد عيان على النضال الديمقراطى السلمى فى يوجوسلافيا، حتى كان سقوط نظام ميلوسيفتش الديكتاتورى. فقد انضم دراجليوب متشينوفتش، وعمره أربعة عشر عاما، فى نهاية الحرب العالمية الثانية، للحركة المعادية للفاشية. كما أبعد عن عمله كمدرس بالجامعة عام ١٩٥٧ بسبب نشاطه السياسى. وفى عام ١٩٦٨ أعادت السلطات طرده من الجامعة وسجنه وسحب جواز سفره وحرمانه من أى عمل لمدة سبع سنوات، وبعد عشرين عاما، وعقب سقوط الشيوعية وانهيار الاتحاد السوفيتى عام ١٩٨٩، شارك مع رئيس الجمهورية الحالى كوستينتشا ورئيس الحكومة الصربية الحالى زوران جينجش فى تأسيس الحزب الديمقراطى، كأول حزب سياسى معارض فى صربيا بعد الحرب العالمية الثانية. وفى عام ١٩٩٦ شكل حزبا جديدا هو حزب الوسط الديمقراطى الذى شارك فى جبهة الأحزاب الديمقراطية المعارضة التى استطاعت إسقاط دكتاتورية ميلوسيفيتش فى أكتوبر الماضى.

وفى حديثه مع بعثة «الأهرام» استعرض رئيس مجلس النواب اليوجوسلافى تطورات التحول الديمقراطى، وتعبيرا عن حبه لمصر استضاف بعثة «الأهرام» على «مائدة حوار» مع خبراء وسياسيين فى مبنى البرلمان، وفيما يلى نص الحديث معه:

● دعونى أرحب بكم كأصدقاء من مصر، حيث إن مصر ويوجوسلافيا لديهما نصف قرن من الصداقة خلفهما.

أريد أن أقول إن الحكومة الجديدة والبرلمان الجديد فى يوجوسلافيا لم تمض عليهما سوى فترة سبعة أشهر، وقد استطعنا خلال هذه الفترة أن نتقدم خطوات إلى

الأمام. وفى حين أننا كنا بدأنا فى بداية التسعينيات فى التقدم خطوات نحو التحول، فإنها لم تأت بالنتائج المطلوبة، حيث إننا كنا فى وضع ينبغى التخلص منه، بل إننا كنا فى وضع حرب. ونتيجة لذلك الوضع، فإن الغالبية العظمى من اليوجوسلافيين لم تنخرط فى عملية التحول الديمقراطى، فى حين أن القوى التسلطية غير الديمقراطية استطاعت الاحتفاظ بمواقعها فى السلطة. نعم.. كانت هناك أحزاب، إلا أنها لم تكن تستطيع إنجاز التحول إلى الديمقراطية، فقد واجهنا - من ناحية - مشكلات الدفاع عن سلامة أراضينا وسيادتنا القومية ومصلحتنا القومية، ومن ناحية أخرى فإن السياسات التى اتبعها نظام ميلوسيفيتش قادت البلاد إلى حالة من الصراع مع الجماعة الدولية، حيث تبنى النظام السابق توجهات عدائية تجاه بعض الدول المجاورة لنا.

وقد ترتب على تلك السياسات أن فرضت علينا العزلة والعقوبات الدولية، وكان من غير الممكن حدوث تطور ديمقراطى وبناء مؤسسات ديمقراطية فى ظل العزلة والعقوبات.

لقد أضر النظام التسلطى بالبلاد خلال العقد الماضى، ولكن القدرات الديمقراطية الكامنة فى هذا البلد تقوت فى النهاية لإنهاء نظام ميلوسيفيتش التسلطى. وقد حدث ذلك يوم ٥ أكتوبر الماضى، وكان حريق البرلمان الذى تحاوروننى فيه الآن شاهدا على ذلك، ومنذ ذلك الوقت عادت يوجوسلافيا إلى المجتمع الدولى وخرجت من عزلتها. فقد استأنفنا عضويتنا فى الأمم المتحدة، والبنك الدولى، وصندوق النقد الدولى، والمجلس الأوروبى، واليونسكو بعد طردنا من تلك المنظمات.

كما استعدنا علاقاتنا الدبلوماسية مع جيراننا خاصة مع جمهوريات يوجوسلافيا السابقة، مثل سلوفينيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك ومقدونيا، كما نحاول تطوير علاقاتنا مع ألبانيا، حيث إن وزير خارجيتنا يزور اليوم العاصمة الألبانية «تيرانا»، وبالإضافة إلى ذلك فقد أجزنا سلسلة من القوانين المهمة لتحسين أحوال حقوق الإنسان والأمن والأمان للشعب، علاوة على قوانين أخرى للإصلاح الاقتصادى مثل الإصلاح الضريبى والتجارة الخارجية وإجراءات أخرى مثل الخصخصة والأوراق المالية.

كما نتجه - أيضا - إلى تثبيت سعر العملة من أجل زيادة الصادرات والواردات، ونسعى - أيضا - إلى مواجهة المشكلات الاجتماعية التى تواجه المواطنين.

غير أننى أستطيع أن أقول بصراحة إننا لم ننجح كثيرا فى زيادة معدل النمو الاقتصادى، والسبب فى ذلك هو الأضرار التى لحقت بنا بعد فرض العقوبات الدولية علينا وحالة الحرب، حيث تدنت إنتاجية القوة العاملة، كما عانينا خسارة فى قدرتنا الصناعية بسبب حملة قصف حلف الأطلنطى، تقدر بنحو ٣٠ مليار دولار. كما دمرت الكبارى اليوجوسلافية، بدءا من الكوبرى الأكبر على نهر الدانوب وحتى أصغر الجسور فى البلاد، وتدمرت - كذلك - محطات الكهرباء والمصانع خاصة مصانع السيارات والجرارات ومحطة التليفزيون. وكان من نتيجة كل ذلك، أن أصبح مئات الآلاف من المواطنين عاطلين، وهؤلاء المواطنون يحتاجون إلى المساعدة.

وأمام كل ذلك، اتجهنا إلى إعادة تخصيص مواردنا القومية، والحصول على بعض المساعدات الخارجية، كما اتجهنا إلى إعادة هيكلة مؤسساتنا فى الاتجاه الصحيح.

أحزاب بدون ديمقراطية

■ **تقولون إنه كانت هناك تعددية حزبية فى التسعينيات.. وبرغم ذلك كان النظام السياسى تسلطيا.. كيف؟**

□□ نعم.. الوضع السياسى لم يكن ديمقراطيا، فلم يكن هناك فصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وكان النظام تسلطيا، إن السلطة التنفيذية كانت لديها كل السلطات، حيث كانت الحكومة تعطى الأوامر للسلطة التشريعية وللسلطة القضائية، وبمعنى آخر فإنه برغم وجود مؤسسات تشريعية وقضائية وديمقراطية فإنها لم تكن تمارس وظائفها.

كانت الحكومة كل شىء.. وهذه المشكلة مازالت مستمرة معنا فى العهد الديمقراطى، حيث إن لدينا ١٠٠ ألف كانوا يعملون بالحكومة ووجدنا صعوبة فى تغيير تفكيرهم وعاداتهم.

كوسوفا والجبل الأسود

■ واجهتم مشكلات اقتصادية وسياسية من أجل التحول إلى الديمقراطية واقتصاد السوق.. أين مشكلة كوسوفا ومشكلة الجبل الأسود فى هذا الإطار؟

□□ كوسوفا والجبل الأسود مشكلتان فعلا. بخصوص كوسوفا، تعلمون أنه تم نشر قوات دولية (كفور) هناك، ولكن كل الأقليات هناك فى وضع سيىء، ويستوى فى ذلك الصرب مع الأتراك مع المصريين (أقلية قومية) الذين انتهكت حقوقهم وتعرضوا للاضطهاد. وأقول إنه برغم وجود القوات الدولية فى كوسوفا، فإن الوضع سيىء هناك، حيث ينتشر السلاح ولا يوجد إنتاج أو حياة اقتصادية، بل توجد حرب وعصابات وتهريب، لذلك وصل معدل البطالة هناك إلى نحو ٦٠٪، فلا يمكن توقع إنتاج أو حياة اقتصادية فى ظل تلك الظروف. إنها دائرة مفرغة، فالمستثمرون لا يستطيعون الاستثمار هناك لأنها منطقة غير آمنة وغير مستقرة، ونظرا لأنها منطقة غير مستقرة، لا أحد يتوجه إلى الاستثمار فيها، لذلك يجب أن نكسر هذه الحلقة المفرغة، ونعتقد أن الاستثمار فى المنطقة سيجعل الناس يشعرون بأن لهم مستقبلا، وبأن حقوقهم وملكياتهم محترمة.

أما بخصوص مشكلة جمهورية الجبل الأسود، فنعتقد أنه يجب أن نعمل من أجل صيانة الاتحاد الفيدرالى اليوجوسلافى الذى يضم جمهوريتى صربيا والجبل والأسود.

والمشكلة أن يوجوسلافيا مازالت تعيش بمفهوم القرن التاسع عشر للسيادة القومية، فكل منطقة، وكل أقلية قومية تريد أن تكون لها دولة مستقلة. لقد بدأ تفكك يوجوسلافيا عام ١٩٩٠، وهو العام الذى شهد انتخابات كرواتيا، التى بعدها قال رئيس كرواتيا توجمان إنه لا يعترف بالاتحاد الفيدرالى اليوجوسلافى، لكنه يعترف فقط بسيادة كرواتيا، ولأنه كان فى كرواتيا نحو ٨٠٠ ألف صربى، فإنهم لم يعترفوا بسيادة كرواتيا، وطالبوا بأن تكون لهم دولة مستقلة.. والمضحك أنه فى المناطق التى كان يعيش فيها الصرب فى كرواتيا، طالبت قرية بأن تكون لها دولة مستقلة.. وهكذا.

وأعتقد أن المشكلة بين صربيا والجبل الأسود هى انعكاس لمفهوم تطلع كل قومية

إلى السيادة القومية. وقد رأينا بعد الانتخابات الأخيرة فى الجبل الأسود انقساما بين سكان الجبل الأسود حول الاستقلال أو البقاء فى الاتحاد الفيدرالى مع صربيا.

■ ما مستقبل المؤسسات الاتحادية إذا انفصلت جمهورية الجبل الأسود عن الاتحاد اليوجوسلافى الفيدرالى؟

□□ إذا انفصلت جمهورية الجبل الأسود، فإن الأمر قد يستغرق ما بين عامين وثلاثة أعوام لإتمام الانفصال. ومن الطبيعى أنه إذا تم الانفصال فسيتم انفصال فى البرلمان الاتحادى وفى الحكومة الاتحادية.

وستكون النتيجة أنه لن توجد - بعد ذلك - يوجوسلافيا الاتحادية، بل سنكون أمام جمهورية صربيا وجمهورية الجبل الأسود. ولكننى أستطيع أن أقول إن الانفصال ليس حلا.

فبعد الانفصال ستطالب كوسوفا بإقامة دولة مستقلة، وسيمتد الأمر إلى مقدونيا، حيث ستطالب الأقلية الألبانية هناك بدولة مستقلة، وسندخل من جديد فى وضع مشابه لوضع البوسنة والهرسك. بل إن الجبل الأسود نفسها يمكن أن تشهد حربا أهلية بين من يؤيدون الاستقلال ومن يؤيدون البقاء فى الاتحاد الفيدرالى، وأنا أتساءل: لماذا ينفصل سكان الجبل الأسود؟ إننا لا نفرض عليهم اللغة الصربية، ولا نفرض عليهم أى إملاءات، وأعتقد أنه من الضرورى أن ندخل تغييرات على الدستور الاتحادى تضمن صيانة الاتحاد الفيدرالى بين صربيا والجبل الأسود.

تكلفة الإصلاح

■ أيا كان الحل لمشكلتى كوسوفا والجبل الأسود، فإنكم تعتزمون المضى قدما فى التحول الاقتصادى والسياسى، ونسأل عن التكلفة الاجتماعية لهذا التحول؟

□□ لقد توقع معظم الشعب أنه فى اليوم التالى للانتخابات الديمقراطية ستتحسن أحوال المعيشة بنسبة مائة فى المائة، وهذا لم يحدث، لكن الذى حدث أنه أصبح لدى الشعب إعلام حر ونقابات عمالية تتمتع أنشطتها بالحرية بالإضافة إلى حق الإضراب، وقد كانت تلك الحريات لسنوات طويلة نوعا من الترف.

وعلينا مسئولية أن نشرح للناس أن هناك تكلفة اجتماعية يجب أن تدفع من أجل التحول، وأنهم مسئولون عن أنفسهم فى توفير ظروف أفضل لحياتهم ومستقبلهم، وألا يتوقعوا من الحكومة أن تحل كل مشكلاتهم.

■ ألا تخشون التراجع؟

□□ نعتقد أن علينا التزاما أمام التاريخ والتزاما أمام الناخبين الذين انتخبونا بالتحول الديمقراطى ، التزاما بأن نصبح مجتمعا ديمقراطيا.

وقد تكون المرة الأولى فى التاريخ الصربى التى توجد فيها فى بلدنا سلطات لديها التزام بالتقيد بالمعايير الديمقراطية والنظام الديمقراطى. لقد سقط النظام التسلطى فى ٥ أكتوبر الماضى، وانتهت التسلطية.

■ لكن كيف تستطيعون اجتذاب تأييد البيروقراطية والناس لعملية التحول الاقتصادى والسياسى؟

□□ إننا نفرض على البيروقراطية الالتزام بتطبيق برامج الإصلاح ونتخذ ضدها إجراءات متشددة إذا عوقت التغيير أو أخرته كما أننا نتبع أسلوب المنافسة بحيث لا يبقى إلا الأصلح، أى الأصلح للإصلاح، وبالإضافة إلى ذلك نطرح أمام الشباب إطارا مرجعيا للتفكير، والعمل من أجل أن يكون بلدنا حديثا وديمقراطيا، وبخصوص الرأى العام، فبعد أن أصبح الإعلام حرا، فإن رسالته أصبحت تتضمن قيم الانفتاح والتنافسية والحرية والعمل والإنجاز.

إننا سائرون فى عملية التحول، ونشعر بأن الوقت هو ألد أعدائنا. لقد وعدنا الناخبين بإنجاز التحول بسرعة حتى نحصد ثماره ونجتذب المستثمرين ونغرى الجماعة الدولية بأن هدفنا هو اقتصاد السوق والديمقراطية.

وإذا ترددنا فى التحول، فإن نظاما غير ديمقراطى سيوجد من جديد فى يوجوسلافيا، وستعود الدكتاتورية وينهار الاقتصاد.

□

رئيس حكومة يوجوسلافيا :

صلاحياتنا بموجب الدستور الاتحادى



بعثة الأهرام فى مقابلة مع رئيس حكومة يوجوسلافيا

يمثل رئيس حكومة يوجوسلافيا الاتحادية زوران جيجش وجهة النظر الاتحادية التى تتمسك بضرورة استمرار الاتحاد الفيدرالى اليوجوسلافى بين جمهوريتى الصرب والجبل الأسود، كما يرفض مناقشة فكرة استقلال إقليم كوسوفا باعتباره جزءا من يوجوسلافيا.

وفى حديثه مع بعثة «الأهرام» كان طبيعيا أن يكون المدافع الأكبر عن الحكومة الاتحادية وهنا نص الحديث:

■ **هل لكم أن تعطونا فكرة عن أبعاد الوضع الاقتصادى فى ظل النظام الجديد؟**

□□ تبذل الحكومة الاتحادية جهودا كبيرة لتحسين الأوضاع الاقتصادية، فإحداث انعاش اقتصادى هو إحدى المهام الأساسية لهذه الحكومة، حيث أن الوضع الاقتصادى - بعد الحصار وضربات حلف الناتو - كان فى حالة سيئة جدا، وقد حققنا فى الشهور الماضية عدة نتائج مهمة فى هذا الاتجاه، فقد أصبحنا أعضاء فى مؤسسات دولية مهمة، كالبنك الأوروبى للتنمية والتعمير، وأجرينا محادثات مهمة مع صندوق النقد الدولى، ونجحنا فى أن يقوم نادى باريس بإعادة جدولة الديون اليوجوسلافية، ونسعى بجدية للتعاون مع بلدان المنطقة وكل البلدان الأخرى التى لنا معها مصالح مشتركة، وهذا هو أحد الاتجاهات التى نسير فيها، أما الاتجاه الآخر فهو الحصول على مساعدات دولية، ننظر إليها باعتبارها تعويضا رمزيا عن الخسائر التى تعرضت لها يوجوسلافيا من جراء غارات حلف الناتو، وما سببته من تدمير للمنشآت الاقتصادية، ونتوقع أن يعقد مؤتمر الدول المانحة فى يونيو المقبل.

أما الاتجاه الثالث فهو فتح المجال أمام رأس المال الأجنبى للاستثمار فى يوجوسلافيا، فبدون رأسمال أجنبى لا يمكن أن يكون هناك انعاش اقتصادى، ولقد انتهت بالأمس دورة البرلمان الاتحادى الذى أصدر ٣٠ قانونا تفتح الباب أمام رأس المال الأجنبى، وتضمن حقوقه، وبدأنا عملية خصخصة، انطلاقا من تجارب بعض البلدان الأخرى، التى مرت بدورها بمرحلة انتقالية كما حدث فى التشيك والمجر وبولندا، وبطبيعة الحال فإن إقامة النموذج الخاص بيوجوسلافيا فى الخصخصة يتطلب معرفة الصورة كاملة، وبما يساعد رأس المال الأجنبى على أن يعرف من أين يبدأ ويمكن القول أنه لكى يأتى إلينا رأس المال الأجنبى، علينا أن نوفر له الاستقرار السياسى والأمنى، ويمكننا أن نحقق ذلك فى الشهور العشرة المقبلة، وبهذا نؤمن عملية الانتعاش الاقتصادى.

ونحن لدينا فى يوجوسلافيا طاقات وخبرات مناسبة، والاهتمام باستثمار الأموال فى بلادنا يمثل أحد أسس الاستقرار الاقتصادى فى المنطقة كلها.

■ هل تعتقد أن الولايات المتحدة سوف تحضر مؤتمر الدول المانحة؟

□□ نعم، وقد اشترطت الولايات المتحدة للمشاركة فى المؤتمر أن يتم إصدار قانون بشأن التعاون مع محكمة مجرمى الحرب فى يوجوسلافيا السابقة فى لاهاى، وقد تم تأجيل المؤتمر عدة أشهر، وأرى أنه بإمكاننا سن القانون فى هذه الفترة، ويجب أن نتوقع مشاركة الولايات المتحدة.

■ ما هى طبيعة العلاقات بين يوجوسلافيا الآن وكل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى؟

□□ إن علاقاتنا الآن مع الاتحاد الأوروبى علاقات جيدة، حيث أن لدينا اتصالات وتعاونا سياسيا مكثفا، وبدأنا اتصالات بشأن التعاون فى المجال الاقتصادى، والمهم بالنسبة لنا أن يدعم الاتحاد الأوروبى بقوة الإطار الفيدرالى ويسهم فى بناء دولتنا المشتركة بين صربيا والجبل الأسود، وهو ما أعلنه الاتحاد الأوروبى أكثر من مرة، ويمكن القول إن التعاون بيننا بلغ الذروة بعد التغييرات التى جرت فى شهر أكتوبر الماضى.

أما العلاقة مع الولايات المتحدة فهناك فرصة لأن تكون العلاقة مع الإدارة الجديدة فى واشنطن أفضل من العلاقة التى كانت مع الإدارة السابقة، وما يؤكد ذلك تلك الزيارة التى قام بها الرئيس كوستينتشا للولايات المتحدة أخيرا.

■ من وجهة نظركم، ما هى طبيعة الوضع الراهن فى اقليم كوسوفا، وما هو موقفكم من خطة الإدارة المدنية للأمم المتحدة إجراء انتخابات فى الاقليم قبل نهاية العام الحالى؟

□□ تعلمون أنه منذ عامين وهناك قوات دولية فى إقليم كوسوفا وماتوخيا، إلى جانب أفراد الهيئة المدنية الدولية، بهدف إقامة كوسوفا وماتوخيا متعددة الأديان والقوميات والعرقيات، وذلك فى إطار الاتحاد اليوجوسلافى، حسب ما ينص عليه القرار ١٢٤٢، ولكن للأسف فحتى الآن لم يقم هذا المجتمع المتعدد، ولم تتوافر بعد الفرضيات اللازمة لإقامته، وحتى الآن لم يتم تجريد المدنيين من الأسلحة، ويوجد أكثر من مليون قطعة سلاح بأيدى المواطنين والمدنيين، وهناك ٢٦٠ ألف صربى وآخرين من غير الألبانيين طردوا من الإقليم، بما فى ذلك أقلية ذات أصول مصرية، وطالما تعرض المدنيون للقتل،

وأملاكهم للتخريب، فلا يمكن الحديث عن مجتمع مدنى، والأكثر من هذا فإن الأزمة الآن تنتقل من كوسوفا إلى جنوب صربيا ومقدونيا، وقد تنتقل إلى أجزاء أخرى فى المنطقة، وحين كنت فى الأمم المتحدة سلمت السيد كوفى عنان الأمين العام برنامج الحكومة الاتحادية لتوسيع وظائفها فى إقليم كوسوفا وتحديدا فى مجال بناء الثقة بين الألبان والأقليات الأخرى وتحدثت حول هذا الأمر فى جلسة خاصة بمجلس الأمن عقدت فى ٦ مارس الماضى.

وقد طرحت فى هذه الجلسة برنامجا كاملا لمواجهة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية فى كوسوفا إلى جانب إجراءات إعادة الثقة بين سكان الإقليم وبعضهم وتسهيل عودة اللاجئين وضمان الأمن الشخصى وأمن الممتلكات واستند البرنامج على مبدأين أساسين أولهما عدم قابلية الحدود القائمة للتغيير والمبدأ الثانى هو أن تحل كل المشاكل بطريقة ديمقراطية وسلمية وحتى تتوافر مثل هذه الظروف الأساسية، لا يمكن التحدث عن انتخابات فى اقليم كوسوفا، وهناك أيضا ٣٦٠ ألف لاجىء فى الإقليم، منهم عدة عشرات لا ينتمون إلى الإقليم ولم يعيشوا فيه من قبل فهل يستحق هؤلاء حق التصويت ويجب أن يتوافق مجمل الأمور مع قرار الأمم المتحدة الذى ينص على أن إقليم كوسوفا هو جزء أساسى من يوجوسلافيا الاتحادية، وأن تتوافر ظروف أساسية لكى يدلى المواطنون بآرائهم بحرية، وهو ما لا يتوافر إذا كان جزء من السكان لديه أسلحة، والجزء الآخر غير مسلح.

■ **هل لكم أن توضحوا لنا رأيكم فى الطبيعة القانونية للإقليم، هل هو تحت الاحتلال مثلا، أم تحت وصاية دولية، أم محل نزاع دولى؟**

□□ حسب القرار ١٢٤٤ فإن إقليم كوسوفا هو جزء أساسى من الاتحاد اليوجوسلافى، وموجود تحت وصاية الأمم المتحدة، بهدف إقامة مجتمع متعدد الديانات والقوميات والثقافات، أنه جزء أساسى من بلادنا، ويمكن أن يكون موضوعا للاختلاف إذا وضعنا فى الاعتبار رغبة بعض الألبان فى إقامة ما يسمى البانيا الكبرى، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا بالوسائل الإرهابية والمتطرفة وبواسطة عناصر قومية متطرفة، إن بقاء كوسوفا كجزء أساسى فى الاتحاد اليوجوسلافى يجب ألا ينظر إليه باعتباره مخططا لإقامة صربيا الكبرى، فبعد التغييرات التى شهدتها يوجوسلافيا منذ أكتوبر الماضى، بدأنا فى إجراء حوار مع دول الجوار، ونحن الآن نجرى حوارا مع ألبانيا من

أجل التوصل إلى حلول سلمية بشأن كل المسائل، فهذا هو خيارنا، وهو ما أثبتناه فى جنوب صربيا.

من ناحية أخرى فمن الصعب الحديث عن صربيا الكبرى، نظرا لوجود ٢٤٠ ألف صربى انتقلوا من مناطق إقامتهم فى الجبل الأسود وكوسوفا إلى صربيا، أى أننا أمام عملية هجرة للصرب، ولذلك نؤكد أن الحل هو احترام قرار مجلس الأمن، وتأمين حكم ذاتى موسع حسب المقاييس الأوروبية فى كوسوفا، وبناء مجتمع مدنى متعدد الثقافات والقوميات، واحترام الحدود القائمة والتمسك بمبدأ الحل السلمى للنزاعات.

■ هل لكم أن تشرحوا لنا طبيعة الصلاحيات الدستورية لكل من رئيس الاتحاد اليوجوسلافى ورئيس جمهورية الجبل الأسود؟

□□ حسب الدستور هناك صلاحيات الحكومة الاتحادية وأخرى لحكومات الجمهوريات ويتم تصريف الأعمال المختلفة، خاصة المتعلقة بالمسائل الاقتصادية من خلال الاتصالات والتعاون المتبادل، وللحكومة الاتحادية مسئوليات فى أمور الدفاع والسياسة الخارجية والاقتصاد الاتحادى ككل، وإذا نظرنا إلى الجبل الأسود فسوف نرى أن السلطة فيها لديها ميول انفصالية، وهو ما يثير ضجر حكومة صربيا، ومن هنا تأتى أهمية توفير الجو السياسى الملائم، وبحيث تكون هناك فرصة مناسبة للتعاون بين حكومات الجمهوريات والحكومة الاتحادية، وخلال مدة أقصاها نهاية العام الحالى، سنعمل على تأمين أداء وظائف الدولة الاتحادية بانسجام، فالحكومة الاتحادية لها هدفان أساسيان أولهما العودة إلى الأسرة الدولية إلى جانب الحفاظ على كرامة الدولة والوطن، أما الهدف الثانى فهو تحقيق الانسجام بين صربيا والجبل الأسود من خلال تحديد وظائف الحكومة الاتحادية، وقد أنجزنا الجزء الأكبر من الهدف الأول، ويمكن القول أنه بعد انتخابات الجبل الأسود التى جرت فى ٢٤ أبريل الماضى، هناك فرص جيدة لمثل هذا التعاون، فقد أظهرت الانتخابات انقسام المجتمع حول فكرة الانفصال عن الاتحاد، وهذه القوى السياسية التى ترغب فى الانفصال لم تستخدم الإرهاب أو السلاح كما هو الحال فى كوسوفا، إنما عبرت عن رأيها من خلال العمل السياسى المشروع ومن خلال وسائل ديمقراطية.

وإذا كان حق الانفصال مؤمنا لإحدى الجمهوريات بالطرق السلمية، فالأمر مختلف بالنسبة لإقليم كوسوفا الذى هو جزء من بلادنا، ولا حل عملى له إلا عبر تطبيق القرار الدولى وبناء مجتمع متسامح فيه بالوسائل الديمقراطية.

رئيس حكومة صربيا :
الحكومة الاتحادية مجرد واجهة

يصف رئيس حكومة صربيا زوران جينجش نفسه، بأنه براجماتى (عملى).. وفى إطار البراجماتية، فإنه يرى أن الحكومة الاتحادية اليوجوسلافية هى مجرد واجهة وتنفق عليها صربيا، بينما لا تحظى بالقبول فى جمهورية الجبل الأسود، كما يرى أنه لا مانع من انفصال الجبل الأسود إذا ظل الاتحاد الفيدرالى شكليا، بل إن رئيس حكومة صربيا فى حديثه مع بعثة الأهرام لا يمانع فى مناقشة استقلال إقليم كوسوفا.

وفيما يلى نص الحديث

■ ما هو الموقف فى جمهورية يوجوسلافيا الفيدرالية الآن بعد عشر سنوات من العزلة ومن العقوبات؟

□□ الموقف سيىء للغاية، لقد مررنا بنحو تسع سنوات من العقوبات والعزلة، وخلال تلك الفترة لم يكن لدينا اقتصاد رسمى أو تجارة مشروعة مع الدول الأخرى، وكنا نتعامل مع القنوات الخلفية، وكان هذا سيئا ليس فقط للاقتصاد، بل للمجتمع ككل، فلم يكن لدينا نظام ضرائب أو نظام قانونى، كما عانينا من حملة قصف ثقيلة قبل عامين وفقدنا معظم قدراتنا فى قطاعات صناعية مهمة مثل صناعة الحديد والصلب، حيث تم تدمير المصانع والمعامل، وفى الناحية الأخرى، فإن التكنولوجيا التى نستخدمها كانت قديمة للغاية ولم نقم بتجديد تلك التكنولوجيا على مدى الخمسة عشر عاما الماضية، وكحكومة لا توجد لدينا موارد مالية لتنشيط الاقتصاد، أو لإعطاء منح مالية للإنفاق، لدينا بعض المنتجات التى يمكن تصديرها مثل المواد الزراعية والغذائية والأثاث، بقيمة إجمالية ١٥٠ مليون دولار، ولكن لا يوجد لدينا موارد مالية لتسهيل التصدير، وكحكومة

لدينا ثلاث أولويات: أولا أن نفتح أسواقا مالية لبلدنا، وهذا يتطلب تعديل القوانين وتوفير رأس المال والاستثمارات، ونشعر بالرضا إلى حد ما فى هذا المجال، فخلال المائة يوم الماضية، منذ توليت المسئولية، حققنا نتائج جيدة للغاية فى الاتصال بالبنك. الدولى والمفوضية الأوروبية، كما قمنا بتوقيع اتفاقيات مالية ثنائية مع عدة دول، أما الأولوية الثانية، فهى التوصل إلى إطار قانونى لتشجيع الاستثمارات فى صربيا، وهذا يعنى الخصخصة وتوفير الضمانات والاستثمارات، والأولوية الثالثة، هى أن نحاول من خلال الخصخصة تحسين مستوى إدارة الاقتصاد نفسه، بما يعنى مساعدة الشركات فى تحسين أوضاعها، وأن تكون قادرة على تلقى رأس المال والاستثمارات، والأولوية الأخيرة، هى الأصعب، لأنها تتعلق بتحسين مستوى المعيشة اليومى، ومن الصعب تغيير الموقف على الأرض من أجل مساعدة الشركات، وبالطبع كل هذه الأولويات مرتبطة ولا يمكننا تحسين اقتصادنا دون أن نكون أعضاء فى البنك الدولى، دون أن نتمكن من تلقى التمويل، دون أن يكون لدينا القوانين المناسبة لجذب الاستثمارات، وأعتقد أنه بعد مائة يوم يمكننى القول بإننا قمنا بالكثير فى هذا الاتجاه، وأعرف أن ما تحقق ليس بالكثير إذا ما قورن بتوقعات المواطنين، ولكن هذه التوقعات كانت كبيرة للغاية بشكل غير واقعى، فالمواطنون كانوا يتوقعون أن تصاحب التغيرات الديموقراطية تغيرات مماثلة فى الاقتصاد، ولكن هذا كان غير ممكن، فالتغيرات الديموقراطية تتم فى الرءوس والفكر، بينما الاقتصاد شىء مادى، ولا يمكننا تغيير الموقف الكارثى للاقتصاد بالسرعة نفسها التى تتغير بها وسائل الإعلام مثلا أو الحياة السياسية، لكنى أعتقد أننا نسير على الطريق الصحيح.

■ كم من الوقت تحتاجون من أجل إصلاح البنية الأساسية؟

□□ إذا كنتم تتحدثون عن البنية الأساسية الرئيسية مثل الطرق والاتصالات، فإننا بحاجة إلى نحو خمس سنوات، أما إذا كنتم تتحدثون عن التحول نحو الاقتصاد القائم على التصدير، فإننا بحاجة إلى نحو عامين، وبالطبع ستكون هناك بعض قطاعات الاقتصاد التى ستواجه مشكلات كبيرة فى المستقبل، ولكننا سنركز على الشركات التى هى فى حالة معقولة نسبيا وسنحاول مساندتها، هناك شركات فى حالة سيئة للغاية، ولكن إذا نظرنا بشكل متعمق لهذه الشركات، فقد يكون بعضها قابلا للإصلاح وبعضها الآخر لا يمكن إصلاحه، ولابد أن نحاول مساندة تلك القابلة للإصلاح

ومساندتها، وإيجاد حل للشركات الأخرى، فالأمر ليس أبيض وأسود تماما، ويمكننا الاعتماد على التنمية الإقليمية فى هذا المستوى المتعلق بإصلاح قطاعات الطاقة والنقل، ونعتقد أنه يجب علينا تطوير أفكار إقليمية لقطاعات الطاقة والنقل على مستوى دول البلقان وأن نعثر على التمويل اللازم لتطوير طرق سريعة على المستوى الإقليمى، ونحن نناقش هذه الأفكار الآن، وقد تكون هناك جهات لديها استعداد لتمويل مثل هذه المشاريع مثل «الممر رقم١٠» الذى من شأنه أن يربط بين أوروبا واليونان، وهذا الممر يبدأ من بودابست مرورا ببلجراد ونيش ثم سكوبيا، ومن الناحية الأخرى، نيش وصوفيا واسطنبول، ومن شأنه أن يربط بين أوروبا والشرق الأوسط، ومثل هذا المشروع مكلف للغاية بالطبع، ولا يمكن أن تموله دولة واحدة.

■ **هل يمكن أن تشرح لنا مسئولياتك كرئيس وزراء لصربيا مقارنة بالإطار الفيدرالى ليوجوسلافيا، خاصة أنك تتحدث عن مشروعات على المستوى الإقليمى؟**

□□ الحكومة الفيدرالية هى مجرد واجهة للحكومة الجمهورية (الصربية)، ولا تملك أى سلطات حقيقية، وحكومة صربيا هى التى تملك الأموال، وهذه المرحلة انتقالية ليس فقط من أجل صربيا، بل أيضا من أجل الحكومة الفيدرالية، ونحن لا نعرف مستقبل العلاقة بين الصرب والجبل الأسود، ومنذ ١٩٩٧، فإن الحكومة الفيدرالية تعترف بها صربيا ولا تعترف بها جمهورية الجبل الأسود، ولدينا وزير للمالية على المستوى الفيدرالى، وهو من الجبل الأسود، ولكن العملة هناك ليست الدينار الصربى بل المارك الألمانى، صحيح أن وزير المالية من الجبل الأسود، ولكن قراراته غير مقبولة هناك، ولا يهتم أحد فى الجبل الأسود بتلك القرارات، ومن الناحية الواقعية فإن الحكومة الفيدرالية تمارس سلطتها فى صربيا فقط، ومسألة أن تكون لدينا حكومتان فى صربيا قد لا تكون أمرا عمليا، إن لدينا فى صربيا ١٧ وزارة تتخذ القرارات اليومية المتعلقة بالزراعة والتعليم والاقتصاد، أما الحكومة الفيدرالية فلا تضم كل تلك الوزارات وهى مصممة فقط للحفاظ على الصلات بين يوجوسلافيا والمؤسسات الأجنبية، وبالطبع، فإن البنك وصندوق النقد الدوليين يعلمان جيدا أن صربيا هى عمليا الركن الأساسى فى هذه الدولة الفيدرالية، ويبحثان كل الأمور المهمة معنا فى الحكومة الصربية، وفيما يتعلق بالعلاقات الخارجية، فإن لنا دورا ما رغم أننا لا نرغب فى هذا الدور، حيث أنه لا يوجد

لدينا وقت لكى نستقبل يوميا ممثلين للدول المختلفة، ولكن هؤلاء الممثلين يرغبون فى اللقاء بالناس الذين يتخذون القرارات وليس المسئولين الرسميين وأمل أن نحل هذا الموقف بنهاية العام الحالى، وأن نعرف تماما ما هى «الحكومة الفيدرالية»، إن الأمر بهذه الطريقة مكلف للغاية حيث أننا ندفع مرتبات لـ١١ ألف شخص فى الحكومة الفيدرالية، فى الوقت الذى لا نعرف فيه تحديدا ما الذى يقومون به.

■ إذا جاء وفد من صندوق النقد أو البنك الدولى على سبيل المثال، من هم المسئولون الذين يتوجه للقائهم؟

□□ يلتقون أساسا بشخصين: هما رئيس البنك المركزى الصربى، ووزير الماليـة الصربى، وليس وزير المالية الفيدرالى، فجمهورية الجبل الأسود لديها بنك مركزى ولا تقبل الدينار كعملة، حيث لا توجد لدينا وحدة فى العملة الوطنية.

■ إذا انتقلنا لقضية أخرى مثل كوسوفا على سبيل المثال، من يتخذ القرارات الخاصة بها: الحكومة الفيدرالية أم حكومة صربيا؟

□□ لقد اتخذ المجتمع الدولى قرارا غريبا للغاية، فهو لم يعتبر كوسوفا جزءا من صربيا، بل من جمهورية يوجوسلافيا، ومن هذا المنطلق فإننا نقول إنه لا داعى لمخالفة مثل هذه القرارات الدولية، وسنقول إن المؤسسات اليوجوسلافية مسئولة عن كوسوفا، ولكن على أرض الواقع فإن هناك مدرسين وقضاة وموظفين آخرين فى كوسوفا، تدفع لهم الحكومة الصربية مرتباتهم، ولكن من الناحية الرسمية، فإن الحكومة الفيدرالية هى المسئولة عن كوسوفا وقمنا بتعيين شخص على المستوى الفيدرالى لكى يقوم بأعمال التنسيق، ولكنه يقوم بالتنسيق مع الحكومة الصربية وليس مع الحكومة الفيدرالية؟

■ وهل مازال لكم وجود فى كوسوفا؟

□□ فى الأجزاء الشمالية فقط من كوسوفا وليس فى المنطقة بأكملها.

■ وكيف ترون الوضع هناك؟ هل هنـ ,ى أمل فى التوصل لحلول على المدى القريب؟

□□ الموقف هناك معقد للغاية، ولا أعتقد أنه سيتم التوصل إلى حل فى السنوات القليلة المقبلة بطريقة مقبولة، لدينا حل قد يبدو بسيطا وهو منح كوسوفا الاستقلال، وبالرغم

من أن هذا الحل قد يبدو بسيطا، فإنه من شأنه إيجاد أزمات كبيرة فى المنطقة، حيث أن من شأن هذا الحل، إيجاد أزمة فى مقدونيا، وهذه الأزمة قائمة بالفعل ولكنها يمكن أن تزداد توترا وقد تحدث - أيضا - أزمة فى كوسوفا نفسها، فالصرب فى المناطق الشمالية يقبلوا بهذا الحل، وستكون هناك أزمة فى ألبانيا نفسها، فألبانيا ليست مستعدة - بعد - للقبول بما يسمى بألبانيا الكبرى، كما أن استقلال كوسوفا سيوجد عدم استقرار فى البوسنة والهرسك، فإذا تم منح كوسوفا حق تشكيل دولة على أساس عرقى، فلماذا لا يكون لدينا ثلاث دول جديدة فى البوسنة، وكل هذه الأسباب تقف وراء عدم رغبة المجتمع الدولى وتقاعسه عن قبول فكرة كوسوفا المستقلة، إذن، الأمر لا يتعلق بنا، بل بالموقف الإقليمى، أما الحل الثانى، فهو التوجه نحو التكامل والتعاون الإقليمى وتنمية المنطقة اقتصاديا، والتقليل من أهمية الحدود والدولة القومية، وأن نحاول بناء نوع من الوحدة الاقتصادية بين دول البلقان، وأنه من الممكن أن نقول إننا لا نعرف ماذا سيكون مستقبل كوسوفا، ولكن سنسمح للصرب بالذهاب لكوسوفا، كما يمكن لهم أن يذهبوا لبلجراد بدون أى مشكلات، وأن نقوم بالتبادل التجارى فيما بيننا، أى أن ننظر إلى المنطقة من ناحية إقليمية مع الحفاظ على الوجود الدولى هناك خلال الأعوام القليلة المقبلة، وفى الوقت نفسه، فإننا نأمل فى تطوير علاقاتنا مع ألبانيا ومقدونيا، وإذا رأى الناس أن العلاقات تتطور نحو الاندماج الأوروبى فإنهم سيقبلون سياسات معتدلة، أما إذا رأوا أن الأمور تسير نحو تشكيل دولة فى كوسوفا، فستكون لدينا مشكلات خلال الأعوام المقبلة، وهذا التوجه سيضرنا نحن أيضا، حيث أنه لا يمكننا جذب الاستثمارات إذا استمرت هذه الأزمة.

■ الطريقة التى تتحدثون بها يبدو منها أنكم لا تعارضون فكرة استقلال الإقليم؟.

□□ فى هذه اللحظة لا يبدو الاستقلال حلا جيدا، بل إنه لن يحل المشكلة، أنا شخص براجماتى للغاية وأفكر بطريقة عملية، وإذا كان الاستقلال هو الحل، فإننى على استعداد لمناقشته، ولكن إذا لم يكن ذلك هو الحل واستمرت المشكلة، فماذا سوف يكون الإنجاز الذى حققناه؟ إذا قلنا إن استقلال كوسوفا سيحل المشكلات الإقليمية، فقد نكون على استعداد لمناقشة الأمر، ولكن ذلك ليس حقيقيا وسينظر إلى المنطقة على أنها منطقة تفكك، وبسبب هذا التخوف نحن ضد انفصال الجبل الأسود أيضا، ونقول لهم: قد لا يكون بإمكاننا أن نكون دولة فيدرالية طبيعية، وقد تكونون على حق فى أنه من

الصعب قيام وحدة حقيقية بين صربيا الكبيرة والجبل الأسود ذات الحجم الصغير، ولكن أن يتم النظر إلينا على أننا منطقة يتواصل فيها التفكك فهذا أسوأ كثيرا، ومن الأفضل أن نحاول أن نجد حلا بدلا من النظر إلينا فى أوروبا كشعب غير قادر على التوصل إلى حلول، وأعتقد أن إحدى أهم أولوياتنا هى استعادة مصداقيتنا وأن نبنى الثقة فيما بيننا، لكى ينظر إلينا كجزء طبيعى ومؤثر فى أوروبا بدلا من أن نزيد المشكلات فيما بيننا، فعندما نستطيع أن نحل مشكلاتنا كفريق واحد فذلك مكسب مهم جدا، إنه من المهم أن نحل مشكلاتنا فيما بيننا بدلا من أن نعمل على تعميق المنافسة فيما بيننا، ونحن نشكل فريقا واحدا متكاملا فى منطقة البلقان، ولابد أن يكون لنا مصداقية كمنطقة متكاملة، لا يمكن أن يكون لنا مصداقية كمدينة واحدة وأن تقول بلجراد مثلا إن مدينة نيش أو نوفيساد سيئتين بينما نحن الأفضل، ويجب عليكم الاستثمار فى مدينتنا، كلا، لابد أن تكون لنا مصداقية كإقليم متكامل يضم رومانيا وبلغاريا ومقدونيا وصربيا والجبل الأسود والبوسنة، يجب أن نحاول أن نثبت للعالم أننا ناضجون بما يكفى لحل مشكلاتنا بطريقة سلمية، وأننا نصلح لجذب الاستثمارات الأجنبية، حيث أنه بدون هذه الاستثمارات الأجنبية لن نستطيع أن نستمر من الناحية الاقتصادية.

■ قام وزير خارجيتكم بزيارة لألبانيا أخيرا، فهل يتحدث باسمكم جميعا كحكومة فيدرالية وهل اجتمعتم سويا قبل قيامه بهذه الرحلة؟

□□ لقد قمت بدعوة رئيس وزراء ألبانيا، وأعتقد أنه سوف يأتى لزيارتنا فى صربيا الشهر المقبل، وهذه ستكون الزيارة الأولى لمسئول ألبانى منذ خمسة عشر عاما، ولقد سبق لى لقاؤه من قبل وأنا معجب باتجاهاته.

■ الآن، هناك توتر فى كوسوفا وعلاقاتكم متوترة مع الجبل الأسود والحكومة الفيدرالية لا تتصرف كفريق واحد، هل يدفعكم هذا إلى إعادة تشكيل الاتحاد على أساس جديد؟

□□ نعم سنقوم بذلك وسنعمل على تقليل مسئولية الحكومة الفيدرالية، وأن تكون هناك شفافية فى الميزانية، وفكرتنا تقوم على تقليص الحكومة الفيدرالية إلى ثلاث وزارات،

هى الدفاع والخارجية والشئون المالية مثل الضرائب وغيرها، وما عدا ذلك فكل جمهورية ستكون مسئولة عن شئونها الخاصة، وبالطبع لابد من تخفيض الميزانية الفيدرالية، واعتقد أن هناك إجماعا على ذلك، المشكلة هى الصفة الدولية للدولة الحالية، حكومة الجبل الأسود الحالية ترى أن هناك دولتين من الناحية العملية، ولكنها تتفق معنا على الاحتفاظ بتلك الوزارات الثلاث، أما نحن فنقول إذا كانت هناك دولتان فلماذا نبقى على مؤسسات موحدة مع دولة الجبل الأسود؟ ولماذا لا يكون الحال كذلك مع رومانيا والمجر، ولا نرى أى فائدة فى حالة إصرار الجبل الأسود على أن تكون هناك دولتان وعندئذ لا نرى ضرورة للإبقاء على هذه الوحدة، وإذا أصبحت هناك دولتان فإن المجتمع الدولى سينظر لنا على أننا غير جادين وعاجزين عن حل مشكلاتنا دون تقسيم الدولة الحالية، صحيح أن لدينا وحدة مع دولة بها ٦٠٠ ألف مواطن، ومن الناحية الواقعية نحن دولتان بالفعل لكننا أمام العالم مازلنا جمهورية يوجوسلافيا الفيدرالية، وهذا أمر مهم بسبب الوضع فى كوسوفا ووضعنا فى البنك الدولى والمؤسسات الدولية الأخرى، وإجمالا سيكون الوضع أقل إشكالية من أن يكون هناك دولتان من الناحية الرسمية، ولكن إذا أصبح لدينا دولتان وعدلنا صفتنا فى كل هذه المؤسسات الدولية بصفتنا صربيا فقط، وتوصلنا كذلك إلى حل بشأن موقف كوسوفا، فلماذا إذن نتفاوض مع الجبل الأسود من أجل الإبقاء على بعض الوزارات الفيدرالية مع الجبل الأسود، لابد أن نضع فى اعتبارنا مصالح الشعب الصربى ومصلحتنا هى ألا نركز على قضية الدولة، وإذا أجبرتنا جمهورية الجبل الأسود على التركيز فى قضية الدولة الاتحادية، وأن نضيع الوقت لحل المشكلات المتعلقة بذلك، فإن ذلك لا يمثل لنا مصلحة كبيرة فى الاستمرار إننا لسنا ضد فكرة الدولة الاتحادية، ولكنها لن تخدم مصلحتنا.

■ **ولكن من الناحية العملية فى أى اتجاه تسير الأمور حاليا: نحو الانفصال أم استمرار الوحدة؟**

□□ أعتقد أن الموقف الآن فى الجبل الأسود سيىء للغاية، فسكان الجبل الأسود منقسمون على أنفسهم ولا يستطيعون التوصل إلى إجماع حول قضية إذا ما كانوا يريدون الاستقلال أو البقاء مع صربيا، هم الآن أشبه ما يكونون بدولتين ، ومن السيىء جدا لأى دولة أن تكون منقسمة بهذا الشكل، ويجب عليهم التوصل إلى حل وسط وتقديم تنازلات نحن سنقبل بالقرار الذى يتخذونه، فقضية الإبقاء على الوحدة أهم

بالنسبة لجمهورية الجبل الأسود مما هى بالنسبة لنا فى صربيا، وإذا سألنا غالبية المواطنين فى صربيا عن أولوياتهم فلن يقول أحد بالإبقاء على الوحدة مع الجبل الأسود، ولكنهم سيقولون نحن نقبل بما يقرره شعب هذه الجمهورية، وإذا أرادوا البقاء معنا فنحن سنوافق على ذلك، هم الطرف المطلوب منه التوصل إلى حل لهذه المشكلة، ورأيى الشخصى الذى عرضته على رئيس الجبل الأسود، هو أن يفتح حوارا مع شريكه الكبير الآخر فى الحكومة، وهو الحزب الموالى للإبقاء على الوحدة مع صربيا، حيث أن رئيس الجمهورية مسئول عن التوصل إلى إجماع حول هذه القضية، ولا يمكنه أن يكون رئيسا لخمسين فى المائة فقط من شعبه، ولكن كما رأيت فى الأيام القليلة الماضية فإنه لا يبدو متحمسا كثيرا لذلك الاقتراح، وسيقوم بتشكيل حكومته بالتحالف مع الحزب المؤيد للاستقلال، وهذا يعنى أنه سيقوم بتنظيم استفتاء خلال ستة شهور، وأنه سيخسر الاستفتاء، ولكن معارضيه لن يفوزوا بأغلبية كبيرة وقد يحصلون على ٥٣ فى المائة، وسيبقى الوضع على ما هو عليه من انقسام.

□

نائب رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد :
سنتعاون مع حلف الناتو رغم قصفه لنا



بعثة الأهرام تحاور نائب رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد اليوجوسلافى ميرولجوب لابوس

بصلاته بمؤسسات التمويل الدولية ودوائر «البيزنس» العالمية، يعتبر اليوجوسلافيون الدكتور ميرولجوب لابوس نائب رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد راعى الاستثمارات الأجنبية المقبلة إلى بلجراد وحلقة الاتصال مع المال العالمى، وبخلفيته الأكاديمية كأستاذ للاقتصاد فى الجامعات اليوجوسلافية والأمريكية، يمثل لابوس مخطط السياسات الاقتصادية المأمولة منها أن تعبر بيوجوسلافيا من الانهيار الاقتصادى إلى الاندماج فى الاقتصاد العالمى.. وفى حديثه إلى بعثة «الأهرام» أوضح

نائب رئيس الوزراء وزير الاقتصاد اليوجوسلافى المشكلات الاقتصادية التى تواجه بلاده واا حلول المطروحة لتجاوزها.. وفيما يلى نص الحديث:

■ كيف تحددون المشكلات التى تواجه الاقتصاد اليوجوسلافى حاليا.. وكيف ترون حلها؟

□□ أولا.. دعونى أثن على العلاقات اليوجوسلافية - المصرية التاريخية.. وأعتقد أن كلا من يوجوسلافيا ومصر مرت بتغيرات كبيرة خلال السنوات العشر الماضية، وأعتقد أنها كانت فترة انتقالية، وبالنسبة لنا فى يوجوسلافيا، فإننا نحاول الآن تقوية علاقاتنا مع أوروبا، كما نأمل فى استعادة العلاقات الوطيدة بين يوجوسلافيا ومصر وبقية الدول العربية.

وبخصوص سؤالكم.. فإن الاقتصاد اليوجوسلافى قد لحقت به أضرار بالغة خلال العقد الماضى، حيث انخفض الناتج المحلى الإجمالى من ٣٠ مليار دولار عام ١٩٩٠ إلى نحو ١٠ مليارات دولار حاليا. ويعنى ذلك أن متوسط الدخل الفردى قد تدهور من متوسط ٣ آلاف دولار سنويا عام ١٩٩٠ إلى متوسط ألف دولار سنويا فى الوقت الحالى. كما تضررت البنية التحتية ليوجوسلافيا حيث أنهار نظام القوى الكهربائية، ولحقت بالبلاد خسائر فادحة بعد فرض العزلة والعقوبات الدولية على البلاد.

ولمواجهة هذه المشكلات فإننا نعمل من أجل إعادة تأهيل البنية الأساسية التى تضررت. كما نعد لعقد مؤتمر المانحين الدوليين ليوجوسلافيا فى يونيو المقبل. ونسعى - أيضا - للتعاون مع الجماعة الدولية والمؤسسات المالية العالمية، بهدف اجتذاب صناديق تمويل واستثمارات أجنبية، لإعادة تأهيل الاقتصاد اليوجوسلافى. وقد استطعت خلال الشهور الماضية، استئناف عضويتنا فى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والبنك الأوروبى للإعمار والتنمية.

وأهم من كل ذلك فإننا نقوم بتطبيق برنامج إصلاح هيكلى للاقتصاد لتجاوز حالة الركود الحالية وصولا إلى الوضع الذى يؤهلنا للانطلاق الاقتصادى.

ونعلم أن الإصلاح الهيكلى للاقتصاد يفرض على المواطنين عبئا ماليا بأكثر من أى وقت مضى، ولكننا لا نريد فى الوقت نفسه زيادة عجز ميزانية الدولة، ومن ثم زيادة معدل التضخم من خلال طبع النقود.

وسيتمثل العبء فى رفع أسعار الطاقة والغاز والكهرباء لأنها مازالت أقل من الأسعار الحقيقية. كما يتضمن الإصلاح الهيكلى إصلاح القطاع المصرفى حتى تتخلص البنوك من الديون الرديئة. كما أن الخصخصة تمثل مكونا رئيسيا فى برنامج الإصلاح الهيكلى للاقتصاد، وقد قمنا بخصخصة نحو ٢٥ مصنعا.. وفى مجال التجارة الخارجية، أقر البرلمان - قبل قليل - نظام التجارة الخارجية، كما نسعى إلى إقامة سوق البلقان المشتركة، لتكون منطقة تجارة حرة بين دول البلقان.

وفى البيئة الدولية، سينعقد فى شهر يونيو المقبل مؤتمر المانحين الدوليين ليوجوسلافيا، من أجل توفير مساعدات مالية دولية لإعادة تأهيل الاقتصاد اليوجوسلافى.

■ وماذا تتوقعون من مؤتمر المانحين الدوليين .. وما قدر المبالغ المالية التى تتوقعون الحصول عليها؟

□□ نهدف إلى الحصول على ٤ مليارات دولار خلال مدى زمنى يتراوح بين ٣ و٤ سنوات، لإعادة تأهيل البنية التحتية، أى أننا نتوقع الحصول على متوسط ما بين مليار و١,٢ مليار دولار سنويا، حيث إن المؤتمر ستشارك فيه الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية.

يوجوسلافيا وأمريكا

■ رافقتم الرئيس كوستونيتشا خلال زيارته للولايات المتحدة.. فهل ناقشتم هناك تسليم الرئيس السابق ميلوسيفيتش مقابل مشاركة أمريكا فى مؤتمر المانحين ودعمكم ماليا؟

□□ ميلوسيفيتش لم يكن القضية التى ناقشناها خلال زيارة الرئيس كوستونيتشا إلى الولايات المتحدة، حيث كانت القضية التعاون بين يوجوسلافيا وأمريكا وإرساء آلية قانونية يمكن بموجبها تسليم أى فرد أدين فى جريمة.. إننا فى الماضى لم نكن نتبع حكم القانون ونحاول - الآن - إقرار حكم القانون وتطوير نظامنا القضائى. ومن ثم، فإننا نحتاج إلى وجود نظام قانونى ملائم يتساوى أمامه المواطنون.. وهذا النظام هو الذى سيحدد من الذى ينبغى تسليمه. ومن لا ينبغى تسليمه.

وبالطبع فإن أمريكا مهتمة بتسليم ميلوسيفيتش للمحكمة الجنائية الدولية، ولكننا مهتمون بالآلية القانونية التى تقرر «التوقيت».

والآن، فإن الأمر أصبح يتعلق بمصداقيتنا الدولية وقد وعد الرئيس كوستونيتشا بأن القانون سيعرض على الحكومة، ثم يعرض على البرلمان ولذلك فإننا نحتاج عدة أسابيع لإظهار التزامنا بتعهدنا، والوفاء بوعد الرئيس كوستونيتشا.. وإذا فشلنا فستتضرر «مصداقيتنا».

■ هل يعنى ذلك أنكم تعترفون بالمحكمة الجنائية الدولية؟

□□ إننا نعترف بالمحكمة الجنائية، ولكننا نحتاج إلى تغيير قوانيننا حتى يصبح من الممكن السماح للمحكمة بأن ترسل ممثلى الادعاء بها ليقوموا بالاستجواب أو جمع الأدلة أو مقابلة الشهود.

أن المشكلة أن نظامنا القانونى لا يسمح بالتسليم، ولذلك نحتاج إلى تغيير القوانين لتسمح بالتسليم فى ظل ظروف قانونية.

التعاون مع حلف الناتو

■ هل تتطور علاقات التعاون الاقتصادى مع أمريكا إلى تعاون عسكرى مع أمريكا فى البلقان من خلال حلف الناتو؟

□□ إننا نتعاون مع الناتو.. وقمنا بحل مشكلة جنوب صربيا سلميا، وتعلمون أن لدينا مشكلات إرهاب فى جنوب البلاد.. وبخصوص مبادرة المشاركة من أجل السلام، فإننا نقتنع بأن انضمامنا لها سيتم تدريجيا، وفى أشهر قليلة من الآن ستبدأ الحكومة الدخول فى مبادرة المشاركة من أجل السلام، فالمشكلة ليست عسكرية، فقد اتخذنا القرار فعلا، لكنها مشكلة مالية أيضا، فالاقتصاد فى حال سيئة، والأمر يحتاج إلى موارد مالية إضافية وحتى الآن لسنا قادرين على تحمل هذه التكلفة الإضافية، ويمكن اعتبار مبادرة المشاركة من أجل السلام كقائمة طعام يمكن تناول أطباق منها تدريجيا.. أنها مسألة وقت وتكلفة.

■ ولكن هل يقبل الرأى العام ذلك؟

□□ الرأى العام يقبل ذلك.

■ **ولكن اليوجوسلاف ناقمون على حلف الناتو الذى قام بحملة قصف للبلاد؟**

□□ الناس فى يوجوسلافيا، لم يكونوا سعداء بالطريقة التى عوملوا بها خلال السنوات الماضية من الجماعة الدولية.. اليوجوسلاف يعتقدون ويحسون بأنه كان هناك تمييز ضد الصرب، ولكنهم مصممون على أن يكون بلدهم جزءا من أوروبا، وقد ضاقوا ذرعا بالصراعات وعدم التيقن من المستقبل.. انهم لا ينسون الماضى، ولكنهم يتطلعون إلى المستقبل، ويعلمون أنهم لن يطوروا أوضاعهم إلا من خلال الاندماج فى أوروبا والمشاركة فى الناتو.

■ **وهل تعتقد أن قرار المشاركة فى الناتو سيكون سهلا؟**

□□ سياسيا وسيكولوجيا؟ إنه ليس قرارا سهلا..

وسوف تكون المشكلة فى النهاية مشكلة وقت.

■ **هل ترون أن الدعم المالى الأمريكى والأوروبى سيمكنكم من إعادة تأهيل الاقتصاد؟**

□□ لابد من الحصول على دعم مالى وإلا تعرضنا لمشكلة عجز فى الموارد المالية اللازمة لإعادة تأهيل الاقتصاد اليوجوسلافى، وتجاوز خسائر العقوبات الدولية وقصف المؤسسات الاقتصادية والكبارى، وبناء المؤسسات يحتاج سنة.

ولإصلاح الكبارى فإننا نحتاج إلى ثلاث سنوات.. والمانحون سيمولون مشروعات، ولن يعطونا أموالا سائلة.

الانتقال إلى اقتصاد السوق.

■ **تأخرت يوجوسلافيا فى اللحاق بدول شرق أوروبا التى انجزت الانتقال من الاقتصاد المركزى إلى اقتصاد السوق.. فلماذا تاخر انتقال يوجوسلافيا؟**

□□ تعلمون أن الانتقال فى هذا البلد بدأ فى منتصف الستينيات، عندما اتبعنا ما سمى نظام السوق الاجتماعية والإدارية الذاتية.. لدينا خبرة كبيرة فى الانتقال، وبعض الانجازات قد تحقق ولكن هذا الانتقال تأجل مع انقسام يوجوسلافيا.. إن لدينا تجربة

ولدينا أناسا ممن قاموا بتلك التجربة ومازال لدينا رجال أعمال منهم من استطاعوا اختراق الحصار الذى فرض على البلد، حيث استطاعوا التعايش مع الظروف التى عاشها البلد، وللأسف فإن بعضا من أولئك قد انخرط فى الفساد، ولكن البعض الآخر قد عمل داخل وخارج البلاد، بالمفهوم الصحيح للسوق، والآن فإن دور الحكومة هو أن تنظم السوق.. وأستطيع أن أقول إن لدينا رجال أعمال ولدينا موارد بشرية، وندعو مواطنينا الذين هاجروا إلى الخارج وعملوا فى شركات ومؤسسات دولية إلى أن يعودوا إلى البلاد للمشاركة فى التحول إلى اقتصاد السوق، وقد قبل بعضهم الدعوة وعاد إلى البلاد وأسهم فى التحول إلى اقتصاد السوق، وقد أشاد مجلس المديرين فى البنك الدولى بقدرتنا على اجتذاب كوادرنا البشرية العاملة فى الخارج.

□

وزير الخارجية اليوجوسلافى :
الأولوية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبى

وزير الخارجية اليوجوسلافى جوران سفيلانوفتش هو من القيادات الشابة فى الحكومة الفيدرالية الجديدة التى تم تشكيلها عقب الإطاحة بديكتاتور يوجوسلافيا السابق سلوبودان ميلوسيفيتش.. وهو يعتبر من الشخصيات المقربة من الرئيس الحالى فويسلاف كوستونيتشا حيث يشاركه آراءه الخاصة برفض تسليم الرئيس السابق إلى محكمة مجرمى الحرب الدولية فى لاهاى قبل أن يتم تغيير القوانين المحلية التى تمنع حتى الآن تسليم المواطنين للدول الأجنبية.. وبصفته المسئول عن السياسة الخارجية لبلاده فإن الأولويات التى حددها تشمل توثيق علاقة بلاده بالاتحاد الأوروبى، ثم تنمية علاقات يوجوسلافيا فى محيطها الأقليمى، وأخيرا بناء علاقات اوثق مع القوى الرئيسية الأخرى فى العالم مثل روسيا والصين والولايات المتحدة.. وهو يتطلع أيضا لاستعادة العلاقات القوية السابقة مع الدول العربية، ولكنه يعترف بأن الأولويات الأخرى تشغل حيزا اكبر فى توجهات السياسية الخارجية اليوجوسلافية.. وفيمايلى نص الحديث:

■ قمتم أمس بزيارة العاصمة الألبانية تيرانا للاجتماع بنظرائكم من دول أوروبا الوسطى والبلقان ما هى نتائج هذه الزيارة؟؟

□□ هذا الاجتماع تم فى اطار مجموعة ما يعرف باسم مسيرة التعاون لدول جنوب شرق أوروبا – وهى احدى المبادرات الاقليمية التى تضم عددا من دول البلقان وتحديدا بلغاريا ورومانيا ويوجوسلافيا والبوسنة وتركيا واليونان، وقد ناقشنا كيفية تهدئة الوضع فى مقدونيا.

وحضر الاجتماع المنسق العام للهيئة التابعة لحلف الناتو والمعروفة باسم «تحالف الاستقرار Stability Pact» كما حضر الاجتماع ممثل للأمين العام للأمم المتحدة، وهذا الاجتماع تم على المستوى الوزارى، بينما يعقد اجتماع على مستوى القمة للرؤساء مرة كل عام، ولقد اتفقنا خلال الاجتماع على عقد المزيد من اللقاءات الوزارية المتخصصة فيعقد اجتماع لوزراء الطاقة وأخر لوزراء الخارجية والزراعة وهكذا.

وقد كان التركيز فى الاجتماع الأخير على استقرار الأقليم والتعاون بين دوله، كما تناقشنا فى وضع اطار قانونى للعلاقة بين دول الاقليم.

■ ما هى أولويات السياسة الخارجية الجديدة بعد الإطاحة بميلوسيفيتش؟

□□ هى كثيرة ومن السهل تحديدها، نحن نعمل من أجل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبى وبالطبع سوف يستغرق ذلك وقتا طويلا قد يتعدى عشر سنوات، كما أننا سنعمل على تطبيق سياسة اقليمية من خلال تنمية علاقاتنا مع جيراننا والدول الاقليمية، وهناك العديد من المبادرات الاقليمية فى هذا الشأن مثل مسيرة التعاون لدول جنوب شرق أوروبا التى أشرت إليها وهناك مبادرة أخرى للتعاون بين الدول المطلة على البحر الأسود والتى تضم رومانيا والمجر ودولا أخرى، وكذلك «تحالف الاستقرار».

أما ثالث أولوية فهى الحفاظ على علاقات جيدة مع بقية القوى الرئيسية فى العالم مثل روسيا والصين وغيرهما وبالطبع نرغب فى إحياء علاقتنا السابقة الجيدة من النواحى السياسية والاقتصادية مع الدول العربية وكذلك مع الدول الآسيوية.

■ هل تعتبرون تنمية العلاقات مع الولايات المتحدة من ثالث أولوياتكم؟

□□ نعم ومعها روسيا والصين.

■ هل تلعب الحالة الاقتصادية ليوجوسلافيا دورا فى تحديد سياستها الخارجية؟

□□ الحالة الاقتصادية متدهورة فى يوجوسلافيا، وبلغ حد التدهور نحو ٦٠٪ خلال السنوات العشر الماضية.

واعتقد أن إجمالى الناتج المحلى قبل عشر سنوات بلغ ٣٠ مليار دولار ولولا الحرب الأخيرة والمقاطعة لوصل الآن إلى ٦٠ مليار دولار، ولكن إجمالى الناتج المحلى الآن وصل إلى عشرة مليارات دولار، ولذلك فإن تحسين الوضع الاقتصادى مسألة شديدة الأهمية بالنسبة لنا، ومن الصعب تخيل تحسن الوضع الاقتصادى دون اجتذاب استثمارات خارجية أننا لا نريد الاعتماد على المساعدات ولكننا نريد إيجاد المناخ المناسب لجذب الاستثمارات، نحن نريد ايجاد المزيد من فرص العمل وجذب التكنولوجيا الحديثة، ونعمل كذلك من أجل تنمية التعاون الاقليمى مع جيراننا.

■ ما هو تصوركم للوضع الحالى فى مقدونيا ومستقبل إقليم كوسوفا؟

□□ أعتقد أننا كلنا فى هذه المنطقة نواجه احتمالات لعدم الاستقرار. المشكلة فى مقدونيا، وكذلك الحال فى جنوب صربيا وفى كوسوفا هى أننا نجيب عن السؤال التالى: هل نحن نتعامل مع فريق من مواطنين مصابين بالاحباط من جراء ممارسات تاريخية سابقة ولحرمانهم من حقوقهم القومية والإنسانية، أم أننا نتعامل مع فريق من أناس قرروا أساسا إيجاد دولة ولهم برنامج معلن فى هذا الشأن ولديهم استعداد للقتل أو الموت من أجل تحقيق هدفهم، واعتقادى الشخصى أننا نتعامل مع خليط من الفريقين.. هناك من تعرضوا للكثير من المآسى ولا توجد لديهم ثقة فى الحكومة ولكن هناك آخرين لا يؤمنون سوى بالعمل المسلح ويصرون على ايجاد دولة مستقلة ومن أجل ذلك يقومون بأعمال القتل والإرهاب.. المشكلة فى مقدونيا أن الألبان يمثلون نحو ٣٥٪ من السكان وهم الآن يطالبون بالمزيد من الحقوق، ولكن آخر حكومتين فى مقدونيا شاركت فيهما أحزاب مقدونية والبانية وهو ما يعنى أن الألبان جزء من الحكومة وليسوا محرومين من حقوقهم تماما، لابد من التعايش والا سيصبح الوضع شديد الصعوبة فى المنطقة بأكملها إذا كان هناك عدم استقرار فى مقدونيا فذلك سيؤثر فى الوضع فى ألبانيا ويوجوسلافيا.. وهذا هو الحال نفسها هنا فإن كان هناك عدم استقرار فى يوجوسلافيا فستكون له آثاره على مقدونيا وألبانيا وبلغاريا.. اذن هناك حاجة لبذل الجهد ليس فقط على مستوى كل دولة بل على المستوى الاقليمى أيضا.

■ كيف تنظرون إلى تصاعد أعمال العنف فى الشرق الأوسط؟

□□ لقد حاولت بتنمية اتصالاتى مع السفراء العرب فى يوجوسلافيا وتناولت الغداء معهم أخيرا وكنت أريد فى الاساس زيادة معلوماتى عن حقيقة الأوضاع فى المنطقة، وقد أطلعونى على أنهم غير سعداء بالمرة بنتيجة الانتخابات الأخيرة فى إسرائيل وأنه لا توجد لديهم ثقة فى الحكومة الحالية، كما أعربوا عن تشاؤمهم من احتمال أن تقوم الحكومة الإسرائيلية الحالية بتنفيذ الاتفاقات التى تم التوصل لها فى فترة سابقة، المشكلة من وجهة نظرى هى الانعدام الكامل للثقة بين الطرفين واعتقاد الطرف العربى أنه لا يمكن التوصل إلى حل مع الحكومة الحالية وبالتالى فهم ينتظرون حتى يحدث تغيير فى الحكومة، من ناحيتنا فلقد ارتبطنا دائما بعلاقات طيبة مع دول العالم العربى، كما أننا نعمل فى هذه المرحلة على تنمية علاقاتنا مع إسرائيل كذلك، ونحن على استعداد للاستماع إلى الآراء ووجهات النظر المختلفة.

■ كيف تتخاطبون الآن مع الاتحاد الأوروبى فى ضوء التغير الذى حدث فى بلادكم، وما هى التأكيدات التى يتم تقديمها لدول الاتحاد الأوروبى لكى تقتنع بحقيقة التغيير الذى حدث لكم وتقبل بالاستثمار فى بلدكم؟

□□ كان للولايات المتحدة دور مهم للغاية فيما حدث فى الحياة السياسية على مدى السنوات العشر الماضية فى هذا البلد وفى دول المنطقة، ولقد لعبت الولايات المتحدة دورا مهما فيما يتعلق بالحروب التى شهدتها المنطقة، وفى كل القرارات المهمة التى تم اتخاذها وتحدد على أساسها شكل المنطقة - ولابد لنا جميعا أن نشترك فى حوار مستمر حول الماضى وحول المستقبل.. ولا يمكننا مجرد نسيان الماضى أو تجاهل أننا تعرضنا لحملة قصف عنيفة قبل عامين، مما أدى إلى خسائر كبيرة ومقتل كثيرين. ومن الممكن لكرواتيا بالطبع أن تقول الشىء نفسه وأنهم لايمكنهم أن ينسوا أن لهم أناسا كثيرين من قتلوا، وكذلك الحال فى البوسنة وذلك ينطبق علينا أيضا.. ما نحاول القيام به هو التعامل مع هذه المشكلات والتحدث أكثر حول العلاقات المستقبلية وكيفية تنمية المنطقة بأكملها فى إطار اقليمى.. وهذه النظرة من شأنها تسهيل الحوار فيما بيننا.. ولذلك فنحن نحاول دخول جميع مؤسسات الاتحاد الأوروبى - ويجب ألا يعوقنا

الماضى عن محاولة التقدم.. من الصعب تصور كيف كان مستقبل هذا البلد لو كان ميلوسيفيتش قام بتوقيع رامبوييه»؟

ربما كان سيتم التعامل معه كعامل أساسى من أجل استقرار المنطقة.. ولكن اعتقادى الشخصى أنه حتى لو كان وقع هذه الاتفاقية لكانت تمت الاطاحة به من الحكم لان نتائج سياساته على هذه البلد كانت سيئة للغاية.

■ ما هى آخر تطورات قضية تسليم ميلوسيفيتش لمحكمة مجرمى الحرب فى لاهاى؟

□□ نحن لا نتعامل مع هذه ا لقضية الآن.. ما نعمل عليه الآن هو اعداد قانون يحدد كيفية التعاون مع هذه المحكمة والوصول إلى تعريف قانونى لمعنى التعاون ولقد انهينا مشروع القانون الخاص بالتعاون مع المحكمة، وهو الآن بين يدى الحكومة، وسيتم ارساله للبرلمان خلال شهر يونيو وبعد اقرار البرلمان لهذا القانون فسيكون لدينا الاطار القانونى لكيفية التعاون مع المحكمة وتبادل المعلومات والشهود والأدلة وقضية تسليم المتهمين، وفور توصلنا إلى هذا القانون وصياغته بشكل نهائى فسيكون بامكاننا التعاون مع لاهاى.. ولا شك فى أننا فى موقف صعب.. فهناك رئيس سابق لهذه الدولة وهو الان يواجه المحكمة بسبب جرائم أخرى ارتكبها هنا تتعلق بالفساد وغسل الأموال واساءة استخدام الميزانية - وأعتقد أنه عند نقطة معينة فأنه سيجب عليه مواجهة مسئولياته عن الجرائم الدولية، وقد اتفقنا على أن تجرى محاكمته هنا وبعد ذلك يمثل أمام محاكمة دولية.

■ وهل تعتقد أن تسليم ميلوسيفيتش قد يؤدى إلى احتجاجات من قبل بعض الناس هنا؟

□□ سيكون هناك الكثير من المؤيدين الذين سيشعرون بالسعادة لتسليمه، فالمواطنون هنا غاضبون للغاية مما ارتكبه فى حقهم.. ولكن البعض غير سعداء بتسليمه ويوجد انقسام بشأن هذه القضية.

□

وزير الإعلام اليوجوسلافى :
لا نحتاج لوزارة الإعلام



بعثة الأهرام فى لقاء مع وزير الإعلام اليوجوسلافى سلوبودان أورلينش

برغم أن وزير الإعلام اليوجوسلافى سلوبودان أورلينش لا يتجاوز عمره الثلاثين عاماً، إلا أنه أعلامى وسياسى يمتلك رؤية مستقبلية واضحة للإعلام فى العصر الجديد عالميا وفى بلاده، فهو لا يرى حاجة لوجود وزارة الإعلام بل أن تتحول إلى مكتب صحفى حكومى، كما يرى ضرورة خصخصة الإعلام الحكومى، وقد بدأ بالفعل فى خصخصة صحيفة «بوربا» بابقاء حصة للدولة وبيع نسبة للعاملين ونسبة أخرى للقطاع الخاص، وذلك ما صرح به لبعثة الأهرام فى الحوار التالى:

■ ما هى عناصر السياسة الإعلامية الجديدة ليوجوسلافيا؟

□□ لقد استخدم النظام السابق الإعلام إلى جانب البوليس والمحاكم فى السيطرة على الناس وكبت الحريات، وقام بتقسيم الإعلام والصحفيين أنفسهم إلى فريقين، الأول الذى يدين له بالولاء، والثانى الذى يعارضه أو ينتقد إحدى سياساته، وفى حين حصل الفريق الأول على الوظائف والامتيازات، فقد الفريق الثانى وظائفه، ولحسن الحظ أن بعضا من هؤلاء استطاع أن يؤسس مؤسسات ومنظمات اعلامية خاصة ومستقلة، فى حين أن بعضا آخر تعرض للسجن، وآخرين هربوا إلى خارج صربيا، ومثل هذا الانقسام انتهى مع الخامس من أكتوبر الماضى، بسقوط ميلوسيفيتش ولم يعد هناك أى تقسيم للإعلام وللصحفيين على أساس الولاء للنظام أو أى معيار آخر، وأصبح الإعلام حرا فى أن يكتب ما يراه، ويعتقد أنه الأحداث الحقيقية، وأصبح من حقه أيضا أن يتحدث عن أو إلى كل المسئولين الكبار فى يوجوسلافيا دون قيود، وفى ظل النظام الجديد وضعنا استراتيجية جديدة للتعامل مع الإعلام.

اننا ندرك تماما أننا أمام مفترق طرق، حيث أن لدينا نوعين من الإعلام، أحدهما تملكه الدولة، والآخر مستقل، وبالنسبة للإعلام الأول فعلينا أن نساعده على أن يقوم بنقل المعلومات إلى الرأى العام ككل، وألا يكون مناصرا لحزب معين، وقررنا أيضا أن نساعد الإعلام المستقل لكى يعمل بحرية وأن يتطور فى عمله، وفى ذلك فقد استفدنا من تجارب الدول الأخرى التى مرت بمراحل انتقالية قبلنا، والتى أصدرت القوانين المنظمة للإعلام المستقل الذى تملكه المؤسسات وليست الأحزاب، وبالنسبة للإعلام الأجنبى، فقد قامت سياسة نظام الرئيس السابق ميلوسيفيتش على تقييد حريته فى العمل داخل البلاد ومنع نشر الحقائق عما يجرى، ولم تمنح تصريحات العمل فى الداخل إلا للصحفيين الذين ناصروا فقط سياساته ولم ينتقدوا أيا من مواقفه، ولذلك كان الصحفيون الذين يتابعون الأحداث فى أجزاء صربيا المختلفة يقومون بعملهم من مناطق وبلدان مجاورة مثل كوسوفا وألبانيا وبودابست وروما وفيينا، أما الذين سمح لهم بالعمل من داخل صربيا فقد كان وضعهم سيئا للغاية، حيث كانوا يعتمدون فقط على المصادر الرسمية التى كانت تعطيهم معلومات انتقائية، ولم يسمح لهم بنقل حقيقة ما يجرى فى الواقع أو التعبير عن آراء المواطنين، وقد تشابه هذا الوضع مع الصحافة المستقلة التى كانت تعمل فى الداخل، حيث كانت تمنح فقط معلومات انتقائية.

■ وماذا تغير مع النظام الجديد

□□ وقد تغير هذا الوضع تماما بعد أكتوبر الماضى، حيث قررت الوزارة منذ اللحظة الأولى أن تفتح البلاد أمام الإعلام الأجنبى، وأن تتيح أيضا حرية العمل للإعلام المستقل، ولم تعد هناك أية قيود على عمل الصحفيين الأجانب، وصارت لهم الحرية فى نشر الحقائق والمعلومات عن كل ما يجرى فى البلاد من داخلها، سواء كان متعلقا بمحاكمة الرئيس السابق ميلوسيفيتش أو الأحداث الجارية فى جنوب صربيا أو أى مشكلة أخرى تتعلق بمصير الاتحاد اليوجوسلافى، وتقوم وزارة الإعلام بتسهيل عمل الصحفيين الأجانب سواء من حيث اعطاء التصريحات، أو توفير الانتقال إلى بعض المناطق التى تشهد أحداثا مثل جنوب صربيا.

وقد صارت القاعدة العامة هى السماح للإعلام الأجنبى بالعمل بحرية من الداخل، ولدينا الآن ٢٠٠ مراسل وصحفى أجنبى معتمد يمثلون نحو ١٠٠ مؤسسة إعلامية دولية مختلفة، يمكنهم الوصول إلى المسئولين الحكوميين بحرية وكذلك إلى ممثلى القوى السياسية المختلفة، وإلى المواطنين العاديين، وقد أدى هذا إلى تحسين التغطيات الإعلامية لما يجرى فى داخل يوجوسلافيا.

أما الدور الثانى الذى تقوم به الوزارة فهو تقديم الخدمات باللغة الانجليزية، وتسهيل الانتقال إلى جنوب صربيا، حيث قمنا بعمل أربع رحلات إلى هناك ضمت إعلاميين من صربيا وألبانيا ودول أجنبية مختلفة، والآن نخطط لرحلات للصحفيين الأجانب وممثلى الإعلام إلى كوسوفا، ولكن يجب أولا التنسيق مع قوات الأمم المتحدة العاملة، بسبب الأوضاع الأمنية هناك، كما نظمنا رحلة للصحفيين بالطائرة إلى الجبل الأسود قبل الانتخابات الأخيرة، حيث قابلوا ممثلى التحالفات الحزبية المختلفة ومسئولين حكوميين، وكذلك المسئولون عن المنظمات غير الحكومية التى كانت تتابع الحملة الانتخابية هناك، وبالطبع فإن هذا الدور لا يمكن مقارنته بما يحدث فى بلدان أخرى مثل المجر أو رومانيا أو دول أخرى فى المنطقة.

من ناحية أخرى، فإن تغيير وظيفة وزارة الإعلام لكى تتوافق مع الأوضاع الجديدة ليست مهمة سهلة، إذ أن العاملين القدامى فى الوزارة مازالوا متأثرين بميراث الحقبة الماضية، وأيضا لأن هناك حكومة فيدرالية وأخرى تخص الجمهوريات ولكل منها

مسئوليات ومتطلبات عمل مختلفة، ولذلك نتطلع إلى الأجيال الجديدة ليتحملوا المسئولية ويطبقوا هذه المفاهيم الجديدة.

وتعمل الوزارة على تطبيق مبدأ الشفافية وايصال المعلومات والحقائق إلى الرأى العام، فما يجرى فى جنوب صربيا مثلا لم يعد ممكنا اخفاؤه، كما كان يحدث فى ظل النظام السابق.

■ ماذا عن خصخصة الإعلام المملوك للدولة؟

□□ لقد بدأنا فى إعادة تنظيم هذه الوزارة أو نراها مجرد سكرتارية الدولة للإعلام، والهدف الأساسى هو انشاء مكتب صحفى حكومى، ونعتقد أن الحكومة لا تحتاج إلى وزارة إعلام، ونريد قانونا لتنظيم عمل الإعلام، وإذا تحدثنا عن خصخصة الإعلام الحكومى فعلينا أن ننظر إلى هذين الأمرين بصورة منفصلة، حيث إنهما أمران مختلفان، فلدينا عدة محطات إذاعية تديرها الدولة، ووكالة أنباء اخبارية «تانيوج» وصحيفة يومية واحدة، وبالنسبة للصحافة المطبوعة فأعتقد أن الدولة ليست بحاجة إليها، ولذا فإن أول ما ستتم خصخصته هو صحيفة «بوربا» وقد بدأت العملية بالفعل، حيث ستحصل الحكومة على نسبة ويحصل العمال على نسبة أخرى، وستكون هناك حصة للقطاع الخاص.

أما خصخصة الوكالات الاخبارية، فلدينا وجهات نظر مختلفة، حيث يدعو البعض إلى أن تكون للدولة حصة نسبتها ٣٠٪ وآخرون يدعون إلى امتلاك حصة ٥١٪ وإذا نظرنا إلى تجارب الدول الأخرى فسوف نجد أن أيا منها لم يحل بعد هذه المشكلة.

وبالنسبة لوكالة الأنباء اليوجوسلافية «تانيوج»، فهى من أكثر الوكالات تأثيرا فى منطقة البلقان، وقد خضعت لعملية تغيير جذرية فى أثناء النظام السابق، حيث أدت الضغوط عليها إلى ترك الكثير من الكفاءات العمل فيها، وأسسوا وكالاتهم الخاصة بهم، ويوجد فى تانيوج الآن ٤٠٠ موظف منهم ١٠٠ فقط صحفيون والباقون إداريون، أما فى وكالة أنباء «بتريا» فيوجد ٧٠ موظفا فقط، منهم ٦٣ صحفيا، ومثل هذه الاحصاءات توضح طبيعة ما تعرضت له وكالة تانيوج الحكومية خلال السنوات العشر الماضية حتى اننى عندما عرضت بيعها على الصحفيين العاملين بها قالوا انها لا تساوى أكثر من دولار واحد، وإذا تحدثنا عن وضع الاذاعة والتليفزيون التابعين للدولة،

فسوف نجد الوضع نفسه، حيث يوجد ٨ آلاف موظف، منهم ١٠٠٠ محام، وكأننا أمام محكمة وليس محطة تليفزيونية، ولسوء الحظ اننا نواجه مثل هذه المشكلات الآن التى تعود فى جذورها إلى سياسات النظام السابق غير المسئولة، وعلينا أن نفكر فى مصير هؤلاء أيضا، وألا نتصرف كما تصرف النظام السابق، فلن يطرد أى شخص، ولكن يجب أن يعاد تدريبه وتعليمه من جديد، وبالرغم من أننا نواجه مشكلات كبيرة، فإننا جميعا سواء فى الحكومة الفيدرالية أو حكومة الجمهورية، لدينا النيات الطيبة والإدارة لعمل التغييرات المطلوبة بكفاءة عالية.

■ هل لكم أن تشرحوا لنا موقفكم من موضوع الاستثمارات الأجنبية فى مجال الإعلام لديكم؟

□□ هذا الموضوع لم يحل بعد، وحين يصدر القانون فيما بعد سيتضح الأمر، والمسألة ليست مجرد منح الاستثمار الأجنبى نسبة ٥١٪ أم لا، إذ يمكن لأى شخص من الخارج أن يعطى أموالا لأى شخص فى الداخل ويقوم بالاستثمار فى المجال الإعلامى.

□

يوجوسلافيا .. تبحث عن نفسها

تمثل يوجوسلافيا حالة خاصة بين دول شرق أوروبا فى التحول إلى إقتصاد السوق والديمقراطية، مقارنة بالدول الأخرى التى زارتها بعثة «الأهرام». فالتحول اليوجوسلافى حافل بالتناقضات.

تسمع من اليوجوسلافيين أنهم يريديون دخول البيت الأوروبى والاندماج فى الغرب، بينما تعششت فى العقول نظرية المؤامرة، ويتردد على الألسنة أن هناك مؤامرة غربية ضد يوجسلافيا وأن الأزمة اليوجسلافية هى صناعة غربية تاريخيا.

وتسمع وترى غضبا لدى اليوجوسلاف على حلف شمال الأطلنطى (الناتو) الذى شن حملة قصف على المنشآت والمؤسسات بعرض البلاد، إلا أن يوجوسلافيا لا تعارض المشاركة فى «الناتو» ولا يخطىء المراقب ملاحظة نوستالجيا (حنين) يوجوسلافية إلى ماضى «صربيا العظمى»، فى حين أن واقع الحال بعد الحروب الأهلية التى أشعلتها النعرة القومية فى كرواتيا والبوسنة والهرسك وكوسوفا، يشير إلى احتمال تقلص يوجوسلافيا الاتحادية لتقتصر على صربيا الصغرى.

ووسط تلك التناقضات، تبحث يوجوسلافيا عن نفسها. وبرغم الخلافات بين النخبة اليوجوسلافية المعاصرة، وضمنها المجموعة الحاكمة، حول التوجهات المستقبلية ليوجوسلافيا، فإن توجها قائدا يمسك بزمام الأمور الآن. وهذا التوجه يقوم على أسس حكم القانون والديمقراطية واقتصاد السوق.

غير أن هذا التوجه، محكوم عليه بأن يحمل عبء أثقال تاريخية هائلة، ويصفى تركة النظام التسلطى فى عهد الرئيس السابق سلوبدان ميلوسيفيتش، ويواجه مشكلات اقتصادية وإجتماعية عصية. ولكى ينجح ذلك التوجه الديمقراطى الرأسمالى، فليس أمام يوجوسلافيا إلا الاندماج فى الغرب والتعاون مع أمريكا وحلف الناتو ووأد أحلام

«صربيا الكبرى» لتتحول يوجوسلافيا إلى دولة طبيعية عادية. وذلك ما يفجر من جديد تناقضات يوجوسلافيا.

وذلك أيضا - ما يؤكد أن يوجوسلافيا تبحث عن نفسها.

لم تستقر الحياة السياسية الداخلية بعد فى جمهورية يوجوسلافيا الفيدرالية برغم مرر سبعة أشهر على التغيرات الشاملة التى شهدتها البلاد أثر الاطاحة بديكتاتور يوجوسلافيا ورئيسها السابق ميلوسيفيتش فى الخامس من أكتوبر عام ٢٠٠٠

ولا تزال أحداث الخامس من أكتوبر حية فى أذهان الشعب اليوجوسلافى، حيث تجمع مايزيد على نصف مليون مواطن أمام مبنى البرلمان للاحتجاج على رفض ميلوسيفيتش الاعتراف بهزيمته فى الانتخابات أمام الرئيس الحالى فويسلاف كوستونيتشا وضرورة تخليه عن مقعده الذى تمسك به لنحو عشر سنوات أسس خلالها دولة بوليسية تقمع المواطنين، وتعامل فيها مع معارضيه على أنهم خونة وعملاء.وكانت الانتخابات الرئاسية قد جرت فى الرابع والعشرين من سبتمبر العام الماضى واسفرت عن فوز كوستونيتشا بـ ٥٢٪ من الأصوات بينما لم يتمكن ميلوسيفيتش بكل جبروته وقمعه سوى الحصول على ٣٦٪ فقط من إجمالى الأصوات. وحاول ميلوسيفيتش التشبث محاولته باءت بالفشل حيث أن غالبية المواطنين كانوا قد ضاقوا ذرعا بنتائج سياساته المتهورة على مدى السنوات الماضية. فبسبب سياسات ميلوسيفيتش تفككت يوجوسلافيا القديمة إلى خمس دول مستقلة هى: صربيا والجبل الأسود (الاتحاد الفيدرالى)، كرواتيا، والبوسنة والهرسك، وسلوفينيا، ومقدونيا. كما أدت سياساته القومية المتطرفة إلى اشعال حرب عرقية فى إقليم كوسوفا الذى كان يتمتع بالحكم الذاتى منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وذلك ما دفع حلف الناتو إلى شن حملته العسكرية الأخيرة ضد يوجوسلافيا والتى استمرت نحو ثلاثة أشهر من مارس إلى يونيو ١٩٩٩.

وبرغم عناد ميلوسيفيتش وخطابه القومى المتطرف فلم يستطع مواصلة الكذب على شعبه واقناعه بأنه سيقوده نحو الانتصار لتحقيق حلم صربيا الكبرى. واضطر الديكتاتور فى النهاية للاعتراف بهزيمته وزادت النقمة الشعبية ضد الرجل الذى ورط بلاده فى حروب مع كل الدول المجاورة لها تقريبا مما ادى لعزل يوجوسلافيا وفرض عقوبات دولية مشددة عليها وهو مافتح الباب لنمو عصابات المافيا والتهريب هناك وهيمن الطابع الاجرامى على النشاط الاقتصادى.

تحولات السياسة الداخلية

برغم نشوة الانتصار الذى حققه كوستونيتشا فى الخامس من أكتوبر وتنصيبه رئيسا فى اليوم التالى مباشرة للاطاحة بميلوسيفيتش فإنه كان يدرك جيدا أن مخلفات النظام السابق من المشاكل سوف تحتاج مجهودات جبارة لتجاوزها، وكان كوستونيتشا قد تمكن من الوصول إلى الحكم على رأس تحالف فضفاض من أحزاب المعارضة اليوجوسلافية بلغ عددها ١٨ حزبا شكلت معا تحالف أحزاب المعارضة الديمقراطية.

ولكن هذا التحالف وبعد وصوله للحكم دبت بين أعضائه الخلافات كما هى الحال عادة بعد نجاح الثورات الشعبية. وهذا الخلاف بين أقطاب التحالف قد وصل إلى أعلى المستويات السياسية. ولا ينكر الرئيس الفيدرالى الحالى كوستونيتشا ولا رئيس وزراء الصرب زوران جينجيتش وجود خلافات أساسية بينهما فيما يتعلق بعدة قضايا رئيسية تشغل الحياة السياسية فى يوجوسلافيا.

وأول هذه الخلافات هو مستقبل العلاقات مع جمهورية الجبل الأسود، الشريك الأصغر فى الاتحاد الفيدرالى.

فرئيس الوزراء جينجيتش لا يخفى صراحة استعداده للقبول باستقلال الجبل الأسود وبأن يكون هذا الفصل تاما فى حالة اصرار حكومة الجبل الأسود على التقدم للأمم المتحدة بطلب لعضوية مستقلة. أما الرئيس كوستونيتشا المعروف بمواقفه القومية المعتدلة فانه أكثر تمسكا باستمرار الاتحاد مع الجبل الأسود ويرى ضرورة بذل أقصى مجهود من خلال الحوار أساسا للابقاء على الصيغة الحالية.

غير أن تأثير انفصال جمهورية الجبل الأسود - فى حالة حدوثه - سيكون كبيرا على مستقبل السياسة الداخلية فى صربيا. عمليا سيتم حل جميع المؤسسات الفيدرالية، كما سيتم إجراء إنتخابات رئاسية وبرلمانية جديدة فى جمهورية صربيا فقط. وفى هذه الحالة فانه من المتوقع أن يتنافس الرئيس كوستونيتشا مع ريس وزرائه جينجيتش على رئاسة الجمهورية الجديدة. وبالتالى ستتغير الخريطة السياسية فى صربيا.

أما الخلاف الرئيسى الثانى بين الرئيس كوستونيتشا ورئيس وزرائه فيتعلق بقضية تسليم الرئيس السابق ميلوسيفيتش إلى محكمة مجرمى الحرب فى لاهاى.. فبينما

يصر الرئيس على ضرورة محاكمة ميلوسيفتش فى بلجراد على الجرائم التى ارتكبها فى حق شعبه أساسا لا يبدو جينجيتش ومعه عدد من اعضاء التحالف الحاكم المؤثرين ممانعين لتسليم ميلوسيفيتش الى لاهاى، وذلك لفتح صفحة جديدة تماما مع الولايات المتحدة فى الاساس وحلف الناتو والاتحاد الأوروبى.

ولأن تحسين الحالة الاقتصادية هو الأولوية الرئيسية للحكومة الجديدة فى صربيا فإن هناك خلافات مشابهة ايضاً بين أعضاء التحالف حول هذه القضية. فرئيس الوزراء جينجيتش المعروف بعلاقاته القوية مع ألمانيا تحديدا وكذلك الولايات المتحدة يؤيد الاصلاح الاقتصادى الجذرى والاسراع فى عملية الخصخصة لشركات القطاع العام المتهالكة. أما الرئيس كوستونيتشا وحلفاء آخرون فى الحكومة الحالية فهم أيضا يؤيدون التحول الاقتصادى نحو قواعد السوق وفتح البلاد أمام الاستثمارات الأجنبية، ولكن بإيقاع أبطأ مما يقترحه رئيس الوزراء جينجيتش.

التحول الاقتصادى

ربما تكون العاصمة اليوجوسلافية بلجراد هى أكثر العواصم بؤسا من بين عواصم الدول التى زارتها بعثة الأهرام في جولتها باوروبا الشرقية.. فمازالت المبانى التابعة للحزب الاشتراكى الذى كان يتزعمه ميلوسيفيتش خاوية على أعمدتها بعد أن ضربتها صواريخ حلف الناتو فى الحملة الأخيرة، وتماثلها المبانى التابعة لوزارة الدفاع والمنشات العسكرية ومبانى التليفزيون والإذاعة الحكوميين.

أما الحالة الاقتصادية لغالبية المواطنين فهى الأسوأ، مقارنة بالدول الأخرى فى شرق أوروبا التى تحولت إلى اقتصاد السوق. فقد أدت الحروب التى خاضتها يوجوسلافيا خلال العقد الماضى إلى انهيار الناتج المحلى الاجمالى من ٣٠ مليار دولار عام ١٩٩٠ إلى ١٠ مليارات دولار فى العام الماضى. وترتب على ذلك انخفاض مستوى الدخل الفردى من ثلاثة آلاف دولار سنويا عام ١٩٩٠ إلى ألف دولار فقط حاليا، فى الوقت الذى وصل فيه معدل البطالة إلى ٢٧٪ كما أدت الحروب والعقوبات الدولية التى فرضت على يوجوسلافيا إلي خسارة البلاد لنحو ٣٠ مليار دولار. يضاف إلى ذلك أن حملة الناتو ضد يوجوسلافيا عام ١٩٩٩ شملت قصف الكبارى والجسور ومحطات الكهرباء ومصانع السيارات والجرارات.

وقد أوضح المسئولون اليوجوسلاف الذين التقتهم في بلجراد «بعثة الأهرام» أن إعادة تأهيل البنية التحتية (المرافق الأساسية) والمؤسسات الاقتصادية، لن يتم قبل مرور ثلاث سنوات ويحتاج إلى تمويل يقدر بنحو ٤ مليارات دولار.

وبرغم كل ذلك، فإن يوجوسلافيا قد سارعت الخطى لتطبيق برنامج إصلاح هيكلى للاقتصاد بهدف التحول الى اقتصاد السوق.

فقد أجاز البرلمان اليوجوسلافى ٣٠ قانونا، تستهدف الاصلاح الاقتصادى من أجل جذب الاستثمار الخاص المحلى والأجنبى. وقد شملت تلك القوانين عدة برامج للاصلاح المحلى الضريبى، والتجارة الخارجية، والأوراق المالية، وتحرير العملة الوطنية (الدينار)، والخصخصة، وإصلاح القطاع المصرفى، وتحرير الأسعار.

غير أن عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق فى الحالة اليوجوسلافية ليست وليدة النظام الجديد الذى تسلم الحكم قبل سبعة أشهر. فقد عرفت يوجوسلافيا خلال حكم الرئيس الأسبق جوزيف بروز تيتو ما أطلق عليه «اقتصاد السوق الاجتماعية» و «التسيير الذاتى» بما جعل التجربة اليوجوسلافية متمايزة عن تجارب الدول الشيوعية السابقة. كما أن نظام الرئيس السابق ميلوسيفيتش قد قام باجراءات اقتصادية «انفتاحية» لفتح المجال امام الاستثمار الخاص، لكن تجربة ميلوسيفيتش تلطخت بالفساد حتى أن ميلوسيفيتش نفسه قد قام بعمليات خصخصة لحسابه الخاص بقيمة مليار دولارا حسبما ورد فى ندوة «المائدة المستديرة» التى نظمها لبعثة الأهرام رئيس مجلس النواب اليوجوسلافى دراجليوب متشينوفتش.

كما فشلت تجربة ميلوسيفيتش، لأنها تزامنت مع اندلاع حروب البلقان وفرض العقوبات الدولية ضد يوجوسلافيا. وتبدو المشكلة الرئيسية التى يواجهها التحالف الحاكم حاليا فى بلجراد هى توقعات المواطنين بتحسن اقتصادى سريع، لنسيان الماضى، بما شمله من حروب عرقية ومواجهات مع القوة الوحيدة العظمى فى العالم الولايات المتحدة.

ويتحدث أقطاب التحالف الذين التقتهم بعثة الأهرام عن خشيتهم من ظهور نظام تسلطى جديد فى يوجوسلافيا فى حالة استمرار سوء الأوضاع الاقتصادية، خاصة مع التحول نحو سياسات السوق، بكل ما سيترتب عليها من ارتفاع اسعار السلع والخدمات الرئيسية والتى سيتحمل عبئها المواطنون البسطاء فى الأساس.

وحتى الآن فإن الاتفاق السائد بين أقطاب التحالف يدور حول نقطة رئيسية هى التمسك بالديمقراطية كوسيلة لحل الخلافات والأزمات. وهذا الالتزام بالديمقراطية من جانب النخبة السياسية يقابله إدراك من الرأى العام بأن للديمقراطية ثمنا وبأن للتأخر فى التحول الاقتصادى ثمنا وبأنه لابد من دفع الثمن مهما كان باهظا قبل البدء فى جنى الثمار.

أولويات يوجوسلافيا الخارجية

ثمة تغير كبير فى السياسة الخارجية ليوجوسلافيا فى ظل نظامها الجديد، وإحدى أكبرى الأولويات التى يحرص عليها صانعو السياسة الخارجية حاليا هى العودة بقوة إلى المنظمات الدولية، خاصة الاقتصادية والمالية، مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، وإنهاء كل آثار فترة العقوبات والعزلة الدولية التى فرضتها القوى الكبرى على يوجوسلافيا فى اثناء حكم الرئيس ميلوسيفيتش.

ويرى الحكم الجديد أن بناء يوجوسلافيا جديدة يتطلب مصالحه كبرى مع المجتمع الدولى تبدأ بالعودة إلى المنظمات الدولية، والحصول على مساعدات اقتصادية ودعم سياسى ومعنوى لبقاء مابقى من يوجوسلافيا على حاله فى صورة دولة اتحادية، تضم صربيا والجبل الأسود، اضافة إلى إقليم كوسوفا الذى يعد فى نظر الساسة الصربيين جزءا من اقليم صربيا نفسه لا يمكن التفريط فيه. وهم يطلقون عليه اقليم كوسوفا، وماتوخيا. ويشير هؤلاء إلى أن القرار الدولى رقم ١٢٤٤ الخاص بالوضع فى كوسوفا يقوم على مبدأ بقاء الاقليم فى اطار يوجوسلافيا الاتحادية. ولذلك فإن الحفاظ على الاتحاد اليوجوسلافى الحالى يعنى بدرجة ما تمسكا بالقرار الدولى، وما يقدمه من حل لمشكلة اقليم كوسوفا.

ومن الأمور المهمة التى تواجه سياسة يوجوسلافيا الخارجية قضية محاصرة الاتجاهات الاستقلالية التى تسود بين نصف مجتمع الجبل الأسود، حسب ما أظهرته نتائج الانتخابات البرلمانية فى هذه الجمهورية والتى جرت فى ٢٢ أبريل الماضى، حيث فاز الحزبان الاشتراكى الديمقراطى والاتحاد الليبرالى بـ٤١ مقعدا من جملة ٧٧ مقعدا يمثلون اعضاء البرلمان. وهما حزبان يناديان باستقلال الجمهورية عن الاتحاد اليوجوسلافى، ولكنه فوز لايعطى الحق ـ دستوريا ـ فى تمرير قانون بالاستقلال. ومثل

هذه النتيجة لا توفر الحد الادنى من الاطمئنان، ومن ثم تعمل سياسة يوجوسلافيا الخارجية على تأمين ضغوط دولية، خاصة أوروبية، علي الجبل الاسود لاستمرار عضويتها فى الاتحاد اليوجوسلافى.

ورغبة فى تعزيز علاقات يوجوسلافيا مع الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة، يبدو الاتجاه الداعى إلى تسليم الرئيس السابق ميلوسيفيتش سائدا إلى حد كبير بين أعضاء الحكومة الجديدة، وهو مايتم تبريره بأن هذا التسليم سيعنى تجاوزا لإحدى العقبات التى تواجه البلاد من اجل الحصول على المعونات الكبرى والمساعدات الدولية. وعلى الرغم من أن الصرب لن ينسوا ماحدث من الناتو ولن يغفروا ماتعرضت له بلادهم من عقوبات، فإنهم لن يتوقفوا عند ذلك كثيرا، إذ يتطلعون إلى المستقبل، حسب قول نائب رئيس الوزراء ميرلوب، الذى اعتبر أن تسوية مسألة تسليم ميلوسيفيش أمر لا غنى عنه حتى تستعيد يوجوسلافيا مصداقيتها الدولية وتنتهى بذلك اعذار الدول الأوروبية، ويعاد ضخ المعونات الأساسية إلى البلاد.

وتبدو السياسة اليوجوسلافية قائمة على اساس التوجه إلى اوروبا بالدرجة الأولى وليس الولايات المتحدة، على الرغم من الاعتراف بأهمية دورها العالمى، وما يمكن أن تقدمه من دعم سياسى واقتصادى ومعنوى. ويمثل هدف الاندماج فى السياسات الأوروبية محل توافق كبير بين المسئولين الصرب وكثير من ممثلى القوى السياسية، وذلك على الرغم من اختلافهم فى الكثير من القضايا الأخرى الداخلية والخارجية. ويمكن تبرير ذلك بمنطق الجغرافيا الذى يفرض على يوجوسلافيا الاهتمام بالمحيط المباشر بها، وكذلك الدور الذى تلعبه الدول الأوروبية، لاسيما المانيا فى مجمل شئون منطقة البلقان، وايضا للشعور السائد بين النخبة الصربية بأن الولايات المتحدة لم تفعل شيئا فى مساعدة المعارضة إبان فترة نضالها ضد ميلوسيفيتش، ولم تشارك فى اسقاطه، فى حين أن بعض القوى الأوروبية قدمت مساعدات مهمة للمعارضة الصربية. لكن حقائق السياسة الدولية تجعل هؤلاء يقبلون مبدأ ايجاد علاقة جديدة وجيدة مع واشنطن، وتوظيف نفوذها الدولى فى استمرار جمهورية الجبل الأسود عضوا فى الاتحاد الفيدرالى ليوجوسلافيا، وتسهيل الحصول على المساعدات الاقتصادية من المنظمات الدولية المختلفة.

ولا تخلو العلاقة بين يوجوسلافيا واوروبا من بعض مصادر توتر كامن، إذ يشكو مسئولو الحكومة الفيدرالية من بطء الدعم الأوروبى، وينظرون إلى بعض الاتجاهات الأوروبية بضم مقدونيا الى الاتحاد الأوروبى باعتباره تطورا ذا تأثيرات سلبية على مجمل الوضع فى صربيا، إذ سيؤدى إلى تعزيز فرص انفراط الاتحاد اليوجوسلافى، ويجعل صربيا وحيدة، وربما تفقد ـ ولو بعد فترة ـ اقليم كوسوفا. ووفقا لهذه المخاوف تربط السياسة اليوجوسلافية حركتها تجاه الاتحاد، والقوى الكبرى الأخرى بضرورة دعم الاتحاد الفيدرالى القائم، وعدم السماح بانفراطه.

صربيا الكبرى.. وداعا

ويدرك القائمون على السياسة الخارجية الاتحادية أن يوجوسلافيا بحاجة إلى أمرين اساسيين، الأول ـ التخلى عن مبدأ صربيا الكبرى الذى استخدمه الرئيس السابق ميلوسيفيتش والذى تسبب فى دخول البلاد أربع حروب، ومن ثم تعرضها للمقاطعة الدولية والعزلة وخراب جزء كبير من بنيتها الاساسية. والثانى تأكيد أن النظام الجديد يسعى إلى بناء صيغة فاعلة ونشيطة من التعاون والمشاورات الدائمة مع دول الجوار المباشر، حسبما عبر عنه وزير الخارجية جوران سفيلانوفتش إلى بعثة الأهرام، عشية عودته من تيرانا عاصمة البانيا، حيث بحث مع رئيس البانيا الوضع المتفجر فى مقدونيا واقليم كوسوفا، وكيفية بناء علاقات تعاونية بين يوجوسلافيا وجيرانها.

علاقات جوار تعاونية

ويعد هدف بناء علاقات تعاونية اقليمية مهما لأكثر من سبب، سواء ليوجوسلافيا أو لجيرانها الآخرين من منطقة البلقان وماحولها، فمثل هذه العلاقات الاقليمية تقدم اطارا سلميا لحل أية مشكلات عالقة، لاسيما مايتعلق بمصير اقليم كوسوفا، ووضع الألبان فيه، والأزمة التى تعيشها مقدونيا فى الوقت الراهن، حيث تجرى وقائع مواجهة مسلحة بين الحكومة والحركة الألبانية المسلحة التى تهدف إلى الحصول على امتيازات حكم ذاتى موسع لألبان مقدونيا.

كما تتطلع يوجوسلافيا إلى صيغة اقليمية للتنمية المستدامة لمنطقة البلقان ككل. فنظر لأن كل دول البلقان صغيرة الحجم ومحدودة الموارد ومترابطة من الناحية الجغرافية، فقد وضح للجميع ان تحقيق تنمية اقتصادية مسألة صعبة، ما لم تكن فى ظل عمل جماعى، يقوم على مبدأ التعاون الاقليمى. وهناك خطط مطروحة لبناء شبكة من الطرق البرية تربط بين هذه الدول وبعضها، وخطط اخرى لتسهيل انتقال الأفراد والسلع والتجارة.

وثالثا ـ فإن هذه الصيغة تقدم اطارا للأمن الاقليمى الجماعى، وبحيث تيسر أشكالاً من الحوار بين دول البلقان والمنظمات الأوروبية المهتمة بالأمن الأوروبى، وكذلك الحوار مع الناتو فى ظل برنامجه المعروف بالشراكة من أجل السلام.

وكانت الحكومة اليوجوسلافية الجديدة قد انضمت الى ميثاق الاستقرار فى جنوب شرق اوروبا، وهو فى الاصل مبادرة اطلقها الاتحاد الأوروبى فى يونيو ١٩٩٩، وتهدف إلى تشكيل علاقات حسن جوار وسلام فى منطقة جنوب شرق أوروبا، من خلال الالتزام الصارم بمبادىء ميثاق هلسنكى المتعلق ببناء الثقة وتدعيم المصالح المشتركة بين الدول والشعوب، وتشجيع العمل فى منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا وجميع الآليات الاقليمية للتعاون الأمنى. ويضم الميثاق كلا من البانيا وبلغاريا ومقدونيا ورومانيا وتركيا ويوجوسلافيا الاتحادية كأعضاء، وكلا من البوسنة وكرواتيا كمراقبين.

□

تسليم ميلوسيفيتش .. يبدو قريبا جدا

بالرغم من وجود مؤيدين للرئيس اليوجوسلافى السابق سلوبودان ميلوسيفيتش، والذين يطلق عليهم الحرس القديم، متناثرين في كثير من دوائر الدولة والأجهزة التنفيذية المختلفة، فقد أطلق النظام الجديد حرية التعبير عن كل القضايا التى تهم البلاد، بما فيها قضية تسليم الرئيس ميلوسيفيتش إلى محكمة الجزاء الدولية الخاصة بجرائم الحرب فى يوجوسلافيا السابقة.

وهى القضية التى يمتزج فيها الشعور الشعبى العام بعدم عدالة المحكمة الدولية، جنبا الى جنب مع مشاعر الغضب مما اقترفه ميلوسيفيتش ونظامه من جرائم كبرى.

ومثل هذه المشاعر المتضاربة على الصعيد الشعبى تقدم تفسيرا جزئيا لمطلب بعض الصربيين ـ الذين قدرهم وزير الخارجية بنحو ٢٠٪ فقط ـ عدم تسليم ميلوسيفيتش الى المحكمة الدولية، وهم الذين يخافون ان يكون تسليمه مجرد خطوة أولى لتسليم أخرين من المسئولين الذين شاركوا فى تطبيق السياسات الخاطئة واللا إنسانية للرئيس السابق سواء ضد الصرب أنفسهم، أو ضد غيرهم من الشعوب اليوجوسلافية.

ومن جانب آخر فإن تلك المشاعر المتضاربة لدى الصرب حول قضية التسليم هى نفسها التى تعطى حجة قوية للذين يرون أن تسليم ميلوسيفيتش هو اقل القليل، وأن محاكمته وادانته على ما قام به من أخطاء كبرى يجب أن تكون أمرا عاديا لا علاقة له بمسألة الزهو القومى للصرب، فالرجل ونظامه قد أخطأ كثيرا ولا بد من محاسبته وان يدفع الثمن لذلك.

ويضيف بعض انصار هذه الرؤية أسبابا أخرى تتعلق بالوضع الاقتصادى المتدهور فى البلاد والذى تسبب فيه نظام ميلوسيفيتش نفسه. فالحصول على المعونات الدولية

التى تحتاجها يوجوسلافيا بقوة، إلى جانب الدعم المعنوى والسياسى من الولايات المتحدة على وجه التحديد، يبدو مشروطا بمدى تعاون بلجراد مع محكمة الجزاء الدولية.

وعلى الرغم من ان لفظة التعاون تحتمل مساحة كبيرة من التحركات فإنها فى هذه الحالة تعنى التسليم الفورى لميلوسيفيتش للمحكمة الدولية، أو على الأقل اتخاذ خطوات جادة فى هذا الشأن وهو الشرط الذى عبر عنه الأمريكيون فى أثناء محادثاتهم مع الرئيس كوستونيتشا فى زيارته الأولى للولايات المتحدة غير الرسمية قبل اسبوعين، وذلك حتى تشارك واشنطن فى مؤتمر المانحين المخصص لدعم يوجوسلافيا، والمقرر عقده فى يونيو المقبل، وحسب قول وزير الخارجية ان يوجوسلافيا لن تستطيع ان تكون عضوا فاعلا فى المجتمع الدولى دون ان تطبق الالتزامات الدولية الواجبة عليها، ولا تتوقع أن يدعمها الأوروبيون والأمريكيون قبل أن تفى بتعهدها بشأن التعاون مع المحكمة الدولية ومع جيرانها أيضا.

لكن الذين يؤيدون تسليم ميلوسيفيتش سواء لاسباب اقتصادية أو لكراهيتهم له، يواجهون بمشكلة قانونية لها جانبان، أولهما ان الدستور اليوجوسلافى لا يبيح تسليم أى مواطن إلى طرف آخر سواء كانت دولة أو محكمة دولية، والثانى ان الرجل الآن ملقى القبض عليه منذ الاول من ابريل الماضى، وموجهة اليه تهم بسوء استعمال السلطة، والتصرف بمبالغ كبيرة من خزانة الدولة والتخطيط للتصفية الجسدية لخصومة، ولم توجه إليه بعد اى تهمة بشأن ارتكاب جرائم حرب. ومجمل هذين الأمرين أن هناك عوائق شكلية قانونية يجب حلها أولا قبل الإقدام على تسليم الرئيس السابق للمحكمة الدولية فى لاهاى.

والواضح أن المؤيدين لتسليم ميلوسيفيتش للمحكمة الدولية يزدادون تأثيرا فى الحياة السياسية، وهناك بالفعل - حسب قول رئيس مجلس النواب الفيدرالى لبعثة الأهرام - صيغة أولية لقانون يبيح تسليم المواطنين اليوجوسلاف لجهات خارجية وأن الفترة المتبقية كافية لمراجعة القانون واصداره قبل أن ينعقد مؤتمر المانحين، الذى تعول عليه يوجوسلافيا كثيرا للخروج من مأزقها الاقتصادى المتفاقم كما أكد ذلك ميرو لجوب لابوس نائب رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد اليوجوسلافى، ويذكر أن القانون لا يتعلق فقط بحالة الرئيس السابق، وإنما يتعلق بمبدأ التسليم نفسه إلى جهات

خارجية، وهو ما فسره الرئيس كوستونيتشا بأن الأمر يجب أن يتعلق بمبدأ وليس بحالة فردية، ومن هنا يسود شعور كبير بأن القانون عند صدوره سيسهل تسليم افراد آخرين تطالب المحكمة الدولية بتسليمهم ومحاكمتهم فى لاهاى.

وهكذا تبدو الصورة اليوجوسلافية فى أحدث تفاصيلها بشأن تسليم ميلوسيفيتش حيث تؤكد أن العمل جار على قدم وساق من أجل اصدار القانون، فى إشارة إلى الولايات المتحدة والدول الأوروبية حول رغبة يوجوسلافيا الصادقة فى التعاون مع المحكمة الدولية، ولتمهيد أجواء إيجابية دولية وإقليمية يعقد فى ظلها مؤتمر الدول المانحة، لعل المؤتمر يسرع فى تقديم مساعدات وبرامج تأهيل اقتصادى تنتظرها البلاد على أحر من الجمر.

□

كوسوفا أورشليم الصرب .. منفصلة فعلا

تظل قضية كوسوفا شاهدا على عبء التاريخ الذى يثقل كاهل يوجوسلافيا. كما أن نوع الحل الذى سترتضيه يوجوسلافيا لمشكلة كوسوفا سيعكس مدى حرصها على المستقبل وطبيعة علاقاتها بدول البلقان الأخرى وأوروبا والجماعة الدولية.

ولم يخل لقاء لبعثة «الأهرام» فى بلجراد سواء مع الناس العاديين أو الصحفيين وحتى كبار المسئولين وصولا إلى الرئيس كوستونيتشا، من حوار حول قضية كوسوفا.

بالعودة إلى التاريخ، يعتبر الصربيون أن كوسوفا هى أورشليم الصرب، ويقولون إنها مهد الأرثوذكسية الصربية، حيث إن بها نحو ألفى كنيسة، وإنها رمز المقاومة الصربية ضد الاحتلال العثمانى، وكانت درة تاج امبراطورية صربيا الكبرى التى أسسها الملك دوشان فى القرن الرابع عشر. ولكن العثمانيين استغلوا الصراع بين الأمراء الصرب وتوغلوا فى قلب البلقان عام ١٣٧١ لتدور معركة شهيرة فى التاريخين العثمانى والصربى عام ١٣٨٩ فى سهل كوسوفا هى معركة «كوسوفا بوليى - ميدان كوسوفا»، حيث قاد السلطان مراد القوات العثمانية، بينما قاد الأمير «لازار» القوات الصربية. وعلى اثر هذه المعركة تراجع الصرب إلى بلجراد، واعتنق ألبان كوسوفا الإسلام، وأصبحوا ركيزة الحكم العثمانى فى المنطقة.

وبنهاية القرن التاسع عشر انبعثت حركة قومية ألبانية فى كوسوفا عمدت إلى محاربة النفوذ العثمانى حتى كانت الانتفاضة الألبانية فى عام ١٩١٢ التى نجحت فى السيطرة على الموقف وتحييد الحكم العثمانى بالموافقة على مطالب الألبان بالحكم الذاتى. ولكن الصرب عادوا بعد حروب البلقان ١٩١٢ و١٩١٣، إلى كوسوفا التى أصبحت ذات أغلبية سكانية ألبانية. وعندما نشأت يوجوسلافيا بعد الحرب العالمية الثانية، ضمت إقليم كوسوفا برغم المعارضة المسلحة من الألبان بالإقليم.

وفى عام ١٩٧٤ منح الرئيس جوزيف بروز تيتو الإقليم، حكما ذاتيا موسعا لتكون علاقته بالاتحاد اليوجوسلافى وليس بصربيا، وعندما بدأت يوجوسلافيا الاتحادية تواجه احتمالات التفكك، بادر الرئيس الصربى سلوبودان ميلوسيفيتش بإلغاء الحكم الذاتى للإقليم وألحقه مباشرة بصربيا.

ونتيجة لذلك، تفجرت مشكلة كوسوفا، حيث تزايدت الدعوات بين قادة الإقليم لإعلان الاستقلال وتشكيل جمهورية مستقلة. وفى سبتمبر ١٩٩١ وافق سكان الإقليم فى استفتاء عام على استقلال كوسوفا. وفى مايو ١٩٩٢ تم انتخاب إبراهيم روجوفا رئيسا لما سمى «جمهورية كوسوفا المستقلة».

وأمام رفض صربيا منح الإقليم أى نوع من الحكم الذاتى وتدهور الأوضاع، فقد تشكل «جيش تحرير كوسوفا»، وبدأ فى شن هجمات على دوريات الشرطة الصربية، ولجأت صربيا إلى التوسع فى استخدام القوة ضد سكان الإقليم وقمع معظم سكانه الألبان.

وفى هذه الأجواء الملتهبة، تشكلت مجموعة الاتصال الدولية فى أمريكا وروسيا وألمانيا وإيطاليا وفرنسا وبريطانيا، لبحث أزمة كوسوفا، ودعت المجموعة سلطات بلجراد وممثلى الأغلبية الألبانية فى كوسوفا إلى بدء مفاوضات حول خطة السلام فى الإقليم فى ضاحية «رامبوييه» قرب العاصمة الفرنسية باريس.

وأمام تعنت الرئيس ميلوسيفيتش ورفض خطة رامبوييه للسلام شن حلف الأطلنطى (الناتو) بقيادة الولايات المتحدة حملة قصف ضد يوجوسلافيا عام ١٩٩٩. وصدر قرار مجلس الأمن رقم ١٢٤٤ الذى تم بموجبه نشر قوات دولية فى إقليم كوسوفا (كفور) منذ يونيو ١٩٩٩. وتشكلت بعثة للأمم المتحدة فى كوسوفا ودعت إلى إجراء انتخابات عامة، ربما خلال شهر أكتوبر ٢٠٠١، لانتخاب مجالس شعبية محلية فى كوسوفا لتمثيل الإقليم فى التفاوض مع الحكومة اليوجوسلافية بشأن مستقبل الإقليم.

وتختلف وجهة نظر الحكم الجديد فى يوجوسلافيا بشأن مشكلة كوسوفا عن نظام حكم ميلوسيفيتش السابق. فالنظام السابق كان يرى ضرورة عودة كوسوفا للسيادة الصربية بشكل عاجل والانسحاب الفورى للقوات الدولية من الإقليم. أما نظام كوستونيتشا، فيرى ضرورة بقاء القوات الدولية فى كوسوفا لفترة قد تصل إلى عدة

سنوات حتى تهدأ الأوضاع فى الإقليم ويتم التوصل لتسوية سياسية بين الحكومة اليوجوسلافية وممثلى ألبان كوسوفا حول منح الإقليم قدرا واسعا من الحكم الذاتى.

ولكن نظام كوستونيتشا يتفق مع النظام السابق فى رفضه المطلق الاستقلال الكامل لكوسوفا، ويصر على تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ١٢٢٤ الذى ينص على بقاء كوسوفا ضمن الأراضى اليوجوسلافية. ولا يعارض النظام الحالى إجراء انتخابات فى كوسوفا من حيث المبدأ، ولكنه يرفض إجراء الانتخابات فى يونيو المقبل، ويثير مشكلات مثل تهجير عشرات الآلاف من الصرب فى كوسوفا، ومثل ضرورة طرد الألبان الذين قدموا من ألبانيا واستقروا فى كوسوفا.

وعمليا، فقد فرضت الأمم المتحدة منطقة عازلة بين حدود صربيا وإقليم كوسوفا بمساحة خمسة كيلومترات مربعة، ويكشف واقع الحال عن أن الإقليم مستقل فعليا، وإن خضع قانونيا لجمهورية يوجوسلافيا الاتحادية.

ولذلك، وبمنطق البراجماتية السياسية، فإن بعض قادة النظام الجديد فى يوجوسلافيا مثل رئيس الحكومة الصربية زوران جينجتش لا يعارضون مناقشة انفصال إقليم كوسوفا. ولدى قسم كبير من النخبة السياسية والرأى العام تبدو كوسوفا منفصلة فعلا، وأنه يجب التخلص من عبء التاريخ الذى أثقل كاهل يوجوسلافيا وعرضها للعقوبات الدولية وقصف الناتو. والنظر إلى المستقبل الذى يفترض تعاون يوجوسلافيا مع جيرانها فى البلقان ومع أوروبا وأمريكا، ولو كان الثمن انفصال كوسوفا المنفصلة فعليا.

□

جامع «البيرق» يطالب بإشراف الأزهر



حوار بين الأستاذ إبراهيم نافع ومفتى بلجراد فى صحن الجامع

لم يتبق فى العاصمة اليوجوسلافية بلجراد سوى مسجد واحد اسمه «البيرق» من بين ٢٧٣ مسجدا كانت تزخر بها المدينة عندما حكمها العثمانيون فى القرن السابع عشر.. ومسجد «البيرق» صغير لا يسع سوى لثلاثمائة مصل.. ولكن فى أيام الجمع والأعياد تمتلئ ساحة المسجد الخارجية بمئات المسلمين الذين يتمسكون بدينهم ويحافظون عليه فى بلد أصبحت فيه للقوميات والديانات أولوية كبيرة تطغى على المشاعر والتوجهات.

المسئول عن إدارة مسجد «البيرق» هو مفتى مدينة بلجراد المفتى حمدى يوسف

سباهتش ولولا أنه صرح لبعثة الأهرام أنه يوجوسلافى الجنسية لما صدقه أحد حيث إنه يتحدث العربية بلكنة مصرية بطلاقة شديدة.. وهو يذوب حبا فى مصر وأزهرها الشريف الذى درس به فى أوائل الستينيات. وعندما كان فى قاهرة المعز تزوج من مصرية هى السيدة نبيلة مصطفى حسنى وأنجب ثلاثة أولاد هم : مصطفى ومحمد ومنى كلهم يتحدثون العربية بطلاقة حيث تلقوا تعليمهم فى الأزهر الشريف.

بدأ المفتى حمدى سباهتش حديثه مع «الأهرام» يتذكر مواقع المساجد التى هدمت فى العاصمة بلجراد. فمجلس النواب الحالى مقام فوق مسجد وكذلك المسرح القومى وكلية الرياضيات ومبنى وكالة تانيوج الرسمية اليوجوسلافية حتى مسجد «البيرق» كاد يلقى المصير نفسه فى القرن الثامن عشر عندما دخل بلجراد أمير نمساوى - هنجارى وهدم كل مساجدها.. ثم حول مسجد البيرق إلى كنيسة. ولكن الاتراك عادوا مرة أخرى وأعادوا بعض المساجد إلى ما كانت عليه.

وعندما خرج العثمانيون من هناك للمرة الأخيرة عام ١٨٦٨ كان فى بلجراد عشرون مسجدا وتعهد ملك صربيا فى ذلك الوقت باحترام حقوق المسلمين وأمر بصرف راتب شهرى لإمام مسجد البيرق ومؤذنه، ولكن عندما اتى الشيوعيون للحكم عام ١٩٤٦ توقفت الحكومة عن الإنفاق على كل المؤسسات الدينية.

ولكن عندما رجع المفتى سباهتش إلى بلجراد عام ١٩٦٧ بعد تخرجه فى الأزهر عمل على لم شمل المسلمين، ويقول انه نجح فى التعرف على نحو ٥٠٠ مسلم وقام بفتح جامع البيرق الصلاة مرة أخرى.. ويقول سباهتش إن عصر الرئيس اليوجوسلافى السابق «جوزيف بروز تيتو» كان العصر الذهبى للمسلمين هناك خاصة فى ضوء العلاقة القوية التى كانت تربط بين تيتو والرئيس الراحل جمال عبدالناصر.. ويتذكر مفتى بلجراد وعلى وجهه ابتسامة كبيرة، الفرحة الكبيرة التى شعر بها عندما قام عبدالناصر بزيارة مسجد بلجراد وصلى به بينما وقف الضباط الشيوعيون الكبار وهم فى حالة انتباه.. منذ ذلك اليوم شعرنا إنه بإمكاننا أن نتنفس بحرية أكبر. ولكن بعد وفاة تيتو وتفكك يوجوسلافيا السابقة إلى ست دول فى التسعينيات، كان المسلمون من بين من دفعوا الثمن الأكبز فى الحروب العرقية الدموية التى جرت هناك، وقال المفتى انه بعد اندلاع الحرب فى البوسنة ذهب إلى بابا الكنيسة الارثوذكسية فى بلجراد وأصدرا بيانا مشتركا دعا فيه إلى امتناع الطرفين المسلمين والارثوذكس عن الاعتداء

على بعضهم البعض - ولكن الجيش الصربى بدأ مذابحه البشعة ضد المسلمين فى البوسنة ولم يستمع لأى نداءات دينية أو إنسانية، ويقول المفتى سباهتش : إن عدد المسلمين فى يوجوسلافيا قبل تفككها إلى دول عدة كان يبلغ نحو ستة ملايين مسلم.. اما الآن فيبلغ عد المسلين فى جمهوريتى صربيا والجبل الأسود اللتين تشكلان جمهورية يوجوسلافيا الفيدرالية بما فيها اقليم كوسوفا - نحو ثلاثة ملايين مسلم، وكوسوفا التى يدور فيها صراع شرس منذ انتهاء حملة الناتو ضد ديكتاتور يوجوسلافيا السابق سلوبودان ميلوسيفيتش بها ٢,٥ مليون مسلم. ويشكو مفتى بلجراد تركيز الاهتمام على مساندة المسلمين فى البوسنة والهرسك وأخيرا فى كوسوفا، بينما يشعر مسلمو العاصمة بلجراد بالتجاهل التام. ويقوم مفتى بلجراد سباهتش حاليا ببناء مدرسة ملحقة بالمسجد الصغير وذلك لتعليم الأطفال منذ الصغر حتى المرحلة الثانوية ليكونوا مؤهلين بعد ذلك للدراسة فى الأزهر ويقوم الأزهر حاليا بتقديم خمس منح سنوية لمسلمى بلجراد، ويأمل مفتى العاصمة فى أن يزيد الأزهر عدد هذه المنح، ولكن أمله الأكبر هو أن يوافق الأزهر على الإشراف على المدرسة الجديدة التى يتم بناؤها حاليا.. وتحدث المفتى سباهتش بكل حب عن كل قطعة سجاد أو نجفة تلقاها من بلد أو زعيم عربى.. فهذه السجاجيد والهدايا ليست مجرد إضافة للمسجد - كما يقول بل هى دليل على التواصل بين مسلمى العالم العربى والمسلمين فى يوجوسلافيا وهو ما يجعلهم يشعرون بفرح كبير.

□



الفصل الخامس

تحولات أوروبا الشرقية..
الصعاب ، المراحل ،
الدروس



من دروس التحول فى أوروبا الشرقية

إبراهيم نافع

على مدى أسبوعين كاملين انتقلت بعثة الأهرام إلى أربع دول رئيسية فى وسط وشرق القارة الأوروبية، مستهدفة التعرف على خبراتها فى التحول من نظام الحكم الشيوعى والتخطيط المركزى إلى نظام التعددية السياسية واقتصاد السوق، بما فى ذلك الصعوبات والعقبات التى واجهتها كل دولة، وكذلك الأساليب والسياسات التى طبقتها لتحقيق عملية التحول وفق الأهداف المرسومة والأعباء المحتملة.

وفى كل بلد قابلت البعثة العديد من الشخصيات الرسمية وغير الرسمية، حيث أجرت عشرات اللقاءات والحوارات بكل صراحة وشفافية. وبقدر ما كانت البعثة محملة بالكثير من التساؤلات والاستفسارات بقدر ما حصلت على إجابات وتحليلات وتفسيرات بشأن ما جرى خلال السنوات العشر الماضية، فضلا عن توقعات سياسية واقتصادية بشأن السنوات القليلة المقبلة. وكما ذكرت فى مقالات سابقة، فإن خبرة كل بلد من البلدان الأربعة التى زارتها البعثة تعبر عن نموذج بذاته فى التغيير والتحول المخطط، وتعبر أيضا عن ملامح خاصة تكشفها التفاصيل الدقيقة للتحول نفسه، ومن هنا جاء اختلاف حجم التحول من بلد إلى آخر، وجاء أيضا تعدد الدروس التى تعنينا نحن المصريون.

فبالرغم من أن التحول المصرى من نظام الحزب الواحد والتخطيط المركزى إلى نظام التعددية السياسية والسوق المفتوح قد بدأ فى منتصف السبعينات، أى قبل حوالى عقد ونصف من بداية التحول الذى شهدته بلدان وسط وشرق أوروبا، فإن حصيلة التجربة المصرية تبدو فى بعض جوانبها، لا سيما الاقتصادية، أقل حجما إذا ما قارناها بما حدث فى أكثر من بلد أوروبى شرقى. وهو ما يثير لدينا الكثير من

الأسئلة حول الأساليب التى قادت إلى هذه الفجوة، وكيف استطاعت هذه البلدان الأوروبية الشرقية أن تحقق تحولها الاقتصادى فى عقد واحد فقط، وهو ما لم تستطع مصر أن تفعله فى أكثر من عقدين ونصف من السنوات؟. ولعلى لا أبالغ إذا قلت أن عملية الخصخصة التى شهدتها مصر لم تحقق بعد ثمارها المرجوة من حيث تعظيم القدرة التنافسية للشركات المصرية وتعظيم الأداء الاقتصادى المصرى ككل، وأنها لم تسهم بعد فى جذب الاستثمارات الخارجية المخصصة للتصدير، وذلك على عكس ما شهدته بولندا على سبيل المثال، والتى استطاعت أن تجتذب أكثر من ٥٠ بليون دولار من الاستثمارات الخارجية خلال العقد المنصرم فقط، ساهمت بدورها فى تغيير طبيعة الاقتصاد البولندى على نحو هائل، ووضعته على قمه الاقتصادات الأوروبية الصاعدة. والأمر نفسه بالنسبة للاقتصاد التشيكى، والذى صار قريبا جدا من المستويات المعمول بها فى باقى اقتصادات الاتحاد الأوروبى، ومن ثم اقترب من هدف الحصول على العضوية الكاملة فى الاتحاد.

لقد كشفت الحوارات التى أجرتها البعثة عن أن التحول من نظام إلى آخر يتطلب شروطا، أو لنقل مجموعة قواعد، كلما تكاملت مع بعضها، كان التحول يسيرا أو وفق أقل الأعباء الممكنة. وأول هذه الشروط يكمن فى وضوح الأهداف الكبرى المرجوة من هذا التحول. وفى كل البلدان الأربعة وجدنا توافقا عاما حول هذه الأهداف، وهى انهاء ميراث حكم النظام الشيوعى السابق، وبناء نظام سياسى ديمقراطى يقوم على تعدد الأحزاب والفصل بين السلطات والشفافية السياسية والحرية الاعلامية، والتحول إلى نظام السوق الحرة المفتوحة. أما خارجيا هناك توافق عام أيضا حول عضوية الاتحاد الأوروبى، والمؤسسات الأمنية الأوروبية وبناء علاقة متميزة مع الولايات المتحدة وحلف الناتو، وأيضا الحفاظ على علاقة متميزة مع روسيا فى ظل تحولاتها نحو الديمقراطية ونظام السوق.

وإذا كان هناك توافق عام بين نخب البلدان الأربعة التى زارتها البعثة بشأن التحولات الداخلية، فمن الإنصاف والحقيقة الإشارة إلى وجود درجة من الاختلاف فى طبيعة الأولويات الخارجية لكل بلد، ويتضح هذا الاختلاف بدرجة أكبر فى حالة يوغسلافيا. ففى كل من رومانيا وبولندا وجمهورية التشيك هناك توافق عام على أولوية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبى من جهة، وعضوية حلف الأطلنطى من جهة أخرى.

ويكمن الدافع وراء هاتين الأولويتين فى إيجاد توازن بين التطور الاقتصادى الذى يفرضه السعى إلى عضوية الاتحاد الأوروبى، والذى يضع مجموعة من الشروط الخاصة بالأداء الاقتصادى وحالة البنية الأساسية لأى دولة تسعى إلى العضوية الكاملة فى الاتحاد، وبين توفير ضمانات أمنية تحول دون الانزلاق فى حروب أو مواجهات عسكرية مع أى دولة جارة، وهو ما يحققه هدف الحصول على العضوية الكاملة لحلف الأطلنطى. بعبارة أخرى أن كلا العضويتين تقودان إلى تعظيم الأداء الاقتصادى والأمنى فى آن واحد. فضلا عن أنهما يقودان إلى مزيد من الاندماج فى الشئون الأوروبية ويضعان خطا فصلا كبيرا بين سنوات الحكم الشيوعى وسنوات التحول نحو الديمقراطية والحرية الاقتصادية.

أما فى حالة يوجسلافيا، فالأمر يختلف قليلا، فأولوية النخبة السياسية، ومن ورائها تأييد الرأى العام، تتجه إلى الارتباط بأوروبا اقتصاديا وأمنيا، ولا يظهر هدف السعى إلى عضوية الناتو، على الأقل لمدة عقد قادم. وهناك شعور عام سائد بين أعضاء النخبة السياسية والرأى العام بأن الناتو قد ساهم من خلال ضرباته التى وجهها إلى يوغسلافيا، وتحديدا إلى صربيا، إبان حرب كوسوفا قبل حوالى العامين، فى مزيد من تدهور الحالة الاقتصادية فى البلاد، ومن ثم فإن أى مسعى إلى عضوية الناتو فى هذا الوقت بالذات، وقبل أن تبرأ مشاعر الغضب والاستياء بين أبناء صربيا، لن يجد ما يؤيده، أو حتى يجد له التبرير المقنع، ومن هنا فإن أولوية يوجسلافيا الخارجية تكمن فى بناء علاقات طبيعية مع المحيط الإقليمى المباشر لها أى منطقة البلقان، والحصول على دعم اقتصادى أوروبى، وتأكيد الانتماء إلى المحيط الأوروبى الأوسع.

إن هذه الاختلافات بين كل حالة وأخرى لا تخلو من درس هام، يمكن صياغته على نحو مبسط وواضح معا يتعلق بدور النخبة السياسية فى وضع التصور العام الذى يجب على البلاد أن تسلكه تحقيقا لطموحاتها فى التطور والتقدم، وقد وضح لدى أن دور النخبة التى تضم القادة السياسيين والمفكرين وقادة الرأى من الإعلاميين وكبار الكتاب ورجال الأعمال مهم لأكثر من سبب، فهى التى تضع الأولويات ويكون لديها القدرة على تبريرها وحشد التأييد لها بين الرأى العام، وأنه كلما توافقت النخبة على مجموعة من الأولويات، وعملت على تطبيقها التطبيق السليم، كلما ركزت الأمة على نهضتها وتجنبت الكثير من الأعباء والتضحيات، وها هى حالات بولندا ورومانيا

وجمهورية التشيك تقر بأن توافق النخبة هو الشرط الأول لتعبئة الموارد وحشدها من أجل الوصول إلى الهدف المرسوم. بعبارة أخرى أنه الشرط الأول للنجاح.

وكم نحن فى مصر بحاجة إلى تأمل هذا الدرس جيدا، حيث يبدو لى أن النخبة المصرية منقسمة إزاء العديد من القضايا، بدءا من السلام إلى الخصخصة، ومرورا بالتعليم والبحث العلمى والعلاقة مع الولايات المتحدة، والشراكة مع الاتحاد الأوروبى والعلاقة الأمثل مع القوى الكبرى الأخرى فى عالم اليوم، فضلا عن دور الاستثمارات الأجنبية فى النشاط الاقتصادى. وأحيانا تصل الخلافات إلى حد كبير يصعب معه إيجاد نقطة وسط تجمع بين الفرقاء. وفى وضع كهذا يبدو صعبا على أى قيادة سياسية أن تتخذ القرار السياسى المناسب فى الوقت المطلوب، إذ يظل عليها أولا أن تبذل جهدا إضافيا لتحقيق الحد الأدنى من التوافق إزاء هدف بذاته أو سياسة بعينها، مما يضيع كثيرا من الوقت والجهد، كان من الأجدر أن يبذلا فى تطبيق السياسة محل الاعتبار.

إن شرطى وضوح الأولويات وتوافق النخبة على هذه الأولويات، لا يعنى بالطبع أن تلغى الفوارق بين الاتجاهات السياسية المختلفة، ولا أن يتم القفز عليها فذلك مما يتعارض مع ضرورات الديمقراطية والتعددية السياسية، وإنمان يعنى أن تكون الاجتهادات والخلافات محصورة فى جانبها التطبيقى المباشر. ففى حالة بولندا، هناك انتخابات برلمانية مقبلة ستعقد فى سبتمبر القادم، ومن خلال حواراتنا المختلفة مع المسئولين وقادة الرأى والفكر وممثلى القوى السياسية المختلفة، اتضح لنا أن الاجتهادات السياسية التى تميز بين القوى السياسية وبعضها تكمن فى تفاصيل تطبيق الخصخصة وجذب الاستثمارات الخارجية وحفظ حقوق العمال وكيفية الإسراع فى خطط إعداد الجيش البولندى ليتوافق تماما مع المعايير المطبقة فى الناتو. والأمر نفسه فى جمهورية التشيك ورومانيا، وبصورة مختلفة قليلا فى تفاصيلها بالنسبة ليوغسلافيا

أما على صعيد عمليات الخصخصة التى شهدتها البلدان الثلاثة الأولى التى زارتها البعثة، فقد وضح لدّى أن هذه العملية تمثل إلى حد كبير جوهر عملية التحول الاقتصادى، وان النجاح فيها يتطلب أيضا عدة شروط من أهمها، القرار السياسى المتعلق بالخصخصة وتأييد النخبة لهذه العملية، ووضوح الإجراءات المتبعة والشفافية

الخاصة بكل ما يتعلق بتقييم وبيع الشركات سواء لمستثمرين محليين أو أجانب، شرط أن يكون الهدف من البيع تعظيم القدرة الإنتاجية للوحدة المباعة، وأن توجه انتاجها إلى التصدير إلى الخارج، وأن يتم النظر إلى موضوع الملكية باعتباره أحد جوانب الخصخصة وليس جانبها الوحيد. وبالطبع فإن هذه الحصيلة من شروط نجاح الخصخصة لم تصل إليه أية دولة مرة واحدة، وإنما كان عليها أن تمر بحصيلة من التجارب.

ففى بولندا مرت عملية الخصخصة بعدة مراحل. وكان المبدأ الأول الذى قامت عليه العملية فى مطلع التسعينيات يذهب إلى حد أن الخصخصة ولو فى شكل جزئى هى أفضل بالقطع من لا شىء. وفى بداية برنامج بولندا للخصخصة كان الاتجاه الرئيسى يقوم على أساس إمكانية رفع كفاءة المشروعات التى تملكها أو تسيطر عليها الدولة، من خلال دعم وتطوير أساليب الإدارة والإنتاج. ولكن وضح فى مرحلة تالية أن الشركات التى تمت خصخصتها عبر بيعها إلى مستثمر رئيسى محلى أو أجنبى أدت إلى نتائج أفضل كثيرا من تلك التى ظلت تحت سيطرة الدولة.

أما فى تجربة الجمهورية التشيكية فقد اتسم البرنامج بالسرعة النسبية، وساعد على ذلك تأييد الرأى العام لذلك واستعداده لقدر كبير من التضحية، وأيضا الدعم الأوروبى الذى ساهم فى نجاح برنامج الخصخصة فى وقت قصير نسبيا. ومثل هذا التفاوت يعنى أن هناك شروطا أخرى تلعب دورا فى نجاح أو فشل برنامج الخصخصة، ومن أهمها مدى توافر البيئة التنافسية، أو استعداد المجتمع لها، وأيضا مدى قوة المعارضين لهذه العملية.

ويبدو أن العامل الأهم يكمن فى تخطيط برنامج التحول نفسه، وإلى أى مدى يعتمد على الشروط الاقتصادية، وكذلك القرار السياسى الواضح بالمضى فى تجربة الخصخصة. وقد وضح أهمية هذا الأمر من خلال الحوار مع الرئيس البولندى اليكسندر كشفانيسكى. ففى بداية حوارى معه أثرت تساؤلا حول تجربة الخصخصة فى بولندا وأسباب نجاحها، وتساؤلا آخر حول المعايير التى تم تطبيقها عند خصخصة الشركات والوحدات الانتاجية المختلفة. وقد أفاض الرئيس البولندى فى الشرح، وذكر أن تقييم الشركات المطلوب خصخصتها كان يتم من خلال إحدى الشركات الدولية المتخصصة فى هذا النوع من العمليات، وأنه فى بعض الحالات كان تقييم الشركة

مختلفا عن وضعها فى السوق، ومن هنا كان يتطلب الأمر قرارا سياسيا إما ببيع الشركة وفقا لقيمتها السوقية التى غالبا ما تكون أقل من قيمتها الورقية، وإما الانتظار لبعض الوقت لحين تتحسن قيمة الشركة فى السوق، وانه منعا لأى تأويلات كان يتم إعلان كل الحقائق أمام الرأى العام. وباختصار كان الأمر يتطلب شفافية كاملة ووضوحا فى الإجراءات وأيضا إلقرار السياسى المناسب.

إن تأمل تجارب اقتصاديات البلدان الشرقية فى الخصخصة تشير إلى أنه من الأهمية بمكان أن تصمم تلك البرامج بشكل جيد ومدروس منذ البداية، وأن يكون هدفها الرئيسى خلق بيئة سوق تنافسية ملائمة، من خلال تقليص الدعم المقدم للشركات والمشروعات الحكومية، وأن يكون هناك تركيز على السعر والنوعية وخدمة الزبائن وتنوع المنتج وتطويره دائما. وأن يكون هناك جهد دائم من أجل حماية حقوق الملكية عبر تقوية وتعزيز أدوار المؤسسات المدنية وكفالة إجراءات تقاضى أكثر سرعة وكفاءة.

إن تجربة بلدان أوربا الشرقية فى التحول الاقتصادى تشير إلى درسين مهمين:

● أولهما أن الخصخصة المدروسة مسألة حيوية ولا غنى عنها.

● أما الدرس الثانى فهو أن عملية الخصخصة يجب ألا ينظر إليها باعتبارها مجرد خيار بين ما هو عام وما هو خاص، بين ما هو محلى وما هو أجنبى، ولكن من خلال النظر إليها كأسلوب واع لخلق بيئة تنافسية تتسم بالفعالية والقدرة على التطور الدائم. وإذ أضع مثل هذه الدروس أمام النخبة المصرية، يحدونى الأمل الكبير فى أن تجد صداها المناسب لدى المسئولين والرأى العام على السواء.

يسعدنى فى ختام هذه المجموعة من المقالات التى حاولت فيها الكشف عن بعض جوانب تجربة عدد من البلدان الأساسية فى وسط أوروبا وشرقها فى التحول السياسى والاقتصادى، أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم فى نجاح بعثة الأهرام. وفى المقدمة من هولاء سفراؤنا العاملون فى رومانيا وبولندا والتشيك ويوغسلافيا الفيدرالية، وهم السفير سمير محمد الحطاب فى بوخارست، والسفير حمدى سند لوزة فى وارسو، والسفير عبد الرحمن موسى فى براغ ومعه المستشارة سناء عطا الله، ورئيس البعثة الدبلوماسية المصرية فى بلجراد الدبلوماسى الشاب

الممتلىء حيوية ونشاطا باسم محمد خليل، حيث قدموا الكثير من الجهد والاتصالات لإنجاح البعثة من كل جوانبها، فلهم كل الشكر والتقدير. والشكر أيضا موصول إلى أعضاء البعثة الزملاء .. عبد المنعم سعيد، ود. حسن أبو طالب، ورضا هلال وخالد داود، والذين كان عليهم أحيانا أن يواصلوا العمل ليلا ونهارا، من أجل إعداد المادة للنشر في أفضل صورة. والتقدير واجب أيضا لكل الزملاء فى العلاقات العامة والأقسام الفنية المختلفة على دورهم الحيوى فى الرحلة.

□

توافق النخبة فى أوروبا الشرقية

د. عبد المنعم سعيد

خلال الرحلة التى قامت بها البعثة الصحفية للأهرام بقيادة الأستاذ إبراهيم نافع لأربع دول فى شرق أوروبا هى - على الترتيب - رومانيا وبولندا وتشيكيا ويوجوسلافيا، كان واضحا أن الخط الفاصل ما بين التقدم والتراجع، والنجاح والفشل، هو قدرة النخبة على التوافق على برنامج للعمل الوطنى، يحدد الأهداف والوسائل بوضوح، ويكون قادرا فى ذات الوقت على تعبئة الجماهير الشعبية للوقوف وراء البرنامج حتى عندما تتزايد الصعوبات والتكاليف، بل وحتى عندما تبدو الآمال بعيدة عن التحقق فى المستقبل القريب. وخلال السنوات العشر الماضية كانت هناك دولتان هما بولندا وجمهورية التشيك تمثلان حالة نجاح واضحة لا جدال فيها، سواء فيما تعلق بمستويات المعيشة أو بناء المؤسسات الديمقراطية، أو حتى أهداف الانضمام إلى حلف الأطلنطى والاتحاد الأوروبى، بينما كانت هناك دولتان هما رومانيا ويوجوسلافيا تقفان على جانب الفشل.

وبالطبع فإن النجاح والفشل درجات، ولا يمكن مقارنة رومانيا التى حافظت على تكاملها الإقليمى بيوجوسلافيا التى تمزقت أوصالها، ولكن المعيار هنا هو أحوال الناس الآن مقارنة بما كان عليه قبل عقد كامل أو حتى منذ عام ١٩٨٩ عندما بدأت عمليات التحول الكبرى فى المنطقة بانهيار الشيوعية وحلف وارسو وأخيرا الاتحاد السوفيتى كله. أما المعيار الآخر فهو مدى تحقيق المجتمعات للأهداف التى وضعتها لنفسها سواء فيما تعلق بالتحول نحو النظام الديمقراطى الليبرالى التعددى، أوالانتقال إلى اقتصاد السوق، أو اللحاق بالمؤسسات الأوروبية، والأوروبية - الأطلنطية، كما هو الحال مع رومانيا وبولندا وتشيكيا، والحفاظ على الدولة متعددة الأعراق فى حالة يوجوسلافيا.

والحقيقة أن الفارق الجوهرى بين النجاح والفشل كان دوما قدرة النخبة على التوافق حول برنامج معين تم تنفيذه بتأييد شعبى مهما تكن الصعاب. وفى حالة بولندا على سبيل المثال كان هذا التوافق هائلا، وبرغم أن عملية التغيير بدأت وهناك أكثر من مائتى حزب يطرحون ذواتهم على الساحة السياسية، إلا أنه لم يمضى وقت طويل حتى كان واضحا أنه أيا كانت الأسماء على اليمين واليسار، فإن هناك تكتلين كبيرين أحدهما يمثل يسار الوسط، والآخر يمثل يمين الوسط كذلك، وكلاهما عند الوسط يتفق على أمور ثلاثة هى التحول الكامل نحو الديمقراطية والليبرالية السياسية، والتحول الكامل نحو اقتصاد السوق، والانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبى وحلف الأطلنطى. وفيما وراء هذه الأهداف من حق كل طرف أن يدعى بالقدرة على تحقيق هذه الأهداف بكفاءة وسرعة أفضل من الأطراف الأخرى، ولكن الكل سوف يسعى بكل قوة لتنفيذها، ولن تفلح أية ظروف تاريخية تتعلق بالاستثمارات الألمانية مثلا، أو دور ألمانيا المتميز فى الاتحاد الأوروبى، فى أن تجعل البولنديين يستعيدون ذكريات تاريخية تعيسة أفقدتهم وطنهم فى السابق، فعلى العكس الآن فإن المشاركة البولندية الفعالة فى بناء أوروبا المتحدة هى الضمان الأساسى أمام الميول التوسعية الألمانية إذا كانت مثل هذه الميول موجودة.

ولم يختلف الحال كثيرا مع جمهورية التشيك التى توافقت نخبتها وأحزابها السياسية على ذات الأهداف، بل وأخذ التطور السياسى فيها ذات المنحى من الانقسام حول كتل سياسية كبيرة على يمين ويسار الوسط، وهذه الكتل لم تكن لتسمح حتى لجزء من الدولة هو إقليم السلوفاك أن يعطل مسيرتها، نتيجة خروجه على التوافق العام، ولذا لم تحدث ممانعة أن يحدث انفصال كلى ناعم بلا حرب أهلية، ولا صراع دام. وعدنما ذهب إقليما تشيكوسلوفاكيا السابقة كل فى طريقه، مضت جمهورية التشيك فى طريق التوافق الذى تواضعت عليه نخبتها، وكان أن حققت قدرا كبيرا من التقدم فى تحقيق أهدافها الثلاثة، أما جمهورية السلوفاك فقد تخبطت نخبتها بين هؤلاء الذين أرادوا السير على طريق بولندا وتشيكيا فى عمليات الانضمام إلى المؤسسات الأوروبية والأطلنطية وهؤلاء الذين أرادوا التلاعب بين موسكو من جانب وواشنطن وبقية العواصم الأوروبية من جانب آخر، وكانت النتيجة أن لا هذا الطرف أو ذاك كان على الاستعداد لأن يأخذ جدية دولة صغيرة للغاية فى وسط أوروبا وكانت النتيجة تأخيرا فى عمية الانضمام لهذه المؤسسات.

الحالة فى رومانيا ويوجوسلافيا كانت مختلفة تماما ورغم أن الوضع فى بوخارست كان فيه توافق ما على درجة عالية من العمومية والتجريد على ذات الأهداف الثلاثة. إلا أنه من حيث التفاصيل والبرامج العملية والمضمون، فقد كان التوافق غائبا تماما، وفيما عدا النجاح فى بناء عدد من المؤسسات الديموقراطية، فإن الوضع السياسى كان متأرجحا بين اليمين واليسار مع كل انتخابات جديدة، وكانت مسيرة التحول نحو اقتصاد السوق بالخصخصة وغيرها بطيئة، وفى النهاية لم يكن الاستعداد للانضمام فى المؤسسات الأوروبية والأطلنطية فيه من الفعل والاستعداد أكثر من الكلمات. وكانت النتيجة أن الدولة وإن كسبت انتخابات منتظمة، إلا أنها خسرت كل شىء بعد ذلك، حتى أن ناتجها الإجمالى انخفض فى عام ٢٠٠٠ إلى نصف ما كان عليه عام ١٩٨٩ عندما حدثت الثورة الكبرى ضد شاوشيسكو.

كذلك أحيلت رومانيا إلى الشريحة الثانية من الدول فى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبى والمقررة فى عام ٢٠٠٧ وليس ٢٠٠٣ كما هو الحال مع بولندا وتشيكيا، والمرتبة الثانية من الدول التى تنضم إلى حلف الأطلنطى عندما يتم استيعاب دول المرتبة الأولى.

أما الحالة فى بلجراد فقد كانت أسوأ بكثير حينما انقسمت النخبة حول كل شىء من أول النظام السياسى وطبيعة الدولة وحتى علاقتها الخارجية، فكان هناك من يريدها دولة ديمقراطية ذات طبيعة خاصة جماعية مغموسة بالفكرة القومية، كما كانت فى السابق مختلطة بفكر الطبقة العاملة، ولذا لم يجد الشيوعيون مشكلة فى تعديل النظام على هواهم، وكان هناك بالطبع من يريدها دولة ديمقراطية حقه وفق المستويات والتعريفات الغربية الحقة.

وكان هناك من يريد اقتصاد السوق حقا، وهناك من يريد اقتصاد السوق الذى يتلاءم مع جماعات بعينها وأفراد بعينهم، وفى كل الأحوال يوجد الجميع تحت العين الساهرة للدولة مخافة الانحراف الوطنى وفقدان العفة القومية. ومع الخارج كان هناك من يعتقد أن يوجوسلافيا هى جزء من أوربا وتنتمى إلى تقاليدها، وكان هناك من يعتقد أن أوروبا تتآمر دوما على الصرب، وتبادلت النخبة أشكال المؤامرة، فكان هناك من دلل عليها بمعاداة العواصم الأوروبية للرئيس السابق ميلوسيفيتش الممثل للوطنية الصربية، وكان هناك البعض الآخر الذى يعتقد أن الرجل كان هو نفسه عميلا للاتحاد الأوروبى، وحلف الأطلنطى حتى يمكن ضرب الصرب بمناسبة ودون مناسبة.

هذه النخبة المفككة للغاية هى التى تخبطت على أيديها يوجوسلافيا خلال السنوات العشر الماضية، وكانت النتيجة أن دخلت فى حرب أولى مع عمليات استقلال سلوفينيا وكرواتيا، وحرب ثانية مع استقلال البوسنة، وحرب ثالثة بسبب كوسوفو، وقادت الدولة عمليات تطهير عرقية ضد مواطنيها، وقادت الأعراق المختلفة عمليات تطهير عرقية ضد الصرب كلما كان ذلك ممكنا ومتاحا. وبعد أن كان الدخل القومى اليوجوسلافى قد وصل إلى ٣٠ مليار دولار بمتوسط لنصيب الفرد يتعدى ٣٠٠٠ دولار، هبط الدخل القومى إلى الثلث أو ١٠ مليارات دولار، وبات نصيب الفرد يقل عن ١٠٠٠ دولار. وفى النهاية كانت يوجوسلافيا هى أكثر العواصم عزلة على الساحة الأوروبية، فى الوقت الذى هبطت فيها احتياطياتها النقدية إلى ٦٠٠ ألف دولار فقط عندما غادر ميلوسيفيتش الساحة السياسية غير مأسوف عليه.

على أى الأحوال فقد تغيرت الأمور الآن فى رومانيا ويوغوسلافيا، وكانت نقطة التغيير هو بناء هذا التوافق الوطنى حول ذات البرنامج الذى تبنته بولندا وتشيكيا، مع الأخذ فى الاعتبار الظروف المختلفة. وبينما بات على بوخارست أن تستأنف بجدية وبعمل شاق ما تواضعت عليه منذ وقت طويل دون تنفيذ وبقدر كبير من الفساد والمراوحة، فإن المسألة فى بلجراد أصعب بكثير، ونقطة البداية فيها إقامة حكم القانون، وحل مشكلة المؤسسات الفيدرالية فى دولة ربما لن يوجد فيها بعد قليل جمهورية تتحد فى أى شىء إذا ما انفصلت جمهورية الجبل الأسود، ثم حل المشاكل المعلقة مع أوروبا وحلف الأطلنطى، والتعامل مع وضع اقتصادى متدهور لايمكن التعامل معه إلا من خلال إجراءات تقشفية سوف تزيد وضع الناس سوء على المدى القريب كل ذلك وجدته بعثة الأهرام مستوعبا بشكل كامل من قبل النخبة اليوجوسلافية، ولكن الاستيعاب أمر، والشروع فى العمل والتنفيذ والتطبيق أمر آخر.

وبالمناسبة، ما الذى تتوافق عليه النخبة السياسية فى مصر؟!

□

انتصار القومية فى أوروبا الشرقية

د. عبد المنعم سعيد

كعادة مؤسسة الأهرام العريقة خلال الأعوام الأخيرة، انطلقت بعثة صحفية بقيادة الأستاذ إبراهيم نافع لزيارة أربع دول من أوروبا الشرقية هى رومانيا وبولندا وجمهورية التشيك ويوغوسلافيا، بهدف التعرف على التغييرات التى حدثت فى هذه الدول، وبقية المنطقة خلال العشر سنوات الأخيرة التى كانت حافلة بانقلابات عدة من أول الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى النظام الديمقراطى ومن اقتصاد التخطيط المركزى إلى اقتصاد السوق، ومن الشيوعية إلى الليبرالية، ومن عضوية حلف وارسو إلى السعى إلى عضوية حلف الأطلنطى، ومن عضوية منظمة الكوميكون إلى السعى من أجل عضوية الاتحاد الأوروبى.

وخلال هذه الزيارة الصحفية الأولى من نوعها فى الصحافة العربية تجلت مجموعة من التأملات بشأن الذى جرى فى هذه المنطقة الهامة من العالم.

فلم يحدث فى التاريخ الحديث للبشرية وبالتأكيد تاريخها القديم أيضا أن تم انقلاب بهذا الحسم وبهذه السرعة، وبهذا الاتساع من نظام إلى نظام آخر، دون حدوث حرب، أو إراقة دماء هائلة باستثناء ماجرى فى رومانيا. فقد تساقط بناء سياسى كامل كبيت من ورق، وانهار حلف عسكرى كبير دون طلقة واحدة، وتفككت أيديولوجية بأكملها دون سبب ظاهر. ومهما تعددت الأسباب التى يمكن ذكرها فقد كان كثير منها موجودا بالفعل لفترة طويلة ولم يتغير الكثير من القطب العسكرى والاقتصادى والفكرى والاشتراكى بزعامة موسكو الذى اقتسم مع الغرب النفوذ على الكرة الأرضية خلال فترة ما بعد الحرب العاليمة الثانية كلها.

وفى الحقيقة أنه من الصعب إعادة الأمور لتلك الأسباب التى تجمعت خلال

الثمانينيات من أول الثورة العلمية والتكنولوجية العالمية وحتى برنامج حرب النجوم للرئيس ريجان لكى يلقى على عاتقها حقيقة ما جرى فى أوروبا الشرقية، ولا يمكن الاقتصار على تلك الاحصائيات التى تشير إلى الفشل الاقتصادى المذهل للتجربة الاشتراكية كلها التى وعدت بالرفاهية للطبقات الفقيرة فإذا بها كلها طبقات مسحوقة اقتصاديا وسياسيا وفكريا، وحتى لا يمكن أن يكون كافيا الركون إلى تلك المشاهد التى تجمعت فى ألمانيا الشرقية لكى يظهر فيها الشباب وهم يطيحون بسور برلين بالمعاول والأظافر أو تجمع مثلها فى خريف ذات العام ١٩٨٩ فى رومانيا لكى لا تطيح بحكم شاوشيسكو فقط بل تقتله هو ورجاله وبعدها تتجمع المشاهد يوما بعد يوم وشهرا بعد شهر حتى يسقط الاتحاد السوفيتى نفسه فى ديسمبر من عام ١٩٩١، ولا يمكن حتى الوثوق فى تلك الحجة التى أرجت كل شىء إلى جورباتشوف والبيروستوريكا التى جاءت بها لأنها فتت من عضد الامبراطورية الكبيرة، أو أضعفتها فى لحظة اختبار عالمية قاسية، أو ـ كما يشيع فى المنطقة العربية ـ لأنه عميل للولايات المتحدة!

الوقوف عند كل هذه الأسباب يشير إلى جزء من الحقيقة فى التغيير الكبير الذى حدث فى أوروبا الشرقية ثم انتقل إلى بقية العالم، وكلا منها يقف عند شجرة واحدة من الغابة الكبيرة خلفها، يخفى أكثر مما يكشف، ولا ينير الطريق بقدر ما يضلل. فلم تكن المسألة أن مرحلة تاريخية من التطور البشرى قد وصلت إلى أوجها، وبات من الضرورى أن تحل مكانها مرحلة أخرى، ولا أن نظاما سياسيا، واقتصاديا أقامه البشر وبعد أن فشل فى تحقيق أهدافه بات تصحيحه ضروريا. بل على العكس أن النظام الشيوعى فى دول أوروبا الشرقية إنما جاء لكى يوقف النمو الطبيعى لهذه الدول، بل ويعوق تطورها التاريخى وذلك من خلال القوة القهرية المسلحة. وقد حدث ذلك مرتين خلال القرن العشرين: الأولى من خلال الفلسفة النازية التى تخيلت أنها من خلال الحديد والنار يمكنها اخضاع القوميات الأوروبية الأخرى فى شرق القارة والثانى من خلال الفلسفة الاشتراكية التى تخيلت بدورها أنها يمكنها القيام بنفس الفعل بالإرهاب والقهر. وبينما عملت الفلسفة الأولى لصالح ألمانيا فى الأساس، فإن الثانية عملت لصالح روسا، وفى الحالتين فإنها كانت تعمل لصالح قومية مهيمنة امبريالية تبحث عن غطاء فكرى للاستعمار المباشر لقوميات لم تكتمل مقوماتها وأركانها.

ولعل بداية الموضوع وأصل الحكاية، لا يعود إلى أنواع مختلفة من المقاومة القومية لدولة مهيمنة، فنرصد مثلا ثورة المجر فى عام ١٩٥٦ أو ربيع براغ فى عام ١٩٦٨ أو اضرابات حركة تضامن فى بولندا ١٩٨٠ وإنما يعود إلى ما قبل ذلك بكثير وفى قرون سابقة عندما اختلت عملية التكوين القومى بين الوحدات السياسية المختلفة على العموم بين شرق وغرب أوروبا. وبينما انطلقت الكشوف الجغرافية والثورة الصناعية والتقاليد التجارية العالية ومعها عواصف هائلة من الأفكار والتنظيمات السياسية من عواصم دول غرب القارة فإن عواصم شرقها بقيت على حالها كتكوينات قبلية وعشائرية ودينية وكلها فتات العصور الوسطى وأسرها المالكة بل وحتى ـ كما فى حالة رومانيا ـ بقايا للامبراطورية الرومانية ومن ثم باتت موضوعا لبؤر قومية تكونت بالفعل فى ألمانيا والنمسا أو لبقايا تقاليد امبراطورية فى روسيا.

المدهش أنه مع قدوم القرن العشرين وبينما كانت هذه الدول على أبواب استكمال مقوماتها القومية، إذ بالنازية والشيوعية تأتى لاعتقال هذا التطور من خلال فلسفات تدعى العالمية. بمعنى القدرة على تفسير التاريخ البشرى، وبمعنى قابليتها للتطبيق فى كل العالم وبمعنى آخر اكتسبت الفلسفة قدرات إلهية قابلة للتطبيق فى كل زمان ومكان. وكان ذلك فى جوهره نافيا وساحقا فى أحوال كثيرة للتطور القومى لبلدان أوروبا الشرقية، وهو التطور الذى يوجد فى جوهره فكرة حق تقرير المصير للفرد وللجماعة البشرية على حد سواء. ولذلك لم يكن مدهشا أبدا أن تكون الثورة فى أوروبا الشرقية فى العامين الحاسمين ما بين ١٩٨٩ و ١٩٩١ سوى عملية استكمال الثورة القومية لبلدان حرمت من حق تقرير المصير على مدى قرن كامل، ومنها تنشأ دول متجانسة أو شبه متجانسة، فالرومانيون يمثلون ٨٩٪ من رومانيا، والبولنديون يشكلون أكثر من ٩٥٪ من بولندا، وحتى عندما بدا أن التشيك والسلوفاك يكونوا دولة مختلطة إلى حد ما بنسبة اثنين للتشيك وواحد للسلوفاك، فقد سعى الطرفان وسلام كامل لخلق دولتين واحدة لكل منهما يكون فيها للتشيك فى جمهوريتهم والسلوفاك فى جمهوريتهم كذلك الأغلبية الساحقة.

ولعل عملية استكمال التطور التاريخى هذه هى التى تفسر لنا إلى حد كبير عمليتين تجريان فى وقت واحد داخل شرق أوروبا، ولكن بفارق بين شمالها وجنوبها. ففى شمال شرق القارة حيث جرى استئناف التطور القومى مرة أخرى وربما متأخرا عن

موعده بأكثر من قرن كامل، نجد أن دول حلف وارسو السابقة كلها تبحث طوعا عن الانضمام إلى حلف الأطلنطى والاتحاد الأوروبى. فهذه الدول وقد استكملت حق تقرير المصير على مستوى الإنسان من خلال الديمقراطية، على مستوى الدول القومية، بات بمقدورها طوعا الاستجابة لارتباطات عالمية أوسع على أسس طوعية. وربما يبدو مدهشا هذه الأيام أن نجد دولا مثل رومانيا وبولندا وجمهورية التشيك والسلوفاك والمجر، وكلها عاشت الخوف من ألمانيا طوال تاريخها، لا تجد عضاضة البتة فى الاستثمارات الألمانية الهائلة، ولا حتى فى المشاركة معها فى الإطار الديمقراطى لاتخاذ القرار داخل الاتحاد الأوروبى. صحيح أن هذه الدول تتشبث أكثر بالوجود الأمريكى فى القارة بحثا عن توازنات مع دول القارة الكبيرة، لا أن المسألة تبدو مع الوقت وكأنها تعود إلى مستوى النضج والتقدم الاقتصادى والسياسى فالرغبة فى الالتصاق بالولايات المتحدة تصل إلى أقصاها فى رومانيا بينما تقل كثيرا فى جمهورية التشيك حتى تقترب من المستويات الأوروبية الأخرى فى الدول الصغرى مثل هولندا أو الدانمارك.

فى جنوب شرق القارة تبدو المسألة القومية على أشدها، ربما لأنها لم تتضح بعد بما يكفى، أو لأنه لم يجد من القارة من هو على قدر ومستوى المسئولية أو لأى سبب آخر، وما يهم هو أن مقصلة الصراع والتشاحن لا يزال واقعا بين قوميات لا تزال تسعى للهيمنة على قوميات أخرى، فلم يوجد هافل التشيكى فى بلجراد لكى يقنعها أن فكرة صربيا الكبرى لم يعد هناك ما يبررها إذا كان الجميع فى النهاية سوف يكونون أعضاء فى الاتحاد الأوروبى، كما أنه لم يوجد فى تيرانا لكى يقنعها أن فكرة ألبانيا الكبرى لا يمكن أن تتحقق ومعها نقاء عرقى فى ذات الوقت دون صراع سوف يدوم أجيالا، كما أنه حتى لم يوجد فى أثينا لكى يقنعها أنه لا توجد اشكالية كبرى فى أن تكون هناك دولة اسمها مقدونيا تشارك اليونان فى التراث الهلينى الذى بات تراث أوروبا كلها.

وهكذا يبدو أن أوروبا هذه المرة تنقسم مرة أخرى ليس على أساس خطوط الطول بين الشرق والغرب وإنما على أساس خطوط العرض بين الشمال والجنوب وفى شمال خط عرض ٤٥ تقريبا فوق نهر الدانوب رفع الغطاء عن عملية استكمال الدولة القومية التى توقفت لأكثر من أربعة عقود فأفرزت دولا متجانسة، تشعر باطمئنانها ونضجها

الداخلى فباتت على استعداد للدخول فى عمليات تكاملية أمنية واقتصادية معقدة مع غرب أوروبا وحتى عبر المحيط الأطلنطى، وفى جنوب هذا الخط لا تزال العملية تأخذ مجراها بثمن كبير فادح ودماء غزيرة، وخلال عقد واحد كان انفصال سلوفانيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك ومحاولات كوسوفو للانفصال الفعلى، ومد ذلك على امتداده إلى مقدونيا، وحتى جمهورية الجبل الأسود عبر حروب متوالية لم تصل إلى منتهاها بعد.

ما حدث بين هذا الطريق وذاك أن انهارت الشيوعية ومعها حلف وارسو ومنظمة الكوميكون نظام الحزب الواحد والتخطيط المركزى، فلم يعد أى منها قادرا على مواجهة عملية تطور الدولة القومية، سواء كانت فى حالتها الناضجة كما هو الحال فى شمال شرق أوروبا أو فى حالتها البدائية كما هو الحال فى جنوب شرق أوروبا. وفى الحالتين كان التغيير هائلا، والدرس واضحا، وهو أنه لا يمكن اعتقال التاريخ أبدا وكل ما يستطيع البشر عمله هو تنظيم حركة التطور من خلال إرادة الإنسان الطوعية.

□

انتصار الديمقراطية فى أوروبا الشرقية

د. عبد المنعم سعيد

إذا كانت «القومية» قد انتصرت فى أوروبا الشرقية كما أسلفنا في مقال الأسبوع الماضى، فإن انتصارها بالتأكيد لم يكن شاملا، ولا ناضجا بنفس الدرجة فى كل أقطار المنطقة، وإذا كان اقتصاد السوق قد انتصر أيضا فى الإقليم كله على فلسفة التخطيط المركزى فإن انتصاره لم يعن أبدا تحسن الأحوال فى كل البلدان الاشتراكية السابقة بصورة متساوية، وفى بعض الأحيان فإنه كان يعنى تدهور مستويات المعيشة إلى مستويات مزرية، فإنه من المؤكد أن الديمقراطية والنظام الديمقراطى كانت هى المنتصر الأعظم فى التغيرات التى جرت فى الكتلة السوفيتية، فبصورة شبه متساوية فى بلدان شرق أوروبا تم اقتلاع النظام القديم وإلقائه فى مزبلة التاريخ، وانتهت سيطرة الأحزاب الشيوعية، وذهبت مكاتبها السياسية وقادتها العظماء المظفرين دائما إلى حيث لا رجعة.

كان إقامة النظام الديمقراطى هو القاسم المشترك بين الدول الأربع التى قامت بعثة الأهرام الصحفية بزيارتها خلال الفترة من ٦ إلى ١٩ مايو الجارى، وهى على الترتيب رومانيا وبولندا وتشيكيا ويوجوسلافيا، وفى الدولة الأولى التى كانت توجد فيها أكثر النظم الشيوعية ديكتاتورية وشراسة تحت الزعامة الحديدية للرئيس شاوشيسكو تمت إقامة النظام الديمقراطى كاملا غير منقوص، ففى نوفمبر عام ١٩٩١ صدقت الجمعية الدستورية على دستور رومانى جديد استوحته من دستور الجمهورية الخامسة فى فرنسا، وتمت إحالته إلى الاستفتاء الشعبى، ونص الدستور فى مادته الأولى على أن رومانيا دولة ديمقراطية اجتماعية تتميز بسيادة القانون الذى يضمن حرية وحقوق الإنسان المدنية، وفصل الدستور بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية،

ونص على أن البرلمان يتكون من مجلسين هما مجلس الشيوخ ومجلس النواب وينتخب أعضاؤهما بالتصويت الشعبى العام لمدة أربع سنوات، وهو الممثل الأعلى للشعب وصانع القوانين الوحيد، ونص الدستور على انتخاب رئيس الدولة بالتصويت الشعبى العام لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لفترة واحدة فقط، وهو يمثل الدولة ويرأس مجلس الدفاع الأعلى، وله حق ترشيح رئيس الوزراء والوزراء وعرضهم على البرلمان للموافقة على الترشيح وتتمتع السلطة القضائية بالاستقلال التام ولا يخضع القضاة فى أحكامهم إلا للقانون، ومهمتهم الحفاظ على مصالح المجتمع وارساء النظام بالقانون والحفاظ على حريات وحقوق المواطنين.

وبعد أن كان فى رومانيا حزب واحد يملك الحكمة المطلقة، تعددت الأحزاب بين اليمين واليسار، وفى آخر الأنتخابات الرومانية فى عام ٢٠٠٠ كان حزب الديمقراطية الاجتماعية فى المقدمة ومن بعده جاء حزب رومانيا العظمى، ثم الحزب الديمقراطى فالحزب الليبرالى الوطنى وحزب الاتحاد الديمقراطى للمجريين الرومانيين وهى الأحزاب التى دخلت البرلمان بمجلسيه بالفعل أما خارج البرلمان فيوجد حزب الفلاحين الديمقراطى المسيحى، وحزب التحالف من أجل رومانيا، وحزب اتحاد القوى اليمينية، وحزب الوحدة الوطنية الرومانى، والحزب الديمقراطى الاجتماعى.

وفى بولندا سقطت الشيوعية والدكتاتورية بعد أن ضعفت طوال الثمانينيات بتأثير من حركة تضامن النقابية ـ بزعامة ليش فاونسا ـ التى قادت النضال الديمقراطى البولندى وبالفعل تم وضع دستور جديد ديمقراطى برلمانى فى عام ١٩٩٧ نص على توزيع السلطات وتوازنها بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وعلى مبدأ التعددية الحزبية وتتكون السلطة التنفيذية من رئيس الجمهورية ـ وينتخب مباشرة لفترتين رئاسيتين فقط ـ ومجلس الوزراء ـ ويشكل من الحزب الفائز فى الانتخابات العامة ـ والجهاز الإدارى للدولة والسلطة التشريعية وتتكون من مجلسى النواب والشيوخ وتعقد الانتخابات البرلمانية كل أربع سنوات ويشترط حصول الحزب على نسبة لا تقل عن ٥٪ من الأصوات حتى يكون لها حق التمثيل النيابى فى حين يشترط ألا تقل عن ٨٪ بالنسبة للتحالف بين أكثر من حزب.

وفى الوقت الراهن فإنه يوجد فى بولندا خمسة أحزاب رئيسية، الأول هو تحالف الحركة الانتخابية لتضامن وتأسس عام ١٩٩٦ ويضم مجموعة من الأحزاب،

والمجموعات السياسية والاتحادات العمالية ذات توجه «يمين الوسط» وهو الحزب الحاكم حاليا ويرأسه رئيس الوزراء الحالي يجي بوزيك، والثاني هو حزب تحالف اليسار الديمقراطي وتأسس عام ١٩٩١ بمشاركة ٢٢ تنظيما مهنيا واتحادا عماليا. وفي أبريل عام ١٩٩٩ انصهر التحالف في حزب واحد ضم كل التنظيمات التي كان يتشكل منها ويرأسه ليشيك ميلر. والثالث هو حزب البرنامج المدني وتأسس في يناير عام ٢٠٠١ عن فكرة للسيد أندريز أولشويسكي المرشح المستقل في الانتخابات الرئاسية الأخيرة التي جرت عام ٢٠٠٠بحيث يضم الحزب المتمردين على الأحزاب اليمينية الأخرى. والرابع هو حزب اتحاد الحرية وقد تأسس عام ١٩٩٤ باندماج حزب الاتحاد الديمقراطي والحزب الاتحادي الليبرالي الديمقراطي، ويمثل اتجاه يمين الوسط أيضا ويرأسه برونسواف جيرميك وزير الخارجية الأسبق. والخامس هو حزب الفلاحين ويعتبر أقدم حزب بولندي فقد تأسس عام ١٨٩٥ وظل فاعلا على الساحة السياسية عبر السنوات التي اختلف فيها النظام ولم يتوقف فترة الاحتلال النازي أو النظام الشيوعي وهو يمثل تيار الوسط ويرأسه بارتسوف كالينوفسكي.

وفي جمهورية التشيك تتمتع قيادة الرئيس فاتسلاف هافيل باجماع شعبي جعله أول رئيس لجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاتحادية بعد سقوط النظام الشيوعي في نوفمبر ١٩٨٩ وأول رئيس لدولة التشيك بعد الانفصال السلمي عن سلوفاكيا في يناير ١٩٩٣، كما تم التجديد له لفترة رئاسية ثانية وأخيرة في يناير ١٩٩٨ رغم عدم انتمائه لأي من الأحزاب السياسية الفاعلة في الدولة.

ويعتبر نظام الحكم في جمهورية التشيك نظاما جمهوريا برلمانيا يقوم على تعدد الأحزاب وتتكون السلطة التنفيذية من رئيس الجمهورية وسلطاته محددة - تسعى الأحزاب الكبرى في الدولة للحد منها من خلال تعديلات دستورية ويتم انتخابه عن طريق البرلمان بحد أقصى ولايتين مدة كل منهما خمس سنوات ويقوم رئيس الوزراء فعليا بمهام السلطة التنفيذية ويتولى هذا المنصب رئيس الحزب الذي يحصل على أكبر عدد من مقاعد مجلس النواب وتعتبر الحكومة الحالية هي حكومة أقلية تتكون من الحزب الاجتماعي الديمقراطي - يسار وسط - وترتبط مع أكبر أحزاب المعارضة المدني الديمقراطي باتفاق مساندة يضمن عدم سحب الثقة في البرلمان مقابل الحصول على مناصب قيادية في مجلس النواب والشيوخ وتتكون السلطة التشريعية في جمهورية

التشيك من مجلس النواب «ومجلس الشيوخ» بينما تعد المحكمة الدستورية العلّيا هى أعلى سلطة قضائية فى الدولة.

وتعتبر أهم الأحزاب السياسية فى جمهورية التشيك الحزب الديمقراطى الاجتماعى الحاكم، ويرأسه حاليا نائب رئيس الوزراء ووزير العمل بعد تخلى رئيس الوزراء عن رئاسة الحزب والحزب المدنى الديمقراطى ويرأسه فاتسلاف كلاوس الحزب الشيوعى لبوهيميا ومورافيا والتحالف الرباعى المكون من أربعة أحواب يمنية وهى (المسيحى الديمقراطى ـ التحالف المدنى ـ الاتحاد من أجل الحرية ـ والاتحاد الديمقراطى غير الممثل برلمانيا).

وفى يوغوسلافيا التى شهدت عنفا دمويا منذ انتهاء الحكم الشيوعى وتفكك يوغوسلافيا السابقة عام ١٩٩٢ فقد حدثت تغيرات شاملة منذ نهاية العام الماضى. فقد أدت الثورة الشعبية فى أكتوبر ٢٠٠٠ إلى الإطاحة بنظام الرئيس اليوغوسلافى السابق سلوبودان ميلوسيفيتش وتولى زعيم المعارضة الصربية الدكتور فويسلاف كوشتونيتسا الحكم حيث قام حوالى نصف مليون مواطن بالتظاهر واحتلوا مبانى البرلمان والإذاعة والتليفزيون عقب إعلان ميلوسيفيتش عن رفضه نتائج الانتخابات الرئاسية التى أجريت فى سبتمبر ٢٠٠٠ وأسفرت عن فوز كوشتونيتسا ب ٥٢٪ من الأصوات مقابل ٣٦٪ حصل عليها ميلوسيفيتش، وانتهت الثورة السلمية بخلع ميلوسيفيتش وتولى كوشتونيتسا للحكم.

وقد كان سقوط ميلوسيفيتش ايذانا بعودة يوغوسلافيا تدريجيا إلى المجتمع الدولى وإلى عضوية المنظمات السياسية والاقتصادية الدولية وتتكون جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من جمهوريتى صربيا والجبل الأسود وتتبع النظام البرلمانى ويقضى الدستور اليوغوسلافى بألا ينتمى كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء إلى جمهورية واحدة.

ويتكون البرلمان الاتحادى فى يوغوسلافيا من مجلسين هما مجلس النواب ويضم ١٣٨ مقعدا من بينهم ١١٠ مقاعد عن جمهورية صربيا، و ٢٨ مقعدا عن جمهورية الجبل الأسود ويتم توزيع المقاعد فى كلا المجلسين على الأحزاب السياسية وفقا لنسبة تمثيلها فى البرلمانات الوطنية الخاصة بكل جمهورية. أما المجلس الثانى فهو مجلس الجمهوريات ويتكون من ٤٠ مقعدا يتم توزيعها مناصفة بين الجمهوريتين.

وإلى جانب تلك السلطات الاتحادية يوجد رئيس مستقل لكل من جمهوريتى صربيا والجبل الأسود، حيث يرأس صربيا الرئيس ميلان مليوتينوفتش ويرأس الجبل الأسود ميلوجيوكانوفتش. كما يوجد لكل جمهورية برلمانا مستقلا وحكومة مستقلة تنحصر سلطاتها فى متابعة اتخاذ القرارات بشأن الأمور الداخلية فقط، بينما تعتبر الأمور الفيدرالية مثل السياسة الخارجية والدفاع والاقتصاد القومى خارج نطاق اختصاصها.

ويتشكل الائتلاف الحاكم فى يوغوسلافيا من تحالف أحزاب المعارضة الديمقراطية الصربية بزعامة فويسلاف كوشتونيتسا، وحزب الشعب الاشتراكى بالجبل الأسود بزعامة رئيس الوزراء الفيدرالى زوران جينجيتش. أما أحزاب المعارضة الصربية فى الحزب الاشتراكى الصربى بزعامة سلوبودان ميلوسيفيتش والحزب الراديكالى الصربى وحزب الوحدة الصربية.

وبالطبع فإن حالة الديمقراطية التى اعترت البلدان الأربعة التى قامت بعثة الأهرام بزيارتها هى ممتدة لكل دول أوروبا الشرقية، وتكاد التجربة لا تختلف كثيرا فى هذه الدول عما حدث فى المجر، أو بلغاريا، أو جمهورية السلوفاك فالثابت أن هذه الدول قد مارست العملية الديمقراطية، وتكررت فيها العملية الانتخابية فى دورات متعاقبة وصار فيها رؤساء للجمهورية سابقين، وكذلك رؤساء للوزارات وأحزاب تدخل السلطة وتخرج منها فى سلاسة ومن خلال الاختيارات الشعبية ولم تكن العملية الديمقراطية متعلقة فقط بتداول السلطة وإنما أيضا بالحريات العامة واحترامها فقد حدث فى هذه الدول جميعها نوع من الانفجار الإعلامى سواء فيما يتعلق بالصحافة المكتوبة التى حدث فيها انفجار هائل لتعبر عن قوى سياسية واجتماعية متنوعة أو فى الصحافة الألكترونية التى دخل فيها القطاع الخاص بقوة أو الاتصال بالإعلام العالمى بكافة فروعه وفى دولة مثل بولندا التى لم تكن تعرف حتى وقت قريب إلا الصحافة الحكومية والإعلام الحكومى، فإنها باتت تعرف صحافة، واعلام بالغ التنوع، وبلغ عدد مستخدمى الانترنت ثلاثة ملايين ونصف مليون مستخدم.

إن المعنى الواضح لكل ذلك هو عملية تغيير مجتمعى كبرى، ربما لن تصل إلى ذروتها بعد فإذا كان الشكل الديمقراطى يبدو مكتملا فى بلدان أوروبا الشرقية، فإن المضمون لا شك كانت به مشكلة أحيانا. فالاتجاهات القومية والوطنية كثيرا ما اعتراها

اتجاهات فاشية تستخدم أدوات الحرية والديمقراطية للضغط على الأقليات أو الأجانب، وفى بعض الأحيان للضغط على قوى سياسية أخرى وفى بعض الأحيان فإن القوى الشيوعية كثيرا ما حاولت أن تبدل جلودها وليس قلوبها فيما يخص الفطرة الديمقراطية. وفى أحيان ثالثة بدا أن الجماهير جاهزة لتقبل من يقدم لها حلولا سهلة لمشكلا بالغة التعقيد، فراحت تبدل الجالسين على قمة السلطة على أمل أن يأتى من يخلص الجميع من مشكلات التحول والتغيير الصعبة.

ولكن فيما يبدو فإن التجربة تقترب من النضج، وبعد أكثر من تغيير انتخابى بدأ الجميع يتعودون على الصيغة الجديدة، السلطات والأحزاب والجماهير، خاصة مع ازدهار العمل المدنى وقوى أخرى تثرى الحوار والتفاعل فى المجتمع ومهما كان الشوط طويلا فإن قفزات طويلة على الطريق قد حدثت بالفعل.

□

بناء الاستقرار الإقليمى
فى جنوب شرق أوروبا

د. حسن أبو طالب

فى ١٤ مايو الماضى اجتمع وزراء خارجية دول البلقان وجنوب شرق أوروبا فى العاصمة الألبانية تيرانا، وهو الاجتماع الذى جاء تحت مظلة ما يعرف بعملية التعاون لدول جنوب شرق أوروبا، والتى تمثل إحدى المبادرات الإقليمية النابعة من دول المنطقة نفسها، بهدف تعزيز كل أوجه التعاون الإقليمى فيما بينها، وإيجاد وضمان الحلول والتسويات الإقليمية للنزاعات والتوترات التى تشهدها المنطقة منذ أكثر من عقد، وفى مقدمتها المواجهة العسكرية الجارية بين الحكومة المقدونية والألبان المقدونيين، وكذلك استكمال عملية التسوية السياسية لأزمة اقليم كوسوفا التابع ليوجسلافيا الفيدرالية.

وكان وزير خارجية يوجوسلافيا قد شارك فى الاجتماع، وأتت مشاركته على خلفية استعادة يوجوسلافيا الفيدرالية - أو بالأحرى ما تبقى منها أى صربيا والجبل الأسود واقليم كوسوفا - عضويتها فى المنظمات والمبادرات السياسية والاقتصادية التى تخص منطقة البلقان، وذلك بعد التغيرات التى جرت فى صربيا فى أكتوبر الماضى واطاحت بالرئيس السابق ميلوسيفيتش، وأذنت ببدء نظام سياسى جديد يلتزم بالتعددية السياسية وحقوق العرقيات ونظام السوق والتكيف مع متطلبات السلام الإقليمى.

أهمية يوجسلافيا

ونظرا لأن الصراعات التى تمت فى جنوب شرق أوروبا انحصرت جغرافيا فى يوغسلافيا السابقة والبانيا، فإن أى جهود تتعلق بالاستقرار الإقليمى فى هذه المنطقة

وتعزيز تكاملها مع الاتحاد الأوروبى، لابد أن تستند إلى إقامة علاقات طبيعية بين الدول التى نشأت حديثا نتيجة تحلل يوجسلافيا السابقة، وبين ما تبقى من يوجسلافيا والبانيا. وهو ما يمثل أحد الشروط الرئيسية لتحقيق أعلى درجة من التكامل الأوروبى وذلك جنبا إلى جنب مواجهة الأعباء والمهام الأمنية الجديدة عبر القارة والتى تتمثل فى: مواجهة نقل المخدرات وتهريب الأسلحة، الجريمة المنظمة، وغسل الأموال، والأنشطة الإرهابية، والهجرة غير الشرعية إلى المنطقة. وثمة قناعة سائدة فى بلدان المنطقة بأن الوسيلة الفعالة الوحيدة لمواجهة هذه الأنشطة هى إقامة تعاون إقليمى وقبلها سلام. وهنا فإن مشروعات البنية الأساسية فى مجال النقل تلعب دورا كبيرا فى ربط كل دول وسط وجنوب شرق أوروبا بغربها، وتكون أداة لتكاملها الاقتصادى، على أن يكون هناك نظام نقل إقليمى يربط بين الطرق البرية الأساسية والسكك الحديدية والنقل البحرى عبر البلقان. ومن هنا أهمية استعادة يوجسلافيا السابقة نظرا لموقعها الجغرافى الوسيط بين دول البلقان.

وهناك نظرة أوروبية هامة بالنسبة لدور البلقان فى لعب دور الجسر فى مجال نقل الطاقة بين قلب القارة وبين المناطق المجارة لها ذات الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية مثل الشرق الأوسط والقوقاز ووسط آسيا والخليج. وسوف تعتمد درجة الاعتماد على هذا الجسر أساسا على مدى الاستقرار الذى يتحقق ويمكن ضمانه فى البلقان. وتبدو أهمية هذه الحقيقة فى ضوء ما خلفته الصراعات العنيفة التى جرت فى الإقليم خلال العقد الماضى من مآس سكانية وصعوبات اقتصادية، تمثلت فى بروز ظاهرة اللاجئين والنازحين بين دول الإقليم، بما فى ذلك ضغوط اقتصادية إضافية على البلدان التى استضافتهم، والتى هى ضعيفة ومحدودة الموارد أصلا. ووفقا لبيانات البنك الدولى، هناك ١,٧ مليون شخص نزحوا عن مقار إقامتهم، منهم ٣٠٠ ألف صربى من كرواتيا لاجئون فى البوسنة وصربيا ويوغسلافيا السابقة. ويقدر عدد الأشخاص الذين نزحوا داخليا بحوالى ١٣٪ من جملة السكان فى الجبل الأسود. وذلك غير الذين هجروا بسبب الحرب فى كوسوفو.

ورغم ما أدت إليه العمليات الجوية أثناء الحرب فى كوسوفا من إنهاء العمليات الحربية وإقرار صيغة دولية للتسوية فى الإقليم، فيصعب القول أنها أدت إلى نهاية للتوترات العرقية، بل على العكس فإن العلاقات بين الجماعات السكانية من عرقيات

مختلفة ظلت على علاقاتها المتوترة، وهو ما يؤثر علي صيغة التعدد الثقافى العرقى التى عاشت فى ظلها المنطقة لقرون طويلة.

كما طالت الآثار أيضا الدول الأخرى فى المنطقة، حيث أثرت على برامجها فى الإصلاح الاقتصادى والسياسى. فقد تأثرت كل من ألبانيا ومقدونيا بجماعات المهاجرين الوافدين من كوسوفا، كما تكبدت بلغاريا ورومانيا خسائر اقتصادية نتيجة توقف الملاحة فى نهر الدانوب الذى يمثل المسار الرئيسى لنقل تجارتهما الخارجية مع دول وسط أوروبا، إضافة إلى انخفاض حاد فى علاقاتهما التجارية مع الدول المنخرطة فى الصراع. ووفقا لتقييمات البنك الدولى فإن سبع دول وهى ألبانيا والبوسنة وبلغاريا وكرواتيا ومقدونيا ورومانيا ويوجسلافيا السابقة، قد انخفض دخلها بنسبة ٢٪ عام ٩٩، نتيجة الحرب فى كوسوفا، كما زاد عجز موازناتها، وهو ما أضاف صعوبات لجهود رومانيا وبلغاريا بشأن قبولهما أعضاء فى الاتحاد الأوروبى.

مبادرات متنوعة

وواقع الأمر، يوجد العديد من المبادرات والترتيبات الجماعية التى تشمل وسط وجنوب شرق أوروبا، ومنها: وتشمل اتفاقية التجارة الحرة لوسط أوروبا «سيفتا» CEFTA، ومبادرة وسط أوروبا CEI، ومجلس دول بحر البلطيق CBSS، ومنظمة التعاون الاقتصاى فى البحر الأسود BSEC، وطريق النقل أوروبا القوقاز أسيا TRACECA، وعملية رايمونت Royaumont Process، وعملية تعاون جنوب شرق أوروبا SEECP، وزراء دفاع جنوب شرق أوروبا SEDM، المبادرة التعاونية لجنوب شرق أوروبا SECI، ميثاق الاستقرار، بالاضافة إلى عدة اتفاقيات للتعاون الثنائى أو الثلاثى بين دول المنطقة.

وتتصف مثل هذه المبادرات الإقليمية بأنها:

- لا تعد بديلا عن مسعى دول المنطقة للاندماج فى الاتحاد الأوروبى، لأنها لا تستطيع أن تقدم بديل السوق الإقليمية الواحدة الموثوق فيها.

- أنها غير مؤهلة لتوفير بديل صارم للأمن الجماعى أو الإقليمى، ولذلك فهى ليست بديلا للناتو أو اتحاد غرب أوروبا.

- أنها لا تستطيع أن تتجاوز تماما قضايا ونزاعات حقوق الأقليات القومية والعرقية، أو ذات الطابع الثقافى، والتحالفات والصراعات المختلفة، وهى أبرز ما يميز المنطقة.

- أن غالبيتها غير رسمية وضعيفة مؤسسيا.

- أن أعضائها من الدول فقيرة الإمكانيات والكفاءات.

ومع ذلك فهى تلعب دورا سياسيا جوهريا، إذ تقدم نوعا من المعالجة الأولية والضمنية للقضايا الأمنية الموجودة فى المنطقة، ولها دور معنوى وسياسى، حيث تمثل جميعها رسالة سياسية تبرز حرص دول المنطقة على تحقيق الاستقرار ومعالجة ما بينها من قضايا ونزاعات وتوترات بالوسائل السلمية، وأن لدى دول المنطقة الرغبة فى مواجهة التهديدات التى تمس المنطقة وفق عمل جماعى، وأن تساعد بعضها بعضا فى مسائل التنمية والإصلاح الاقتصادى، فضلا عن أنها تدرك معنى التواصل بين التكامل فى ربوع أوروبا وبين عمليات التعاون الإقليمى والمناطقى المختلفة، وأن ذلك يساعد على سرعة تطبيق برامج الالتحاق بالاتحاد الأوروبى من جهة وبالناتو من جهة أخرى، فضلا عن أن هذه الصيغ من التعاون يمكن أن تلعب دور الجسر فيما بين الثقافات والأديان والتقاليد السياسية المختلفة وفيما بين المستويات المختلفة من التطور الاقتصادى والعسكرى.

معاهدة الاستقرار

ومن بين أهم المبادرات الإقليمية التى تتعلق بإعادة هيكلة وبناء العلاقات فيما بين دول جنوب شرق أوروبا فى، تلك المعروفة باسم «ميثاق الاستقرار» Stability Pact والذى اقرته قمة دول الاتحاد الأوروبى التى عقدت فى كولون بألمانيا ١٠ يونيه ١٩٩٩، وتم التصديق عليها فى قمة رؤساء دول وحكومات الدول المشاركة فى الميثاق، واقرتها المنظمات المساعدة على تطبيق بنودها فى قمة سراييفو التى عقدت فى يوليه ١٩٩٩. والهدف المعلن للميثاق يتمثل فى تعبئة الجهود من أجل تحقيق الأهداف المشتركة للأمم المتجاورة فى المنطقة، والتى تعهدت بالعمل معا من أجل إنهاء التوترات وتشكيل بيئة سلمية وعلاقات حسن جوار من أجل تدعيم وتوثيق مناخ الأمن فى ربوع المنطقة. وذلك من خلال الالتزام الدقيق بمبادىء ميثاق هلسنكى ١٩٧٥، ومبادىء عملية بناء الثقة،

وإجراء التسويات الإقليمية، وتشجيع العمل فى منظمة الأمن والتعاون الأوروبى، والمنظمات الأخرى والآليات الخاصة بالتعاون الإقليمى.

وتقوم آلية تطبيق ميثاق الاستقرار على عقد وتنظيم ثلاث منتديات إقليمية لدول جنوب شرق أوروبا، فى ثلاث ورش عمل إقليمية تعنى بالديمقراطية وحقوق الإنسان، والإصلاح الاقتصادى والتنمية والتعاون، والقضايا الأمنية. ويقوم المنسق الخاص للميثاق بإجراء التنسيق اللازم بين هذه الأنشطة. وقد تمخض مؤتمر تمويل ميثاق الاستقرار فى ٢٩ - ٣٠ مارس ٢٠٠٠ عن التعهد بتوفير ٢,٤ مليار دولار لتنفيذ برامج الميثاق، وذلك من كل من الاتحاد الأوروبى والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى، والولايات المتحدة، خصصت لتنفيذ مشروعات إقليمية بالأساس.

صعوبات متعددة

على صعيد الصعوبات التى تواجه عمل المعاهدة يمكن الإشارة إلى :

- الحساسيات التى يمكن أن تثيرها مشاركة يوغسلافيا الفيدرالية فى أنشطة المعاهدة لدى كرواتيا على وجه التحديد، على صعيد إثارة النزعات العرقية القومية بين البلدين.

- الآليات التى يمكن من خلالها تقديم المساعدات المطلوبة ليوجسلافيا بعد التغيرات التى جرت فيها فى أكتوبر الماضى من أجل تحقيق مزيد من الاندماج فى هياكل المجتمع الأوروبى والعالمى معا وفى بناء مؤسسات حكم جديدة بديلة للمؤسسات التى كانت سائدة إبان النظام القديم، وهو ما يتطلب من سلطات صربيا الجديدة أولا الاعتراف بسيادة الدول المجاورة، وقبول كافة الحقائق الجديدة فى المنطقة.

- ان مشاركة المجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية لم تكن جادة حتى ٦ يونيه ٢٠٠٠، حين تم نظمت ورشة العمل للديمقراطية وحقوق الإنسان التابعة للمعاهدة اجتماعا مع المنظمات غير الحكومية، كأول عمل منظم مؤسسى سمح لهذه المنظمات بالتعبير عن أنفسها وطرح أفكار عملية للتعاون مع المعاهدة، والقيام بإبداء ملاحظات على المشروعات المطبقة تحت مظلة المعاهدة وتحديد مدى علاقتها بالأولويات التى تحتاجها المنطقة بالفعل. لكن هناك صعوبتان فى هذا المجال، أولهما أنه لاتوجد آليات

فعالة أو محددة لتعزيز الشراكة بين هذه المنظمات والمعاهدة، فضلا عن أن آليات عمل المعاهدة نفسها تتسم بالتعقيد، وأن الاتجاه العام هو تفضيل دور المنظمات غير الحكومية العالمية وليست المحلية أو الإقليمية، وهذا ما يجعل فكرة الشراكة بين المعاهدة وبين المنظمات غير الحكومية المحلية بعيدة عن التحقيق، وأكثر ما يمكن أن تصل إليه هذه المنظمات الشعبية المحلية أن تكون شريكا من الباطن عبر منظمة دولية. وبعكس ذلك عموما ضعف الخبرة الديمقراطية وضعف هذه المنظمات فى بلدان البلقان.

ومن جانب آخر هناك معضلة الجوانب السلبية نتيجة الضغوط الدولية المختلفة بشأن التحول الديمقراطى، فنظرا لكون دول البلقان صغيرة الحجم، وضعيفة ومستقلة حديثا، وتراقبها المؤسسات المالية الدولية والوكالات العالمية لحقوق الإنسان والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبى، فقد أضعف ذلك قوة المواطنين والسياسيين المحليين فى مجتمعاتهم الوطنية، وقلل من أدوارهم فى عمليات التغيير الديمقراطى والاقتصادى فيها، ويثير ذلك فكرة اغتراب أبناء المجتمع نفسه عما يجرى فيه أو يخطط له. وتبدو صعوبة الأمر فى أن احتمال اختفاء الأدوار الخارجية غير متوقع قريبا.

ميثاق حسن الجوار

وفى خطوة أخرى من قبل دول المنطقة نفسها وبهدف تدعيم مناخ حسن الجوار فى البلقان تم توقيع «ميثاق علاقات حسن الجوار والاستقرار والأمن والتعاون فى جنوب شرق أوروبا»، وذلك فى العاصمة البولندية بوخارست ١٢ فبراير ٢٠٠٠، خلال قمة رؤساء دول وحكومات الدول المشاركة فى «عملية التعاون فى جنوب شرق أوروبا» وهى مبادرة اقليمية أخرى تأسست على الأشكال التعاونية المختلفة فيما بين دول البلقان وبعضها، حتى تلك التى تعود إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية، وأيضا إبان فترة الحرب الباردة بين الشرق والغرب، وتشمل سبع دول وهى ألبانيا وبلغاريا واليونان ومقدونيا ورومانيا وتركيا ويوجسلافيا الفيدرالية، كدول مشاركة، وكلا من البوسنة وكرواتيا كمراقبين.

والهدف الأساسى لهذه المبادرة يكمن فى تأكيد العلاقة العضوية بين مسئولية دول المبادرة تجاه الاستقرار والسلام الإقليمى، وبين تطبيق نهج شامل ومتماسك للتعاون

الإقليمي بالتنسيق مع هياكل ودول الاتحاد الأوروبي وهياكل العلاقة الأوروبية الأطلنطية.

ويحدد ميثاق «عملية التعاون» الهدف الأساسي في إعادة تشكيل مجمل تفاعلات منطقة جنوب شرق أوروبا، من خلال ربط مستقبلها بالسلام والديمقراطية والازدهار الاقتصادي، وتحقيق تكامل بين المنطقة وبين باقي الهياكل والمؤسسات الأوروبية والأطلنطية.

ويكشف التحليل الدقيق لميثاق عملية التعاون عن عدة سمات أبرزها:

- أن الدول المشاركة تعمل على الإسراع بالتعاون الإقليمي النابع من ظروف المنطقة نفسها.

- تأكيد الدول الأعضاء على توجهها الأوروبي الفردي والجماعي معا، كجزء أساسي في خططهم التنموية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

- الاعتقاد الجازم بأن توجهم الأوروبي وتكاملهم الأوروبي / الأطلنطي ضروري من أجل تطوير مصالحهم الأساسية، وأن الهياكل الأوروبية الأطلنطية، لا تكتمل بدون مشاركة دول جنوب شرق أوروبا.

- تأكيد الميثاق على مسئولية الدول في المنطقة عن تعزيز الاستقرار في جنوب شرق أوروبا، كجزء أساسي من الاستقرار في كل المنطقة الأوروبية الأطلنطية.

- التزام الدول الكامل بالإصلاحات الاقتصادية وبناء نظام اقتصاد السوق، ونظام القيم الديمقراطية والتعددية، والانتخابات الحرة، وحكم القانون، وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأقليات العرقية المختلفة.

□

المثقفون وعولمة شرق أوروبا

رضـــا هـــلال

أولا : المثقفون وعولمة شرق أوروبا

«إننى لا أستطيع امتطاء فرسى لمحاربة الأفكار».

الملك وليام ورتمبرج

كان السؤال الأهم الذى طرح نفسه على، لدى زيارتى لدول أوروبا الشرقية: لماذا نجحت تلك الدول فى التحول إلى الحرية السياسية والاقتصادية بينما تباطأت مصر التى عادت إلى طريق التعددية السياسية والحرية الاقتصادية قبل ربع قرن؟

وبمعنى آخر: لماذا لم تكمل مصر عملية التحول فى ربع قرن، بينما وصلت دول أوروبا الشرقية إلى نهاية الشوط (العولمة) فى خلال عشر سنوات؟

والإجابة أن التحول فى أوروبا الشرقية حدث أولا على صعيد المجتمع. وقد كانت مفاجأة لى أن أعرف أن معدل الأمية فى دول مثل المجر وبولندا والتشيك ورومانيا ويوجوسلافيا يتراوح بين ١٪ و٢٪ فى حين أن معدل الأمية فى مصر مازال عند حدود ٤٠٪.

وبالطبع فإنه فى مجتمعات متعلمة ومثقفة، يسهل استيعاب الأفكار الجديدة، ومقارنة النفس بالآخر. وقد كان الآخر بالنسبة لأوروبا الشرقية هو أوروبا الغربية. ومن ثم كانت المقابلة بين أوروبا الديكتاتورية الشيوعية فى الشرق وأوروبا الليبرالية فى الغرب.

ولذلك فقد ارتبط بتدنى معدل الأمية فى دول شرق أوروبا ظهور فكرة «المجتمع المدنى» الذى يعلى الفر من مجرد ترس فى آلة إلى مواطن له حق التمثيل السياسى والملكية الرأسمالية.

ولم يكن غريبا أن تقود الثورة على الحكم الشيوعى فى أوروبا الشرقية منتديات ومنظمات أخذت صفة «المدنية» مثل «المبادرة المدنية» فى ألمانيا الشرقية، و«المنبر المدنى» فى تشيكوسلوفاكيا، و«المنتدى المدنى» فى المجر.

وقد كان المثقفون وراء منظمات المجتمع المدنى التى قادت التحول إلى الديمقراطية والحرية الاقتصادية. وأصبحوا الرؤساء ورؤساء الحكومات والمسئولين فى مرحلة ما بعد الشيوعية. ففى تشيكوسلوفاكيا، قاد التحول مثقفون مثل الكاتب المسرحى فاتسلاف هافل والمؤرخ برويكسلاف جيرميك والاقتصادى فلاسلاف كلاوس وفى ألمانيا الشرقية، كان هناك الرسام باريل بوهلى وقائد الأوركسترا كورت مازور، وفى المجر، كان الفيلسوف فان يانوش كيش وجاسبار ميكلوش. وفى رومانيا، كان البروفيسور بيتر رومان أستاذ الهندسة والشاعر ميرسيا زينسكو.

وكثيرا ما يوصف ما يحدث من تحول فى أوروبا الشرقية بأنه «ربيع المثقفين»، وما يحدث عندنا بأنه «أزمة مثقفين».

ثانياً : العولمة.. وما بعد الشيوعية

«إنك لا تستطيع عبور الحفرة إلا بقفزة واحدة».

فلاسلاف كلاوس

بعد انهيار الشيوعية فى الاتحاد السوفيتي السابق، أدرك الحزب الشيوعى فى تشيكوسلوفاكيا السابقة أن نظامه سينهار أمام المظاهرات الشعبية التى كان يقودها الكاتب المسرحى فاتسلاف هافل زعيم «المنتدى المدنى».. وفكر النظام الشيوعى فى براج فى تفادى تكرار سيناريو رومانيا حيث رفض الديكتاتور شاوشيسكو الرضوخ للإرادة الشعبية وزج بالجيش والبوليس فى مواجهة المتظاهرين، فكانت نهايته المأساوية مع زوجته بإعدامهما فى عرض الطريق.

ولذلك، اتفقت المعارضة مع الحزب الشيوعى فى تشيكوسلوفاكيا على الجلوس على مائدة مستديرة، للاتفاق على النظام السياسى والاقتصادى الذى يحكم البلد فى مرحلة ما بعد الشيوعية.

وفى اجتماع المائدة المستديرة، قدم الاقتصادى التشيكى اللامع فلاسلاف كلاوس وثيقة من ثلاث ورقات، بعنوان: ماذا نريد؟ وتضمنت الوثيقة أن النظام الجديد سيقوم على عدة أركان هى: حكم القانون الذى يضمنه قضاء مستقل، والديمقراطية، واقتصاد السوق، والعدل الاجتماعى.

وقد كان من اللافت للنظر أن النظام الجديد ما بعد الشيوعية الذى اقترحه كلاوس، اختارته أيضا بولندا والمجر ورومانيا وسلوفينيا ويوجوسلافيا (فيما بعد). فأصبح النظام السياسى والاقتصادى فى الدول الشيوعية السابقة يقوم على أسس: حكم القانون، والديمقراطية، واقتصاد السوق، وهى الأسس نفسها التى يقوم عليها النظام الليبرالى الغربى. أى أن النظم الشيوعية السابقة لم تجد بديلاً عن الليبرالية (بمعنى آخر: العولمة). فحكم القانون هو مصدر الشرعية. ولإبقاء لشرعية ثورية أو شيوعية. والديمقراطية الليبرالية. ولا ديمقراطية فى ظل ديكتاتورية حزب أو طبقة. والاقتصاد هو اقتصاد السوق، وإن أخذ صيغة «اقتصاد السوق الاجتماعى» لتوفير الضمان الاجتماعى للمعوزين.

وعندما تولى كلاوس رئاسة الحكومة فى براج الديمقراطية سابق الزمن فى تطبيق وثيقته: ماذا نريد؟ وكان هاجسه الإسراع بالتحول إلى الديمقراطية واقتصاد السوق مع توفير الضمان الاجتماعى. وكان يقول لمن ينتقدون سرعة التحول: إنك لا تستطيع عبور الحفرة إلا بقفزة واحدة، لأنك إذا عبرتها على قفزتين ستقع فيها.

ثالثاً : عولمة شرق أوروبا

«إن موجة الحداثة تجتاح وسط أوروبا وشرقها».

الفيلسوف الألمانى

جورجين هابرماس

خلال زياراتى إلى رومانيا وبولندا والتشيك ويوجوسلافيا، ضمن بعثة «الأهرام» إلى شرق أوروبا، برئاسة الأستاذ إبراهيم نافع، فأجانى أنى لم أسمع من رؤساء الجمهوريات والحكومات والبرلمانات والانتلجنسيا فى تلك الدول، مصطلح «العولمة».. ولم أسمع شعارات مضادة للعولمة مثل مقاومة الغزو الثقافى، أو الغزو الاقتصادى،

والحفاظ على الخصوصية.. ولكن ما كان يتردد على الألسنة إنه لا بديل عن التنافسية السياسية، والتنافسية الاقتصادية، للمشاركة فى النظام العالمى.. أى أن المطروح أنه لا بديل عن العولمة، وإن لم يذكر مصطلح العولمة.

فقد جربت تلك الدول لمدة تزيد على ٤٠ عاما، المركزية السياسية، والمركزية الاقتصادية، أى نظام ديكتاتورية الحزب الواحد سياسيا، والشيوعية اقتصاديا تحت حصار الدبابات السوفيتية التى غزت المجر عام ١٩٥٦، وتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨.

وبسقوط الشيوعية وانهيار الاتحاد السوفيتى عام ١٩٨٩، ثارت شعوب أوروبا الشرقية ضد الديكتاتورية والشيوعية، وانخرطت فى العولمة الليبرالية سياسيا واقتصاديا.

وبرغم التباين فى مستويات نجاح واستقرار النموذج الليبرالى، حيث أصبحت بولندا والتشيك أكثر نجاحا واستقرارا من رومانيا ويوجوسلافيا، فإن هناك سمات جامعة بين كل تلك التجارب:

■ **السمة الأولى** : هى التوافق العام داخل النخبة السياسية فى كل من تلك الدول، على أن الطريق الأوحد المجرب حتى الآن للدخول فى العالم الحديث، هو الليبرالية السياسية والاقتصادية، دونما أوهام عن بديل شيوعى أو قومى أو دينى.

■ **والسمة الثانية** : هى اقتناع الشارع بأن هناك تكلفة اقتصادية واجتماعية ينبغى أن تدفع من أجل اللحاق بالعالم الحديث.

■ **والسمة الثالثة** : هى الاعتقاد بأن النظام الديمقراطى يصحح نفسه بنفسه، ففى كل تلك الدول، يجرى تداول السلطة بين يمين الوسط ويسار الوسط، فعندما تزيد الأعباء الاجتماعية يفوز يسار الوسط وعندما يتراجع الاقتصاد يأتى يمين الوسط.

■ **والسمة الأخيرة**: هى تزايد دور الإعلام الحر، الذى ينشر قيم الحرية والتنافسية والشفافية والتسامح، ويحارب تقاليد التسلطية والانغلاق والاحتكار والشيفونية القومية والكراهية.

وهكذا، يتعولم شرق أوروبا دون كلام خشبى عن «العولمة».

□

شعوب أوروبا الشرقية بين الديمقراطية والمصاعب الاقتصادية

خالـــد داود

تعكس الحياة السياسية الداخلية فى دول وسط وشرق أوروبا التى زارتها بعثة الأهرام (رومانيا - بولندا - جمهورية التشيك وجمهورية يوغسلافيا الاتحادية) مدى توق شعوب تلك المنطقة إلى الحرية وتحسين الأوضاع الاقتصادية فى أعقاب عقود طويلة من القهر فرضها نظام الحزب الواحد. وعلى الرغم من أن ثمن ذلك التحول لم يكن بسيطا وترتب عليه تغيرات كبيرة فى كافة أوجه الحياة اليومية لمواطنى تلك الدول وما اعتادوا عليه لسنوات فى ظل هيمنة الأحزاب الشيوعية، فهناك شبه إجماع على أن الأمور هناك تطورت نحو الأفضل وأن تحمل المصاعب الاقتصادية فى ظل نظام ديمقراطى يبقى أخف وطأة من تحمل القهر السياسى والاقتصادى معا. فالأنظمة السابقة ورغم إدعائها التمسك بالاشتراكية تحولت إلى كيانات فاسدة ضخمة تتركز فيها كافة الامتيازات فى يد أعضاء الأحزاب الشيوعية الحاكمة والمحيطين بهم ومن يقومون بحمايتهم من أجهزة أمنية شديدة البطش.

وما يؤكد رغبة هذه الشعوب فى التغيير والانفصال التام عن الماضى، هو أن معظم الأحزاب السياسية التى ظهرت فى أعقاب إنهيار النظم الشيوعية كان اسمها الرسمى يتضمن إما كلمة الديمقراطى أو الليبرالى بجانب نمو بارز لشعبية الأحزاب القومية التى لم يكن مسموحا بها فى الحقبة الشيوعية. كما نشأ عدد كبير جدا من الأحزاب فى أعقاب عملية التغير الديمقراطى، بعضها اختفى تماما ولم يتبق على الساحة الآن سوى خمسة أو ستة أحزاب، تتنافس بشكل فعلى على الساحة السياسية، بجانب

عشرات الأحزاب الصغيرة. وأدى هذا التعدد الحزبى إلى عدم تمكن أى من الأحزاب منفردا من الحصول على أغلبية مطلقة فى الانتخابات العامة وهو ما يسفر عن تشكيل الحكومات من تحالفات حزبية ويضعف من فرص ضمان استمرارها لفترات طويلة. وفى الوقت نفسه تراجع أو اختفى تقريبا أنصار ومؤيدو الأفكار الاشتراكية وأصبح الاتهام بالتعامل مع الأنظمة القمعية السابقة أحد الأوراق التى يتم استخدامها فى المنافسات السياسية بين الأحزاب القائمة حاليا. ويختلف الأمر فيما يتعلق باستخدام هذه الورقة فى الدول التى زارتها الأهرام فهو أقوى فى رومانيا ويوغسلافيا مما هو عليه الحال فى بولندا والتشيك. والسبب فى ذلك أن الأنظمة القمعية السابقة فى رومانيا ويوغسلافيا قاومت المد الشعبى نحو التغيير بينما كان الحال مختلفا فى بولندا وجمهورية التشيك حيث ساهمت الأحزاب الشيوعية هناك فى ضمان التحول السلمى. ومن المفارقات أنه فى رومانيا، أن الاتهامات بالعلاقة مع النظام الشيوعى السابق وأجهزته الأمنية شملت فى الأساس من كانوا يزعمون أنهم من معارضى نظام تشاوشيسكو السابق وحكمه القمعى. فبعد انهيار النظام السابق وفتح الملفات الأمنية تبين أن عدداً من المعارضين البارزين كان يعمل لحساب تلك الأجهزة الأمنية. أما فى يوغسلافيا، فقد اضطر أنصار الرئيس السابق سلوبودان ميلوسيفيتش الذى تم الإطاحة به فى ثورة شعبية فى أكتوبر عام ٢٠٠٠ للاختباء، حيث أن بعضهم ملاحق ومطلوب أمام محكمة جرائم الحرب فى لاهاى.

وحتى فى يوغسلافيا حيث الحياة السياسية ما تزال مرتبكة لارتباطها بتطورات النزاعات العرقية التى قد تعيد تشكيل الخريطة الجغرافية لمنطقة البلقان مجددا، هناك اجماع على التمسك بالديمقرطية كنظام للحكم. وقد مَثَّل التخلص من ميلوسيفيتش الإطاحة بآخر رموز القمع فى تلك المنطقة التى كانت تخضع لنفوذ الاتحاد السوفيتى السابق. والمشكلة فى جمهورية يوغسلافيا -الفيدرالية أن اسم يوغسلافيا نفسه الآن أصبح مهددا بالإختفاء تماما من بين دول العالم. فالجمهورية الفيدرالية قامت بين جمهورية صربيا الأقوى وجمهورية الجبل الأسود الصغيرة والتى لا يتجاوز عدد سكانها مليون نسمة. فى الوقت نفسه فإن الحزب الحاكم فى الجبل الأسود يسعى إلى الانفصال وتشكيل دولة مستقلة تنضم إلى الأمم المتحدة، وفى تلك الحالة لن يتبقى من يوغسلافيا سوى جمهورية صربيا. وبجانب مشكلة الجبل الأسود، فالاشتباكات

المسلحة ما تزال دائرة فى اقليم كوسوفو الذى أضحى عمليا مستقلا تماما عن صربيا وتديره الأحزاب الألبانية المسلمة تحت إشراف الأمم المتحدة. ولا شك أن الحرب الدائرة فى مقدونيا الآن وسعى الألبان إلى تحقيق المزيد من الحقوق المدنية يعنى أن المنطقة ستبقى فوق صفيح ساخن لعدة سنوات قادمة حتى يتم الاتفاق بشكل نهائى على حلول للنزاعات العرقية، إن كان ذلك ممكنا. ولكن على الرغم من التوتر التى تشهده تلك المنطقة فإن التحالف الحزبى الحاكم الان فى يوغسلافيا برئاسة الرئيس فويسلاف كوشتونيتسا متفق على تجنب الحلول العسكرية التى تبناها الرئيس السابق ميلوسيفيتش وأدت لكوارث بشرية كبيرة، والتمسك بالحوار مع جيران صربيا من أجل التوصل لحلول سلمية. كما أن التمسك بالديمقراطية والحوار هو الذى سمح بالانفصال السلمى فى تشيكوسلوفاكيا السابقة والانقسام إلى جمهوريتى التشيك وسلوفاكيا دون أحداث دموية مشابهة لعملية الانفصال الصعبة فى يوغسلافيا السابقة.

إن الدول التى زارتها بعثة «الأهرام» تبدو الحياة السياسية فيها نشطة ومتقلبة، وهناك رغبة شعبية فى تجربة نظام تداول السلطة وتغيير الحكومات على أمل تحقيق نتائج أفضل فى إطار المبادىء العامة التى يكاد يكون هناك شبه إجماع عليها. وتتركز هذه المبادىء فى الالتزام بالديمقراطية وتعدد الأحزاب والانتخابات الحرة من ناحية واقتصاد السوق من ناحية أخرى. ويترتب على هذه الالتزامات بالطبع بناء علاقة قوية مع الولايات المتحدة والانضمام لحلف الناتو، والسعى الحثيث للانضمام إلى الاتحاد الأوروبى. إن ظاهرة التغيير المستمر للحكومات فى أعقاب عملية التحول قبل عشر سنوات ترتبط أيضا بمدى النجاح من عدمه فى عملية الخصخصة وتحسين الاقتصاد بشكل عام مع ما يرتبط بها من اتهامات بالفساد والإثراء غير المشروع لطبقة جديدة من الأغنياء.

ولعل الوضع الاقتصادى هو الأسوأ فى رومانيا حيث ما يزال نحو ستين فى المائة من الشعب يعيشون تحت خط الفقر. بينما تعتبر بولندا والتشيك من النماذج الناجحة فى التحول وجذب الاستثمارات الأجنبية مع الوضع فى الاعتبار بالطبع العلاقة الخاصة التى تربط بولندا بالولايات المتحدة، وكذلك الدعم القوى الذى تتلقاه جمهورية التشيك من ألمانيا وأوروبا عموما. وهى الظروف غير المتوافرة لرومانيا. وعلى الرغم من

النجاح الذى حققته بولندا فإن نسبة البطالة لديها مرتفعة وتصل إلى نحو سبعة عشر فى المائة. وعلى هذا الأساس فإن لسان حال شعوب أوروبا الشرقية الآن هو أنه ليس بالديمقراطية وحدها يحيا الإنسان. وثمة رغبة قوية فى رؤية تحسن فورى فى الحياة الاقتصادية اليومية للمواطنين لتعويض سنوات الحرمان الطويلة إبان الحقبة الشيوعية. ووفقا لما قاله أحد المواطنين الرومانيين للأهرام: «ما فائدة أن أتحدث بحرية بينما طعامى اليومى مكون من البطاطس المسلوقة والخضروات؟». وما يزيد من حدة شعور الكثير من الرومانيين بالمرارة هو ما يرونه من حولهم من فساد مستشرى ونمو لطبقة جديدة من الأغنياء التى استفادت من خلل عملية الخصخصة ونشاطات التهريب والتهرب من دفع الضرائب. وفى الوقت الذى يردد فيه السياسيون الرومانيون صباح مساء رغبتهم فى الانضمام للاتحاد الأوروبى فإن الفساد المستشرى هو أحد عوامل كثيرة قد تؤخر انضمام بلادهم لتجمع الأوروبيين الأغنياء لفترة طويلة مقبلة. وفى الوقت الذى زارت فيه بعثة «الأهرام» رومانيا كانت الصحف هناك تتداول «فضيحة» قيام عدد من ضباط الشرطة الأوروبيين بالتخفى فى هيئة سياح وتمكنهم من تهريب كميات كبيرة من البضائع بعد تقديم رشاوى مجزية لضباط الجمارك، وذلك ضمن «الاختبارات» التى يجريها الاتحاد الأوروبى لدول أوروبا الشرقية الراغبة بشدة بالانضمام لهذا التجمع.

كما أشار استطلاع للرأى نشرته إحدى الصحف الرومانية إلى أن ما يزيد عن خمسين فى المائة من الرومانيين غير سعداء بحياتهم وغير متفائلين بالمستقبل. ولم يعبر سوى ٠,٦ (نصف فى المائة تقريبا) فقط عن اعتقادهم بأن حياتهم ستكون أفضل فى العام القادم، بينما يرى نحو ٣٢ فى المائة أن حياتهم قد تتحسن فى المستقبل البعيد، و٤١ فى المائة قالوا أنهم لا يعتقدون أن حياتهم ستتغير بأى حال. وكشف الاستطلاع كذلك أن أهم ما يقلق الرومانيين هو المرض نظرا لارتفاع التكاليف اللازمة للعلاج يليه ارتفاع الأسعار ثم مستقبل أطفالهم، فازدياد معدل الجريمة ثم البطالة واحتمال نشوب حرب اقليمية أو اضطرابات اجتماعية داخلية.

أما فى يوغسلافيا السابقة - أو جمهورية صربيا - فالوقت مازال طويلا قبل توقع حدوث تقدم فعلى فى الأداء الاقتصادى، خاصة وأنها تخلفت بنحو عشر سنوات عن اللحاق بعملية التغيير التى شهدتها دول وسط وشرق أوروبا المجاورة. كما أن الحروب المتتالية التى خاضها نظام ميلوسيفيتش السابق أدت إلى إفلاس البلاد وحاجتها إلى

بلايين الدولارات من أجل البدء فى إصلاح البنية الأساسية والخدمات الرئيسية الضرورية للشروع فى عملية النمو الاقتصادى.

وما يؤكد على حيوية الحياة السياسية فى النظم الديمقراطية الجديدة فى أوروبا الشرقية هو تبدل عدد لا بأس به من الحكومات خلال السنوات العشر الأخيرة أى منذ انهيار الاتحاد السوفيتى. ففى رومانيا تمت إزاحة الرئيس اليسكو ولكنه عاد مرة أخرى للسلطة. وفى الفترة التى أعقبت خسارة اليسكو وتولى تحالف من أحزاب اليمين الحكم تم تغيير ثلاثة رؤساء وزارة خلال أربعة سنوات. وفى بولندا تمت إزاحة ليخ فاونسا الزعيم التاريخى لحركة تضامن من الرئاسة بل ان شعبيته تدهورت فى الانتخابات الرئاسية الأخيرة فى عام ٢٠٠٠ لدرجة أنه لم يحصل سوى على ثلاثة فى المائة. كما تغيرت الحكومات التى صاحبت فترة التغيير التاريخى قبل عشر سنوات فى رومانيا وبولندا والتشيك. وتشير كافة الإستطلاعات إلى أن التحالفات القائمة الحاكمة الآن قد تواجه المصير نفسه فى الانتخابات التالية خلال العام الحالى أو العام القادم. وبسبب حالة الحراك هذه فهناك دائما فرصة لبروز نجوم وقيادات سياسية جديدة شابة نتيجة لحداثة عملية التغيير. ففى النظام الجديد القائم فى يوغسلافيا السابقة يبلغ عمر وزير الخارجية جوران سفيلانوفتش ٣٨ عاما بينما وزير الإعلام سلوبودان أورليتش هو من مواليد عام ١٩٧١.

ويقدر ارتباط الأحزاب الحاكمة السابقة بالاتحاد السوفيتى - السابق أيضا - فالتحالفات والأحزاب الحاكمة حاليا فى بولندا والتشيك ورومانيا ترتبط الآن بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة باعتبارها المفتاح الرئيسى نحو الرخاء الاقتصادى وزيادة فرص الانضمام إلى الاتحاد الأوروبى. ورغم المرارة التى يشعر بها الصرب نحو الولايات المتحدة فى أعقاب الحملة العسكرية التى قادتها على مدى ثلاثة شهور عام ١٩٩٩ للإطاحة بميلوسفيتش، فإن التحالف الحاكم الآن يدرك أيضا أنه لا يوجد خيار سوى العمل على تحسين العلاقات مع واشنطن.

وعندما قام الرئيس جورج بوش بجولته الأوروبية الأولى منذ وصوله إلى البيت الأبيض فى شهر يونيو ٢٠٠١ كانت بولندا هى البلد الأوروبى الوحيد الذى لم يشهد تظاهرات معارضة لسياساته كما كان الحال فى الدول الأخرى مثل أسبانيا والسويد. وأفاد استطلاع للرأى نشرته أحد الصحف البولندية، أن الأمريكيين يحتلون قائمة

الشعوب الأكثر شعبية لدى البولنديين يليهم الفرنسيون. ولا ينكر البولنديون الدور الرئيسى الذى لعبته الولايات المتحدة فى الإطاحة بالحزب الشيوعى هناك بمساندة من بابا الفاتيكان جون بول الثانى. وبقدر هذا الحب الشديد للولايات المتحدة فهناك حالة حذر من روسيا صاحبة النفوذ السابق فى المنطقة، والتى ما تزال تعارض توسيع حلف الناتو ليشمل جيرانها فى دول أوروبا الشرقية. ولكن هذه الاعتراضات ذهبت أدراج الرياح وانضمت بولندا والتشيك لحلف الناتو بينما تعمل رومانيا على الوصول إلى هذا الهدف. أما يوغسلافيا السابقة فلقد بدأت بدورها فى الانضمام للمنظمات الإقليمية الأوروبية وتلك التابعة لحلف الناتو كخطوة أولى نحو الاندماج الكامل فى العالم الجديد بقيادة واشنطن.

□



المحتويـات

الصفحة

الفصل الأول
رومانيا.. تقدم سياسى وتراجع اقتصادى

الفصل الثانى
بولندا .. التطور لا الثورة

الصفحة

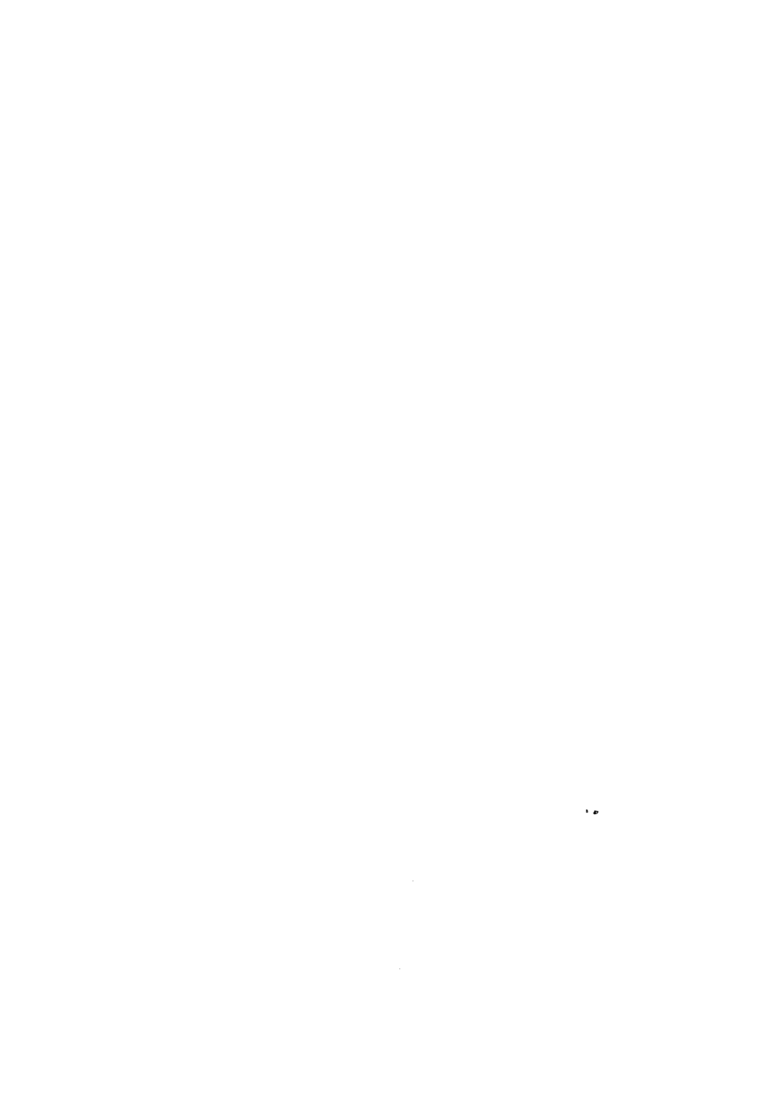
الفصل الثالث
جمهورية التشيك .. التحول فى أسرع وقت

الفصل الرابع
يوجوسلافيا .. تبحث عن نفسها

الصفحة

الفصل الخامس

تحولات أوروبا الشرقية .. الصعاب، المراحل، الدروس



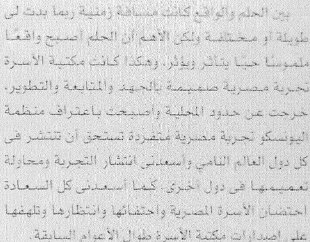
رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠٠١/١٥٣٨٨

I.S.B.N 977 - 01 - 7559 - 5



مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب





بين الحلم والواقع كانت مسافة زمنية ربما بدت لى طويلة أو مختلفة ولكن الأهم أن الحلم أصبح واقعًا ملموسًا حيًا يتأثر ويؤثر، وهكذا كانت مكتبة الأسرة تجربة مصرية صميمة بالجهد والمتابعة والتطوير، خرجت عن حدود المحلية وأصبحت باعتراف منظمة اليونسكو تجربة مصرية متفردة تستحق أن تنتشر فى كل دول العالم النامي وأسعدنى انتشار التجربة ومحاولة تعميمها فى دول أخرى. كما أسعدنى كل السعادة احتضان الأسرة المصرية واحتفائها وانتظارها وتلهفها على إصدارات مكتبة الأسرة طوال الأعوام السابقة.

ولقد أصبح هذا المشروع كيانًا ثقافيًا له مضمونه وشكله وهدفه النبيل. ورغم اهتماماتى الوطنية المتنوعة في مجالات كثيرة أخرى إلا أننى أعتبر مهرجان القراءة للجميع ومكتبة الأسرة هى الابن البكر. ونجاح هذا المشروع كان سببًا قويًا لمزيد من المشروعات الأخرى.

ومازالت قافلة التنوير تواصل إشعاعها بالمعرفة الإنسانية، تعيد الروح للكتاب مصدرًا أساسيًا وخالدًا للثقافة. وتوالى «مكتبة الأسرة» إصداراتها للعام الثامن على التوالى. تضيف دائمًا من جواهر الإبداع الفكرى والعلمى والأدبى وتترسخ على مدى الأيام والسنوات زادًا ثقافيًا لأهلى وعشيرتى ومواطنى أهل مصر المحروسة مصر الحضارة والثقافة والتاريخ.

سوزان مبارك



٢٠٠
قرش

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب